

الطريق الى الامام


الطريق الى الامام

- اسم الكتاب : الطريق الى الامام

- من منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني

- المطبعة : مطبعة مكتب الاعلام المركزي

- عدد النسخ : ٥٠٠٠ نسخة

الفهرس

جلال طالباني
جرأة وقيادة واعية

قد يرى نو يلاحظ القراء والواعون والمستوعبون لاحكام المرحلة الانتقالية الحالية لبلدنا وما يفرضه كل مرحلة انتقالية من احكام كأمر واقع لحين السيطرة على زمام الامور. وبغية الخروج من أحكام هذه المرحلة الصعبة والحساسة من تأريخنا الحافل بالأنظمة الشمولية والدكتاتورية نحتاج إلى قيادة واعية ذات فكر نير تؤمن إيمانا راسخا بمبادئ الحرية والأسس الديمقراطية وخاصة نحن ندخل حديثا ولأول مرة في هذه التجربة الفريدة من الحريات السياسية والمدنية والفردية، يجب ان ندرك إدراكا عميقا خطورة وضعنا السياسي والأمني والاقتصادي وكثرة الحاقدين والطفيليين والمتدخلين بأمور الوطنية والخوف الذي ينتاب جهات إقليمية وعالمية كثيرة من التجربة العراقية المشتركة.

مرة أخرى نقدم لقرائنا الأعزاء باقة أخرى من اللقاءات الصحفية والاعلامية للأستاذ (جلال طالباني) هذا القائد المحنك والمسافر العنيد في دروب النضال التحرري الديمقراطي، ومن العسير جدا جدولة وحصر نشاطاته ومن خلال فترة شهر واحد فقط من رئاسته لمجلس الحكم، حيث أنجز ما يقارب (٧٠) سبعين لقاء وحوارا اعلاميا وصحفيا على المستوى المحلي والعربي والعالمي وبشتى القنوات الاعلامية المعروفة (المقروءة والمسموعة والمرئية)، إضافة لنشره مقالا سياسيا هادفا باللغة الإنكليزية بعنوان (الطريق إلى الأمام) بجريدة (وول ستريت جورنال) وذلك بمناسبة تسلمه رئاسة مجلس الحكم، حيث رأينا صواب عنونة هذه الباقة من مقابلاته ونشاطاته باسم ذلك المقال.

الأستاذ جلال طالباني يملك الكثير من وضوح الرؤية السياسية والموضوعية الهادفة إضافة لتمتعه بالكثير من الصفات والمزايا الخاصة وتجتمع بشخصيته الناضجة والنادرة ما لا يجتمع بشخصية أخرى الا نادرا وهو قائد ميداني متمرس ، يترأس العملية القيادية بحزم وجرأة ويتعامل مع فنون القيادة بأعلى درجات الحرص والشعور بالمسؤولية الوطنية وهو أيضا مفكر وسياسي وكاتب ومحلل سياسي ومحام وصحفي وصاحب خزين من التجارب الثقافية والسياسية والنضالية لا على مستوى العراق فحسب بل على مستوى المنطقة ككل، هذا إلى جانب مميزاته النضالية الأخرى حيث ناضل نضالا طويلا منذ شبابه الأول عندما كان شابا يافعا.

كما وعرف عنه ذلك المناضل العنيد في الساحة السياسية العالمية والمحلية والعراقية والكردستانية أمام جبروت الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية حيث يشهد له

[illegible] من رجال السياسة والفكر العراقيين وغير العراقيين ومنها آراء حديثة حول [illegible] [illegible] مجلس الحكم في خضم المعادلات الجديدة والمعقدة الحالية في العراق، فمثلا وليس حصرا نشير الى مقال للسيد (نزار حيدر) بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٦ وتحت عنوان [illegible] لحسن عملا الطالباني نموذجا)، ومقال آخر للسيد (عبدالرحمن أبو عوف مصطفى) من كاليفورنيا بعنوان (طالباني تاريخ وليس وليد الصدفة) كلاهما يتحدثان عن القيادة الواعية والجريئة للطالباني اثناء رئاسته لمجلس الحكم مستندين الى تاريخه الشخصي الحافل بالعمل الدؤوب من أجل تحرير كردستان وتحرير العراق من الدكتاتورية إضافة لشهادة الرئيس الإيراني (السيد محمد خاتمي) أثناء زيارته لطهران على رأس وفد عراقي قبل تسلمه رئاسة المجلس حيث تمنى بأن يكون الطالباني رئيسا دائما للعراق وليس لمدة شهر.

وهناك أيضا آراء وانطباعات (آن كلود) ممثلة رئيس وزراء بريطانيا (توني بلير) حول نموذجية رئاسة طالباني لمجلس الحكم في شهر (نوفمبر).

والرسالة التاريخية لـ (بول بريمر) والمنشورة بجريدة (المدى) بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٤ والذي وجهه الى السيد (مام جلال) وما جاء فيها من احترام شديد لشخصية الطالباني من دراية وادراك في العملية القيادية والإدارة المتميزة لحكم البلاد وارتياحه بالعمل معه خلال فترة رئاسته وفي المستقبل أيضا.

والجدير بالذكر انه استطاع أن ينجز خلال هذه الفترة القصيرة من رئاسة المجلس انجازات كثيرة والدليل على ذلك موقف زملائه أعضاء المجلس وبالأخص السيد (عبدالعزيز الحكيم) حيث ناشد الطالباني بالاستمرار برئاسة المجلس بدلا عنه لدورته الرئاسية للشهر القادم ٢٠٠٣/١٢ احتراما وإخلاصا نبيلا من الحكيم للأستاذ جلال طالباني حيث اشاد بقيادته المتميزة وعراقيته النقية عند أداء واجباته الرسمية والسياسية في إدارة مجلس الحكم.

واخيرا لا يبقى لنا الا أن ندعو مرة أخرى قراءنا الأعزاء الى الاطلاع على ما قدمه الأستاذ جلال طالباني من آراء ومبادرات وافكار وأقوال مأثورة من خلال لقاءاته الاعلامية ومؤتمراته الصحفية عند ترأسه مجلس الحكم في شهر (نوفمبر) ٢٠٠٣.

الاتحاد الوطني الكردستاني

مكتب الاعلام المركزي

الطريق الى الأمام

مقال للسيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم

نشر في صحيفة (وول ستريت جورنال) بتاريخ ٢٠نوفمبر/٢٠٠٣

لقد كان شرفاً وامتيازاً لي بأن أرأس مجلس الحكم العراقي خلال شهر حافل بالأحداث، فلدينا الأن اتفاق حول نقل السلطة بين قوات التحالف المحررة وبين مجلس الحكم الذي يمثل الشعب العراقي المتحرر. وقد وضع الرئيس بوش رؤية مهمة لشرق اوسط حر وديمقراطي كما ان اصدقاءنا الأمريكان مصممون على هزيمة البقايا الفاسدة الأثيمة لنظام صدام وتدمير شبكة البعث والاسلاميين الأجانب الذين يحاولون تدمير تجربة العراق الديمقراطية ويمكن خسارة هذه الانجازات بسهولة اذا كنا نحن العراقيين لانتحمل عبء هذا القتال.

ان اعداء حرية العراق ليسوا(مقاومين) وهي كلمة ترمز الى بطولة البولنديين خلال الحرب العالمية الثانية، الذين قاتلوا بنبل محتليهم، فالذين يقتلون محررينا الأمريكان والعاملين في الصليب الأحمر ومكاتب الأمم المتحدة ومركز الشرطة الأيطالية من الأفضل ان يطلق عليهم وصف (عصابات) فهم إرهابيون.. فهؤلاء هم الإرهابيون الذين قمعوا وعذبوا ابناء شعبهم خلال ٣٥ سنة وهم السفاحون الذين قتلوا مئات الآلاف من الأكراد وعرب الأهوار والشيعة، وان معاداة الديمقراطية من قبل البعثيين والاسلاميين الأجانب المتطوعين وبعضهم من القاعدة وانصار الإسلام هو حلف تقليدي شرق اوسطي ويحظى هؤلاء الأشخاص بدعم وسائل الاعلام العربية وفي ستديوهات الجزيرة اكثر من الدعم الذي يحظون به من العراق.

ان هذه الموجة من الإرهاب تدل على انها ليست عسكرية ولكنها سياسية ففي ساحات القتال، الإرهابيون يخسرون ولكن هؤلاء الإرهابيين قد تمسكوا بما يعرف به القليل من الأمريكيين وهو ان العراق اصبح الآن الساحة الأمامية الرئيسية في الحرب ضد الإرهاب والقتال من اجل شرق اوسط افضل وان الإرهابيين لن يتوقفوا عن القتال اذا انسحبت القوات الأمريكية بل انهم سيتواصلون الى تصديق امكانية فوزهم بهذا الصراع.

ان الولايات المتحدة وحدها كانت قادرة على ازالة نظام صدام حسين الدكتاتوري من خلال حملة ذكية كان فيها الأكراد والبيشمركة هم العراقيون الوحيدون الذين تحملوا الخسائر والاصابات خلال قتالهم الى جانب التحالف وان اندحار وهزيمة الإرهاب يجب ان يكون في العراق من خلال حمل السلاح ومواجهة

الإرهابيين، والعراقيون سينالون ديمقراطيتهم الخاصة وعند ذلك فلا احد سوف يقول انها منحت لهم.

ان هناك وسيلتين او اجراءين يجب ان يتخذا ليستطيع العراقيون القتال الى جانب مجلس الحكم وهما:

اولاً: استخدام القوات الوطنية العراقية الموجودة، فهناك ما يزيد عن ١٦٠ الفا من البيشمركة قاتلوا مع قوات التحالف وهم راغبون بالمشاركة والتعاون ونحن نتقبل الحساسية حول منع استخدام قوات كردية في مناطق عربية ومع ذلك فأن البيشمركة يمكن ان يستخدموا في تأمين الحدود لبلدنا وبذلك يعطون المجال للقوات العراقية بالعمل في المثلث السني.

وثانياً: ان الجيش العراقي الجديد والمخابرات والشرطة يجب ان يدربوا من قبل قوات التحالف وأن يكرسوا لحماية الديمقراطية وان اعادة هيكلية الجيش العراقي السابق ليست هي الحل، فللجيش العراقي سجل في القمع الداخلي والاعتداءات الخارجية، وبول بريمر الحاكم المدني لقوات التحالف تصرف بحكمة عظيمة عندما حل الجيش العراقي مثلما حدث عام ١٩٤٦ عندما حل جيش بروسيا، حيث ان جذور الجيش العراقي مرتبطة بجذور الميليشيات العربية والوطنية من قبل مجيء صدام.

ان الذين ينادون باعادة الجيش العراقي السابق يطلبون الاستقرار وهي السياسة التي رفضها الرئيس بوش في خطابه في ٦ نوفمبر فالشعب العراقي كان ضحية (الاستقرار) الذي فرضه عليه الجيش العراقي وكل العراقيين الوطنيين سيكونون مرتاحين عندما يقول الرئيس بوش ذلك ٦٠ عاماً من التوصيات من الدول الغربية حول انعدام الحرية في الشرق الأوسط لم تفدنا بشيء لنستعد بأمان اكثر لان الاستقرار لا يمكن ان يشترى من الحرية وان حربنا ضد الإرهاب سوف تستمر حتى اعادة بناء العراق.

وبعد مرور ٧ أشهر على حرب التحرير، فالعراق يتقدم بكل المقاييس وهذا امتحان لعزيمة كل العراقيين العرب والأكراد والتركمان وهو وقوفهم بوجه الحملة الإرهابية.

ان ما يحدث في العراق الآن هو ليس اعادة ماهو اعتيادي ومألوف خلال عهد صدام لأنه لم يكن في عهده هذا الشيء وهذه خطوة شجاعة وضرورية لخلق

مجتمع ديمقراطي لائق في مكان كانت تهان فيه الكرامة الانسانية تحت اقدام. ان تجربة كردستان في بذلها لحكمها المستقل وبناء مجتمع مدني خلال ال١٢عاماً الماضية قد توسعت الآن الى كافة انحاء العراق.. ففي بغداد يوجد اليوم الكثير من الجرائد كما الكثير من الأحزاب ولأول مرة بعد ٣٥ عاماً، فالمسألة الأساسية التي تواجه العراق يمكن ان تكون علنية والتعبير عنها بصوت عال هو افضل من الهمس خلف الأبواب فالعراق اليوم ناجح، وعراق صدام هو ماكان مكانا للفوضى حيث كانت المقابر الجماعية هي الشيء العادي والمألوف.

ان العراق يستفيد اخيراً من موارده فخلال عهد صدام كان العراق يبيع النفط الرخيص الى المنطقة لشراء الموالين بينما كان ينفق الأموال على السلاح وبناء القصور ولذلك فان انتاج النفط لا يزال الآن تحت المستوى المطلوب ولكن مواردنا النفطية الآن ارتفعت، تلك التي كان البعثيون يهدرونها .

ان معظم العراقيين يشعرون الآن بالأمان، فالأكراد العراقيون والأغلبية الشيعية في جنوب العراق يعانون القليل من احداث العنف حالياً، وان مشكلة الإرهاب في المثلث السني واجزاء من بغداد يجب ان لا توقف الاستثمار الأجنبي وكذلك يجب أن لا يعتمدوا على نجاح مؤتمر مدريد للمانحين، فالمانحون الأجانب والمستثمرون مثل البنك الدولي يجب ان يبدأوا بالعمل في كردستان العراق وجنوب العراق وبعض الشركات الأجنبية قد كونت فعلاً فريقاً مع العراقيين لاعادة بناء العراق فهم يعرفون ان العراق مستعد للأستثمار الأجنبي لخلق وايجاد فرص لتقوية اقتصادنا، وهذا ما تحتاجه بشدة للسيطرة على الأقتصاد .

ان الإرهابيين يريدون ان يفشلوا ديمقراطيتنا كما حاولوا خلال السنين السابقة وضع موطئ قدم لهم في كردستان العراق، وان تشجيع الولايات المتحدة وبريطانيا في تحرير العراق كان ضربة للقوى المعادية في الشرق الأوسط وللعرب الشوفينيين والمتشددين الاسلاميين من الذين لهم علاقة بأحداث ١١ سبتمبر، وان هؤلاء الإرهابيين يعرفون اذا خسروا في العراق فعند ذلك سيهزمون في الأماكن الأخرى كلها، ولكن اذا جعلوا الولايات المتحدة تفقد صبرها واعصابها في العراق فالمجال سيكون مفتوحاً لديهم وان الأمر متروك للعراقيين ليبرهنوا لهم خطأ تصوراتهم.

رئيس مجلس الحكم العراقي جلال طالباني لـ(الوطن):

نرغب في تطوير العلاقات مع الدول الخليجية وأن نكون عضوا في مجلس التعاون - تنازلنا عن معظم حقوقنا لاننا نريد وحدة عراقية

صحيفة (الوطن) السعودية ٢٠٠٣/١١/٢ :

الكويت- أنور الياسين: انتقد رئيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق لهذا الشهر زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني في حديث لـ"الوطن" تصريحات وزير الخارجية السوري فاروق الشرع التي قال فيها إن المستفيد من تحرير العراق هم الولايات المتحدة وإسرائيل والأكراد. وأشار إلى أن أول المستفيدين من تحرير العراق هو الشعب السوري الذي استراح من مؤامرات نظام صدام حسين كما أبدى رغبة العراق في الانضمام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأكد أنه خلال فترة ترؤسه لمجلس الحكم الانتقالي سيكون له برنامج محدد المعالم وسيعمل على تنفيذه بدقة وأن القائمين بالعمليات الإرهابية في العراق هم أساسا عناصر إرهابية قادمة للعراق سواء من القاعدة أو أنصار الإسلام.وفيما يلي نص الحوار:

*** تترأس الآن مجلس الحكم الانتقالي.. كيف ترون نجاح هذه الصيغة في إدارة شؤون العراق؟**

- مجلس الحكم الانتقالي باشر بتعيين وزراء، والوزراء باشروا بإعادة تنظيم وزاراتهم التي كانت مهدمة، وهنا بدأت الحياة الوزارية تسير سيراً طبيعياً وجيداً ومجلس الحكم بدأ في ممارسة مهامه حيث وضع قانوناً لمحاكمة مجرمي الحرب وبحث الصيغ الاقتصادية الجديدة لتنظيم الحياة العراقية .

إن قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٥١١ أعطى صلاحيات كبيرة وجديدة لمجلس الحكم الانتقالي في العراق بحيث أصبح هو الإداري الرئيسي في العراق لإدارة أمور البلاد، وله صلاحيات أكثر من السابق بما فيها التعاون مع دول الجوار لإعادة البنى التحتية وإعادة التقدم الثقافي والسياسي والاقتصادي وأعتقد أن المجلس أداؤه جيد ولكنه يحتاج إلى مزيد من البرمجة، وإن شاء الله سأبدأ مسؤوليتي بوضع برنامج للعمل ليس لشهر واحد وإنما لشهور قادمة وتحديد الأولويات وزيارة المناطق العراقية المختلفة من أجل دراسة أوضاعها ومشكلاتها على أرض الواقع.

*** المجلس الرئاسي عبارة عن ٩ أشخاص منتخبين، والـ ٢٥ أعضاء في المجلس هل يتم لقاء بينكم للتشاور؟**

- نعم يجتمعون بصورة دورية وهؤلاء هم الهيئة التشريعية، لا يمكن إقرار القوانين والمسائل الأساسية إلا من خلال مجلس الحكم. وهيئة الرقابة تمارس صلاحيات المجلس في غيابه أما المسائل الأساسية يقرها مجلس الحكم . ومجلس الوزراء تابع لمجلس الحكم، وهو نفس الهيئة الرقابية وهي بمثابة رئاسة الوزراء (داخل الدولة) وتتكون من الوزراء وبالتالي هيئة الرئاسة تشرف كرئاسة وزراء على الوزراء جميعاً.

***الهاجس الأمني لا يقلق الشعب العراقي فقط بل الدول المحيطة والمجتمع الدولي عامة كيف تصف الوضع الأمني في العراق الآن؟**

- إذا نظرنا إلى خريطة العراق نجد أن أغلب المناطق آمنة، الجنوب العراقي آمن إلا من حوادث صغيرة تحدث في البصرة، شمال العراق العربي والكردي آمن ومستقر ومزدهر وكذلك شرق العراق المشكلة أو العمليات الإرهابية موجودة في مثلث غرب العراق يبدأ هذا المثلث من سامراء إلى غرب بغداد ذاهباً غرب العراق إلى الفلوجة وهذه هي المنطقة التي بها عمليات إرهابية حتى بغداد.

العمليات الإرهابية تكاد تكون محصورة على غرب بغداد، الكاظمية مثلاً وهي مدينة كبيرة وتقع شمال بغداد فهي آمنة وكذلك الأعظمية، وكذلك المدن التي يسكنها العرب والكرد والتركمان هي آمنة بالطبع. إذن هناك المثلث الإرهابي - وهذه عمليات في اعتقادنا يقوم بها مجموعة من الانتحاريين وهم أعضاء في القاعدة وأعضاء في أنصار الإسلام وهذا ليس سراً فقد أعلن بن لادن بنفسه في بيانات رسمية ومسؤول أنصار الإسلام أنهم أرسلوا أفراداً منهم للعراق لمقاتلة الأمريكيين والذين يتعاونون مع الأمريكيين، وبالتالي كل من ليس منهم وهكذا حولت المجموعات الإرهابية الدولية الساحة العراقية إلى ساحتها الرئيسية.

***مع من تتعامل هذه المنظمات الإرهابية من داخل العراق؟**

- أعتقد أن هذه منظمات إرهابية تعمل بالتعاون مع فلول صدام عن طريق عزت إبراهيم الدوري وبعض الضباط السابقين وبعض عناصر المخابرات السابقة، وتقدم لهم أموال طائلة ومساعدات سخية، فهذه العمليات الإرهابية التي هي في الأصل موجهة للشعب العراقي، ثم ضد الأمريكيين، وضد الاقتصاد العراقي ولنسف الكهرباء والمياه، وحرق مخازن الكتب، وتدمير الاقتصاد الزراعي. كلها معادية للشعب العراقي.

إن المثلث الإرهابي غير مطمئن في غرب بغداد كما ذكرت من قبل وهناك قلق لا يزال في الأفق. أما المناطق الأخرى فهي مناطق آمنة ونحن ندعوكم لتروا ما يجري في العراق. لقد قابلنا مشكلة مع الصحافة العربية في عدم نقل الحقائق فقط. إن الصحافة تنقل ما تفعله المنظمات الإرهابية وتطلق عليها وصف المقاومة. وهذه إهانة للمقاومة فهؤلاء لابد أن يطلق عليهم مجرمون يقتلون الأبرياء، كذلك هي إهانة للشعب العراقي وإهانة للقانون الدولي لأنه أدان هذه العمليات الإجرامية.

كيف تفسر قيام بعض المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والصليب الأحمر بإجلاء موظفيها من العراق؟

- هؤلاء يخافون من المنظمات الإرهابية الموجودة، وهي بكثرة في العراق وأقدر عددهم ببضعة آلاف من أنصار الإسلام، ومن القاعدة ومن المتطرفين القادمين من بعض البلدان العربية، وهؤلاء يقدرون بحوالي ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ شخص وهذا عدد كبير.. إن الأمريكيين لا يجيدون حفظ الأمن في العراق، وأعتقد أن الأمن إذا سلم لوزارة الداخلية ومجلس الحكم لاستطعنا أن نضبط الأمور بشكل أكثر وأحسن مما يجري حالياً.

***هل بعض هؤلاء جاء إلى العراق قبل سقوط النظام أم قبله ؟**

-عدد منهم كان موجودا قبل النظام وهؤلاء كنا نصرخ للعالم ونقول إن هناك منظمات إرهابية ولم يكن يصدقنا أحد لقد كانت هناك قواعد لتدريب جماعة القاعدة وبعض المنظمات الإرهابية الأخرى عندما سقطت الدكتاتورية وهربوا وعادوا مرة أخرى وحينها أمر بن لادن كل اتباعه في منطقة الشرق الأوسط بالتوجه إلى العراق.

*** ذكرت أن الأمريكيين لا يجيدون حفظ الأمن بعد مرور أكثر من ٦ أشهر على سقوط النظام، هل برأيك هذا دليل على فشل العمليات الحربية؟**

- العمليات الحربية نجحت بشكل غير متوقع في إسقاط النظام بعد ٢٠ يوماً فضلاً عن أن النظام كان يدعي أن لديه ٧ ملايين فدائي و٦٠٠ ألف جندي إضافة إلى مئات الدبابات والطائرات وفشل هذا النظام ولم يستطع الصمود ٣ أيام في مدينة بغداد، وسبب ذلك كونه نظاما معزولا ومكروها إضافة إلى عدم رغبة غالبية الجيش العراقي في الدفاع عنه.

لقد حدثنا ضابط كبير كان قائدا لفرقة عراقية أثناء الحرب وجد أن ٧٠ إلى ٧٥ ٪ من الضباط هاربون إلى بيوتهم الباقي لم يكن قادراً على المقاومة هكذا كان وضع الجيش العراقي. وكلنا نعتقد أن صدام فشل في المقاومة حتى هذه المقاومة التي تقوم بها العصابات الإرهابية لن تصمد على البقاء أمام القوات الأمريكية وهذا دليل على ضعف النظام، وكذلك الاستعانة بالمنظمات الإرهابية للقاعدة وأنصار الإسلام دليل آخر على ضعف النظام .

*** لماذا لم يتم القبض على صدام حسين حتى الآن؟**

- حتى عندما كان رئيس جمهورية... صدام كان يعيش متخفيا، لقد بنى لنفسه مئات القصور لم يكن يعرف أحد أين ينام حتى أبناؤه لا يعرفون أين هو في أوقات الفطور والغداء والعشاء لقد كان يكلف ١٤ قصراً لا يعرف أحد أين يذهب لأي منها وأحياناً لا يذهب لأي واحد من هذه القصور لقد كان يعيش حياة المختفي داخل دولة المنظمة السرية **ولكننا نعتقد أننا سنلقي القبض عليه قريبا**. إن من الناس من يقول إن الأمريكيين يعرفون مكانه ويودون القبض عليه عند الانتخابات الأمريكية إنني أعتقد أن هذا قول خاطئ وليس له أي شكل من الصحة.

*** ظاهرة مقتدى الصدر وغيره، هل هؤلاء يشكلون عائقا بالنسبة لمجلس الحكم؟**

-لا يشكل الصدر أي خطر علينا وهو لا يمثل إلا أقلية محدودة، ثانياً إذا كان مقتدى الصدر يمارس حقه في الجو الديمقراطي الآن في العراق فلا بأس، وحتى إن كون حكومة ظل لا يهم إلا إذا مارس صلاحيات الحكم مثلاً هنا قد خالف القانون أنا لا أقلق من هذه الظاهرة وأعتقد من الممكن التفاهم معه بالأساليب السلمية والتحاور.

***الجماعات السنية تعتبر أن هناك تقليلا من دورها في العراق؟**

- بصراحة في مجلس الحكم يوجد تنظيمان شيعيان ويوجد بالمقابل تنظيمان سنيان اثنان شيعة، اثنان سنة. وإذا نظرنا إلى تركيبة مجلس الحكم سنجد فيه ١٣ شخصاً من الشيعة ولكنهم شيعة غير متدينين ولا هم طائفيون مقابل الـ(١٣) يوجد ١٢ من السنة، المشكلة هنا بعض الإخوان في العالم العربي لا يعتبرون الأكراد مسلمين سنة أنا أمامك مسلم سني أين الغبن أذن، وكان هناك غبن على الشيعة وعلى السنة وأزيل. والآن كل الممارسات البعثية أزيلت. وكل المواطنين العراقيين متساوون أمام القانون وأريد أن أقول شيئاً هنالك سني من المسؤولين الشيعة احمد الجلبي شيعي عين ممثله في مجلس الوزراء سنياً لم يكن التعيين على أسس شيعية أو سنية لا يوجد تفريق.

*** هل تشعرون أن هناك حديثاً داخل المؤسسات العربية من أن السنة يشعرون بأن الدور السياسي الذي كانوا يتمتعون به قد تقلص؟**

-نعم بالطبع فلا يجوز لأقلية أن تحكم ليوم القيامة وعرب السنة يمثلون ١٥ ٪ من العراق.. كيف يجوز لـ ٢٠٪ أن يحكموا العراق؟ . وهذه المجموعة لها كل الحقوق وكل الاحترام وكل المساواة مع الآخرين وهذا الامتياز الذي منحهم إياه الإنكليز لا يجوز أن يظل إلى الأبد وأن يستمر.مثلاً مدينة تكريت العربية السنية عانت في عهد صدام أكثر مما عانته في العهد الملكي والجمهوري، فعدد القتلى التكارتة من ضباط ومحامين وأطباء يقدر بالعشرات.

*** خلال توليك مهام رئاسة مجلس الحكم الانتقالي... هل ستضع برنامجاً واضح المعالم؟**

- الناس تتحدث عن عدد من المسائل المهمة، موضوع الدستور ووضع آلية له ومحاكمة رموز النظام السابق.

وفيما يتعلق بمحاكمة رموز النظام السابق تم الاتفاق عليه في مجلس الحكم ونحن الآن أوكلنا للقانونيين إعداد دراسة قانونية وهيئة محكمة ستنجز خلال فترة قليلة (خلال فترة رئاستي) وأخذنا الموافقة من الأمريكيين بأنهم سيسلمون لنا كل رموز النظام السابق. وإذا كان الإخوة الكويتيون أو غيرهم ندعوهم لرفع قضاياهم ودعاواهم ضد أي من هؤلاء قد ظلمهم أو سلب جزءا من حرياتهم.

أما الدستور فهو موضوع مهم جداً نحن نريد دستوراً للعراقيين جميعاً لذلك يجب أن ينص الدستور في بنوده الأساسية على مبدأ التوافق وبين مكونات الشعب العراقي، ولا بد أن نجري انتخابات وفق هذه المبادئ.

وقد أقر مجلس الحكم المحلي في برنامجه أنه يسعى من أجل عراق ديمقراطي برلماني تعددي وصاحب سيادة وهذا مبدأ من المبادئ المشتركة في مجلس الحكم ... وبالنسبة للإسلام هناك فقرة تقول دولة ديمقراطية برلمانية فيدرالية متعددة ذات سيادة ونحن نعتقد أن هذه الصيغة هي صيغة مقبولة لدينا كأكراد ومسيحيين وسنة وشيعة.. إذن لا بد من اتفاق حول تركيبة المجتمع العراقي لأنه ليس مجتمعاً متجانساً وليس مؤلفا من جهة أو طبقة أو غير ذلك وبه تعددية كبيرة. فلابد أن يحرص مجلس الحكم على كل هذا وعند التوافق ستتم الموافقة على أغلب النقاط . والدستور هو نتاج التوافق بين الأكثرية والأقلية علما بأنه سيكون هناك إحصاء للسكان، ونحن نعرف مصالحنا ونتصرف طبقاً للشأن العراقي. إن هذا الإحصاء ضروري لتحديد نسب السكان التركمان مثلاً يدعون أنهم ٣

ملايين والشيعة ٦٥٪ لا بد أن نعرف الحقيقة كاملة وحينئذ هذه النسب تساعدنا على التوافق وإجراء انتخابات وطالبنا في ذلك مساعدة الأمم المتحدة لإنجاز هذه المهمة التي نعتقد أنها ليست بالشكل السهل.

***الحكومة في كردستان كيف سيتم التعامل معها؟**

كانت هذه شائعة في أوساط إخوتنا أن سقوط صدام سيؤدي لإقامة حكومة كردستانية مستقلة - بالعكس رجعنا إلى بغداد وتنازلنا عن معظم حقوقنا، مثل ألا نكون مستقلين وأن نعيد حقوق السيادة للدولة المركزية مثل حق الرئاسة والجيش والعلاقات الخارجية والعملة والمالية العامة... كل هذا ما يتعلق بالسيادة تنازلنا عنه مؤكدين أننا نريد وحدة عراقية وأناسا عراقيين حقيقيين.

وأود هنا القول إن كثيرين يتخوفون من الفيدرالية كلها في العالم في الإمارات باكستان بريطانيا كندا النمسا وأن الفيدرالية ليست البعبع بل جاءت لتوحيد الأقاليم في وطن واحد.

*** دول الجوار تتحفظ على وجود قوات حفظ السلام... فما سبب رفضكم لوجود قوات إيرانية او تركية؟**

- السبب الطبيعي هو شيئان الأول نحن نفتقد الأمن والاستقرار ولن يتحقق إلا على أيدي عراقيين فمهما جاءت القوات الأجنبية لن تحقق الاستقرار و نحن نرفض قوات من الجيران أو غير الجيران حتى القوات الأمريكية لن تستطيع.. قلنا إن الأمريكيين استطاعوا إسقاط النظام، ولكنهم لن يستطيعوا حكم العراق وتحقيق الأمن دون الاستعانة بالعراقيين والقوى العراقية ونحن أصدقاء لكل جيراننا.

المبدأ الثاني لدول الجوار أجندتها وأتباعها وأفكارها الخاصة فإذا جاء الجيش السوري سينحاز للبعثيين، والإيراني كذلك ونحن نريد لهذه الجيوش أن تبقى في بلادها.

*** سوريا دائماً تتحفظ على مجلس الحكم الانتقالي وأيضاً على دخول القوات الأمريكية لماذا هذا التعنت السوري؟**

- أنا لا أعارض إذا قالت سوريا إنها تعارض وجود قوات أجنبية فلها الحق لكن لا أستطيع أن أفهم الموقف السوري المعارض لمجلس الحكم في العراق، إن مجلس الحكم العراقي معظم أعضائه أصدقاء لسوريا ومازلنا. إذا كانت سوريا تتهيب من هذه المساحة الحرة ومن الديمقراطية فكل حزب له جريدته وأتباعه وآراؤه وكل شي غير موجه لا مبرر لها أن تخاف منه ونحن لا نريد أن تنقل سوريا تجربتنا نريدها أن تحترم تجربتنا.

مثلاً وزير الخارجية السوري فاروق الشرع قال إن سقوط النظام العراقي أفاد أمريكا وإسرائيل والأكراد وهذا الخلط العجيب لم يكن متوقعاً وقال بعض المسؤولين السوريين إن السوريين هم المستفيد الأول من سقوط صدام لتخلص سوريا من المؤامرات الصدامية والإرهاب وغيرها.

الكويت استفادت وإيران وكل الأحرار العرب استفادوا فلماذا كل هذا الحقد على إسرائيل وأمريكا والأكراد.. وأنا أعتقد بعكس الشرع أن إسرائيل استفادت من وجود صدام أكثر من الآن مثلاً صدام حطم التضامن العربي وبدد القوات العربية وخلق عداء بين العرب وجيوش صدام غزت الكويت ولم يكن العراق قادراً على فعل شيء لإسرائيل.

<u>*هل مجلس الحكم العراقي يشعر بالارتياح تجاه نتائج مؤتمر مدريد؟</u>

- نعم نحن نشكرهم كثيراً معظم هذه الدول كانت تقدم مساعدات لصدام الآن ستقدمها للشعب العراقي ونحن مرتاحون لذلك.

<u>*ما هو تعليقكم على منح الكونغرس الأمريكي مبلغ ٢٠ مليار دولار لإعادة إعمار العراق؟</u>

- هذا الاتجاه يرد على ادعاء البعض بأن الأمريكيين جاءوا لسرقة الشعب العراقي والعراق، وهذا تكذيب فأين نهب الأموال العراقية في العراق؟ فلم تتول أية شركة أمريكية أي مشروع في العراق والأمريكيون يقولون إننا جئنا لتحرير العراق وهذا هو الواقع.

<u>* الانفجارات التي حدثت في بغداد وكان هناك إدانة ما هو تعليقكم؟</u>

هذه جرائم ضد الشعب العراقي وفي كل الحروب احترم الصليب الأحمر .

<u>* ذكرت الأنباء أنه تم القبض على بعض الجنسيات العربية؟</u>

-نعم قبض على يمني يحمل جنسية سورية وآخر سوري، وتم القبض على عراقيين وهناك عدد كبير معتقل عند الأمريكيين وهم حوالي ٧٠٠ شخص قسم منهم أعضاء في القاعدة وقسم إرهابيون ومرتزقة.

<u>* أنت قادم من اجتماع الاشتراكية الدولية في البرازيل هناك حديث عن دور إسرائيلي كبير لدخول العراق؟</u>

- هذا المؤتمر كان كبيراً وتوددياً للعرب وانتقاديا لإسرائيل خاصة من قبل مندوبي الدول الاسكندنافية وبالتحديد النرويج. إسرائيل ليس لها دور في العراق وبعض الصحف الأردنية تتحدث عن دور إسرائيل وقلت لهم إن الذين يرفرف العلم الإسرائيلي على عاصمتهم لا يحق لهم انتقاد العراق التي لا يوجد بها علم إسرائيلي على الإطلاق.

الحقيقة أنه هناك حملة إعلامية ظالمة إلى الآن وموقفنا من إسرائيل واضح وقلته في مؤتمر الاستراتيجية الدولية بروما وبحضور شيمون بيريز قلت هناك قرارات مؤتمر القمة وخاصة المشروع السعودي وعليهم بالضغط إذا قبلت إسرائيل بالمشروع ستقوم الدول بإقامة علاقات مع إسرائيل وغير ذلك لا يوجد أي طموحات لإسرائيل في العراق.

<u>* هل لكم رغبة في دخول مجلس التعاون الخليجي؟</u>

نعم لدينا رغبة في تجديد العلاقات وتوسيع العلاقات مع الدول الخليجية وأن نكون عضواً في مجلس التعاون.

<u>*هل ستتقدمون بطلب حينما تكون هناك حكومة منتخبة؟</u>

الأمريكيون يقولون إن الموضوع سيطول ويريدون الرحيل بسرعة ولقد قلنا لهم أبقوا قالوا لا نريد حتى أية قاعدة عسكرية أو غيرها ونود القول إنه إذا كان هناك هاجس نفسي أو غيره مع العالم العربي فأود أن أقول إننا لا نريد جيشا كبيرا، وعندما سننتخب مجلسا وطنيا ستكون قراراتنا ملزمة وسنطمئن إخواننا في الخليج والعالم العربي في علاقات جيدة وحسن جوار تدوم إلى دوافع المحبة والمنفعة والمصالح واحترام العهود والمواثيق.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم لـ (الاهرام العربي):

- وصف المنظمات الإرهابية بالمقاومة إهانة للمقاومة الحقيقية

- لا وجود لإسرائيل أو أجهزتها العسكرية والاستخباراتية في كردستان

مجلة (الاهرام العربي) المصرية ٢٠٠٣/١١/٢:

أجرى الحديث- أشرف العشري: بعد مرور أكثر من٦ أشهر على انتهاء الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق، وسقوط نظام صدام حسين، مازال العراق يعيش منعطفا سياسيا خطيرا، فالأوضاع متردية والفوضى عارمة وقوات الاحتلال الأمريكي تواجه ضربات قاتلة ومجلس الحكم الانتقالي يعاني السقوط السياسي، والتعثر في سد الفراغ الأمني بسبب استمرار السيطرة الأمريكية.وفي نفس الوقت برزت صراعات طائفية بإعلان جماعات وشيع أبرزهم مقتدى الصدر عن تشكيل حكومات عراقية جديدة على أساس عرقي وديني رافضة المجلس الانتقالي والوجود الأمريكي معا، الأمر الذي قد يفضي إلى حرب طائفية تقود إلى لبننة القضية العراقية لسنوات طويلة.

لكن جلال طالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني ورئيس مجلس الحكم خلال زيارته الأخيرة للقاهرة، يرفض هذه الصورة، ويؤكد على نجاح العراق في الخروج من كبوته واستعداد المجلس لسد الفراغ الأمني وإعداد الدستور فور خروج القوات الأمريكية.

قمتم بزيارة للقاهرة بعد غيبة طويلة التقيت فيها مع الرئيس حسني مبارك ومسؤولين مصريين والأمين العام للجامعة العربية، فماذا طلبت تحديدا من مصر والجامعة العربية؟

كانت طلباتنا من مصر والأمين العام للجامعة تنحصر في ضرورة دعم مجلس الحكم الانتقالي العراقي في تحقيق مهامه القادمة والتي نرى أنها ستكون شاقة بما فيه الحصول على الاستقلال والسيادة الوطنية في المستقبل القريب وكذلك إرسال رجال أعمال ومستثمرين مصريين وعرب وشركات متخصصة ومقاولات وبناء للإسهام في إعادة إعمار العراق وكذلك إن أمكن قوات عربية تسهم في إعادة الاستقرار والأمن في العراق.أي باختصار طلبنا حضورا سياسيا واقتصاديا قويا في المقام الأول ثم حضورا عربيا مماثلا وعلى كل المستويات باعتبار أن العراق عنصر أصيل من العالم العربي وركن أساسي من الضلع العربي لا يمكن فصله أو اختزاله أو تجاوزه.

ولكن بماذا تفسر موقف مصر ودول عربية رفضت إرسال قوات عسكرية إلى العراق؟

أنا لا أستطيع الإجابة نيابة عن الدول العربية، فلهم مواقفهم وآراؤهم في هذا الشأن وبالتالي فالعرب هم الأقدر على الإجابة عن هذا التساؤل، ولكل طرف حجته، وبالتالي لا يمكن أن نغفلها ولكن مثل هذا الأمر يجب ألا نتوقف عنده أو يمثل أزمة في العلاقات العربية ـ العراقية.

وهل تلوم الأطراف العربية التي ترفض إرسال هذه القوات إلى العراق؟

من الناحية المنطقية ليس لنا أية ملامة على مصر أولا، فأنا وجدت الرئيس حسني مبارك متجاوبا معنا تجاوبا مطلقا، ولم يرفض لنا أي طلب ووعدنا بتقديم كل المساعدات الممكنة لذلك أغرقتنا مصر بودها وتأييدها وبالتالي فلم يبق هنا في مصر أي مجال للملامة والعتب، أما عن المستوى العربي ككل فالدول العربية ليست كلها على موقف واحد، فنحن راضون مائة في المائة على سبيل المثال عن الموقف المصري وإن كنا عاتبين على الإعلام المصري كما أن هناك دولا عربية مترددة في التعامل معنا فدول الخليج أيضا متجاوبة معنا وهي تريد إقامة أحسن العلاقات معنا ودول المشرق فهناك تردد من جانب الإخوة في سوريا وكذلك الأردن ولبنان لأنهم يعتقدون أن التعامل مع العراق في ظل الاحتلال ليس في صالح الشعب العراقي فمنطلق موقفهم هو الحرص على مستقبل واستقرار العراق وإن كنا لا نتفق معهم في هذا الاجتهاد.

وماذا عن تعليقكم على تزايد أعمال المقاومة العراقية ونجاح عملياتها في الفترة الأخيرة؟

أنا آسف جدا لعدم انتباه الإعلام العربي إلى الحقائق التالية أولا إعلان بن لادن الصريح بأنه أرسل قوات إلى العراق ليقاتل وكذلك إعلان منظمة أنصار الإسلام الإرهابية في بيانات رسمية بأنها تقاتل في العراق وأيضا إعلان المنظمات المتطرفة الأخرى بأنها تقوم بعمليات حاليا في العراق ونحن بدورنا نتساءل هل هذه المنظمات هي إرهابية أو وطنية بحكم القانون الدولي والعربي فهذه المنظمات أدينت باعتبارها منظمات إرهابية، فلماذا تحولت الآن إلى منظمات مقاومة وطنية في العراق وبالتالي أليس من سوء حظ الشعب العراقي ألا ينتبه الإعلام العربي إلى هذه الحقائق بكل صراحة بأن ما يحدث في العراق هو أن هذه المنظمات الإرهابية بالإضافة إلى فلول صدام حسين تقاتل في مثلث معين في العراق من أجل إعادة النظام الديكتاتوري إلى العراق وهذا النظام كان من ألد أعداء الشعب العراقي لذلك فإن وصف هذه المنظمات الإرهابية بالمقاومة هو في رأيي إهانة للمقاومة الحقيقية لأن كلنا نعرف قدسية عمليات المقاومة ووطنيتها التي تقوم بها فئات وطنية من الشعوب ولا تقوم بها فئات إرهابية يلفظها المجتمع الدولي وهي قادمة من خارج العراق ولدينا مئات من الأجانب معتقلون حاليا في العراق وقد تم ضبط سيارة مفخخة كان يقودها سوري وعراقي فهل هذه مقاومة عراقية؟!

البعض يرى أن بقاء وقوة عمليات جماعة فلول صدام حسين هو مؤشر قوي على نفوذ وقدرته؟

أولا صدام حسين لا يسيطر على أي أمور في بعض المناطق كما يردد البعض هنا وهناك فهو الآن هارب ومطارد ولا يجد مأوى ثابتا يختفي فيه، فصدام حسين كان مسيطرا على كل الأمور في معظم مناطق العراق، لوقت طويل وكان الجيش العراقي كله تحت إمرته ولذا فإنه لم يصمد حتى ثلاثة أيام في بغداد فكيف يقول البعض إنه مازال مسيطرا ويحرك بعد أن فقد هذه القوة وبعد أن أصبحت

الحقائق واضحة للعيان، فالقبور الجماعية تضم أكثر من ٦٠٠ ألف عراقي فحتى هذه القبور أجبرت الجامعة العربية على إدانة هذه الجريمة والعالم كله يدين ويلفظ صدام حسين فبعد كل ذلك يرى صدام وآخرون أنه ربما يستطيع العودة إلى العراق ليس ذلك إلا وهما من أوهام بعض الغافلين عن حقائق الأمور وما استجد في العراق اليوم.

هل صحيح أن هناك حالات تسلل للمقاومة العربية عديدة من سوريا والأردن وهل هم بأعداد كبيرة؟

أنا أعتقد بالفعل أن هناك تسللا من سوريا والأردن ولكن بدون موافقة هذه الدول ولا أعتقد أن دمشق أو عمان تؤيد إرسال هذه المنظمات الإرهابية أو حتى السماح بها وهناك عمليات ملاحقة لها ولكنها لم تنجح بشكل كامل.

ماذا عن حالة الرفض القوي من مجلس الحكم الانتقالي والأكراد لإرسال قوات تركية ؟

هذه الحالة ناتجة عن اقتناع العراقيين بأن الأمن والاستقرار يتحققان فقط على يد عراقيين ونعتقد بأنه لا الأمريكيون ولا إنكلترا ولا الأتراك أو الإيرانيون ولا أحد قادر على فرض الأمن والاستقرار في العراق إنما العراقيون أنفسهم قادرون على فرض هذا الأمن والاستقرار في وقت متزامن، وهذا ما قلناه للأمريكيين وما نردده لكل الذين نلتقي بهم في كل مكان لذلك فنحن نرى أن جلب القوات الأجنبية إلى العراق يزيد الأمور تفاقما وبالتالي رفض الوجود التركي في العراق لا يعني بالضرورة معاداة تركيا ونحن نشعر بالصداقة مع أنقرة ونرى أنه يجب أن تكون لنا علاقة جيدة مع تركيا فالأخيرة جارة لنا والجغرافيا لا تحذف ونعتقد بالتالي أن عدم إرسال القوات التركية إلى العراق هو من مصلحة تركيا أيضا.

هناك مخاوف عربية عديدة من لبننة القضية العراقية على غرار الأزمة اللبنانية في منتصف السبعينيات، فهل العراق بالفعل يسير على نفس الطريق ؟

أنا أرى أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل، أن يسير العراق على نفس لبننة القضية اللبنانية ومن الظلم أن نظلم لبنان حيث كان بلد حوار وانفتاح وعروس الشرق إلى أن حدث ما حدث فيه ولكنه الآن استعاد عافيته وكل ما أقوله إن العراق لن يصل إلى درجة السوء التي وصلها الوضع في لبنان أثناء حرب السبعينيات والثمانينيات، فالجميع في العراق حذر من أن نقع في هذا المستنقع ولذا فلا أدعي الخوف من لبننة القضية العراقية فنحن بعيدون عن هذا.

ولكن بماذا ترد على قيام البعض مثل مقتدى الصدر وغيره بتكوين حكومات شيعية وسنية و أصحاب تيار وطني جديد وغيرهم وبالتالي تنتظر العراق حربا طائفية قادمة؟

إذا كان السيد مقتدى الصدر يدلي برأيه بكل قوة وبصوت عال هذه الأيام فهذا نوع من الديمقراطية ولاتنس أننا في العراق في الوقت الحالي لدينا ديمقراطية واسعة وحريات واسعة حرمنا منها لسنوات طويلة ولدينا أحزاب عديدة لها مكاتب ومقرات عديدة وصحف حتى أن البعض لهم

الآن إذاعات وتليفزيون خاص بهم ويعملون بحرية دون حسيب أو رقيب ومقتدى الصدر واحد منهم ولكنه صراحة لا يستطيع إقامة أو تكوين حكومة لأن الشعب العراقي بغالبيته يؤيد مجلس الحكم.

وأقول بصوت عال إنه لن تحدث أو تقع حرب طائفية في العراق الآن أو حتى بعد خروج القوات الأمريكية كما يتخوف البعض حيث كانت مخاوف ترددها الدعاية الديكتاتورية لصدام حسين عندما يقتل العرب الشيعة والسنة والتركمان والمسيحيين والآن الصورة اختلفت فالشعب العراقي يشعر بأنه يقيم وحدته الوطنية على أساس التوافق والتعايش بين الجميع ومكونات هذه الوحدة متوافرة وقائمة حتى تصمد أمام الأعاصير والعواصف هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العراق الجديد يضمن حق المواطنة المتساوي للجميع وبالتالي لن يكون هناك مبرر للقتال أو الفتن.

ما تعليقكم على التقارير التي تتحدث عن تغلغل إسرائيل من شمال العراق في النواحي الأمنية والاستخباراتية والاقتصادية وكذلك العسكرية بدليل أن تركيا استدعت القائم بالأعمال الإسرائيلي لديها وحذرته وطالبت بإنهاء هذا الوجود؟

ليس هناك أي وجود لإسرائيل أو أجهزتها العسكرية والاستخباراتية في شمال العراق وأنا مسؤول عن كل كلمة أقولها في هذا الشأن وأنا أدعوك وأدعو كل الإعلاميين والسياسيين العرب ليروا بأنفسهم ما يجري على أرض الواقع وفي المقابل إنني أتساءل ***لماذا هذا التركيز على الوجود الإسرائيلي في العراق بينما أغلبية الدول العربية تقيم علاقات مع إسرائيل*** ولماذا هذا الانحياز ضد الشعب العراقي وإذا كنا في العراق نقوم أو ننفرد بهذه الاتصالات فاتهمونا ووجهوا لنا اللعنات ولكن إذا كنا لا نقيم علاقات مع تل أبيب والآخرون يقيمون هذه العلاقات فلماذا هذه الاتهامات والتسريبات ضدنا وأقول يا كل العرب خافوا الله وارحموا العراق في محنته وكبوته.

شدد على الهوية العراقية للكرد وتمسكهم بها ضمن اطار الفيدرالية

طالباني : هناك تغيير في الموقفين الأمريكي والتركي من الأمن في العراق

صحيفة (الزمان) اللندنية ٢٠٠٣/١١/٣ م

شدد رئيس مجلس الحكم العراقي جلال طالباني، على اهمية الدور المصري في معالجة قضايا العالم العربي. وفي المقدمة منها قضية العراق وسعيه المشروع لاستكمال استقلاله وفرض سيادته الوطنية

واعلن طالباني عقب زيارته للقاهرة في حديثه لـ(الزمان)، عن ترحيبه بالاستثمارات العربية، مؤكداً على الشركات المصرية ان تلعب دورها الحيوي بما يوازي الدور السياسي الريادي الذي لعبته مصر على الساحة العربية. وستكون لها مواقع متميزة ان لم يكن في الوسط والجنوب من العراق، فان كردستان سترحب بها، مذكراً بموقف الحكومة المصرية من احرار العراق بمن فيهم الاكراد.

ورفض ما يتردد حول تسهيلات سورية لدخول مزيد من العناصر المتطرفة عبر الحدود مع العراق.

واعتبر طالباني نتائج مؤتمر مدريد للدول المانحة انتصاراً للآمال المعقودة عليه في اعادة اعمار العراق، مذكراً بذات الوقت بان من شأن الاستقرار السياسي وقيام النظام الديمقراطي، تحقيق تنمية عملاقة تطلق الاستغلال الامثل بالثروات والموارد التي يتوفر عليها العراق، بعد عقود من تبديدها في حروب ومغامرات النظام السابق. مقارناً بهذا الصدد ما شهدته كردستان من قفزات نوعية في اطلاق حركة البناء والاعمار على الاصعدة العمرانية والصناعية والسياحية والاجتماعية.

وضمن هذا السياق اشار طالباني الى ان الاهتمام بالسياحة الدينية خاصة في كربلاء والنجف المقدستين من شأنه توفير اعظم الموارد الكافية لتطوير ارجاء واسعة من العراق يضاف اليها الثروات الطبيعية والامكانات البشرية والموارد الزراعية..

وشدد طالباني على الهوية العراقية للاكراد وتمسكهم بها ضمن اطار الفيدرالية التي يطالبون بها والتي لاتلغي علم الدولة المركزية الى جانب علم الاقليم. موضحاً ان قوات (البيشمرگه) ستجد طريقها نحو الجيش العراقي الجديد باعتبارها قوات وطنية وليست حزبية. لان الجيش المقترح سيكون للوطن وليس للاحزاب.

اعرب عن اسفه لطريقة دعوة العراق لمؤتمر دمشق

طالباني: نرى نوعا من الضبابية لدى السوريين حول الوضع العراقي

"كركوك هي مدينة التآخي الكردي التركماني العربي الآشوري و تقع جغرافيا ضمن اقليم كردستان العراق كانت دوما ومازالت كذلك"

راديو سوا (العراق والعالم) ٢٠٠٣/١١/٤ :

اعرب السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم الانتقالي للشهر الحالي عن اسفه لطريقة دعوة العراق لمؤتمر دمشق الاخير ومن جهة اخرى اتهم طالباني بعض القيادات التركمانية بالشوفينية والتزوير فيما يتعلق بالوضع السكاني لمدينة كركوك ، جاء ذلك في لقاء خاص اجراه معه راديو سوا (العراق والعالم) :

***الاستاذ جلال طالباني رئيس مجلس الحكم للدورة الحالية ، ماهو تقييمكم لمؤتمر دمشق وانعكاسه على العراق ؟**

-نعلن عن الاسف لعقد المؤتمر دون التشاور مع العراق مسبقا ، هذا المؤتمر الذي خصص لبحث العراق كان يجب ان يتم بحثه مع العراق باعتباره دولة مستقلة ذات سيادة لايجوز للآخرين التدخل في شؤونه الداخلية او رسم مستقبله ، ثم اسفنا لان طريقة التبليغ لاستدعاء وزير الخارجية العراقي كانت غير ودية ، هنالك ايضا جوانب ايجابية حقيقة في البيان الذي صدر ونحن نقد هذه الجوانب الايجابية الى جانب وجود بعض الثغرات ايضا في صياغة البيان.

****هل لموضوع استسلام عزة الدوري وعبور المتسللين من سوريا وفقا لما صرحتم سيادتكم من قبل له علاقة بمحادثاتكم مع سوريا؟***

-قلت في تصريحاتي بوضوح ان هنالك متسللين من الحدود السورية الى العراق بدون علم الحكومة السورية وانا استبعد ان تكون الحكومة السورية على علم بهؤلاء المتسللين ذلك لأن هؤلاء الارهابيين هم نفس الذين مارسوا الارهاب ضد سوريا في عهد الرئيس الخالد حافظ الاسد ، نحن الذي يهمنا ان نتباحث مع اشقائنا في سوريا ونوضح لهم الحقائق والوقائع الموجودة في العراق لأننا نرى نوعا من الضبابية لديهم حول الوضع العراقي .

عزة الدوري لم يستسلم حسب علمي حتى الآن ولكن كانت هنالك مباحثات لاستسلامه وانقطعت هذه المباحثات.

****تتناقل التقارير تصريحات قادة تركمان عن عدم رضاهم على استمرار نزوح الاكراد الى كركوك لفرض تغيير الجغرافية السكانية مذكرين بعمليات التعريب للنظام السابق ، ماهو تعليقكم على ذلك ؟***

-هذه اكاذيب مفبركة من قبل بعض الشوفينيين العنصريين الطورانيين في كركوك ، هذه الادعاءات لاتمثل رأي الاغلبية الساحقة من اخوتنا التركمان .

الذي يجري في كركوك هو الآن ازالة آثار سياسة التطهير العرقي بالتدريج ووفق قرار اتخذته قوات التحالف لاعادة التركمان والاكراد الى دورهم وقراهم ، هؤلاء الذين يفبركون هذه الاكاذيب يريدون تبرير مزاعمهم الكاذبة التي كانوا يقولون ان التركمان في العراق هم (٤)ملايين وان كركوك مدينة تركمانية ، والآن ظهرت الحقائق على الارض وتبين ان هذه الارقام مبالغة كبيرة ومن اجل تبرير مواقفهم لدى إسيادهم يقومون بفبركة هذه الاكاذيب .

النظام السابق اجرى تغييرات ادارية على كثير من المدن ومن ضمنها كركوك حيث تم استقطاع كفري وطوزخورماتو والحاقها بمحافظات اخرى ، هل هناك نية لاعادة الامور على ماكانت عليه قبل ذلك التغيير ؟

-نعم هنالك نية وهنالك اجماع من قبل مجلس المدينة في كركوك وهنالك اجماع من الطوائف الساكنة في كركوك ، اولا تبديل الاسم من تاميم الى كركوك ، وهذا ماحدث ومن ثم استعادت الاقضية التي سلبت من كركوك.

ماهو رأيكم في اعادة تشكيل الجيش العراقي وهل لقوات البيشمركه نصيب في ذلك؟

-رأينا ، اولا ان هنالك عدد كبير من الضباط الوطنيين العراقيين الذين كانوا يعارضون النظام الدكتاتوري السابق وهؤلاء الضباط يصلحون ان يكونوا نواة لجيش عراقي جديد يقوم على اساس التطوع وعلى اساس الكفاءة والوطنية العراقية بحيث لايكون هذا الجيش جيش حزب معين او عقيدة معينة او قومية معينة او طائفة معينة بل يكون جيش الجميع.

كيف تنظرون الى كركوك ، هل هي جزء من كردستان العراق؟

-كركوك هي مدينة التأخي الكردي التركماني العربي الآشوري ولكنها تقع جغرافيا ضمن اقليم كردستان العراق كانت دوما

ومازالت كذلك.

ماهي آخر الاخبار عن التحقيقات الجارية مع العرب الذين تم اعتقالهم في حوادث التفجيرات المؤسفة الاخيرة ؟

-لم نسمع شيئا ولكننا علمنا بان هنالك عدد من العرب القادمين بصورة غير شرعية الى العراق بينهم يمنيون وسوريون وسعوديون اشتركوا في الاعمال الارهابية لكن التحقيقات معهم مازالت مستمرة من قبل قوات التحالف.

اتفاقية امنية بين مجلس الحكم وكل من الكويت وايران وسوريا

وكالات ومصادر متعدد ٣/١١/٢٠٠٣ :

اعلن مصدر في مجلس الحكم الانتقالي في العراق ان سوريا والكويت وايران وافقت على ابرام اتفاقية امنية مع المجلس لغرض السيطرة على الحدود المشتركة ومنع المتسللين من دخول الأراضي العراقية عبر لحدود المشتركة مع هذه الدول وشمل الاتفاق تبادل المعلومات الاستخباراتية والامنية ومراقبة الحدود وكذلك فتح معابر حدودية نظامية واقامة حواجز تفتيش على طول الحدود.

مجلس الحكم يرحب بنتائج اجتماع دمشق

وكالة فرانس بريس ٣/١١/٢٠٠٣:

اكد مجلس الحكم العراقي اليوم الاثنين ان اجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق الذي عقد في نهاية الاسبوع في دمشق ورفض العراق المشاركة فيه يلتقي مع الخطاب العراقي. وجاء في بيان ان مجلس الحكم "يؤكد على ان مثل هذه المؤتمرات ضرورية في الظرف الراهن ويؤكد في الوقت نفسه ان ما ورد في البيان الختامي من نقاش كان فيه مشتركات مع الخطاب العراقي".

كما اكد ان مثل هذه المؤتمرات "تعكس تأكيدا على ضرورة اسناد العراق من الناحية السياسية والامنية".

وقال بيان مجلس الحكم من جهة ثانية ان "العراق لن يكون منطلقا للاعمال الارهابية ضد اي دولة من الدول"، داعيا "الى بذل الجهود المشتركة الجادة من الدول المحيطة بالعراق لقطع دابر الاعمال الارهابية التي تلحق الاضرار الفادحة بابناء العراق وتزعزع امن واستقرار البلد".

مجلس الحكم يبحث تشكيل جهاز للمخابرات

وكالة الانباء الكويتية ٥/١١/٢٠٠٣ :

اعلن مصدر مطلع في مجلس الحكم الانتقالي لوكالة الانباء الكويتية اليوم ان المجلس في صدد انشاء جهاز مخابرات جديد للحاجة القصوى اليه في هذه الفترة. واشار المصدر الى ان جهاز المخابرات الجديد سيضم في بداية تشكيله نحو ١٠٠٠ شخص سيتركز عملهم في بادئ الامر على ملاحقة الارهابيين الاجانب والموالين للنظام البائد كما سيعملون على احباط العمليات التي ينفذها هؤلاء الارهابيين ضد العراقيين وقوات التحالف.

ورجحت مصادر في حركة الوفاق الوطني العراقي اليوم لوكالة الانباء الكويتية (كونا) تولي ابراهيم الجنابي الشخص المقرب من عضو مجلس الحكم الانتقالي الدكتور اياد علاوي مهمة ادارة جهاز المخابرات العراقي.

من الجدير بالذكر ان وزير الداخلية العراقي نوري البدران كان احد مرشحين الدكتور اياد علاوي ايضا ضمن الحقيبة الوزارية التي عينت قبل مدة ليست بالقصيرة.

رسالة من مجلس الحكم الى الادارة الامريكية
و البيت الأبيض يؤكد الالتزام بتسليم السلطة للعراقيين

راديو سوا (العالم الآن) ٥/١١/٢٠٠٣ :

بعث مجلس الحكم برسالة الى الرئيس الامريكي جورج بوش داعيا فيها الى وضع الملف الامني بيد العراقيين مؤكدا في اطار ادانته الهجمات الارهابية التي شهدها العراق مؤخرا ان هذه العمليات لا تقوم بها مجموعات ارهابية تسللت عبر الحدود، واعرب المجلس للرئيس الامريكي في اول رسالة بعث بها اليه منذ الاعلان عن تشكيله عن استنكاره لتلك العمليات التي استهدفت القوات الامريكية في العراق مؤكدا ان العراقيين وحدهم قادرون على التعامل مع الملف الامني والتعامل وضع بلدهم.

وقد صرّح الناطق الرسمي باسم مجلس الحكم حميد الكفائي وقال :"مجلس الحكم يدين كل العمليات الإرهابية التي استهدفت قوات التحالف أو مراكز الشرطة العراقية. هذه عمليات إرهابية لا علاقة لها بالعراقيين، العراقيون لا يفعلون ذلك. العمليات الانتحارية لا يقوم بها عراقيون إنما هناك إرهابيون يأتون عبر الحدود. مثل الحكومة يستنكر هذه الأعمال ويحاول أن يستلم الملف الأمني لأن العراقيين وحدهم قادرون على التعامل مع هذا الملف وعلى إدارة الشؤون الأمنية أفضل من قوات التحالف لأنهم يعرفون بلدهم، يعرفون نظام صدام حسين فإن هذه المسألة أصبحت مهمة جدا. وقد وجه المجلس رسالة إلى الرئيس بوش يعزيه بمقتل الجنود الأمريكيين خصوصا في حادث الطائرة كذلك يحثه على نقل مسؤولية السلطات إلى الجانب العراقي. كما قلت إن العراقيين وحدهم القادرون على إدارة الملف الأمني وعلى معرفة مكامن ومخابئ المجرمين والإرهابيين.

وقال إن الحوار قائم بين العراقيين والأمريكيين كشركاء . والشركاء لا بد لهم أن يتحاوروا ويتناقشوا في كل القضايا المهمة، وقضية الوضع الأمني في العراق من أهم القضايا في الوقت الحاضر.

وهذه الرسالة هي جزء من الحوار القائم بين مجلس الحكم وبين الإدارة الأمريكية."

هذا و علق المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان على المعلومات التي تحدثت عن رسالة بعث بها مجلس الحكم في العراق إلى الرئيس بوش وكرّر في الوقت نفسه التزام الإدارة الأمريكية بتسريع خطوات نقل السلطة وتسليم الأمن للعراقيين. وقال في الندوة الصحفية اليومية وقال :" لست متأكداً من أنه استلمنا رسمياً مثل هذه الرسالة"

ورداً على سؤال حول ما ذكر بأن مجلس الحكم دعا في رسالته إلى الإسراع في نقل السلطة ومسؤوليات الأمن قال ماكليلان:"إن الرئيس تحدّث سابقاً عن أهمية تسريع الجهود على جبهات عدة ومنها على المستوى الأمني وتحقيق النظام الديموقراطي وكذلك على صعيد مرحلة إعادة الإعمار وهذا بالتحديد ما نقوم به ونحن نعمل على تسريع الجهود المؤدية إلى تسليم العراقيين الأمن في البلاد إضافة إلى تحويل المسؤولية والمزيد من السلطات إلى الشعب العراقي."

مقتطفات من وقائع المؤتمر الصحفي لرئيس مجلس الحكم جلال طالباني:

- كردستان هي ضمن الوحدة الوطنية العراقية

- تمثيل مجلس الحكم للشعب العراقي هو احسن من تمثيل أي دولة عربية لشعبها

- مهمتنا تكمن في وضع اسس ديمقراطية وفيدرالية

وكالات ومصادر متعددة ٢٠٠٣/١١/٥ :

"قال رئيس مجلس الحكم لهذا الشهر السيد جلال طالباني إن منطقة كردستان ومنذ القدم كانت ضمن صف الوطنية العراقية، مشيرا إلا أنها كانت مستقلة تماما قبل سقوط نظام صدام لكنها قررت أن تتنازل عن كثير من حقوق السيادة التي كانت لدى حكومتها لتختار الفيدرالية ضمن العراق البرلماني الديموقراطي الموحد.

وحول العلاقة بين مجلس الحكم والتحالف، قال طالباني في مؤتمر صحفي عقده اليوم في قصر المؤتمرات ببغداد، التنسيق قائم بين المجلس وسلطة التحالف للحصول على المزيد من الصلاحيات لمجلس الحكم وفق القرارالدولي ١٥١١ .

وردا على سؤال حول وضع الملف الأمني بيد العراقيين، قال طالباني يؤمن مجلس الحكم بأنه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار إلا إذا أنيط الملف الأمني بالعراقيين وبالتالي لدى وزارة الداخلية العراقية الخطط المناسبة، ونحن طلبنا من قوات التحالف ترك الملف الأمني للعراقيين ونأمل موافقتها على ذلك."

كما واعلن رئيس مجلس الحكم الانتقالي ان المجلس طلب من التحالف الامريكي البريطاني الافراج عن ٦٥ ايرانيا يحتجزهم. واوضح طالباني في مؤتمر صحافي "هناك ٦٥ ايرانيا معتقلا من قبل التحالف وهناك عدد اخر غير معتقلين ولكن يجهل مكانهم".

واضاف "طلبنا اليوم من (بول) بريمر (الحاكم المدني الامريكي في العراق) اطلاق سراحهم او تسليمهم الى وزارة الداخلية لان التهم الموجهة اليهم باطلة او خفيفة مثل عبور الحدود" بلا رخصة.من جانب اخر قال طالباني ان الافراج عن صحافيين ايرانيين اعتقلا من قبل التحالف تم "بتدخل من مجلس الحكم". وافرج عن الصحافيين اللذين يعملان للتلفزيون الرسمي الاثنين بعد احتجازهما اربعة اشهر في العراق من قبل الجيش الامريكي الذي اشتبه في قيامهما بالتجسس، بحسب وسائل اعلام ايرانية.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع تركيا اوضح طالباني :

-نسعى ان نفعل مع الاخوة الاتراك كل ما يؤدي الى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية بين البلدين الشقيقين ونتمنى ان تكون علاقاتنا ممتازة وجيدة مع الجمهورية التركية وخاصة نحن نأمل كل الخير لحكومة السيد رجب طيب اردوغان.

***وردا على سؤال لمراسلة تلفزيون الكويت مفاده (بين الحين والآخر تتغير اساليب الهجمات المتبعة لاخلاء امن البلاد، هل تعزون ذلك الى تعددية الجهات ام تغيير في الاسلوب لجهة معينة ؟**

-تعددية الجهات او لا ثم هذه الاساليب معروفة، القسم الاساسي من هذا الاسلوب هو تكتيك السيارة المفخخة وزرع الالغام واحيانا استعمال الاسلحة الاخرى، هذه هي الاساليب التي يعتاد عليها منظمات القاعدة وانصار الاسلام ولنا تجارب معها في الماضي ايضا.

***وردا على سؤال آخر اوضح طالباني :**

-نحن نسعى اولا لتأمين الراتب التقاعدي لكل موظفي الوزارات المنحلة، مثلا وزارة الاعلام، نحن طلبنا من السيد بريمر ان يعامل موظفو وزارة الاعلام معاملة سليمة وان يصرف لهم راتبهم التقاعدي. فيما يتعلق بمسألة المدنيين في الجيش، الجيش المنحل ككل، فحل الجيش يعني حل كل اسس الجيش المدنية والعرفية ولكن هؤلاء سيشملهم ما يلي : اولا الراتب التقاعدي، ثانيا في اعادة النظر الآن مسألة اعادة النظر موجودة سنأخذ بعين الاعتبار هؤلاء المدنيين وسنحاول ان نستخدمهم في الاماكن التي يفيدون فيها شعبهم.

***وردا على سؤال لمراسل (الجزيرة) حول الوساطة التي قام بها طالباني لاستسلام عزة الدوري اجاب طالباني :**

-هذه مسألة قديمة، بعد انهيار النظام الدكتاتوري بفترة زارني احد اقرباء عزة ابراهيم وطلب مني ان ابذل جهدي من اجل العفو عنه واعطائه مجالا لاستسلامه شرط ان لا يسلم للكويتيين اولا وان يعالج لانه مريض ويعفى عنه الشرطان الاولان قبلا من قبل الامريكان ولكن الشرط الثالث قيل انه هو كمسؤول كبير يجب ان يواجه المحكمة العراقية ويجيب عن التهم التي توجه له.

***وفي جواب على سؤال لمراسل فضائية (كردستان) باللغة الكردية، اوضح طالباني :**

-السؤال هو انه الشعب الكردي كان واضحا في نضاله ضد اسقاط الدكتاتورية ولم يخف ذلك عن احد حتى عن الاخوة السوريين لكن وزير خارجية سوريا وضع اسم الكرد مع اسرائيل وامريكا قال ان المستفيدين الوحيدين من سقوط الدكتاتورية هم الامريكان واسرائيل والاكراد سبق لي ان اجبت عن هذا التصريح في تصريحاتي التي ادليت بها في الكويت الى جريدة (الانباء) و(الرأي العام) و(الوطن) وقلت فيها بوضوح ان السيد فاروق الشرع يخطئ خطأ كبيرا عندما يحشر اسم الكرد مع الامريكان والاسرائيليين في هذا المجال، فالمستفيد الاول من سقوط الدكتاتورية هو الشعب العراقي والثاني هو الشعب السوري، الشعب السوري عانى الامرين حتى بعض قادتهم مثل الاستاذ عبدالحليم خدام تعرض لعمليات الاغتيال وجرحوا من قبل عملاء للعراق والشعب الكويتي استفاد والشعب الايراني استفاد وشعوب المنطقة كلهم استفادوا من سقوط نظام الدكتاتورية، فطرح المسألة بهذه الطريقة يدل اما على عدم فهم لواقع العراق او لغرض في نفس يعقوب.

وردا على سؤال لمراسلة وكالة (ميزوبوتاميا) حول موضع الميليشيات الكردية في السياسة الامنية الجديدة لمجلس الحكم، قال طالباني :

-القوى والميليشيات الكردية عدا قوات الپيشمرگه تعتبر قوات غير قانونية وغير شرعية عدا قوات الپيشمرگه، على هذه القوات الاخرى اما نزع سلاحها والتحول الى قوى سياسية او تعتبر خارجة عن القانون.

وردا على سؤال لمراسل (واشنطن بوست) مفاده (في عدة سنوات كانت تركيا تقوم ببعض التواجد في شمال العراق، هل لك ان تفصح لماذا ترفضون دخول القوات التركية الى العراق في مهمة حفظ السلام؟)، اجاب طالباني :

-ليس هناك فرصة للقوات التركية بالدخول الى العراق، ولقد دعيت القوات التركية سابقا بالدخول الى العراق في لمحاربة قوات حزب العمال الكردستاني والآن لا اعتقد ان القوات التركية مرحب بها في مناطق شمال العراق لان الاكراد يسيطرون على هذه المناطق.

وردا على سؤال لمراسل جريدة (البيان) الاماراتية حول امكانية ان تمسك الدول المجاورة للعراق الحدود بعد رفض العراق حضور مؤتمر دمشق وهل هناك تهمة الى الدول المجاورة ؟ رد طالباني :

-اولا، لا تهمة لحكومات الدول المجاورة، بعض الناس ليسوا متعودين على الديمقراطية مثل السيدة كنفاني التي زعلت عندما قلت انا ان هنالك تسللا للارهابيين من حدود سوريا ولكن لم تقرأ القسم الآخر من تصريحاتي زعلت، وتصرفت كما الامي الذي تصرف وقال (لا تقربوا الصلاة) ولم يقرأ (وانتم سكارى)، انا قلت ان الحكومة السورية لا علم لها ولا توافق على تسلل الارهابيين، ولكن اكرر ان ارهابيين تسللوا من سوريا الى العراق وتسللوا من ايران الى العراق وتسللوا من السعودية الى العراق ولكن هذا لا يعني انني اتهم هذه الدول، انا في علمي ان هذه الدول ليست لها دخل ولكن عليها ان تمسك حدودها وتمنع تسلل هؤلاء الارهابيين الى داخل بلادنا.

وردا على سؤال لمراسل (فيديو كايروسات) حول المبالغ التي خصصت للعراق في مؤتمر مدريد وكيف تصرف ومتى تصل ؟

اجاب طالباني :

-طبعا هذه المبالغ ستصل للعراق وستدخل ضمن ميزانية عام ٢٠٠٤ وتخصص قسم كبير منها لبناء البنية التحتية للعراق وكذلك المشاريع الضرورية مثل الكهرباء والمياه وكذلك اعادة تشغيل المعامل والمصانع العراقية بطريقة الاهتمام بالقطاع الخاص بحيث ان القطاع الخاص يستطيع ان يسهم في شراء او تأجير المصانع والمعامل الموجودة والحكومة مستعدة ان تقدم مساعدات في المستقبل للقطاع الخاص في الصناعة من اجل استعادة تشغيلها، طبعا هذا اذا وصلتنا هذه المبالغ والمبالغ اكثر من (٣٣) مليار دولار ونتوقع ان تكون وارداتنا من النفط في العام القادم (١٧) مليارا وبالتالي نحن نقدر ان يكون لدينا في العام القادم في الميزانية حوالي (٥٠) مليار دولار.

***وعن سؤال لمراسل قناة (العالم) مفاده (هل ترى ان الموقف السلبي السوري عبارة عن منازلة سياسية او تصفية حسابات سياسية بين سوريا والولايات المتحدة في اطار الحالة العراقية ام عبارة عن قراءة سورية مجردة لمجلس الحكم الانتقالي في العراق؟) اجاب:**

-اولا، كل دول الجوار بما فيها ايران وتركيا والسعودية والكويت والاردن وجمهورية مصر العربية الشقيقة كلها ايدت حضور وزير الخارجية العراقي واشتراكه في المؤتمر، وزارة الخارجية السورية مارست بعض التكتيكات لمنع وصول وزير الخارجية العراقي باستفزازه وبتوجيه دعوة غير لائقة، هذا تداخل في الحسابين، في العلاقات السورية - الامريكية وكذلك في قراءة خاطئة للوضع العراقي من قبل وزارة الخارجية السورية، مثلا وزارة الخارجية السورية تدعي وتزعم ان مجلس الحكم عينه الاحتلال بينما مجلس الحكم عينته الهيئة القيادية للمعارضة العراقية وبعد مفاوضات عديدة مع قوات التحالف وبعدما رفضنا قاطعا الا ان نكون نحن نعين مجلس الحكم، قراءة وزارة الخارجية السورية هي مجلس الحكم العوبة بيد الاحتلال ثم دائما يدعون ان ليس لدينا صلاحيات بينما لدينا صلاحيات واسعة، صحيح ليس لدينا الاستقلال والسيادة الوطنية ولكن اود ان اذكر الاخوة في سوريا اننا فقدنا الاستقلال والسيادة وفق قرار (١٤٨٣) الذي صوت المندوب السوري له.

***وردا على سؤال لمراسل (VOA) حول القضية الرئيسية التي تشغل بال مجلس الحكم واهتمامه قال طالباني:**

-الحالة الامنية التي تأخذ المقام الاول في تفكيرنا نحن ايضا والمهم والاهم من ذلك هو ان مهمتنا تكمن في وضع اسس ديمقراطية وفيدرالية وتؤدي في نهاية المطاف الى حصولنا على الاستقلال واسترجاع سيادتنا بأسرع وقت.

***وردا على سؤال لمراسل صحيفة (الزمان) حول وضع المحافظات الشمالية من الميزانية الجديدة قال طالباني:**

-الميزانية العراقية العامة تشمل كردستان العراق وسائر انحاء العراق، ثم هنالك وزارات عامة تشكل كل العراق وهنالك وزارات خاصة بحكم كون موقع الوضع الكردي القائم على الفيدرالية، الوزارات الخاصة الموجودة في كردستان تتسلم حصتها سواء من الحكومة المركزية او من سلطة التحالف وهي تقوم بتوزيعها على منتسبيها.

***وردا على سؤال لمراسل (الجزيرة) مفاده (تحدثتم في بداية المؤتمر عن تقسيم جديد للمحافظات العراقية، فهل نستطيع ان نعرف هذا التقسيم؟)، فاجاب طالباني:**

-هذه مشكلتنا مع (الجزيرة) التي دائما لا تنشر الحقائق مثلما هي، بل تنشرها كما تشاء، انا لم اقل نبحث لتقسيم المحافظات قلت نبحث موضوع زيادة المحافظات اما موضوع تقسيم المحافظات غير وارد الآن.

***وردا على سؤال آخر لمراسل (نيويورك تايمز) حول تفاصيل الخطط الامنية الجديدة التي يود مجلس الحكم تقديمها في العراق، قال طالباني :**

-لا استطيع ان ادخل في هذه التفاصيل، ولحد الآن نحن نقوم بوضع الاجراءات وستتلمسون هذه الخطة ونجاحها التي تستند الى خطة شمولية وواقعية من اجل حفظ الامن وستكون هذه الخطة موضع التنفيذ قريبا جدا.

***وحول موضوع الدستور قال طالباني :**

-الخطوة القادمة بشأن صياغة الدستور ستكون تكوين الدستور لانها خطوة مهمة بالنسبة لمستقبل العراق ويجب ان يكون هذا الدستور موافقا عليه من قبل جميع العراقيين، لذلك فان وضع الدستور الى الاقتراع من قبل الشعب العراقي والذي يهدف من خلاله الدستور الى توحيد الشعب العراقي ونأخذ الاغلبية بالموافقة لان هذا الدستور هو دستور لكل العراقيين وليس لطائفة معينة او فئة معينة او دين معين لان هذا هو دستورهم وحقهم والدستور بحاجة الى موافقة الكل لكي يكون دستورا شرعيا وقانونيا.وبالطبع يجب ان يكون هناك انتخابات لاننا لن نحظى بالشرعية بدون انتخابات لكن نعتقد ان الاهتمام الاول يجب ان يكون الامن وبعد ذلك الدستور وبعد ذلك الانتخابات.

***وحول اهم المبادئ في الدستور قال طالباني :**

-الدستور هو الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والحقوق البرلمانية والمشاركة الحزبية والسوق الحرة والاقتصاد المتنوع والحر.

حول العلاقات مع سوريا اوضح طالباني :

-مستقبل العلاقات مع سوريا سيكون جيدا، نحن كلنا اصدقاء لسوريا وكلنا نشعر بفضل سوريا علينا، سوريا كانت البلد الوحيد التي آوت كل المعارضة العراقية والتي امدتنا بكل انواع المساعدات، مثلا نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني تأسسنا في سوريا وتلقينا كل انواع الدعم المالي والتسليحي والسياسي لسوريا لذلك كلنا نشعر بفضل سوريا والاسد وكلنا نحب سوريا ونريد ان نقيم احسن العلاقات مع سوريا، انا شخصيا دائما كنت اصف سوريا ببلدي الاول مكرر وليس الثاني وبالتالي فسوريا هي حبيبتنا ايضا ونحن نسعى لاقامة احسن العلاقات، والتصريحات الخاطئة لوزير الخارجية او للناطقة باسم الخارجية السورية لن تؤثر على هذه العلاقات الوطيدة والراسخة رسوخ جبال كردستان.

***وردا على سؤال لمراسل صحيفة (المؤتمر) حول امكانية تدريب الشرطة العراقية في كردستان قال طالباني :**

-نحن اعلنا استعدادنا ان يتفضل اخوتنا من الشرطة العراقية وان يأتوا الى كردستان ويتدربوا هناك وانا بذلت جهدي ايضا في مصر وتقدمت برجائي للرئيس مبارك فوعدنا خيرا بتدريب

الشرطة، نحن يهمنا تدريب الشرطة العراقية على اسس سليمة وصحيحة، وكردستان مفتوحة لهذا الغرض في أي وقت تقرر الحكومة العراقية ذلك ونحن مستعدون لتقديم كل المساعدات لانه نحن ايضا جزء من العراق، نحن عراقيون الآن. كانت هنالك شائعة خاصة بعض الاخوة الاتراك يروجون انه اذا سقط النظام الدكتاتوري فكردستان تنفصل وتعلن استقلالها، الآن حدث العكس النظام الدكتاتوري سقط وكردستان عادت الى بغداد وتنازلت عن الكثير من حقوقها من اجل الوحدة العراقية الوطنية المتينة.

وردا على سؤال آخر من وكالة الانباء الايرانية حول اهداف زيارته الى ايران اوضح طالباني :

-اسس الزيارة كنت قد بحثتها في الزيارة الاخيرة عندما تشرفت بمقابلة الرئيس محمد خاتمي والسيد رفسنجاني وكذلك التقيت بوزير الخارجية الدكتور خرازي وبأمين مجلس الامن القومي السيد روحاني فبحثنا هنالك مسائل عديدة، السياسية والتجارية والثقافية والاقتصادية ومساهمة ايران في اعادة تعمير العراق ومسائل الحدود ومسائل الزوار، يهمنا كثيرا ان تفتح الحدود العراقية للزوار الايرانيين وغير الايرانيين القادمين من بلدان اخرى عبر ايران للعراق لان هذه المسألة مهمة لنا دينيا وسياسيا واقتصاديا.

وردا على سؤال من وكالة الانباء الاسبانية حول ما اعده مجلس الحكم لمؤتمر نادي باريس رد طالباني :

-سنحاول ان نطلب من العالم تفاهم حقيقة الاوضاع في العراق ورفع المظالم عنا اقتصاديا ايضا لان هنالك ديونا عتيقة وعديدة علينا وكذلك هنالك مسائل اخرى نريد بحثها.

وردا على سؤال آخر من وكالة انباء الشرق الاوسط حول زيارة وفد المجلس الى تركيا وما اذا كانت تشمل دولا اخرى واجندتها، اجاب طالباني :

-الزيارة هي ضمن سلسلة زيارات تتضمن زيارة ايران وتركيا وسوريا والمسائل التي ستبحث فيها اقتصادية - سياسية - امينة - تجارية ومصالح مشتركة لا تقتصر على الامور الامنية فقط.

وردا على سؤال من مراسلة صحيفة (الدستور) حول الاجراءات التي يتخذها مجلس الحكم بشان شريحة (الكسبة) في العراق قال طالباني :

-لم نفكر الآن في صرف الرواتب التقاعدية لهم لان الوضع العراقي الحالي لا يساعد على هذه الامور لكن في المستقبل عندما يتحسن الوضع الاقتصادي سنفكر في مساعدة كل المواطنين في العراق.

وردا على سؤال حول مؤتمر دمشق الاخير وكذلك التصريحات الاستفزازية من بعض الاوساط السياسية السورية قال طالباني :

-هل توافق هذه الدول التي اصبحت في دمشق لبحث شؤون العراق الداخلية ان نتدخل نحن في شؤونها الداخلية، مثلا هل تقبل ايران ان نعقد نحن مؤتمرا لبحث شؤون الاكراد في ايران او تركيا او

سوريا لبحث نفس الموضوع (الاكراد)، اذا لماذا يتدخلون في شؤون العراق الداخلية اذا كانوا يريدون ان يبحثوا الموضوع مع العراق اهلا وسهلا، وزير الخارجية العراقي سيشرح لهم التفصيلات ثم هنالك تصريحات استفزازية للسيدة بشرى كنفاني التي اعترفت بان سوريا لم تكن متحمسة لدعوة العراق، وزارة الخارجية السورية كانت تحاول وتتحايل على وجود ضغط عربي من قبل الكويت والسعودية والاردن ومصر وكذلك ايران وقالوا انه يجب دعوة وزير الخارجية العراقي فتحايلوا على هذا المطلب الذي يمثل مطلب الاكثرية الساحقة، لكي لا تعطي مجالا لحضور وزير الخارجية العراقي وفي نفس الوقت ان يقال لوزراء الخارجية الآخرين نعم وجهنا له الدعوة ولم يأتوا، لم يوجهون الدعوة للحضور بهذه الطريقة الاستفزازية. ثم تعليق السيدة كنفاني التي تقول ان مجلس الحكم معين من قبل قوات الاحتلال وبالتالي لا تملك الشرعية، اولا وجوابا للسيدة كنفاني انها تعرف حقيقة اعضاء مجلس الحكم في العراق والذين ناضلوا ضد الدكتاتورية وكانت لهم احسن العلاقات مع سوريا ومازالت لهم مكاتب في سوريا، فهؤلاء اذا كانوا عملاء للاحتلال كان يجب على السلطات السورية ان تغلق مكاتبهم في دمشق. ثانيا الاحزاب الممثلة في المجلس تمثل القسم الكبير من الشعب العراقي وتمثيل مجلس الحكم للشعب العراقي هو احسن من تمثيل أي دولة عربية لشعبها.

هذا واعلن طالباني انه حصل على موافقة مبدئية من قوات التحالف بتوسيع صلاحيات مجلس الحكم وقال ان المجلس بصدد تشكيل لجان مستقلة لاعلان دستور دائم للعراق وبحث العلاقات السياسية والتجارية للعراق مع جيرانه مشيرا الى نيته التوجه قريبا الى تركيا وقال :"اليوم كان لنا لقاء مع السيد بريمر والسيد جيرمي گرينستوك وبحثنا موضوع التنسيق الاحسن بين المجلس وسلطة التحالف وكذلك الحصول على مزيد من الصلاحيات لمجلس الحكم وفق قرار (١٥١١) ولدى وزارة الداخلية العراقي خطة عامة شاملة لتحقيق الامن والاستقرار ومستلزمات تحقيق هذه الخطة، نحن طلبنا من قوات التحالف وسلطة التحالف ان يتركوا لنا موضوع الامن الداخلي ونستطيع ان نوفر الامن الداخلي اذا ترك الموضوع لنا والذي عرفته من الجنرال جون ابي زيد انهم موافقون مبدئيا والآن نأمل ايضا موافقة (CPA) وان شاء الله نتولى نحن مسألة تحقيق الامن والاستقرار وفق خطة عامة شاملة موضوعة وموجودة ومقررة.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم لـ(الحياة LBC):

يؤكد رغبة العراق في تحسين علاقاته التجارية والاقتصادية بشكل واسع مع كل من ايران وسورية، و ان الأمريكيين "لا يعارضون" هذا التوجه

*الاستقرار في العراق هو في صالح الجميع

*توسطت لاستئناف المفاوضات السرية بين واشنطن وإيران في جنيف

صحيفة (الحياة)اللندنية ٢٠٠٣/١١/٩ :

بغداد - ابراهيم خياط: أكد جلال طالباني، الرئيس الدوري الحالي لمجلس الحكم الانتقالي في العراق، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، رغبة العراق في تحسين علاقاته التجارية والاقتصادية بشكل واسع مع كل من ايران وسورية، مؤكداً ان الأمريكيين "لا يعارضون" هذا التوجه.

وفي مقابلة مع "الحياة LBC" لمناسبة توليه منصبه الجديد، وقبل توجهه بعد أيام في زيارة رسمية على رأس وفد وزاري الى كل من طهران ودمشق لتوقيع صفقات وعقود تجارية واقتصادية كبيرة، كشف طالباني انه عمل وسيطاً لتقريب وجهات النظر بين واشنطن وطهران، وان الامريكيين الذين يعتقلون ٦٥ ايرانياً في العراق وعدوا باطلاق هؤلاء المعتقلين بناء لوساطة شارك فيها مع عبدالعزيز الحكيم رئيس "المجلس الأعلى للثورة الاسلامية".

وكشف أيضاً ان مفاوضات سرية بدأت منذ أسابيع في جنيف بين مندوبين لكل من طهران وواشنطن، بعلم مرشد الثورة علي خامنئي والرئيس محمد خاتمي، للبحث في تسوية تتجاوز القضايا الأمنية وحدها وتشمل "كل الجوانب". وقلل الزعيم الكردي من أهمية الفتور الذي ساد العلاقات مع دمشق، مؤكداً ان كل اعضاء مجلس الحكم "أصدقاء لسورية" وانه يرغب في ان تتجاوز الصفقات التجارية مع سورية الصفقات الكبيرة التي كانت في عهد النظام السابق، واعداً باعادة فتح خط النفط العراقي الى سورية. وقال انه سيبحث في سورية نشاط المحكمة العراقية لمجرمي الحرب وتسليم رموز النظام السابق في حال كانوا فروا اليها.

وأشار الى ان بعض المناهضين للأمريكيين والمشاركين في العمليات العسكرية ضدهم قد يعمدون الى رمي سلاحهم اذا تمت طمأنتهم الى عدم وجود هيمنة شيعية - كردية على السنة العرب. وأكد الرغبة في بناء علاقات جيدة مع تركيا وعدم السماح بانطلاق انشطة حزب العمال الكردستاني ضدها انطلاقاً من الأراضي العراقية.

وفي ما يلي نص المقابلة:

ما هو الموقف من زيادة صلاحيات مجلس الحكم الانتقالي وهل هناك استجابة أمريكية على هذا الصعيد؟

- هناك استجابة أمريكية لطلباتنا السابقة. وفي اجتماع عقد خصيصاً بين هيئة الرئاسة والسفيرين بول بريمر وجيرمي گرينستوك، أبلغونا بإعطائنا صلاحيات جديدة منها وضع الموازنة العراقية، والإشراف على تأسيس قوات الشرطة والجيش العراقي، وحق عقد الصفقات التجارية مع دول الجوار، وحق إصدار قوانين تخص مسائل معالجة الوضع الداخلي. وهم أعطونا ست صلاحيات جديدة، ووعدونا باعطائنا مزيدا منها كلما تقدمنا في العمل. هذه المرة أعطونا صلاحية تعيين السفراء. وثمة مسائل صغيرة جداً نطالب بها ونريد ان نكمل استقلالنا الوطني، والسيادة الوطنية المسلوبة منا بالقرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن.

سجل اعتراض من قبل بريمر في ما يخص إبرام اتفاقات أو إبرام اتفاقات غاز مع إيران. هل يمكن ان يؤثر هذا الأمر في مشاريع الصفقات المقبلة مع إيران في حال زيارتكم؟

- ليس هناك اتفاق حول الغاز مع إيران حتى يسجل السيد بريمر اعتراضاً عليه! بالعكس طلبنا من السيد بريمر والتزاماً مع طلبنا جرى إطلاق صحافيين ايرانيين كانا معتقلين وهناك ٦٥ إيرانياً آخرين طلبنا، أنا والسيد عبد العزيز الحكيم، بإطلاقهم ووعدنا خيراً. وليس هناك أي اعتراض. عندما زرت إيران ورجعت، قدمت شرحاً وافياً لما بحثته في إيران في حضور السيدين بريمر وگرينستوك، ولم يعترضا على أي شيء، ونحن أيضاً لدينا زيارة سنقوم بها إلى إيران وسآخذ معي مجموعة من الوزراء لإبرام الاتفاقات وهم (الأمريكيون) لم يعترضوا على ذلك.

كان هناك حديث في واشنطن تكرر مرات عدة عن اتهامات موجهة إلى كل من سورية وايران بالمساعدة على إدخال المتسللين الى العراق. هل يمكن ان يؤثر هذا الأمر في طبيعة المحادثات التي ستجرونها فيهما؟

- أولاً أنا لست ممثلاً للأمريكيين وموقفهم. نحن، في مجلس الحكم، نحن نريد أن نقيم احسن العلاقات مع سورية ومع إيران، لكن هذه الحقيقة لا تنفي أن ***هناك متسللين إرهابيين من إيران وسورية والسعودية إلى العراق، وأنا تقديري الشخصي كما قلت في تصريحاتي الصحافية في الكويت وفي بغداد أن هذه الأعمال تجري من دون علم الحكومات السورية والسعودية والإيرانية***. وبالتالي تقويمنا انه يجب أن نقيم احسن العلاقات مع هذه الدول الثلاث، وسأكون ان شاء الله قريباً على رأس وفود تزور إيران وسورية لإقامة احسن العلاقات ولعقد صفقات تجارية واقتصادية كبيرة.

ما هو جدول اعمال الزيارتين، هل هناك حديث مسبقاً في ما يخص عقد صفقات؟

- سبق أن زرت إلى إيران وبحثت مع السيد محمد خاتمي، ومع الشيخ الجليل رفسنجاني، ووزير الخارجية الدكتور خرازي ومسؤولين في الخارجية في الشؤون الاقتصادية والعلاقات الخارجية. بحثنا في

جملة مشاريع مشتركة بين إيران والعراق، وسيجري إرسال نسخ من مقترحاتهم إلينا لتوزيعها على الوزارات العراقية المختلفة، كي تدرسها وتحضر جوابنا عليها. وعندما نزور إيران هذا الشهر تكون معنا الأجوبة الكافية.

إيران وعدت، في مؤتمر مدريد، أن تسهم في إدخال ملايين الزوار الدينيين كل عام. هل ستقر هذه المسألة أثناء زيارتكم؟ أم ان ضغوطاً أمريكية قد تؤخر ذلك؟ وهل سيتم تأجيل البحث في القضايا الأمنية أثناء الزيارة؟

- لا، نحن الذين طلبنا بفتح الحدود مع إيران أمام الزوار وأنا الذي طلبت من الإيرانيين إلغاء قرارهم السابق بمنع الزوار لأن كان عندهم سابقاً قرار بعدم إرسال الزوار لسببين: أولاً لا توجد "فيزا" تصدر لهم من سفارتنا في طهران وثانياً، انه لا توجد علاقات رسمية. اتفقنا معهم على وثيقة خاصة ونحن نشجع الزوار. وبحثت مع الاخوة في إيران لفتح أربع بوابات لزيارة الزوار من إخواننا الشيعة وإخواننا السنة في إيران وطلبنا فتح البوابات أمام الزوار. نعتقد انه إذا فتحت البوابات، سيزورنا الملايين من المسلمين، وهؤلاء يساعدوننا في تنشيط الاقتصاد، كما سيطلعون على حقيقة الوضع في العراق.

رسل خير بين طهران وواشنطن

ساد انطباع سابقاً، وخصوصاً لدى الأمريكيين، ان إيران تتدخل في الشأن العراقي. هل هذا الانطباع لا يزال سائداً؟

- العلاقة الإيرانية - الأمريكية شائكة وتمر بمراحل كثيرة ومتكررة. نحن لا نزيد هذه العلاقات تعقيداً، إنما نعمل من جانبنا من اجل إصلاح ذات البين، لأننا نعتقد ان إصلاح العلاقات الإيرانية - الأمريكية يخدمنا. وبحسب علمي هناك مفاوضات جارية الآن في سويسرا بين الحكومتين الإيرانية والأمريكية. ودائما نحن نكون رسل خير ننقل الجوانب الإيجابية للإيرانيين وننقل الجوانب الإيجابية للأمريكيين.

المفاوضات توقفت بين إيران والولايات المتحدة، في جنيف، في أيار (مايو) الماضي، وكانت تتركز حول القضايا الأمنية. متى استؤنفت هذه المحادثات؟ وما موضوعها؟

- استؤنفت منذ فترة... منذ أسابيع، وهي ليست مركزة على موضوع الأمن. المفاوضات تشمل كل جوانب العلاقات.

من بنظركم يقف وراء استئناف هذه المفاوضات؟ التيار المحافظ أم الرئيس خاتمي؟

- أنا لا أتدخل في الشؤون الإيرانية. وسياسة الدولة الإيرانية لا يمكن ان تقرر إلا في مجلس الأمن القومي الذي يرأسه السيد محمد خاتمي، وكذلك لا يمكن ان تحظى هذه القرارات إلا بموافقة السيد علي خامنئي، لان هذه المسائل لا يمكن ان يتفرد بها طرف من الأطراف الموجودة في إيران.

عملياً. انتم الرئيس في العراق، وحينما نتحدث عن انفراج بين دولة مجاورة، هي إيران مع الولايات المتحدة يتبادر إلى الذهن سؤال هو: كيف يمكن لهذا ان ينعكس على الوضع الداخلي في العراق؟ هل يمكن ان يعكس انفراجاً؟

- بكل تأكيد، نحن نتمنى الانفراج في العلاقات الإيرانية - الأمريكية. وأعتقد انه سينعكس إيجاباً على الوضع في العراق.

أود ان أعود الى الحديث عن الصلاحيات، مثلاً، لنا حق في دعم مساعدات العلاقات التجارية مع دول الجيران، فنحن سنقوم بمثل هذه المفاوضات من اجل هذه العلاقات. كذلك لنا الحق في موضوع الموازنة. وموازنة العراق العام المقبل ستكون ضخمة، ١٨ مليون دولار مساعدات أمريكية، خمسة بلايين دولار مساعدات يابانية، ١٣ بليون دولار من مؤتمر مدريد ونحو ١٧- ٢٨ بليون دولار من واردات النفط المتوقع. هذه الموازنة الضخمة ستكون تحت إشراف مجلس الحكم وستظهر ان شاء الله في إعادة تعمير البنى التحتية والأمن والتعليم والصحة واستصلاح الأراضي.

هناك صفقات إعادة التعمير. فهل ستشمل الصلاحيات الجديدة هذه الصفقات في ظل ما يقال عن غياب الشفافية في ما يخص العقود التي يبرمها الأمريكيون والبريطانيون، في مجال إعادة التعمير؟

- أنا في الحقيقة اشك. فهناك مبالغة كبيرة في ما يتعلق بعقود الأمريكيين. الأمريكيون لم يبرموا العقود، نحن قمنا إلى الآن بإبرام عقود. ليس هناك إلا مسألة واحدة وهي مسألة الهاتف الجوال، هذه العقود وقعها وزيرنا المختص، والمسائل الأخرى التي تتعلق بتمويل الجيش الأمريكي والبريطاني هم يقومون بها. لم يوقع إلى الآن أي عقد يهم النفط أو الغاز أو مسائل التعمير إلى الآن، نحن الآن ندرس في علاقاتنا مع الدول ومع الهيئات والمنظمات كيفية إعادة إعمار العراق. القرارات بخصوص هذه المسائل متروكة لنا، وحتى المستشارون المعينون من قبل الأمريكيين سيغادرون تدريجاً.

متى يغادر المستشارون؟

-سيبدأون بالتدريج، والمستشارون سيبدأون بالرحيل من كل الوزارات.

ما هي الصلاحيات التي أعطيتموها؟

- مسألة الموازنة، واقامة علاقات تجارية مع دول الجوار، ومساعدات دول الجوار، وإزاحة المستشارين، وتعيين السفراء في الخارج وإعادة تشغيل السفارات في الخارج وبعض المسائل الأخرى المتعلقة بالأمن الداخلي، وتعيين الشرطة وإعادة تعيين الجيش، هذه كلها صلاحيات في مجلس الحكم.

السفراء أين سيعنون؟ وفي أي بلدان؟ ومتى؟ أيضاً. هل تشعرون بأن الصلاحيات التي تعطى لكم. هل تعطى لكم بشكل سريع وكاف نظراً إلى التباطؤ من قبل الأمريكيين في ما يخص منحكم الصلاحيات؟

- أولاً، في ما يتعلق بالسفراء، وزير الخارجية مخول بأن يهيئ قوائم بأسماء السفراء في الدول الكبرى، بعد ذلك في الدول العربية الشقيقة وبعد ذلك الأماكن التي يدرس بها الطلبة العراقيون، نحن بحاجة إلى من يكون لنا من يشرف أو يسهل أمورهم.

في ما يتعلق بالسؤال الأخير أنا أوافقك الرأي بأن هناك تباطؤاً من جانب الحلفاء في إعطائنا صلاحيات الأمور الأمنية ولو في الداخل. ولو زودنا بأجهزة لازمة بسرعة لقوات الشرطة، فبالإمكان ان نقوم نحن بنشر استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار بالداخل.

المسؤولون الأمريكيون اجتمعوا في واشنطن لمدة يومين، حيث أعادوا النظر في الإستراتيجية الأمنية التي يطبقونها في العراق. هل إعطاء الصلاحيات يندرج في إطار معاودة النظر الأمريكي في دورهم والصلاحيات التي يريدون إعطاءها للأمريكيين قبل الانتخابات؟

- أنا اترك تقدير السياسة الأمريكية إليك، أما بالنسبة لي، فأعتقد ان الأمريكيين جادون في إعطائنا كل الصلاحيات المطلوبة وجادون في التسريع بوضع برنامج زمني لإنجاز المهمات الأساسية كالدستور والانتخابات ورحيل القوات. نحن لا نشك بذلك، أنا أريد ان أصحح مجموعة دعايات كبيرة ضد الأمريكيين: انهم أتوا لنهب العراق، لم ينهبوا شيئاً، إنما أعطونا ١٤ بليون دولار، وهو رقم ضخم لمساعدة إعادة بناء العراق وتطويره. لم يفرضوا علينا أي شي. ترددت اشاعات واسعة انهم يريدون علاقات مع إسرائيل، صدقني انه لم يجر البحث في هذا الموضوع مطلقاً معنا، كذلك مع دول الجيران، نحن نعرف العلاقات الإيرانية -الأمريكية ونعرف العلاقات السورية - الأمريكية. وعندما طلبنا ان نقيم وقررنا ان نقيم العلاقات، لم يعترضوا. هناك فهم خاطئ من قبل أعداء الموقف الأمريكي والبريطاني.

الآن نحن نشعر بأننا مستعدون لإعطائنا صلاحيات كبيرة وحتى لبناء الجيش الجديد والقوات المسلحة. ونحن نعتقد ان هذه خطوات جيدة جداً، وأنا اعتقد ان القرار الأخير لمجلس الأمن ١٥١١ أيضاً، يشكل اعترافاً بمجلس الحكم باعتبار الإدارة الأساسية في العراق وكذلك هو أعطانا صلاحية تحديد برنامج للقيام بموضوع الدستور وتحديد وقت انسحاب التحالف بشكل غير مباشر بانتهاء هذه المهمات.

تذهبون إلى سورية بعدما ساد من توتر وفتور بين بغداد ودمشق في الأيام الأخيرة بعد اجتماعات الدول السبع؟ ثم ستتحدثون في دمشق هل عن البلايين الثلاثة التي تقولون ان الرئيس السابق أودعها في حساباته المصرفية الخاصة، في كل من سورية والأردن؟ أم ستبحثون في موضوع المتسللين؟

- أنا أريد ان أكون واضحاً في موضوع العلاقات السورية، نحن كلنا في مجلس الحكم أصدقاء لسورية. أنا رئيس مجلس الحكم، اعتز بعلاقات تاريخية وثيقة مع سورية، واعترف بأن لسورية فضلا كبيرا علينا وعلى المعارضة بما فيها "الاتحاد الوطني الكردستاني"، وسورية كانت البلد الوحيد الذي آوى المعارضة سنين طويلة، وقدم مساعدات قيمة، ولولا هذه المساعدات السورية لما وصلت المعارضة العراقية إلى هذه الدرجة من القوة، وما وصل مجلس الحكم.

لكن في الفترة الأخيرة حدث نوع من سوء الفهم، وهذا أتى من جانب الأستاذ فاروق الشرع الذي بدا كأنه متألم لسقوط النظام الديكتاتوري، فقال ان سقوط النظام أفاد فقط إسرائيل وأكراد أمريكا. حشر الأكراد بين إسرائيل وأمريكا، كان الأمر غير متوقع من الأستاذ الشرع، لأنه يعرف عمق العلاقات الكردية - السورية، وعمق علاقات بارزاني وطالباني بدمشق. لذلك هذا اكثره كان غير صحيح، ثانياً، ليس صحيحاً انه لم يستفد أحد من إسقاط الدكتاتورية، أولاً الشعب العراقي كله استفاد، ثانياً الشعب السوري استفاد، ثالثا الشعب الكويتي استفاد، الشعب الإيراني وكل شعوب العالم. كل شعوب الشرق الأوسط استفادت من إسقاط النظام الدكتاتوري، الذي خلف وراءه مقابر جماعية لـ ٩٠٠ ألف عراقي بريء. هذا التصريح خلف نوعا من الانزعاج لدينا وكل العراقيين. أنا أتكلم الآن كرئيس مجلس حكم عراقي.

ثانياً الموقف من دعوة وزراء خارجية دول الجوار واستثناء العراق، أولاً لم يكن هناك مبرر لدعوة هؤلاء الوزراء، هؤلاء الوزراء اللقاء كان عندهم سابقاً، عندما كان العراق موجوداً وكانوا هؤلاء يحاولون منع الحرب، وحدثت الحرب وانتهى النظام الدكتاتوري ولم يبق أي مبرر، ثم إذا كان هناك دعوة لبحث الوضع العراقي، كان يجب دعوة العراق أيضاً. كان يجب على وزير الخارجية السوري ان يدعو وزير خارجية العراق للاجتماع، ويقال انه دعي. هذا ليس صحيحاً! أول شيء قام به القائم بأعمال السفارة العراقية في دمشق انه زار وزارة الخارجية، والتقى الأستاذ بشار الجعفري الذي ابلغه أنكم غير مرتبطين بالموضوع، لأن هذا اجتماع الدول المجاورة للعراق.

قال له، هذا موضوع يبحث العراق، فكيف نكون غير معنيين بالبحث في الشأن العراقي من قبل دول الجوار؟ بأي حق هذه الدول تجتمع في غيابنا؟.

دعي وزير الخارجية ليأتي ويبقى خارج اجتماع الوزراء، ثم يأتي الأستاذ فاروق الشرع ليعطيه خلاصة ما جاء بالاجتماع. طبعاً هذا كان موقفاً غير صحيح، خصوصاً ان الدول العربية: الكويت والسعودية ومصر والأردن طالبت بوجود المندوب العراقي واشترطت وجود العراق. هذا الشرط جعلهم يقول لهم اننا دعوناهم ولم يأتوا، ثم وضعوا هذه العراقيل.

ثم جاءت السيدة بشرى كنفاني، الصديقة القديمة لي وأنا اعرفها جيداً، اتهمتنا بأن مجلس الحكم ليس له شرعية، لا يمثل أحدا وانه ألعوبة أمريكية. أنا اجبت عنها بأن مجلس الحكم يمثل الشعب العراقي احسن من أي حكومة في العالم العربي وذلك نظراً لوجود القوى الأساسية في المجتمع العراقي فيه.

في ما يتعلق بمستقبل العلاقات السورية - العراقية أعتقد انه مشرف ونير لأننا كنا أصدقاء سورية. أنا في الحقيقة أتعجب لماذا يعارضون هذا المجلس. المجلس كله من أصدقاء سورية ولسنين كثيرة نحن في العراق كنا متهمين بأننا ألعوبة بيد سورية، نحن اتباع سورية. علاقاتنا مع سورية راسخة رسوخ جبال كردستان وتصريحات الأستاذ الشرع أو السيدة كنفاني لا تؤثر في هذه العلاقات. صحيح تزعجنا، ولكن ليس بالمدى الذي يؤدي إلى زعزعة هذه العلاقة الراسخة.

أنبوب النفط

تذهبون إلى دول الجوار كي تبحثوا معها في ابرام عقود وصفقات اقتصادية هل هي سياسة العصا والجزرة؟ وهل هو هذا التحول الذي تقومون به؟

- أولاً نحن ليس لدينا عصا، لدينا مقترحات ومنطق وطلبات أخوية، لدينا مشاريع وسنعرضها على هؤلاء الاخوة الجيران: الإيرانيين والأتراك والاخوة السوريين ونطلب منهم الإسهام في مشاريع العراق. مثلاً نحن لدينا مشروع مشترك مع سورية مثل أنبوب النفط الذي يمر بسورية ونحن نريد تشغيل هذا الأنبوب. ونريد مسائل كثيرة نبحثها مع تركيا نريد تحسين العلاقات التجارية الثقافية الاقتصادية مع تركيا وكذلك مع إيران لدينا النظرة الأخوية الطيبة والعلاقات الودية نفسها.

الآن نبحث في موضوع الإرهاب. نبحث في موضوع اعتراف بمجلس الحكم. إيران أول دولة اعترفت بمجلس الحكم وبعثت بالتهنئة. تركيا معترفة بمجلس الحكم، وسورية استقبلت الكثير من أعضاء مجلس الحكم. والان الأستاذ عبد الحليم خدام وجه إلي دعوة كرئيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق وأنا سأزور سورية مع وفد وسآخذ معي الكثير من الوزراء وأعضاء مجلس الحكم. لنبحث معهم ولنرى ما هو التصور الخاطئ عندهم. انا اعتقد ان بعض العراقيين الطائفيين العنصريين هم يشوهون كثيراً الموجودين في دمشق. يشوهون الكثير من الوقائع عن العراق ويصورون ان الشيعة والكرد يسيطرون، ومرة يصورون ان العرب مسحوقون في العراق ومرة يصورون اننا لا نريد علاقات طيبة مع العالم العربي هذه الدعايات الضارة قد اثرت.

نحن نريد ان نوضح لهم وان نتكلم معهم بصراحة وفاقية واخوية ونشرح لهم الوضع ونقيم العلاقات مع دول الجوار خصوصاً مع سورية وايران.

لا سقف لعلاقتنا مع سورية

التجارة في عهد النظام السابق بين سورية والعراق كانت تقارب خمسة بلايين دولار سنوياً، هل في الصفقات التي ستبحثونها ما يشجع على عودة التجارة إلى هذا الحجم؟ وهل هناك تفاصيل؟

- نعم نحن سنبحث مع الاخوة في سورية، إقامة احسن العلاقات السياسية، الثقافية والاقتصادية والتجارية والنفطية...الخ.

خمسة بلايين، لكل هذا؟

- أتمنى ان شاء الله ان تكون ١٥ بليونا. نحن ليس لدينا حدود ولا سقف للعلاقات التجارية مع سورية. نحن وعندما نقول نحن، أولاً إن جلال طالباني يشعر بفضل كبير لسورية، نحن لا ننسى هذه الافضال، نحن قوم أوفياء حتى اذا اختلفنا في قضايا ولكن هذا الاختلاف لا يلغي التاريخ، لا يلغي ما قدمته سورية لنا من مساعدات قيمة ومن أفضال. ولذلك نسعى بكل قوانا الى أن نقيم أحسن العلاقات مع سورية ونفضل أن تكون علاقات جيدة. اذا كان صدام حسين الذي عادى سورية وتآمر عليها وحاول اغتيال صديقي عبدالحليم خدام، أقام تجارة بخمسة ملايين دولار، نحن علينا أن نقيمها بـ١٥ مليوناً.

الخطة الجديدة الآن تقوم على اشراك دول الجوار للاستفادة من استقرار العراق لتدعم هذا الاستقرار. هل هذا هو المفهوم الأمريكي - العراقي الجديد؟

- أعتقد ان الاستقرار في العراق هو في صالح الجميع. يجب ان يعرف كل الأخوان ان عدم الاستقرار في العراق ينعكس سلباً على بلدانهم، وعدم الاستقرار في العراق ناجم عن منظمات ارهابية عانى منها إخواننا السوريون قبل العراق. لذلك من مصلحتهم ان يساعدونا على الاستقرار والأمن في المنطقة، وأنا أعتقد اننا لا ننظر في علاقتنا مع سورية من زاوية العلاقات العراقية - السورية في المدى البعيد والقريب وبالتالي نحن نسعى الى تقويم هذه العلاقات على أسس راسخة تتجاوز مسألة تحقيق الزمن لأننا مقتنعون بأنه في تطور صلاحياتنا في المجلس ستكون لدينا قوة كافية من الشرطة والأمن وقوى الشعب الذين يؤيدون في القضاء على هذه المنظمات الإرهابية بسرعة.

محكمة عراقية لمجرمي الحرب

هذا التوافق مع دمشق سيفيد في حل مشكلة الثلاثة بلايين دولار التي تقولون انها موجودة في أرصدة تابعة لرئيس النظام السابق أو أعوانه في سورية والأردن. هل ستتم تسوية مثل هذه المسألة وهل سيُسلم بعض رموز النظام السابق الذين قالوا ان بعضهم قد لجأ ربما الى سورية؟

- لا أعرف ان كان هناك حقاً ثلاثة بلايين أو لا. شخصياً ليس لدي علم بوجود مثل هذا المبلغ من المال لدى سورية والاردن. وأنا واثق انه اذا وجد مثل هذا المبلغ فإن الأخوة في سورية والأردن لن يبخلوا علينا بإعطائنا أموالنا لأنهم يعتقدون اننا بحاجة الى هذه الأموال لإعادة بناء العراق.

ثانياً، نحن سنبحث معهم موضوع انشاء محكمة عراقية لمحاكمة مجرمي الحرب فإذا وجد من مجرمي الحرب من كانوا موجودين في سورية او الأردن سنطالب بإعادتهم الى العراق. لكن لأكون صادقاً معك ليس لدي معلومات موثوق بها بأن عدداً من هؤلاء موجود في سورية أو الأردن.

كيف هو ملف العلاقات العراقية - السعودية؟ شاهدنا حملة أمريكية على السعوديين لم تلبث ان هدأت. الآن السعودية مستعدة لمساعدة العراق كما تعهدت في مؤتمر مدريد. كيف هو الانفراج العراقي - السعودي؟

نحن نطمح الى اقامة أحسن العلاقات مع المملكة العربية السعودية ولنا علاقات على مستويات مختلفة فغداً مثلاً يزور السيد عبدالعزيز الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الرئيس المقبل لمجلس الحكم المملكة العربية السعودية وهو مخول البحث في إقامة أحسن العلاقات بين المملكة وبين العراق.

نحن أيضاً لم نتأذ يوماً من المملكة العربية السعودية وهي لم تقم بأي عمل ضدنا في يوم من الأيام. ليست لدينا مشاكل مع المملكة، بل نريد أيضاً أحسن العلاقات معها ونسعى الى ذلك.

حل البيشمركه، هل هو أيضاً جزء من هذا التطور الجديد الذي يتطلب قوات شعبية؟ ستقومون بجولة على المحافظات فهل لكم أن تحدثونا عنها؟ وما هي الغاية من إقامة هذه الميليشيات؟

- سأزور المحافظات وسبق أن قدمت برنامج عمل الى مجلس الحكم في أول جلسة ترأست المجلس فيها، من ضمن بنوده البدء بزيارة المحافظات الأكثر تضرراً وأبدأها بالمحافظات الجنوبية وآخذ معي الوزراء المعنيين لندرس هذه المحافظات على أرض الواقع ونحاول أن نجد لها حلولاً آنية اذا أمكن، وحلولاً مستقبلية في البرنامج المقبل في الموازنة المقبلة العراقية.

في ما يخص البيشمركه اعتبرت حتى الآن قوة من قوات التحالف لأنها وقفت مواقف ودية مع قوات التحالف وساعدت مهمتها في كردستان العراق عندما منع الأتراك الجيش الأمريكي من القدوم. لكن هذه القوات كقوات ميليشيات لن تبقى. نحن لدينا برنامج لنقيم عراقاً جديداً. لهذا العراق الجديد جيش واحد وهذا الجيش هو جيش وطني لا حزبي وغير تابع لأي فكر من الأفكار ولا لأي قومية أو طائفة. جيش لكل العراقيين.

البيشمركه قسم كبير منهم سيشترك في الاندماج في هذا الجيش، وسيتحول قسم آخر الى حراس الحدود، وقسم الى الشرطة وقسم الى السلطة، ولن تبقى أي ميليشيا لا كردية ولا عربية في العراق الديموقراطي البرلماني الفيدرالي المستقل والموحد والجديد.

ماذا عن سكان المدن الذين قلتم انهم مستعدون للدفاع عن الامن وما هي الصيغة وما هي الاموال؟

- نحن نعتبر شعبنا مصدر قوتنا ومصدر وجودنا ومصدر تقدمنا. ونعتمد في هذه المناطق على قوى شعبنا حتى التي تحدث فيها عمليات ارهابية تسمى زوراً وبهتاناً بالمقاومة. ولديهم استعدادات اذا ابتعدنا عن الاخطاء التي ارتكبت ووفرنا لهم المستلزمات.

زارني رؤساء إحدى العشائر في منطقة الدليم وقالوا لي ان كثيرين يسمون انفسهم مجاهدين ذهبوا اليه وقالوا له نحن لا نعادي النظام الجديد ولكن اجبرنا على ان نحمل السلاح واذا صار حوار معنا نحن او تحقيق بعض مطالبنا سنكون مستعدين لنترك الكفاح المسلح ضد النظام الجديد فرحبنا بذلك. ما هي مطالبهم؟ مطالبهم هو احترامهم واحترام عاداتهم وعقائدهم ومطالبهم خلق المساواة بين العراقيين جميعاً، لأن هناك نوعاً من التخوف من عدم المساواة.

تعني سنة وشيعة؟

- سنة وشيعة نعم، وانه يجب ان يكون هناك اطمئنان بين السنة والشيعة والاكراد والعرب وانهم متساوون بالحقوق والواجبات وأنا اقترح مبدأ لذلك وهو حق المواطنة الانسانية. كل المواطنين العراقيين يجب ان يكونوا متساوين سواء كانوا عرباً او أكرادا او تركمانا مسيحيين مسلمين، شيعة وسنة. فلهم حق المواطنة الانسانية نفسه.

يعني تقولون ان احد اسباب العمليات العسكرية هو خوف سني من هيمنة شيعية او كردية؟

- الاسباب الحقيقية لما تسميه مقاومة وأنا اسميها اعمالاً ارهابية هو التدخل الخارجي للارهابيين. بن لادن اعلن انه بعث قوات إلى العراق علناً، فهو ليس ادعاء من جلال طالباني هؤلاء قالوا ذلك بأنفسهم وبلسانهم .

السبب الثاني جماعة صدام حسين وبقايا نظامه الذين استفادوا من الجو الديموقراطي للعراق وأعادوا تنظيم انفسهم بشكل محدود وكذلك استغلال هذه الناحية. لماذا هذا النشاط الارهابي الموجود في المثلث السني وليس موجوداً في المناطق الشيعية والكردية؟ لانهم يروجون دعاية بأن الشيعة والكرد سيسيطرون ويحرمون اخوانهم العرب من السنة من حقوقهم وهذا غير صحيح. وهؤلاء هم ممثلون اعضاء في مجلس الحكم، فعندنا الحزب الاسلامي العراقي وهو حزب وكبير ومؤثر ولدينا قوى سنية كثيرة لكن هناك نوعا من التشويش علينا.

أنت مسؤول عن الوضع السيئ الذي وصلت اليه "الجماعة الاسلامية" في كردستان مع انها كانت تتمتع بحمايتك ما السبب؟

- الجماعة الاسلامية في كردستان العراق هي فرع من الحركة الاسلامية في العراق التي انشقت إلى جناح اشتغل فيه جناح الحركة الاسلامية وهو اضعف الاجنحة، وجناح اشتغل فيه "انصار الاسلام" الذين ارتبطوا مع "القاعدة" ومع طالبان، وبدأوا بأعمال ارهابية رهيبة جداً، وجناح باسم "الجماعة الإسلامية". نحن كنا نقدم لهم مساعدة وعلاقتنا جيدة معهم ولكن صارت هناك خلافات بيننا وبينهم حول الموقف من "انصار الاسلام" اتفقنا نحن واياهم و"الحركة الاسلامية" بحضور الاخوة الايرانيين على ان ندين اعمال جماعة "انصار الاسلام" وألا يساعدوهم وان يقطعوا الصلة لكنهم لم يستجيبوا وقدموا لهم نوعاً من المساعدات ثم اخيراً اتفقنا معهم على ان ننقلهم من المنطقة التي هم فيها إلى المنطقة التي يختارونها بمساعدتنا إلى هناك، فطلبنا الوحيد منهم هو قطع الصلات بجماعات "انصار الاسلام".

عندما يقطعون الصلة بجماعات انصار الاسلام ستعود العلاقات بيننا وبينهم الى سابق عهدها، ونحن بذلنا جهودنا من اجل اطلاقهم وما زلنا نبذل جهوداً ووقعنا اخيراً اتفاقاً بيننا وبينهم حول موقف موحد من الاعمال الارهابية. وهناك محاولة للاجتماع بين المكتبين السياسيين لتحسين العلاقات واعادتها إلى مجاريها. وأنا استلمت منهم برقية تهنئة بمناسبة استلامي لمنصب رئاسة المجلس. العلاقات ليست مقطوعة مع "الجماعة الاسلامية" لكن هناك جناحاً من "الجماعة الاسلامية" الآن يقاتل في الفلوجة وفي غرب بغداد مع "انصار الاسلام" ومع "القاعدة". وهي سياسة خاطئة بالنسبة الينا. وشيخهم علي باثير مسجون في ام قصر ونحن نطالب من عدة اشهر باطلاقه وانا قدمت طلباً رسمياً وقلت اني اتكفله.

موضوع حزب العمال الكردستاني يؤثر في العلاقات مع تركيا هل يمكن للأتراك أن يرسلوا قوات بعد إلى العراق ام ان الامر سُحب، ومتى تحل قضية حزب العمال الكردستاني كرديا؟

- أولاً اخواننا الاتراك هم الذين اعلنوا ان ملف ارسال قوات اغلق. وكان هذا على لسان السيد رئيس الجمهورية التركي. بالنسبة الينا نحن ليس لدينا عداوة مع تركيا وليست لدينا مواقف ضبابية، نحن عندما بينا مواقفنا من دخول قوات دول الجوار بينا موقفنا على اساس مبدأ واضح هو أننا نعتقد أن الأمن والاستقرار لن يتحققا في العراق الا على أيدٍ عراقية، فإذاً يجب اعطاء هذا الامر إلى العراقيين ونحن لا نرى حاجة إلى مزيد من القوات الامنية في العراق وبالعكس نحن نقلص الاعداد الموجودة ونريد وضع برنامج زمني لمغادرتهم العراق عندما يتم بناء الدولة العراقية الديمقراطية.

حزب العمال الكردستاني، هذا الحزب كردي تركي وهو بدل اسمه إلى "كاديك". وكنا نعتقد وما زلنا انه في تركيا فإن مرحلة الكفاح المسلح انتهت والآن المرحلة النضالية هي مرحلة النضال السياسي البرلماني الجماهيري لذلك نصحناهم وهم اعلنوا انهم على استعداد أن يضعوا السلاح وان يعودوا مواطنين مسالمين وهم يطلبون العفو العام من الحكومة التركية ونعتقد انه طلب عادل.

نحن نؤيد ونطلب من اخواننا الحاكمين في تركيا ان يصدروا عفواً عاماً عنهم ولكن ليس لديهم (حزب العمال) حق ان يستغلوا كردستان العراق ولن نسمح لهم ان يستغلوا كردستان العراق قاعدة للانطلاق والعمليات العسكرية ضد تركيا. الحكم العراقي الجديد لا يسمح بذلك. الحكم العراقي الجديد عنده سياسة وهي سياسة عدم اعطاء المجال للقوى المعارضة لدول الجوار بأن تتخذ العراق قاعدة للانطلاق. هذه ليست سياسة كردية الآن. هذه سياسة عراقية. نحن اصبحنا جزءاً من السياسة العراقية لم نعد وحدنا في كردستان.

السلطة العراقية شرعية او غير شرعية؟

- شرعية لماذا ليست شرعية؟ أنا قلت هذا والتأييد لهذا المجلس من القوى والاحزاب العراقية يندر وجوده في أي بلد عربي.

هل تخشى الاغتيال؟

- "اذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون". ثانياً، أنا مؤمن وأنا أتوقع ذلك في أي ساعة ومنذ قديم الزمان. الاخوان في سورية اعتقلوا شخصاً كان جاء لاغتيالي. هناك محاولات كثيرة ليست جديدة وهي مسألة نضال ضد الديكتاتورية والديكتاتوربة العراقية لا تؤمن الا بالارهاب وبالقتل فلا يستبعد ان يقوموا بمحاولة اغتيال جلال طالباني أو غيري من اعضاء مجلس الحكم ومع هذا فأنا لا اخاف الا ممن خلقني.

ما قضية الملفات الامنية التي تخص من تعاون مع النظام السابق وكانوا عملاء له في المعارضة وتريدون فضحهم؟

هذه الملفات تحت الدراسة ونحن نعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت ادانته وعندما تثبت ادانته سنتخذ الاجراء اللازم بحقه.

عبر برنامج "ضيف وحوار"، طالباني يؤكد :

*مجلس الحكم لم يعينه الامريكان حتى يبحثوا عن البديل

*الشعب العراقي ينعم الآن بديمقراطية وبحرية لا مثيل لهما في الشرق الاوسط

تلفزيون العربية ٢٠٠٣/١١/١١ :

ضيف حلقة اليوم السيد جلال طالباني رئيس الدورة الحالية لمجلس الحكم العراقي ورئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، مرحبا بكم مرة اخرى، نرحب بالسيد جلال طالباني :

***بداية، نود ان نتطرق الى المسألة الامنية، ما هي معالجات مجلس الحكم الآن فيما يخص الملف الامني العراقي بعد ان تكثفت الهجمات ضد المواطنين العراقيين وبالتحديد الشرطة العراقية، طلاب الجامعات، وهل وضع مجلس الحكم خطة معينة لتتناسب مع حجم هذه الهجمات ؟**

-نعم، لمجلس الحكم لجنة امنية خاصة وهذه اللجنة الامنية بالتعاون مع وزارة الداخلية وضعت خطة كاملة وشاملة لمكافحة الارهاب وحماية المواطنين والمؤسسات العامة والمدارس والجامعات، هذه الخطة تعتمد اساسا على تسليم مسؤولية الامن والاستقرار الى الشرطة العراقية وكذلك الاعتماد على قوات الشرطة وعلى الاهالي وعلى السكان في المناطق التي تتعرض للارهاب، نحن نعرف ان (٩٩٪) من العراقيين يعادون النظام المباد ويعادون المنظمات الارهابية وهم مستعدون للتعاون مع السلطة الوطنية العراقي من اجل منع هذه الاعمال الارهابية لكن نحتاج الى خطة شاملة والخطة موجودة واكتملت وتتوقف على موافقة التحالف لاعطاء مسؤولية الامن والاستقرار الى الجانب العراقي.

***هناك حديث يدور حول اعضاء مجلس الحكم انهم غادروا الآن العراق ربما يكون السبب كما ذكرته بعض المصادر، من الوضع الامني المتردي، ما مدى صحة هذا الكلام ؟**

-هذا الكلام لا اساس له من الصحة، جميع اعضاء مجلس الحكم موجودون ماعدا بعض الذين لهم اعذارهم مثل الاستاذ مسعود بارزاني الذي هو موجود في كردستان والسيد عبدالعزيز الحكيم الذي هو الآن في زيارة للمملكة العربية السعودية، اما بقية الاعضاء فهم موجودون وحضر امس الاجتماعات كل المسؤولين الاوائل لهذه الاحزاب وكلهم موجودون في بغداد.

***برأيكم من هو المسؤول عن هذه الهجمات، هناك من يقول ان تنظيم القاعدة له اعوان في بغداد ونفذ عددا كبيرا من العمليات وهنالك ايضا فئات كثيرة مجهولة مازالت تنفذ هذه العمليات، ما هو موقفكم بالتحديد منهم، هل توصلتم الى أية ادلة ضد هؤلاء ؟ وهل تشاركون في عمليات التحقيق الجارية حاليا ؟**

-الادلة واضحة، المشتركون في هذه الاعمال الارهابية هم بقايا النظام الدكتاتوري الفاشستي وجماعة القاعدة وانصار الاسلام الذين اعلنوا تبني هذه الاعمال، بن لادن اعلن صراحة انه ارسل

قواته الى العراق والشافعي وهو مسؤول انصار الاسلام اعلن صراحة في بيان رسمي انه ارسل مقاتليه الى العراق لمقاتلة الجيش الامريكي والشعب العراقي لانه كما تعلمون الهجمات الاخيرة هي ضد الجامعات والمدارس والصليب الاحمر وهي ليست ضد قوات امريكية. فالعمل الارهابي كشف عن وجهه الكالح كونه ضد الشعب العراقي وضد المواطنين العراقيين، ضد المعاهد الثقافية والعلمية في العراق وهذه الاعمال لم تنفذ ضد الامريكان، ولكن التركيز الاساسي هو على الشعب العراقي وعلى المؤسسات التي يستفيد منها العراقيون كالنفط والكهرباء والمياه والمنشآت الخدمية.

<u>*اذا اردنا الحديث عن نشاط مجلس الحكم الحالي مثلا فيما يخص من سيخلف الدكتورة عقيلة الهاشمي وهل ستخضع عملية الاختيار الى ما يسمى بالتقسيم الطائفي او لاقلية معينة ام انها ستخضع هذه العملية لاختيار الكفاءة التي كانت تتمتع بها السيدة هاشمي (رحمها الله) ؟</u>

-اولا، اريد ان اصحح خطأ شائعا، ان مجلس الحكم انتخب على اساس طائفي، الحقيقة ان مجلس الحكم انتخب على اساس حزبي، فالهيئة القيادية السباعية التي كانت تقود المعارضة العراقية سابقا هي التي نصبت اعضاء مجلس الحكم، كل واحد من اعضاء الهيئة الرئاسية عين ثلاثة اصبح (٢١) والـ(٤) تم الاتفاق عليهم مع قوات التحالف، فهذا المجلس بعكس ما يدعيه بعض المغرضين والمشبوهين وبعض اعداء العراق وانصار الدكتاتورية المقبورة يحاولون انه يصفوه بانه عينه الامريكان، لا، هذا المجلس عينته الهيئة القيادية للمعارضة وليس على اساس طائفي بمعنى انه عندما مثلا الاستاذ حميد مجيد موسى الامين العام للحزب الشيوعي العراقي يعين عضوا مع انه شيعي المذهب هذا لا يعني انه طائفي واتى على اساس طائفي انما اختير على اساس تمثيل الحزب الشيوعي العراقي وهو حزب عريق في العراق وهكذا الآخرون، فالسيدة التي اختيرت انا لم اكن حاضرا في الجلسة هي سيدة كفوءة وليست على اساس الاختيارات الطائفية، انا اود ان اصحح خطأ آخر، الوزراء ايضا عينوا على اساس الكفاءات، انا اعرف اعضاء في مجلس الحكم هم شيعة كالدكتور احمد الجلبي ولكنه عين نصيبه وزير المالية الدكتور عبدالرحمن الطيلاني وهو سني، فلم يتم الموضوع اوتوماتيكيا على اساس شيعة وسنة وانما على اساس الكفاءة.

<u>*هنالك من يتحدث عن انشاء قيادة عراقية وعقد مؤتمر وطني عراقي على غرار ما جرى في افغانستان (لويا جيرگا) وهو مقترح فرنسي (كما تعلمون) قديم لم تنفذه واشنطن ولكن على ما يبدو هنالك اختلاف بعض الشيء بين مجلس الحكم وواشنطن كما اظهره بعض القادة الامريكان في العراق يصفون مجلس الحكم بانه متباطئ في اداء مهامه وبالتالي يبحثون عن البديل هل يمكن ان يكون لمشروع فرنسا هذا البديل او احد البدائل مثلا عن مجلس الحكم ؟</u>

-أولا، مجلس الحكم لم يعينه الامريكان حتى يبحثوا عن البديل، مجلس الحكم عينته الهيئة القيادية للمعارضة العراقية، تبديل مجلس الحكم هو من صلاحية الهيئة القيادية للمعارضة العراقية، هذا اولا، ثانيا، ليس هنالك بديل لمجلس الحكم لعلكم تشيرون الى مقالة (واشنطن

حوت لاحقة. الامريكان يقولون انهم يريدون نشاطا اكثر لمجلس الحكم لانهم مستعجلون في تسيم صلاحيات الى العراقيين ومستعجلون في تحديد موعد خروجهم من العراق بعكس ما يشاع عن امريكا في الخارج وفي الصحافة المغرضة .

والآن مجلس الحكم بدأ بنشاط فعال خلال هذه الفترة التي ترأست فيها انا رئاسة المجلس وقبلها تمت انجازات مهمة، مثلا هيكلية المجلس، اللجان المتعددة الـ(١٢) التي تم تعيينها، اللجنة الامنية بدأت بوضع خطة كاملة، الجنة الدستورية بدأت تصوراتها للدستور وكذلك اللجان الاخرى لجنة الاعلام مثلا توصلت الى اتفاق معهم في الاعلام الذي كان يشرف عليه (CPA) واصبح الآن بدرجة الاساسية تحت اشراف ممثل مجلس الحكم الذي سيجري حتما تطورات وتحسينات جيدة على هذه الهيئة الاعلامية، فليس هنالك (لوياجيركا) او غيرها انما نحن نفكر في العراق لانه -وهذا خبر جديد اعلنه- حيث انه لا يمكن الآن اجراء انتخابات لدستور معين نحن نفكر من جانبنا باختيار هيئة مثلما كنا نفكر سابقا، هيئة من (٢٠٠-٢٥٠) شخصا نختارهم من ممثلي الهيئات والمحافظات والجمعيات والاحزاب خارج مجلس الحكم وكذلك النقابات لتكون مثل هيئة استشارية وهيئة تشريعية لتساعد مجلس الحكم في القرارات.

<u>*ولكن كيف يفسر هذا التناقض ؟</u>

-نحن عندنا اختلافات مع الاصدقاء الامريكان، كما عندنا نقاط اتفاق، نحن مثلا في البداية عارضنا القرار (١٤٨٣) وهو قرار قدمه الامريكان الى مجلس الامن وابلغنا ذلك الى الممثلين الانكليز والامريكان، نحن نعتقد انه يجب تشكيل حكومة انتقالية تتمتع بالسيادة والاستقلال، نحن نعتقد ان الحكومة العراقية المنشودة هي التي يجب ان تشرف على اموال العراق وواردات النفط العراقي، هنالك نقاط اتفاق مع الاصدقاء الامريكان وهنالك نقاط اختلاف ونحن وهم كديمقراطيين نناقش هذه الاختلافات بصورة صريحة.

<u>*لكن هنالك تقاربا في الآراء والتناقض بين ما اعلنوه ان مجلس الحكم سيمنح صلاحيات اخرى في وقت مبكر، ولكن هنالك استياء يبدو من القادة الامريكان عن سلطة الائتلاف واتهامهم بعض اعضاء مجلس الحكم بانهم اهملوا هذه المهمة وهم منصرفون تماما لقضاء حوائجهم الخاصة، نود ان نتفهم مدى هذا التناقض في منح صلاحيات اكثر لمجلس الحكم ومع هذا تتهم واشنطن هذا المجلس بالتباطؤ ؟</u>

-اولا، الصلاحيات منحت لمجلس الحكم في الاجتماع الاخير مع السيد السفير بول بريمر وانا لا اعتقد ان هنالك مثل هذه الاتهامات بمثل هذه الصيغة المبالغ فيها، يمكن هنالك ملاحظات على تصرفات بعض اعضاء المجلس عندما سافروا الى الخارج واطالوا مدة السفر ولكن المجلس عموما انجز اشياء مهمة جدا خلال فترة وهو محصور بين ضيق الصلاحيات وضيق الوقت،

المجلس يعمل بشكل جيد الآن، انا في حالة غيابي لا اعرف بالدقة ولكن عندما رجعت رأيت انجازات هامة للمجلس، اما خلال فترة وجودي فأرى نشاطا وفعالية يومية تبدأ من الصباح وتنتهي ليلا ولا يمكن الآن اتهام المجلس بانه متباطئ ولكن قد يكون المجلس في مرحلة من المراحل تحت ضيق الوقت وعدم وجود صلاحيات كاملة لديه لم يستطع القيام بما كان المواطنون يتوقعون منه مثلا في مسألة الامن.

***تتوجهون الى تركيا بعد عدولها عن ارسال قوات الى العراق، هل ستكون هذه الزيارة نوعا ما مخصصة لتنقية الاجواء ؟**

-هذه الزيارة تقررت قبل عدول تركيا عن ارسال قواتها الى العراق، فلا علاقة لهذه الزيارة بعدول تركيا عن ارسال قواتها، هذه الزيارة تستهدف تنقية الاجواء، تستهدف الى تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والامنية بين الجمهورية التركية والعراق، وهذه الزيارة هدفها كما قلت هو ارساء العلاقات بين الجارتين الصديقتين على اسس متينة تصمد امام العواطف والاهواء.

***هنالك الموقف الاخير بالنسبة لسوريا بعد رفض العراق تلبية الدعوة الموجهة لمؤتمر دمشق، كيف ترون العلاقة حاليا مع سوريا ؟**

-العلاقة مع سوريا من جانبنا جيدة وممتازة،نحن نحرص على اقوى وامتن واحسن العلاقات مع سوريا

اعضاء مجلس الحكم في العراق كلهم اصدقاء لسوريا وفي المقدمة دائما، انا اشعر بفضل سوريا علينا كثيرا واحرص كثيرا وقلت ان العلاقات السورية - العراقية راسخة رسوخ جبال كردستان، حدث سوء فهم في التفسير، مثلا نحن فهمنا تصريحا منسوبا الى استاذ فاروق الشرع بشكل ثم نفت الوزارة الخارجية السورية هذا التصريح، اهلا بهذا النفي، نحن كنا ومازلنا نريد ان يكون النفي هو الصحيح، نحن لا يؤثر فينا السوء الفهم هذا، نحرص حرصا شديدا على تعزيز العلاقات مع سوريا وسنعمل من اجل تنقية الاجواء اذا كانت هنالك غيوم لتبديدها بسرعة لاننا حريصون كل الحرص على أمتن العلاقات السياسية والثقافية والتجارية والامنية... الخ. واذا كان هنالك اختلافات فسنحلها فيما بيننا نحن مع سوريا لدينا علاقات تاريخية تمتد لحوالي (٤٠) عاما اذا هذه العلاقات لا تتأثر بكلمة شديدة او انتقاد،

نحن كنا ومازلنا نحرص على ان نبحث كل الخلافات مع الاخوة السوريين ضمن نطاق علاقاتنا الخاصة ولذلك زيارتي الى سوريا ستستهدف تعزيز هذه العلاقات ولن يؤثر فينا ما نسمعه احيانا من - دعني اسميها - قلة اللطف من بعض المسؤولين السوريين.

***هل لمستم من دول الجوار بعض التفهم او الاجراءات الفعلية لحماية الحدود وعدم السماح لمنفذي الهجمات ؟**

-هذه هي النقطة التي اثارت بعض اخوتنا السوريين الذين لم يفهموا تصريحي بشكل جيد، انا قلت المتسللون يأتون ثم الحدود السعودية والسورية والايرانية *بدون علم هذه الحكومات* وانا قلت ان هؤلاء الارهابيين هم اعداء لسوريا كما انهم اعداء للعراق وان الارهابيين نفذوا جرائم ايضا في سوريا وكذلك ايران، انا اعتقد ان الحكومتين الايرانية والسورية وكذلك الحكومة السعودية تريد مساعدة الشعب العراقي لكن لاشك ان هنالك متسللين، لدينا معتقلون يعترفون بهذه الحقيقة ولكن ليسوا مرسلين من قبل الحكومات السعودية والايرانية او السورية انما هنالك حدود طويلة تسللوا منها الى العراق وهم موجودون عندنا وهدفنا طبعا التنسيق مع الاخوان ومع الجيران من اجل تحقيق الامن المشترك لانه ايضا لبعض دول الجوار، مثلا ايران لديها شكاوى ضدنا، انا استقبلت اليوم السفير الايراني الذي اخبرني بانه قدم احتجاجا قبل ايام الى وزارة الخارجية العراقية على نشاط المنافقين الذين هم يسمونهم مجاهدي خلق وعلى نشاط المنظمات الكردية المعارضة وارسالهم بعض المسلحين الى داخل الحدود الايرانية يعني هنالك شكاوى متبادلة، هل يمكن حل هذه المشاكل ؟ نعم ممكن، هل سنتوصل الى نتيجة ؟ نعم نتوصل، خاصة ونحن نعتقد ان دول الجيران ايضا تحرص على علاقات جيدة معنا، فالشكوى من الارهابيين متبادل، تركيا لديها شكوى من وجود (كاديك)، اذن هذه المشاكل تحتاج الى حل بالتراضي وبالتوافق بين الاطراف المعنية.

***فيما يخص عمل الاحزاب السياسية العراقية، الآن في الساحة العراقية احزاب كثيرة ومتعددة واحزاب كردستان لها تجربة كبيرة في مسألة ارساء الديمقراطية في منطقة كردستان على الاقل، لماذا لا تعملون على خلق وفاق وطني او مصالحة وطنية بين الاحزاب الكثيرة العاملة في الساحة العراقية على الاقل في هذه المرحلة التي يحتاج فيها العراق الى الوحدة الوطنية ؟**

-كما تعلمين الشعب العراقي عانى من الدكتاتورية حقبا من السنين، وكان الشعب العراقي متعطشا للديمقراطية والحرية وممارسة الحياة الحزبية والنقابية والاعلامية فانطلقت موجة من الممارسات الديمقراطية بعد انهيار الدكتاتورية وتحرير العراق، الشعب العراقي ينعم الآن بديمقراطية وبحرية لا مثيل لهما في الشرق الاوسط، كل الاحزاب مجازة، كل الصحف حرة، كل المنظمات الديمقراطية والنقابية والمهنية تعمل بحرية تامة، انا اعتقد ان هذا شيء طبيعي اشبهها بربيع كردستان، في كردستان وفي الربيع عندما الامطار تسقط تكثر عيون المياه وتتكون العشرات من ينابيع المياه في الجبال والوديان ولكن تدريجيا تقتصر هذه على العيون الاصلية وعلى الجداول الاصلية والنهيرات الاصلية هكذا يحدث في العراق، ستقترب المنظمات الديمقراطية من بعضها البعض والمنظمات القومية من بعضها البعض وفي النتيجة وبعد فترة من الزمن - وهذه العملية تحتاج الى فترة من الزمن كأي عملية اخرى - اعتقد ان هذه القوى ستتوحد او تقترب من بعضها وتظهر بعضها وتختفي بعضها الآخر، نحن نعمل من اجل عقد اتفاقات او اجتماعات، نحن مثلا في الاتحاد الوطني الكردستاني سندعو قريبا الى اجتماع لعشرات الاحزاب وسندعو القريبين من بعضهم البعض الى ان يتوحدوا وكذلك نفتح المجال للآخرين وهنالك ايضا فكرة هامة من اجل

عقد اجتماعات متواصلة مع هؤلاء حتى اشراك بعضهم في الهيئة التي سنؤسسها (الهيئة الاستشارية) في المستقبل، انا لا ارى في ذلك عيبا بالعكس اعتبرها ظاهرة صحية وديمقراطية وحدثت في كثير من البلدان التي عانت من الدكتاتورية انه بعد انهيار الدكتاتورية يتجه الناس الى ممارسة حقوقهم وحرياتهم الديمقراطية.

***لكن هنالك بعض الجهات تصف هذه المرحلة بمرحلة الفوضى أي غياب سلطة القانون والدولة وعلى حد تعبيرهم هي ليست عملية ديمقراطية مطلقا وانما هي نتائج لحالة الفوضى التي ضربت البلاد ؟**

-أسوأ انواع الديمقراطية، اسوأ انواع الليبرالية التي يتمتع فيها الناس بحقوقهم احسن واشرف من احسن الدكتاتوريات في العالم، نحن نعتقد ان الديمقراطية والحرية المتوافرتين في العراق اتاحتا الفرصة للجميع بان يعملوا وفي غياب الديمقراطية كثير من الجماعات الصغيرة تكونت ثم ظهرت للعلن وهي تحمل افكارا ومبادئ معينة ولكن بالتجربة ومع مرور الزمن ستتوحد هذه الجماعات، مثلا عندنا العديد من المنظمات تدعي الديمقراطية هذه التنظيمات الديمقراطية تقترب الآن من بعضها البعض وشكلت لجنة تنسيق فيما بينها ثم تتوحد في المستقبل، التنظيمات القومية ايضا عملت لجنة تنسيق فيما بينها ثم تمشي في طريق التعاون او التوحيد، انا اؤكد ان هذه ظاهرة صحية وليست فوضى لان كل هذه الاحزاب لها افكارها ومبادئها وستقترب من بعضها البعض حتما ان شاء الله في القريب العاجل.

***هل بحثتم مع المجلس الدستوري كيف سيولد دستور العراق ؟ هل هو دستور مؤقت ام دائم ؟**

-نحن نؤمن بدستور دائم والدستور الدائم يجب ان يجري عن طريق الانتخابات من قبل مجلس منتخب بحرية من قبل الشعب العراقي، نحن ناضلنا في المعارضة العراقية طوال سنين بالانتخابات وبان الشعب يختار نظامه السياسي ودستوره، لكن الآن اجراء الانتخابات للدستور في هذه المرحلة غير ممكن نحتاج الى الاحصاء، التعداد السكاني، تهيئة البطاقات الانتخابية وخلق جو للانتخاب الحر في البلد، نقوم حاليا بدراسة موضوع آخر كيف نستطيع ان ننفذ القرار (١٥١١) الصادر من مجلس الامن بحيث نقترب رويدا رويدا من الحق العراقي في استعادة السيادة والاستقلال الوطني وبحيث نضع جدولا زمنيا لاجراء انتخابات ولتهيئة الدستور وسنبدأ حتما بدراسة المقترحات المطروحة على المجلس لاصدار قوانين تساعد على ادارة البلاد خلال الفترة التي نحتاج فيها الى انتخابات والى دستور دائم عن طريق مجلس منتخب.

***هل هنالك فترة محددة لاعلان الدستور ؟**

-نحاول ان تكون فترة ما يسمى بالفترة الانتقالية قصيرة جدا ونسعى ان نحصل حتى قبل الدستور على حكومة انتقالية ذات سيادة لانه توجد العديد من البلدان حصلت على السيادة قبل ان تحصل على الدستور. مثلا فرنسا وايطاليا عندما تحررتا من النازية بعد الحرب العالمية الاولى حصلتا على الاستقلال ثم احتاجوا الى سنين الى ان وضعوا دستورهم العام، افغانستان مثلا، فبالامكان ان نسعى من اجل حكومة انتقالية عراقية ذات سيادة ومستقلة حتى قبل ان يكون لنا دستور، ولكن في نفس الوقت نحن نمشي بسرعة لاتخاذ الخطوات اللازمة لوضع الدستور الدائم عن طريق الانتخاب المباشر بعده.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم يؤكد لـ(كونا) :

مجلس الحكم سيتمتع بجميع الصلاحيات قريبا جدا

وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٣/١١/١١ :

قال رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي جلال طالباني ان المجلس "سيتمتع بجميع الصلاحيات قريبا جدا".

واضاف طالباني لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الحاكم المدني بول بريمر اثنى على اداء مجلس الحكم حيث انه "اثبت للجميع انه مؤهل لتحمل مسؤولية قيادة العراق خلال هذه المرحلة المهمة من تاريخه ولهذا السبب فانه سيتمتع بصلاحيات اكبر من ضمنها اعداد القوات المسلحة العراقية الجديدة".

واوضح طالباني "ان منحنا هذه السيادة التي من ضمنها صلاحيات الاشراف على القوات المسلحة العراقية وتعيين السفراء وتشكيل الوزارة والاعداد والمصادقة على الميزانية العراقية يعد مؤشرا يوضح ان المجلس ماض في تسلم مهام حكومة انتقالية كاملة".

في أربعينية عقيلة الهاشمي

طالباني : هذه الجريمة البشعة لن تثني العراقيين عن المضي في طريق الحرية والازدهار

صحيفة (الشرق الاوسط)اللندنية ٢٠٠٣/١١/١١ :

اقام مجلس الحكم امس حفلا تأبينيا بمناسبة مرور أربعين يوما على استشهاد الدكتورة عقيلة الهاشمي عضو المجلس. وبدأ الحفل بتلاوة من الذكر الحكيم، ثم ألقى جلال طالباني رئيس المجلس كلمة قال فيها ان الجريمة البشعة باغتيال الدكتورة عقيلة الهاشمي لن تثني العراقيين عن المضي قدما في طريق الحرية والديمقراطية والازدهار.

بعدها ألقى الحاكم المدني الامريكي بول بريمر كلمة اكد فيها، أن مجلس الحكم حقق الكثير من الانجازات وحصل على اعتراف من الامم المتحدة واليونسكو والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي. ثم ألقى عمار الحكيم كلمة نيابة عن والده عبد العزيز الحكيم أشاد فيها بشخصية الهاشمي وكفاءتها العالية ونشاطها وحبها للعراق.

كما ألقت جوان حسن من وزارة الخارجية كلمة بالمناسبة عبرت فيها عن حزن العاملين في الوزارة على فقدان الهاشمي وقالت ان هوشيار زيباري وزير الخارجية أمر بتسمية مبنى وزارة الخارجية باسمها تكريما لها.

رئيس مجلس الحكم يدعو لتشكيل حكومة مؤقتة قبل وضع الدستور

وكالة رويترز ٢٠٠٣/١١/١٢ :

دعا جلال طالباني الرئيس الحالي لمجلس الحكم العراقي إلى تشكيل حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن.وقال طالباني الذي يرأس المجلس المكون من ٢٥ عضوا ويتناوب فيه الأعضاء الرئاسة لرويترز يوم الاربعاء "أعتقد انه من المنطقي والضروري تشكيل حكومة مؤقتة قبل وضع الدستور."

وأضاف "أعتقد ان هذا سيكون ضربة لمزاعم الارهابيين عن اننا رهن الاحتلال وان الامريكيين هم الذين يديرون البلاد."وأضاف ان مزاعم عن ان الولايات المتحدة تنهب العراق كشف زيفها من خلال موافقة الكونغرس مؤخرا على تقديم ١٨ مليار دولار من المساعدات لاعادة اعمار البلاد.

وصرح بأنه لا يعلم ما اذا كان بول بريمر رئيس الادارة المدنية في العراق الذي استدعي الى واشنطن للتشاور يوم الاثنين متفقا مع فكرة الحكومة المؤقتة.وقال طالباني انه يود ان يشهد تشكيل حكومة عراقية "غدا" او فور استكمال المناقشات بين أعضاء مجلس الحكم وبين الادارة التي تقودها الولايات المتحدة.وكان من المقرر ان ينعقد المجلس في وقت لاحق يوم الاربعاء لبحث قضية الدستور. ولم يتضح على الفور ما اذا كان المجلس يوافق بالاجماع على تشكيل حكومة مؤقتة.

وصرح طالباني بأن القوى التي تحتل العراق بعد سقوط الرئيس العراقي السابق صدام حسين في ابريل/ نيسان الماضي تقر الان بأن وضع الدستور واجراء استفتاء واجراء انتخابات سيستغرق وقتا.لكنه اعرب عن ثقته في ان يتمكن مجلس الحكم العراقي من وضع جدول زمني لفترة الانتقال السياسي بحلول ١٥ ديسمبر/ كانون الاول كما ينص قرار لمجلس الامن.

وقال طالباني ان الاحزاب المعادية لصدام بما في ذلك الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه كانت تريد تشكيل حكومة مؤقتة لتحل محل النظام البعثي على الفور.وعندما شكل بريمر مجلس الحكم الذي كان يريده في البداية أن يكون مجلسا استشاريا نالوا موافقة على مطالب بمنحه سلطة فعلية ولكن طالباني ذكر ان أعضاء المجلس يرون انها خطوة الى الامام وليس الوضع النهائي.

وضرب زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني مثلا بفرنسا وايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية وأفغانستان مؤخرا على تولي حكومات مؤقتة فيها السلطة قبل اعداد الدستور.

وعندما سئل طالباني عما اذا كان مجلس الحكم سيحول الى حكومة مؤقتة قال طالباني ان هذا سيتوقف على اتفاق بين المجلس والادارة التي تقودها الولايات المتحدة.

وفي وقت سابق ذكر أكبر مرجعية للشيعة في العراق اية الله علي السيستاني ان العراقيين المنتخبين فقط هم الذين بامكانهم اتخاذ قرار حول الدستور في عراق ما بعد الحرب.

ووصف طالباني الذي يدرك النفوذ الذي يتمتع به السيستاني لدى شيعة العراق رأيه بأنه "مقبول" واقترح تشكيل جمعية وطنية للموافقة على مسودة الدستور.وأردف قائلا "سينتخب الناس مجلسا.. جمعية.. تحدد هذه الجمعية الدستور الدائم. ولكن قبل ذلك لابد ان يكون لدى الجميع الحق في التعبير عن رأيه فيما يتعلق بالدستور. سيكون هناك نقاش يشمل البلاد."

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم :

مجلس الحكم يؤدي مهمته بفعالية رغم المصاعب

راديو سوا (العالم الآن) ٢٠٠٣/١١/١٢ :

أكد رئيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق جلال طالباني خلال مقابلة تلفزيونية اليوم ان مجلس الحكم يؤدي مهمته بفعالية رغم المصاعب، وقال :"تشكل المجلس في ظروف صعبة وواجه مشاكل متعددة لكنه بدأ في العمل بفعالية، واعتقد انه انجز عدة امور منها تشكيل عدة وزارات ولجان وتعيين عدة وزراء، كما انه اتخذ عددا من القرارات الصائبة".

واكد طالباني انه مازال بامكان المجلس صياغة الدستور قبل الموعد النهائي المحدد بعد شهر من الآن، وقال :"هذا امر ممكن وقد شكلنا لجنة لمتابعة هذه المسألة واعتقد ان كل امر سيكون على مايرام قبل ذلك الموعد".

ونفى طالباني الاتهامات القائلة ان اعضاء المجلس سيسافرون الى الخارج كثيرا وقال ان معظمهم موجود في العراق بصورة مستمرة وانهم لا يسافرون الا في مهام رسمية.

وفي اول رد فعل رسمي من بغداد على التفجير الارهابي في الناصرية، اتهم رئيس مجلس الحكم الانتقالي جلال طالباني عناصر ما يسمى بالمثلث السني بتنفيذ تفجيرات في مناطق اخرى غير منطقتهم ومنها تفجير الناصرية، وقال :"الناصرية مثلا منطقة هادئة وليست هناك نشاطات للمنظمات الارهابية هناك، لكن بعض الارهابيين يأتون من مناطق بعيدة عن الناصرية لارتكاب مثل تلك الجرائم".

واكد طالباني ان الوضع الامني في العراق بصورة عامة ليس بالسوء الذي يصوره البعض، وقال :"اعتقد ان الوضع في اماكن محددة من العراق ليس سيئا للغاية لكنه في معظم انحاء البلاد هادئ وآمن".

طالباني: واشنطن لا تسعى لبديل عن الانتقالي

وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٣/١١/١٢ :

قال رئيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق جلال طالباني ان التصريحات الصحافية التي ادلى بها لصحيفة واشنطن بوست الامريكية التي ورد فيها ان الادارة الامريكية تبحث عن بديل لمجلس الحكم انما جاءت عبر ترجمة خاطئة، موضحاً في بيان تصحيح، ان العبارة الحقيقية المقصودة نصت على ان الحكومة الامريكية تبحث عن افضل السبل لمنح المجلس صلاحيات كاملة وتحويله الى حكومة انتقالية ذات سيادة.

واعرب عن استغرابه لهذه التصريحات غير الدقيقة التي تروج لها بعض وسائل الاعلام قائلا ان المجلس بدأ يفرض وجوده على جميع الاصعدة الداخلية والخارجية ويمثل العراق في جميع المحافل العربية والاقليمية والدولية وانه دائما ترمى الشجرة المثمرة بالحجارة والمجلس اصبح شجرة مثمرة.
وذكر طالباني بشرعية مجلس الحكم قائلا ان قرار مجلس الامن الدولي الاخير ذا الرقم ١٥١١ يعتبر المجلس الممثل الوحيد للعراق في مختلف النشاطات والممارسات الدولية.

رئيس مجلس الحكم يقترح انشاء صندوق اعمار وازدهار النجف الاشرف وكربلاء

في زيارتنا لمدينة كربلاء وخلال مباحثاتنا مع المسؤولين و ممثلي المدينة من الاحزاب والشخصيات تبلور لدي اقتراح انشاء صندوق اعمار وازدهار المدينتين المقدستين النجف الاشرف و كربلاء و ذلك لاهمية ذلك وامكانية نجاح الفكرة لذلك اقترح ما يلي :ـ

انشاء صندوق اعمار وازدهار النجف الاشرف و كربلاء

نظراً للخراب المتعمد الذي اصاب المدينتين المقدستين النجف الاشرف و كربلاء على ايدي النظام الدكتاتوري البائد وبالنظر للاهمية الدينية والوطنية لهاتين المدينتين و لامكانية تحقيق نجاح المشروع اقترح:

اولاً : ان يقرر مجلس الحكم الموقر انشاء صندوق اعمار و ازدهار المدينتين المقدستين النجف الاشرف وكربلاء ليصبح المشروع نافذاً فوراً وليكون نموذجاً لغيرهما من المدن العراقية اذا توافرت الامكانيات.

ثانياً : تتالف واردات الصندوق من :

١. الواردات المستحصلة من الدوائر المختلفة للدولة في هاتين المدينتين .
٢. مساعدات الميزانية العامة للدوائر المختلفة فيهما.
٣. مساعدات الميزانية العامة الخاصة بهذا المشروع.
٤. ما تقدمه الدول والمنظمات الاقليمية و الدولية لهذا المشروع .
٥. ما تقدمه المنظمات الخيرية (NGO) للصندوق و للمشاريع المقترحة في المدينتين المقدستين
٦. مساعدات و تبرعات الخيرين من العراق.
٧. المساعدات والتبرعات التي ترد الصندوق من خارج العراق.
٨. ضريبة خاصة على زوار المدينتين من (٥ ١٥$) دولاراً الخمسة اجبارية و البقية اختيارية.
٩. ضريبة خاصة لا تزيد على ١٪ على جميع الشركات المتعاقدة مع الحكومة في المشاريع العامة والعقود المختلفة .

ثالثاً :

١. مشاريع القطاع الخاص الوطني والاجنبي في هاتين المدينتين المقدستين .
٢. مشاريع الدول الصديقة في هاتين المدينتين المقدستين.

رابعاً: تتالف لجنة الاشراف و الصرف للصندوق من ممثلي :

١. المراجع الكرام.
٢. محافظي المدينتين و رئيسي البلدية فيهما.
٣. ممثلي الوزارات ذات العلاقة بالمشاريع الحكومية التي تنفذ فيها.
٤. ممثلي القطاع الخاص الوطني والاجنبي.
٥. مدير عام للصندوق يتفق عليه مع المراجع والاطراف المشتركة .

خامساً: _

١. تعفى المستوردات اللازمة للبناء والتعمير من خارج الوطن من الضرائب.
٢. تعفى الشركات العاملة في الاعمار والازدهار (الوطنية والاجنبية) من جميع انواع الضرائب لمدة خمسة اعوام و بعدها يعفى من نصف الضرائب المقررة لمدة خمس سنوات اخرى فقط.

اخوكم المخلص
جلال طالباني

مجلس الحكم انتهى من وضع مشروع قانون محكمة جرائم

وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٣/١١/١٣ :

قال المقرر الدولي الخاص لاوضاع حقوق الانسان في العراق اندرياس مافروماتيس اليوم ان مجلس الحكم في العراق انتهى من وضع مسودة مشاريع قوانين بانشاء محكمة جرائم لمحاكمة صدام حسين وحاشيته المحيطة به. واوضح المسؤول الدولي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش مداولات اللجنة الاجتماعية للجمعية العامة حول وضع حقوق الانسان ابان حكم صدام حسين ان مجلس الحكم في العراق انتهى من وضع مشاريع قوانين لانشاء "محكمة مركزية للجرائم" لمحاكمة المسؤولين السابقين في نظام البعث.

وردد مافروماتيس ماقالته الولايات المتحدة بشان هذه المحكمة سابقا بالقول انها "ستكون محكمة عراقية ستلقى مساعدة دولية متى ما استدعت الحاجة لذلك".

وقال "ان العراقيين فخورون بانفسهم ولايقبلون بمحكمة دولية "مضيفا "ان العراق يمتلك تاريخا يمتد لآلاف السنين ولايجوز تخطي وتجاوز مثل هذه الامور".

وتابع "ان الامر يتطلب تعاونهم ولايعني ذلك انه لن تتم الاستعانة بخبرات اشخاص من الخارج اذ يمكن ان نستعين بهم كمستشارين او قضاة "مضيفا انه "على العموم لا يوجد اي قرار بهذا الشان حتى الان "ومشددا على "ضرورة ان تكون المحكمة عراقية".

وردا على سؤال حول كيفية قيام دولة الكويت بتقديم رؤوس النظام البعثي السابق الى المحاكمة بسبب ما ارتكبوه من جرائم ابان الغزو العراقي للكويت وقتل اسرى الحرب قال مافروماتيس ان علي حسن المجيد الملقب بالكيماوي كان المسؤول عن جرائم خطيرة حدثت ابان الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وبامكان الكويت توجيه اتهامات له ايضا.

واشار الى "ان تلك الامور هي مسائل قانونية لم يتم الانتهاء منها بعد" مضيفا "لننتظر ولنر مشاريع القوانين بهذا الشأن اولا".

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم:

واشنطن تبحث عن افضل السبل لمنح مجلس الحكم صلاحيات كاملة وتحويله الى حكومة انتقالية ذات سيادة

شبكة الاعلام العراقية صحيفة (الشرق الاوسط)اللندنية ١٤/١١/٢٠٠٤ :

نفى جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي للشهر الحالي تصريحات نسبت اليه مفادها ان الادارة الامريكية تبحث عن بديل لمجلس الحكم. وقال ان العبارة المقصودة نصت على ان الحكومة الامريكية تبحث عن افضل السبل لمنح المجلس صلاحيات كاملة وتحويله الى حكومة انتقالية ذات سيادة. ووصف ما نسب اليه في هذا الصدد بأنه ناجم عن ترجمة خاطئة.

وأعرب طالباني عن استغرابه لمثل هذه الاستفزازات التي تروج لها بعض وسائل الاعلام، مشيرا الى أن المجلس بدأ يفرض حضوره على جميع الصعد سواء الداخلية او الخارجية ليمثل العراق في جميع المحافل العربية والاقليمية والدولية.

وقال رئيس مجلس الحكم ان قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٥١١ اعتبر المجلس الممثل الوحيد للعراق في مختلف الانشطة والممارسات الدولية. من جهة اخرى اكد وزير الدفاع الاسترالي بيتر ريث موقف استراليا الداعم لمجلس الحكم في العراق، واعرب عن استعداد بلاده للاسهام في اعادة اعمار العراق والمحافظة على الامن.

جاء ذلك خلال استقبال مجلس الحكم لوزير الدفاع الاسترالي والوفد المرافق له، وحضر اللقاء رئيس المجلس وعدد من اعضائه.

ونقلت شبكة الاعلام العراقية عن طالباني قوله ان زيارة الوفد الاسترالي تمت بناء على دعوة وجهها المجلس.

وقال ان وزير الدفاع الاسترالي اكد دعم بلاده لمجلس الحكم واستعداد استراليا للاسهام في عملية اعمار العراق وبنائه، وكذلك المساعدة في عملية التحول الديمقراطي التي يعيشها العراق في هذه المرحلة من تاريخه.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي لفضائية ابوظبي :

• المجلس الوطني الانتقالي سيضم ممثلي كافة فئات المجتمع العراقي وسيكون اوسع بكثير من تمثيل المجلس الحالي

• اخالف كل الآراء التي تعتقد ان الامريكان يريدون البقاء كثيرا في العراق

تلفزيون ابوظبي ١٤/١١/٢٠٠٣ :

خلال لقاء خاص مع مراسل تلفزيون ابوظبي في بغداد ، دافع رئيس الدورة الحالية لمجلس الحكم الانتقالي في العراق السيد جلال طالباني عن المجلس حول بعض الاتهامات المفرضة التي توجه للمجلس وقال :

-المتهم بريء حتى تثبت ادانته لذلك انا لا استطيع الرأي لاني شخصيا لم الاحظ أي استثمار و استغلال للمجلس لان ليس بين ايدينا شيء حتى نستثمره.

***البعض يتهم اعضاء المجلس بمناقشة اعمال غير جوهرية كالنشيد والعلم ولا ينظر الى الاعمال في غاية الاهمية وهي الخلل الامني الموجود في العراق ؟**

-صدقني انه لم يبحث حتى الآن لا النشيد ولا العلم الوطني، انما كل التركيز على القضايا الاساسية مثل الدستور، القرار (١٥١١) مثل موضوع الامن، ونحن اشبعنا موضوع الامن درسا، شكلنا لجنة خاصة لجنة امنية قوية ودرسناها في اللجنة وخارج اللجنة وكلفنا وزير الداخلية بتهيئة برنامج وخط عام وقام الرجل خير قيام بهذه المهمة لكننا ننتظر الموافقة من قوات التحالف لتنفيذ هذه الخطة.

***هل ان مجلس الحكم سيبقى حتى اجراء انتخابات وتشكيل الرئاسة ام سيوسع ام سيقلص ؟**

-اولا ، يجب ان نراعي القرار (١٥١١) الصادر عن مجلس الامن، هذا القرار اسبغ شرعية على مجلس الحكم واعتبره الجهاز الرئيسي للادارة المؤقتة في العراق، الجهاز الذي يجسد السيادة العراقية، هذا شيء كثير بالنسبة للمجلس، ونحن لا نريد ان نضيع هذه الصيغة الدولية للمجلس لذلك سنحرص على ان يتولى المجلس ادارة البلد الى ان يتم تشكيل حكومة انتقالية والى ان تقوم هذه الحكومة الانتقالية بوضع قانون الانتخابات واجراء الانتخابات فلذلك انا اعتقد ان المجلس سيستمر كما هو ولكن هنالك فكرة من قديم الزمان وهذه الفكرة اقرت في مؤتمر لندن وهي تقول بانشاء المجلس الوطني الانتقالي من الذين كانوا في الخارج ومن الذين هم في الداخل، هذا المجلس الوطني الانتقالي يكون واسعا ويضم مئات العراقيين ممثلين للمحافظات للاحزاب للنقابات للعشائر لكل فئات المجتمع العراقي اوسع بكثير من تمثيل المجلس الحالي.

***هل هذا لان هناك خللا في المجلس ام بماذا تفسره ؟**

-لا ، نمثل لانه نحن ايضا وفق قرار مجلس الامن يجب ان تكون هنالك حكومة تمثيلية يعني ليست حكومة منتخبة انما حكومة تمثل الشعب العراقي وحتى نقول ان هذه الحكومة تمثل الشعب

العراقي يجب ان نحصل لها على موافقة اغلبية الشعب العراقي نحن نعتقد ان المجلس الآن يضم الاحزاب الاساسية في العراق، ولكن نريد اكثر وهنالك فئات جديدة ظهرت ثم هنالك تنظيمات عشائرية، نقابات العمال، المهندسين، الاطباء، المعلمين، الشباب، الطلبة، هذه التنظيمات التي ظهرت كما تظهر عيون الماء في ربيع كردستان بعد تحرير العراق من الدكتاتورية يجب ان نأخذ رأيها ونحسب لها حسابا.

***من الملاحظ ان الحاكم المدني بول بريمر بدأ يوسع من وجوده في العراق عن طريق اختيار (٤) مساعدين له، هل هذا يعني انه ستطول مدة اقامته في العراق ام لك تفسير آخر؟**

-الحقيقة ان السفير بول بريمر يريد الاسراع في نقل السلطة الى مجلس الحكم والى العراقيين وهو اخبرنا بعدما نقل لنا مجموعة من الصلاحيات الاخرى بانه متلهف لليوم الذي يسلم فيه كل السلطة للعراقيين سواء كان مجلس الحكم او حكومة ائتلافية تظهر في المستقبل، انا اخالف كل الآراء التي تعتقد ان الامريكان يريدون البقاء كثيرا في العراق، انا اعتقد بعد انجاز المهمة التي اتوا من اجلها وهي يمكن وصفها في مهمتين، اسقاط الدكتاتورية واقامة نظام ديمقراطي برلماني تعددي يرغبون في الرحيل عن العراق اخي انا اعتقد ان كثيرا من الاتهامات توجه جزافا، مثلا قالوا ان الامريكان جاءوا لنهب العراق، الامريكان تبرعوا بـ(١٨) مليار دولار للعراق، الى الآن لم يأخذوا أي عقد نفطي في العراق يعني امتيازات النفط هي من اختصاص الحكومة العراقية ثم هنالك نقطة اخرى هذا العصر هذه العولمة الجديدة لا تقضي الاستعمار بالشكل القديم، الاحتلال ونشر القوات، انما الرأسمالية الحديثة تستفيد عن طريق امتيازات تفوقها التكنولوجي والثورة المعلوماتية والتقدم الحاصل مثلا، النفط لنأخذ، يشترون من النفط لكن لما يحولوها الى منتجات مختلفة ومشتقات مختلفة للنفط يحصلون (١٠) اضعاف الفائدة ليس من ان يأتوا يستغلوا النفط انهم يعطونها حق الاستغلال لانه بأيدي عاملة رخيصة وبأسعار اقل لكن هم يشترون منا بالتكنولوجيا التي عندهم، الدول الرأسمالية كلها لا اقصد امريكا فقط تستفيد من هذه الناحية لذلك هنالك اتهامات توجه جزافا اما من قبل الذين يجهلون الحقائق والوضع الدولي الجديد او من قبل المغرضين او من ايتام صدام حسين الذين فقدوا الوسائل وفقدوا الرواتب التي كانت تدفع لهم.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي لـ(العالم الآن):

..ط المعارضين لصدام يمكن أن يشكلوا نواة لجيش عراقي جديد يقوم على أساس التطوع و الكفاءة

*الكركوكيون بمختلف طوائفهم وانتماءاتهم القومية يطالبون بإعادة مدينة كركوك كما كانت قبل التغيير الذي قامت به الديكتاتورية

راديو سوا (العالم الآن) ٢٠٠٣/١١/١٤ :

أعرب جلال طالباني، رئيس مجلس الحكم للشهر الحالي والأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، أن هنالك عدد كبير من الضباط الوطنيين العراقيين الذين كانوا يعارضون النظام الديكتاتوري السابق يصلحون أن يكونوا نواة لجيش عراقي جديد يقوم على أساس التطوع الكفاءة.

وأضاف في حديث خاص مع "راديو سوا" أن هنالك عدد كبير من الضباط الأكفاء في الجيش العراقي الذين كانوا أجبروا على الانتماء إلى حزب صدام حسين يصلحون أن يكونوا نواة لجيش عراقي جديد يقوم على أساس الوطنية العراقية.

وفيما يلي مقتطفات من الحديث:

س - ما هو تقييمكم لمؤتمر دمشق للدول المجاورة؟ وما هو انعكاسه على العراق؟

ج - في البداية نعرب عن الأسف لعقد المؤتمر دون تشاور مع العراق مسبقا. هذا المؤتمر الذي خصص لبحث العراق، كان يجب أن يتم بحثه مع العراق باعتباره دولة مستقلة ذات سيادة ولا يجوز للآخرين التدخل في شؤونه الداخلية أو رسم مستقبله لأن هذا جزء من حق الشعب العراقي في تقرير مصيره كما ورد في قراري مجلس الأمن ١٤٨٣ و١٥١١ . ثم أسفنا لأن طريقة التبليغ لاستدعاء وزير الخارجية العراقي، كانت بطريقة غير ودية، إذ أبلغ أحد موظفي السفارة العراقية في دمشق بأنه يدعون وزير خارجية العراق كي يحضر حتى بعد انتهاء جلسات وزراء الخارجية ليتم إبلاغه بخلاصة البحث الذي دار بينهم. بينما كان المفروض أن تكون الدعوة موجهة لوزير خارجية العراق للاشتراك في هذه الجلسات وللاشتراك في هذا المؤتمر. ثم إن هذا المؤتمر هو استمرار لمؤتمر سابق عقد في اسطنبول والرياض. هنالك أيضا جوانب إيجابية حقيقة في البيان الذي صدر ونحن نقدر هذه الجوانب الإيجابية بجانب وجود بعض الثغرات أيضا في الصياغة التي وردت في البيان.

س - هل موضوع استسلام عزة الدوري وعبور المتسللين من سوريا وفقا لما صرحتم من جهتكم من قبل، له علاقة بمحادثاتكم مع سوريا؟

ج - أنا قلت في تصريحاتي بوضوح أن هنالك متسللين من الحدود السورية إلى العراق بدون علم الحكومة السورية. أنا أستبعد أن تكون الحكومة السورية على علم بهؤلاء المتسللين. ذلك لأن هؤلاء الإرهابيين هم نفس الذين مارسوا الإرهاب ضد سوريا في عهد الرئيس حافظ الأسد. طبعا نحن يهمنا أن نتباحث مع أشقائنا في سوريا ونوضح لهم الحقائق والوقائع الموجودة في العراق. لأننا نرى نوعا من الضبابية لديهم حول الوضع العراقي.

س – وموضع استسلام عزة الدوري؟

ج – عزة الدوري لم يستسلم حسب علمي حتى الآن، ولكن كانت هنالك مباحثات استسلامية.

س – هل توصلتم إلى شيء بهذا الموضوع؟

ج – لا، لم نتوصل.

س – هل نستطيع أن نقول لازالت هناك مباحثات مستمرة بهذا الشأن؟

ج – لا، انقطعت هذه المباحثات.

س – تتناقل التقارير تصريحات قادة تركمان عن عدم رضاهم على استمرار نزوح الأكراد إلى كركوك لفرض تغيير الجغرافية السكانية، متذرعين بعمليات التعريب للنظام السابق، ما هو تعليقكم على ذلك؟

ج – هذه أكاذيب مفبركة من قبل بعض العنصريين في كركوك. هذه الادعاءات لا تمثل رأي الأغلبية الساحقة من أخواننا التركمان. الذي يجري في كركوك هو الآن إزالة آثار سياسة التطهير العرقي بالتدريج ووفق قرار اتخذته قوات التحالف لإعادة التركمان والأكراد إلى دورهم وقراهم.

هؤلاء الذين يفبركون هذه الأكاذيب يريدون تبرير مزاعمهم الكاذبة التي كانوا يقولون أن التركمان في العراق هم أربعة ملايين وأن كركوك مدينة تركمانية، والآن ظهرت الحقائق على الأرض وتبين أن هذه الأرقام مبالغة كبيرة. فمن أجل تبرير مواقفهم لدى أسيادهم يقومون بفبركة هذه الأكاذيب.

س – النظام السابق أجرى تغييرات إدارية على كثير من المدن ومن ضمنها كركوك حيث تم استقطاع مناطق وإلحاقها بولايات أخرى. هل هنالك نية لإعادة الأمور على ما كانت عليه قبل ذلك التغيير؟

ج نعم هنالك نية وهنالك إجماع من قبل مجلس الحكم في كركوك وهنالك إجماع من الطوائف الساكنة في كركوك. أولا تبديل الاسم من التأميم إلى كركوك وهذا ما حدث. ومن ثم استعادة الأقضية التي سلبت من كركوك، وهي أقضية چمچمال وكالار وكفري وطوز وداقوق، لذلك الكركوكيون بمختلف طوائفهم وانتماءاتهم القومية يطالبون بإعادة مدينة كركوك كما كانت قبل التغيير الذي قامت به الديكتاتورية في العراق.

س – ما هو رأيكم في إعادة تشكيل الجيش العراقي وهل لقوات البيشمركه نصيب في ذلك؟

ج رأينا أولا أن هنالك عدد كبير من الضباط الوطنيين العراقيين الذين كانوا يعارضون النظام الديكتاتوري السابق. ثم هنالك عدد كبير من الضباط، الضباط الأكفاء في الجيش العراقي الذين كانوا أجبروا على الانتماء إلى حزب صدام حسين وأنا لا أسميه حزب البعث بل العفلقي وهؤلاء الضباط يصلحون أن يكونوا نواة لجيش عراقي جديد يقوم على أساس التطوع وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس الوطنية العراقية بحيث لا يكون هذا الجيش، جيش حزب معين أو عقيدة معينة أو قومية معينة أو طائفة معينة، بل يكون جيش الجميع. وحينئذ سيشارك فيه البيشمركه وكذلك كل الميليشيات التي قاتلت النظام الديكتاتوري سابقا مستعدة للانضمام إلى هذا الجيش.

س – ما هو تعليقكم على حادث تحطم المروحية الأمريكية في الأسبوع الماضي وهل لذلك تأثير على الوضع الأمني والتهديدات الأخيرة؟

ج – أولا أريد أن أعرب عن أسفي الشديد وأن أقدم التعازي لعائلات شهداء هؤلاء الجنود الذين أتوا من بعيد لتحريرنا من الديكتاتورية. أنا أتمنى على قيادة القوات الأمريكية مزيد من الحذر والاحتراس ومزيد من الدقة لتجنب مثل هذه الحوادث.

س – إلى أين وصل موضوع القوات التركية وانتشارها في العراق؟

ج – أعتقد أن ملف موضوع انتشار القوات التركية قد أغلق كما أعلن بذلك السيد رئيس جمهورية تركيا والسيد رئيس وزراء تركيا.

س – قبل فترة قصيرة قامت مظاهرات سلمية في خانقين مطالبة إلحاق المدينة إلى منطقة. هل هناك نية بذلك؟

ج – حدثت مظاهرات جماهيرية كبيرة اشترك فيها العرب والتركمان والأكراد مطالبين بتأسيس محافظة جديدة، بجعل خانقين ومندلي وجلولاء وكلار محافظة عراقية جديدة وكذلك إلحاقها بالمنطقة الكردية. أنا لا أعتقد أن هذا الأمر هو قابل للتنفيذ الآن. الذي أعرفه أمر منوط بقرار من مجلس الحكم وموافقة قوات التحالف، قوات التحالف حاليا تحرص على الحفاظ على الأمر الواقع.

س – كيف تنظرون إلى كركوك، هل هي جزء من كردستان العراق أم كيف؟

ج – نحن في نظرنا أن كركوك هي مدينة التآخي الكردي التركماني العربي الآشوري. ولكنها تقع جغرافيا ضمن منطقة إقليم كردستان العراق، كانت دائما ومازالت كذلك. إذا نرجع إلى العهد العثماني كانت جزءا من ولاية شهرزور أو ولاية الموصل وكانت فترة من الفترات مركز ولاية الشهرزور ذات الأكثرية الساحقة الكردية. ثم حتى في العهد الملكي لم تشترك كركوك في استفتاء لانتخاب الأمير فيصل ملكا وإنما تم إلحاق كركوك مع بقية مناطق ولاية الموصل في سنة ١٩٢٤ بالحكومة العراقية. وكركوك كانت دائما حتى وفق الوثائق الدولية ووفق قرار عصبة الأمم سنة ١٩٢٤ كانت مدينة كردستانية.

س – ما هي آخر الأخبار عن التحقيقات الجارية مع العرب الذين تم اعتقالهم في حوادث التفجيرات الأخيرة، هل هناك من جديد؟

ج – لم نسمع شيئا ولكننا عرفنا بأن هنالك عدد من العرب القادمين بصورة غير شرعية للعراق بينهم يمنيون وسوريون وسعوديون اشتركوا في الأعمال الإرهابية ولكن التحقيق معهم ما زال مستمرا من قبل قوات التحالف ولم يقدموا إلى المحاكم العراقية حتى الآن.

س – ماذا تحب أن تقول للشعب العراقي في هذه الظروف؟

ج أقول للشعب العراقي أولا أبارك لهم شهر رمضان وأبارك لهم التحرر من الديكتاتورية وأبارك الحريات والديموقراطية التي يتمتعون بها الآن وزيادة الرواتب وارتفاع مستوى المعيشة.

الاعلان عن جدول زمني لسيادة العراق

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي:

*حكومة عراقية مؤقتة في حزيران وانتخابات قبل نهاية العام ٢٠٠٥

* الحكومة الانتقالية ستكون مستقلة ذات سيادة و مسؤولة عن الامن والميزانية ولها السيطرة على جميع انحاء العراق

* ممتنون لاصدقائنا الامريكان وقوات التحالف في مساعدتنا لتحرير العراق

وكالات ومصادر متعددة ١٥/١١/٢٠٠٣ :

عقد رئيس مجلس الحكم العراقي جلال طالباني مؤتمرا صحفيا حدد فيه ابرز ما تم التوصل اليه مع المسؤولين الامريكيين حول تسليم السلطة للعراقيين، وقال طالباني انه سيتم سن قانون جديد قبل صياغة الدستور الدائم يرعى حقوق الانسان والحريات الاساسية للشعب العراقي ويؤكد الفصل بين السلطات المختلفة ويضمن القانون ايضا السيطرة المدنية على قوات الامن ويحدد جدولا زمنيا لصياغة دستور وتشكيل حكومة منتخبة بحلول عام ٢٠٠٥ ويقوم المجلس المنتخب باختيار حكومة مؤقتة قبل حزيران عام ٢٠٠٤.

وأشار طالباني، إلى أنه مع نهاية هذا المدة وإفراز الحكومة الانتقالية ستنتهي حالة الاحتلال الأمريكي للعراق وأكد المسؤول العراقي الذي يتزعم الاتحاد الوطني الكردستاني، على مبدأ احترام حقوق الإنسان، وتأكيد الفصل بين السلطات الثلاث، وإقرار اللامركزية ومبدأ السيطرة المدنية على القوى الأمنية.

كما أوضح أن مجلس الحكم قد أقر وضع قانون قبل شهر فبراير/ شباط ٢٠٠٤، يقر مبدأ الفيدرالية التي تحترم الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، مع ضمان حقوق كافة الأديان الأخرى.

ووفقا لطالباني، فسيدخل مجلس الحكم في نقاشات -بدءا من الآن- مع كافة القوى السياسية والاجتماعية، لمحاولة إشراكها في المجلس.ويأتي هذا الإعلان عقب لقاء المجلس برئيس الإدارة الأمريكية الانتقالية في العراق بول بريمر، العائد إلى بغداد توا من الولايات المتحدة.

واوضح طالباني ان القانون الجديد سيتضمن ايضا السيطرة المدنية على قوات الامن ويحدد جدولا زمنيا لصياغة الدستور وتشكيل حكومة منتخبة بحلول عام ٢٠٠٥ على ان يقوم مجلس منتخب باختيار حكومة مؤقتة قبل يونيو القادم.

هذا وقد عرض رئيس مجلس الحكم نص القانون خلال المؤتمر الصحفي كما يلي :

ابرز ما تم التوصل اليه مع المسؤولين الامريكيين حول تسليم السلطة للعراقيين:

أولا : صياغة قانون لادارة الفترة الانتقالية قبل نهاية شباط ٢٠٠٤، يتضمن اجراءات لانتخاب مجلس انتقالي يستكمل انتخابه قبل نهاية ايار ٢٠٠٤ ويعبر هذا القانون عن مبادئ يوجد عليها اتفاق عام للشعب العراقي وهي :

١- احترام حقوق الانسان، واحترام الحريات الاساسية بما فيها حرية العقيدة، والممارسة الدينية والمساواة بين جميع المواطنين.

٢- تأكيد الفصل بين السلطات الـ(٣) التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٣- ادخال درجة من اللامركزية في ادارة المحافظات مع مراعاة الوضع الراهن في كردستان حاليا.

٤- اقرار مبدأ السيطرة المدنية على قوى الامن والجيش.

٥- اقامة نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي موحد يحترم الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي مع ضمان حقوق الاديان والطوائف الاخرى.

وهذا القانون يتضمن ايضا جدولا زمنيا لكتابة الدستور الدائم بواسطة مجلس منتخب مباشرة من الشعب العراقي وانتخاب حكومة جديدة طبقا لاحكام الدستور الجديد قبل نهاية عام ٢٠٠٥، ويتضمن اجراءات لاختيار اعضاء مجلس انتقالي يستكمل اختياره في فترة لا تتجاوز نهاية آذار ٢٠٠٤.

ثانيا : يتولى المجلس الانتقالي انتخاب حكومة عراقية مؤقتة قبل نهاية حزيران ٢٠٠٤، تمارس السلطة السياسية وتكون ذات سيادة ومعترفا بها دوليا وبتسليمها السلطة تنتهي حالة الاحتلال وتحل حينئذ سلطة الائتلاف وينتهي دور مجلس الحكم بقيام حكومة عراقية مؤقتة.

ثالثا : يستمر عمل المجلس الانتقالي والحكومة المنبثقة منه لحين اقرار الدستور الدائم وتحول السلطة الى حكومة منتخبة وفق احكامه وادراكا لاهمية هذه الاجراءات لكل مواطن يلتزم مجلس الحكم من الآن وفي الشهور التالية وحتى قيام الحكومة المؤقتة بالمشاركة في فتح باب حوار واسع لكل القوى والشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية وعموم المواطنين لضمان مشاركة جميع العراقيين في اقامة نظام سياسي جديد والله الموفق.

***سؤال من مراسل (صدى بغداد) : ما هي الخطوات التي يقوم بها مجلس الحكم الانتقالي من اجل انجاح مؤتمر نادي باريس؟ وهل ان مجلس الحكم على اطلاع كاف على ما يجري ويدور في وزارة التربية ذات المشاكل الكثيرة ؟**

الجواب من رئيس اللجنة المالية الدكتور احمد الجلبي :

مجلس الحكم سيشارك في مفاوضات نادي باريس الاساس في هذا الامر اولا هو تحديد ديون العراق ما هي ديون العراق لكل بلد وما هي الوثائق التي لدى ذلك البلد لتوثيق كل دين من هذه الديون، وديون العراق التي تعاقد عليها صدام واستعملها في اغراض لم تأت بالمصلحة للشعب العراقي، وهناك عامل معنوي، نحن والتزاما بالقرارات والالتزامات الدولية نقول اننا سنفاوض هذه الدول ونتوقع تخفيض الديون بنسب عالية تتجاوز (٩٠٪)، نحن نسعى الى خفض الديون التي قام بالتعاقد عليها صدام بنسبة لا تقل عن (٩٠٪) ونحن نعتقد ان لدينا التأييد الكافي الدولي للحصول على هذه النسبة وبدأت الاتصالات من دول معنا للتفاوض حول هذه القضايا ولكن الامر سيبدأ في نادي باريس.

***وحول سؤال المراسل عن مسألة التربية اجاب السيد سمير الصميدعي قائلا :**

قام مجلس الحكم بتشكيل لجنة دائمة للشؤون التربوية والثقافية، مهمتها الاشراف على القطاع بكامله من ضمنها استدعاء الوزير حيثما يحتاج الى ذلك والتدقيق في كل المشاكل القائمة، ومن ناحية الاشراف هناك آلية لدى مجلس الحكم للاشراف على هذا القطاع من الناحية الاخرى هناك مشاكل حقيقية في هذا القطاع متأتية من ضيق الموارد المالية وتحديد التعيينات ومشاكل تتعلق بهيئة اجتثاث البعث والتعامل مع حالة كانت شاذة في السابق للتغلب على احتياجات ومتطلبات جميع المعلمين او جميع الاساتذة. فهذه المشاكل معقدة ننظر فيها من زوايا مختلفة، الزاوية المالية، زاوية اجتثاث البعث، زاوية الاشراف، والافضل ان تطرح المشاكل المحددة امام اللجنة المختصة لكي تنظر فيها وترسم السياسات اللازمة لحلها.

***سؤال من رائد العزاوي مراسل (BBC) القسم العربي : تحدثتم عن فترات زمنية محددة، الجميع يعلم ان هناك قرارا قد صدر من مجلس الامن رقم (١٥١١) ينص على وضع الـ(١٥) من ديسمبر كموعد نهائي لتقديم ورقة عمل تحددون بموجبه فترة الانتخابات ووضع دستور دائم، الحديث هو انه خلال فترة زيارة السفير بول بريمر وقبلها الى واشنطن لم يكن هناك حديث عن دستور مؤقت ولكن الآن يجري الحديث حول ذلك، لماذا هذا التغيير في موقف مجلس الحكم ؟**

الجواب من رئيس مجلس الحكم جلال طالباني : أولا حول فترة الـ(١٥)، نحن عندنا تهيئة والرسالة جاهزة، ثانيا، ليس هنالك دستور مؤقت، نحن عندنا قانون، هنالك فرق، الدستور الدائم يجب ان يجري بانتخابات حرة عامة ينتخب المجلس التأسيسي الذي يضع الدستور والذي نحن نحتاجه خلال الفترة الانتقالية هو قانون عام لادارة اجهزة الدولة.

*حول قرار مجلس الامن المتعلق بسؤال مراسل (BBC) اجاب الدكتور عدنان الباجه جي قائلا :

نحن الآن على وشك ارسال كتاب الى رئيس مجلس الامن نبلغها بالاجراءات والتدابير التي تبنناها والقرارات التي اتخذت ونبلغه ايضا بالجدول الزمني والموجود في البيان الصحفي، الحكومة الانتقالية سبب اقامتها هو استعادة السيادة وانهاء الاحتلال واتاحة الفرصة لممثلي الشعب العراقي ان يتولوا شؤون بلادهم هذا هو السبب لاقامة حكومة انتقالية وهذه الحكومة يجب ان يكون لها مبادئ وضوابط وهذا يكون ضمن القانون الذي سيصدر في مدة اقصاها شهر شباط ٢٠٠٤.

*سؤال من مراسل جريدة (المنارة) : سيادة رئيس مجلس الحكم، تطرقتم الى موضوع اجراء حوار مع القوى السياسية التي في الداخل، كيف ستكون صيغة الحوار مع هذه القوى خصوصا ان لها تأثيرا كبيرا بين ابناء الشعب العراقي وتتمتع بشعبية عالية خصوصا ان معظم الامناء العامين لهذه الاحزاب يلقون باللائمة على مجلس الحكم انه لا يتم تواصله مع هذه الاحزاب في سبيل خدمة العراق ؟

-بالنسبة للاحزاب والقوى السياسية كبيرها وصغيرها نحن نرحب بها ونحبذ التعاون معها وابوابنا مفتوحة وسنعمل بخطوات جدية وتمهيدية لعقد اجتماعات واسعة معهم وكذلك في هذه الاجتماعات التي تعقد في المحافظات لاختيار الممثلين لهذا المجلس سيدعى ممثلو الاحزاب والقوى السياسية كافة الى هذه الاجتماعات والموضوع ليس حصر العمل السياسي على الاحزاب الموجودة في المجلس، بالعكس توسيعها ليشمل جميع الاحزاب والقوى السياسية العراقية وبالتالي نحن سنشرع في حوارات جدية مع كل القوى السياسية.

*سؤال من مراسل صحيفة (الزمان) اللندنية : سيادة الرئيس، هناك تساؤل او طرح في الشارع هو، ما هو وضع المجلس الانتقالي الآن، هل يبقى وضعه مثل ما هو ؟

-مجلس الحكم بعدما ينجز مهامه في وضع القانون الذي ذكرناه لادارة اجهزة الدولة، وجمع المجلس الانتقالي الوطني الذي هو بمثابة الهيئة التشريعية بعدما يتم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة سيودع المواطنين العراقيين ويقول لهم بكل فخر واعتزاز نحن ادينا واجبنا الوطني ونقلنا الوطن من مرحلة الاحتلال الى مرحلة الاستقلال واعدنا السيادة الوطنية والاستقلال الوطني للشعب العراقي واسسنا نظاما ديمقراطيا ووضعنا اسسا لعراق ديمقراطي تعددي برلماني فيدرالي مستقل وذي سيادة.

*سؤال من مراسل وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية : سيادة رئيس مجلس الحكم، حتى يتم تشكيل الحكومة والقانون وحتى يتم اقرار الدستور واجلاء قوات التحالف من العراق خلال هذه الفترة قد تتجاوز سنتين، هل سيكون خلالها موضوع الامن اسهل وهل سيكون موضوع الامن محصورا ايضا في سلطة الاحتلال ام سيتم توسيعه ؟

-من الآن فصاعدا، سنبدأ بالحوار مع سلطة التحالف، لنعمل معا من اجل الامن والاستقرار ولكن عندما تتأسس الحكومة العراقية الانتقالية كل السلطات تنتقل الى هذه الحكومة وهي

حكومة مستقلة ذات سيادة مسؤولة عن امن العراق والامن الداخلي، ميزانية العراق ولها السيطرة على جميع انحاء العراق، آنذاك لاتوجد لغير هذه الحكومة أي سلطة فيما يتعلق بالامن الداخلي، اما مسألة الامن الخارجي فهذه الحكومة ستتفاوض مع قوات التحالف التي تتحول من قوات احتلال من (اوكيبيشن الى برزنس) الى حضور لبحث المسائل المتعلقة والواجبة للطرفين.

***سؤال من وكالة انباء ميزوبوتاميا : سيادة رئيس مجلس الحكم، ما الفرق بين مجلس الحكم والحكومة الانتقالية ؟**

-هناك فرق كبير، مجلس الحكم مؤسسة من احزاب عراقية والشخصيات العراقية المعروفة ناضلت ضد الدكتاتورية بينما الحكومة الانتقالية حكومة منتخبة من مجلس انتقالي تمثل السيادة الكاملة والاستقلال الكامل للعراق.

***سؤال من مراسلة جريدة (الزوراء) : سيادة رئيس مجلس الحكم ،قلتم انكم اتفقتم مع السفير بول بريمر حول تحويل السلطة الى العراق، هل السلطة ستنتخب من قبل العراقيين ام من قبل مجلس الحكم ؟ ومتى ؟**

-العراقيون سيختارونها، بدأنا الآن بوضع احصاء والتعداد للدستور الاساسي، اما بالنسبة للمجلس الانتقالي فسنشرع بوضع قانون الى نهاية شباط ٢٠٠٤ حيث يجب ان يكون القانون جاهزا وقبل حزيران يجب ان يكون انتخاب المجلس الذي سيتولى تأسيس حكومة انتقالية.

***سؤال من جريدة (المواجهة) : سيادة رئيس مجلس الحكم ،كم هو عدد اعضاء المجلس المنتخب القادم ؟ وهل سيكون مؤقتا ام دائميا ؟**

-هذا المجلس سيكون مؤقتا الى ان يتم انتخاب المجلس الذي ينتخب الدستور وعدد اعضائه يحدد بقانون.

***سؤال من صحيفة (الحياة) اللندنية : هل سيشارك اعضاء مجلس الحكم الانتقالي الحالي في الحكومة الجديدة المستقلة ؟**

-الحكومة التي ستتشكل سينتخبها هذا المجلس الانتقالي الوطني آنذاك يعود لكل شخص ولكل حزب موضوع هل يختار ممثليه او لا يختار اغلب الظن هذه الحكومة ستكون ائتلافية.

***سؤال لمراسلة شبكة (CBS) : هل تستطيع ان تقول لي كيف بالضبط سيكون عدد الذين يتم اختيارهم، وحول اذا كان هناك مساهمة من قبل قوات التحالف في عملية الاختيار تلك ؟**

الجواب من قبل الدكتور احمد الجلبي :

العملية ستدار بمراحل ثلاث، المرحلة الاولى سيتم تشكيل لجنة التنسيق مكونة من عراقيين منتخبين دونما أي تدخل من قوات التحالف وسلطتها معظم اولئك الناس سينتخبون من العراقيين الممثلين عبر المحافظات سيكون لدينا بعض المساهمة ولكن ليس كل المساهمة، اما قوات التحالف فستلعب دورا اشرافيا واتفقنا معهم (أي مجلس الحكم) ان هذا الجهاز الحكومي الجديد ينبغي الا يتم

التدخل او ان يقع تحت سيطرة مجلس الحكم او أي جهاز سياسي آخر ثم المرحلة الثانية في تلك المحافظات فان تلك اللجنة الخاصة بالتنسيق ستختار ممثلين من التجمعات السكانية المختلفة والانشطة المختلفة أي كل مكونات المجتمع العراقي في تلك المحافظات ثم تلك المجالس التي ستشكل في المحافظات وفقا لكثافة سكان تلك المحافظات سيختارون الاعداد الخاصة بالمجلس في بغداد ، نحن مصرون على ان تتم هذه العملية بهذا الشكل حتى نستطيع ان نقوم بمثابة العملية الانتخابية وانني هنا اشدد القول ان سلطة قوات التحالف لن تتدخل في هذا الامر وستكون جهة اشرافية.

***سؤال من فضائية (كردستان) : كيف ستكون صيغة انضمام حكومتي اقليم كردستان الى الحكومة الانتقالية الجديدة؟**

-هناك فقرة في البيان تشير الى مراعاة الوضع الراهن في كردستان، الوضع الراهن في كردستان يبقى الى ان يتم وضع الدستور الدائم.

***سؤال من مراسل (CNN) : هل يبدو ان الامريكيين قد فقدوا الصبر ولذلك قاموا مؤخرا بمغادرة العراق ؟**

الجواب من قبل الدكتور عدنان الباجه جي : كان عليك ان توجه هذا السؤال للممثل الرسمي للولايات المتحدة الامريكية بيد انني اظن انهم استجابوا لرغبتنا الملحة في ان نستعيد سيادتنا وان يكون لنا حكومة منتخبة وتم الامر بالاتفاق واني سعيد بان ارى ان وجهات نظرنا قد التقت في مناقشة هذا الامر ونحن متفائلون بالنسبة للمستقبل ونظن ان هذه العملية ستتم بشكل ناعم وستؤدي بالاخير الى حكومة منتخبة في العراق اكثر تمثيلية وبالمقارنة بالآخرين ستكون اكثر تمثيلية عما هو الحال بالنسبة للآخرين.

وفي ختام المؤتمر الصحفي قال رئيس مجلس الحكم :

اود ان اقول اننا ممتنون لاصدقائنا الامريكان وقوات التحالف الاخرى في مساعدتنا في تحرير العراق وهم يتعاونون معنا ونرغب ايضا بان نلفت انتباهكم الى العديد من الكلام المتناثر هنا وهناك، مثلا قالوا ان الامريكان جاءوا لنهب العراق، الامريكان تبرعوا بـ(١٨) مليار دولار للعراق، الى الآن لم يأخذوا أي عقد نفطي في العراق يعني امتيازات النفط هي من اختصاص الحكومة العراقية فأرجوكم انظروا الى الحقيقة ولا تختلقوا القصص.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صحفي لمجلس الحكم بشأن التحول السياسي في العراق

التزاماً بالثوابت الوطنية والدينية للشعب العراقي و اتساقاً مع ما سعى اليه مجلس الحكم منذ تشكيله ومن اجل الإسراع في استعادة سيادة العراق و استقلاله فقد قرر مجلس الحكم اتخاذ الاجراءات الآتية:_

١. صياغة قانون لادارة الدولة للفترة الانتقالية قبل نهاية شباط / ٢٠٠٤ يتضمن اجراءات لانتخاب مجلس انتقالي يستكمل انتخابه في نهاية ايار /٢٠٠٤ و يعبر هذا القانون عن مبادئ يوجد عليها اتفاق عام في الشعب العراقي وهي :

أ- احترام حقوق الانسان و احترام الحريات الاساسية بما فيها حرية العقيدة و الممارسة الدينية و المساواة بين جميع المواطنين.

ب- تأكيد الفصل بين السلطات الثلاث.

ت- ادخال درجة من اللامركزية في ادارة المحافظات مع مراعاة الوضع الراهن في كردستان حالياً

ث- اقرار مبدأ السيطرة المدنية على قوى الامن و الجيش.

ج- اقامة نظام ديموقراطي فدرالي تعددي موحد يحترم الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي مع ضمان حقوق الاديان و الطرائف الاخرى .

يتضمن هذا القانون جدولاً زمنياً لكتابة الدستور الدائم بواسطة مجلس منتخب مباشرة من الشعب العراقي و انتخاب حكومة جديدة طبقاً لاحكام الدستور الجديد قبل نهاية عام ٢٠٠٥ و يتضمن اجراءات لاختيار اعضاء مجلس انتقالي يستكمل اختياره في فترة لا تتجاوز نهاية ايار/ ٢٠٠٤.

٢. يتولى المجلس الانتقالي انتخاب حكومة عراقية مؤقتة قبل نهاية حزيران /٢٠٠٤ تمارس السلطة السياسية و تكون ذات سيادة و معترفاً بها دولياً و بتسليمها السلطة تنتهي حالة الاحتلال و تحل حينئذ سلطة الائتلاف وينتهي دور مجلس الحكم.

٣. يستمر عمل المجلس الانتقالي والحكومة المنبثقة منه لحين اقرار الدستور الدائم وتحول السلطة الى حكومة منتخبة وفق احكامه .

وادراكاً لأهمية هذه الاجراءات لكل مواطن ، يلتزم مجلس الحكم من الآن و في الشهور التالية وحتى قيام الحكومة المؤقتة بالمشاركة في فتح باب حوار واسع لكل القوى والشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية وعموم المواطنين لضمان مشاركة جميع العراقيين في اقامة نظام سياسي جديد .

والله الموفق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق :

تقر الاطراف الموقعة بأن الاتفاق بتأريخ ١٥/١١/٢٠٠٣ بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم يتطلب ادخال التعديلات او الإضافات في المجالات التالية :-

١. ان تعدل الفقرة في باب عناصر قانون ادارة الدولة .

- احترام الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي مع ضمان حقوق الاديان والطوائف الاخرى واحترام حقوق الانسان الخ .

ب- تدابير فيدرالية للعراق تتضمن المحافظات وفصل وتحديد للسلطات التي تمارسها الهيئات المركزية والمحلية مع مراعاة الوضع الراهن في اقليم كردستان العراق .

٢. ان يسبق مؤتمر المحافظة اصلاح المجالس البلدية بما في ذلك امكانية اعادة تشكيلها وان تدرس آليات اختيار أعضاء مؤتمر المحافظة بما يضمن أعلى تمثيل ممكن مع مراعاة الظروف العلمية وادخال التعديلات اللازمة على مقترحات الاتفاق .

٣. اتفاقيات امنية تعالج وضع قوات الائتلاف المؤقتة في العراق بما يؤكد سيادة واستقلال العراق وتعطي نطاقا من حرية العمل لضمان سلامة وأمن الشعب العراقي .

٤. يمكن لقانون إدارة الدولة ان يرتب دورا خاصا لمجلس الحكم يضمن التوازن والاطمئنان على سير العملية في المرحلة الانتقالية لحين سن الدستور

٥. ان يفاتح الامين العام للامم المتحدة لارسال مندوبه او مندوبين للاشتراك مع مجلس الحكم وسلطة الائتلاف للمساعدة على مجمل العملية لمنحها اقصى درجات الشفافية والقبول الدولي

النص الكامل لاتفاق مجلس الحكم وسلطة التحالف حول تسليم السلطة الى العراقيين

١- قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية :

يتم وضع قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية بواسطة مجلس الحكم بالتشاور الوثيق مع سلطة الائتلاف المؤقتة ويتم الاتفاق عليه في النهاية بواسطة كل من مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة ، ويحدد القانون رسميا نطاق وهيكل الادارة العراقية الانتقالية ذات السيادة.

عناصر قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية:

-*وثيقة حقوق الانسان :* وتتضمن حريات التعبير والتجمع والعقيدة وبياناً بالحقوق المتساوية لجميع العراقيين بغض النظر عن النوع " الجنس " او المذهب او العرق وضمان المحاكمة طبقا للاجراءات القانونية .

-*تدابير فيدرالية للعراق :* تتضمن المحافظات وفضلاً وتحديداً للسلطات التي تمارسها الهيئات المركزية والمحلية.

-بيان باستقلال القضاء ، وآلية للمراجعة القضائية.

-بيان بالسيطرة المدنية السياسية على القوات المسلحة وقوات الامن العراقية.

-بيان بعدم امكانية تعديل قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية.

-انتهاء سريان مفعول قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية في تاريخ يتم تحديده في قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية.

-جدول زمني لكتابة مسودة الدستور الدائم بواسطة هيئة منتخبة انتخابا مباشرا بواسطة الشعب العراقي ، من اجل التصديق على الدستور الدائم وعقد الانتخابات طبقا للدستور الجديد .يتم استكمال كتابة مسودة قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية والاتفاق عليها بموعد اقصاه ٢٨ شباط ٢٠٠٤.

٢- الاتفاقيات مع الائتلاف بشان الامن: .

يتم الاتفاق عليها بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم .اتفاقيات امنية تغطي وضع قوات الائتلاف في العراق ، وتعطى نطاقا واسعا من حرية العمل لضمان سلامة وامن الشعب العراقي استكمال التصديق على الاتفاقيات الثنائية بموعد اقصاه نهاية آذار ٢٠٠٤.

٣- اختيار المجلس التشريعي المؤقت:

*يحدد قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية الهيئات الوطنية لهيكل الدولة كما يحدد بشكل

نهائي الاجراءات التي يتم من خلالها اختيار الافراد لهذه الهيئات ومع ذلك يجب الاتفاق مقدما بشأن

توجيهات معينة.

*المجلس التشريعي الانتقالي لن يكون توسيعا لمجلس الحكم كما ان مجلس الحكم ليس له دور رسمي في اختيار اعضاء المجلس التشريعي الانتقالي ويحل مجلس الحكم عند اقامة الادارة الانتقالية والاعتراف بها ولكن يكون لاعضاء مجلس الحكم فرديا صلاحية الخدمة في المجلس الانتقالي ، في حالة اختيارهم طبقا للاجراءات المذكورة ادناه .يتم اختيار اعضاء المجلس الانتقالي من خلال اجراءات ديمقراطية تتسم بالشفافية والمشاركة في كل من محافظات العراق الثماني عشرة.

-تشرف سلطة الائتلاف المؤقتة في كل محافظة على اجراءات تشكل من خلالها" لجنة تنظيمية " من العراقيين هذه اللجنة التنظيمية تتضمن ٥ افراد معينين بواسطة مجلس المحافظة و فرداً واحداً معيناً بواسطة المجلس المحلي لاكبر ٥ مدن داخل المحافظة.

-الغرض من اللجنة التنظيمية هو عقد مؤتمر انتخابي للمحافظة مكون من شخصيات بارزة من انحاء المحافظة كافة ، ولتحقيق ذلك تطلب اللجنة التنظيمية ترشيحات من الاحزاب السياسية ومجالس المحافظات والمجالس المحلية والاتحادات المهنية والمدنية وهيئات التدريس بالجامعات ، والجامعات العشائرية والدينية .ويجب ان تفي الترشيحات بالمعايير الموضوعة للمرشحين في قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية وحتى يتم الاختيار كعضو في المؤتمر الانتخابي للمحافظة يحتاج المرشح الحصول على تصديق من اللجنة المنظمة باغلبية ١١ من ١٥ صوتا.

ينتخب كل مؤتمر انتخابي بالمحافظة ممثلين لتمثيل المحافظة في المجلس الانتقالي الجديد استنادا الى النسبة المئوية لعدد سكان المحافظة بالنسبة لاجمالي عدد سكان العراق. يتم انتخاب المجلس الانتقالي في موعد اقصاه ٣١ ايار ٢٠٠٤.

٤- استعادة سيادة العراق:

بعد انتخاب اعضاء المجلس الانتقالي يجتمع المجلس لانتخاب السلطة التنفيذية وتعيين الوزراء .تعترف سلطة الائتلاف المؤقتة بموعد اقصاه ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ بالادارة الانتقالية الجديدة التي ستتولى سلطات السيادة الكاملة لحكم العراق ويتم حل سلطة الائتلاف المؤقتة.

٥- آلية اقرار الدستور الدائم:

*في النهاية سيتم تضمين الاجراءات الدستورية والجدول الزمني في قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية ولكن يجب الاتفاق مسبقا عليهما كل ما هو مفصل ادناه:

*يتم اعداد دستور دائم للعراق من طرف مؤتمر دستوري منتخب مباشرة من قبل الشعب العراقي.

*تنظم انتخابات المؤتمر الدستوري في موعد اقصاه ١٥ آذار ٢٠٠٤.

*يتم نشر مسودة الدستور من اجل ابداء الملاحظات والحوار العام.

*يقدم النص النهائي للدستور الى الشعب ويعقد استفتاء عام للتصديق على الدستور الجديد.

*تعقد الانتخابات للحكومة العراقية الجديدة في موعد اقصاه ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥ وعندئذ ينتهي سريان مفعول قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية وتستلم الحكومة الجديدة السلطة.

عن مجلس الحكم	عن سلطة الائتلاف
جلال طالباني	ل.بول بريمر

١٥ تشرين الثاني/٢٠٠٣

Agreement on Political Process

1. The "Fundamental Law"

- To be drafted by the Governing Council, in close consultation with the CPA. Will be approved by both the GC and CPA, and will formally set forth the scope and structure of the sovereign Iraqi transitional administration.
- Elements of the "Fundamental Law":
  - Bill of rights, to include freedom of speech, legislature, religion; statement of equal rights of all Iraqis, regardless of gender, sect, and ethnicity; and guarantees of due process.
  - Federal arrangement for Iraq, to include governorates and the separation and specification of powers to be exercised by central and local entities.
  - Statement of the independence of the judiciary, and a mechanism for judicial review.
  - Statement of civilian political control over Iraqi armed and security forces.
  - Statement that Fundamental Law cannot be amended.
  - An expiration date for Fundamental Law.
  - Timetable for drafting of Iraq's permanent constitution by a body directly elected by the Iraqi people; for ratifying the permanent constitution; and for holding elections under the new constitution.
- Drafting and approval of "Fundamental Law" to be complete by February 28, 2004.

2. Agreements with Coalition on Security

- To be agreed between the CPA and the GC.
- Security agreements to cover status of Coalition forces in Iraq, giving wide latitude to provide for the safety and security of the Iraqi people.

1

- Approval of bilateral agreements complete by the end of March 2004.

3. Selection of Transitional National Assembly

- Fundamental Law will specify the bodies of the national structure, and will ultimately spell out the process by which individuals will be selected for these bodies. However, certain guidelines must be agreed in advance.

- The transitional assembly will not be an expansion of the GC. The GC will have no formal role in selecting members of the assembly, and will dissolve upon the establishment and recognition of the transitional administration. Individual members of the GC will, however, be eligible to serve in the transitional assembly, if elected according to the process below.

- Election of members of the Transitional National Assembly will be conducted through a transparent, participatory, democratic process of caucuses in each of Iraq's 18 governorates.

  - In each governorate, the CPA will supervise a process by which an "Organizing Committee" of Iraqis will be formed. This Organizing Committee will include 5 individuals appointed by the Governing Council, 5 individuals appointed by the Provincial Council, and 1 individual appointed by the local council of the five largest cities within the governorate.

  - The purpose of the Organizing Committee will be to convene a "Governorate Selection Caucus" of notables from around the governorate. To do so, it will solicit nominations from political parties, provincial/local councils, professional and civic associations, university faculties, tribal and religious groups. Nominees must meet the criteria set out for candidates in the Fundamental Law. To be selected as a member of the Governorate Selection Caucus, any nominee will need to be approved by an 11/15 majority of the Organizing Committee.

  - Each Governorate Selection Caucus will elect representatives to represent the governorate in the new transitional assembly based on the governorate's percentage of Iraq's population.

- The Transitional National Assembly will be elected no later than May 31, 2004.

2

4. Restoration of Iraq's Sovereignty

- Following the selection of members of the transitional assembly, it will meet to elect an executive branch, and to appoint ministers.

- By June 30, 2004 the new transitional administration will be recognized by the Coalition, and will assume full sovereign powers for governing Iraq. The CPA will dissolve.

5. Process for Adoption of Permanent Constitution

- The constitutional process and timeline will ultimately be included in the Fundamental Law, but need to be agreed in advance, as detailed below.

- A permanent constitution for Iraq will be prepared by a constitutional convention directly elected by the Iraqi people.

- Elections for the convention will be held no later than March 15, 2005.

- A draft of the constitution will be circulated for public comment and debate.

- A final draft of the constitution will be presented to the public, and a popular referendum will be held to ratify the constitution.

- Elections for a new Iraqi government will be held by December 31, 2005, at which point the Fundamental Law will expire and a new government will take power.

For the Governing Council:

Jalal Talabani

For the Coalition Provisional Authority:

L. Paul Bremer

David Richmond

Date: November 15, 2003

3

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي:

* بقاء قوات التحالف منوط بأمر عراقي

تلفزيون الجزيرة ١٥/١١/٢٠٠٣ :

***جلال طالباني رئيس مجلس الحكم - تسمح لي ان اسميه المؤقت الآن- هل اعلنا اليوم موت مجلس الحكم المؤقت ؟**

-لا، لم نعلن الموت، انما اعلنا مجدا لمجلس الحكم المؤقت الذي حقق في فترة قصيرة للعراق سيادته واستقلاله، هذه السيادة التي ضيعها الدكتاتور صدام حسين بعد حرب الخليج وكبل البلاد بمجموعة من القوانين والاتفاقات الجائرة، مجلس الحكم له ان يفتخر بانه ينهي حياته بتحقيق اهم انجاز واهم هدف للشعب العراقي وهو استعادة السيادة والاستقرار الوطني وكذلك انهاء الاحتلال للعراق.

*** تحت انهاء الاحتلال، يفهم المشاهد في انحاء الوطن العربي خروج القوات المحتلة. هل هذا الامر مطروح ؟**

-انهاء الاحتلال يعني شيئين، اولا انهاء الاحتلال قانونيا يعني انهاء سلطة التحالف يعني اعادة كل الامور العراقية الاقتصادية والسياسية والعسكرية الى الايدي العراقية، هذا من ناحية القانون الدولي الان مفهوم الاحتلال الذي ورد في قرار مجلس الامن (١٤٨٣) اعطى لقوات التحالف سلطة حكم العراق والسيطرة على الاموال العراقية وتقريبا الحكم المطلق في العراق، نحن اولا بانهاء الاحتلال نسترجع كل هذه الحقوق، ثانيا، يبقى موضوع قوات التحالف، هذه القوات ستبدأ بمفاوضة الحكومة العراقية الانتقالية ذات السيادة والمستقلة في موضوع وجودها في العراق وفترة وجودها.

***وجودها ام انسحابها ؟**

-وجودها منوط بالحكومة المؤقتة، اذا وجدت الحكومة المؤقتة انسحابها سيتم فورا، اذا حدد لها مثلا مدة شهرين ثلاثة اربعة او ستة اشهر الى ان تستكمل الحكومة الانتقالية بناء القوات المسلحة وبناء القوات الامن، يعني يبقى بقاؤها منوطا بأمر عراقي.

***ولكن لاحظنا ان هناك جدولا زمنيا دقيقا وضيقا جدا باشهر قصيرة تريدون الوصول الى اشياء كثيرة لكن رغم ذلك ليس هناك اي ميكانيكية اي آلية لاختيار اعضاء المجلس الانتقالي وهم كثيرون ؟**

-هنالك آلية هنالك ميكانيكية، نحن عملنا بهدوء وبصمت وشكلنا لجانا وانجزنا مهام كثيرة، نحن الآن على وشك ان نبدأ بصياغة القانون الذي نسميه قانون الحكم، هذا القانون سيتضمن الكثير من المواد التي يتضمنها دستور مؤقت في الفترة الانتقالية لكن نحن نكره اسم الدستور المؤقت لذلك وضعنا الاسم الجديد وهو (قانون الحكم) وهذا القانون سيكون محدودا ومقيدا بمدة معينة زمنية ينتهي مفعوله.

***مستقبلكم السياسي في بغداد ام في كردستان ؟**

-انا اولا عراقي كردي، وحيث ان العراق هو بلدنا الآن وحيث ان نشاطنا السياسي في العراق يتمركز في بغداد فنشاطي سيكون بين بغداد وكردستان.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم :

المعارضة العراقية متفقة على ان النظام الفيدرالي يعتبر الافضل لعراق المستقبل

صحيفة (اخبار اليوم) الاسبوعية المصرية ٢٠٠٣/١١/١٥:

نفى رئيس مجلس الحكم الانتقالي الحالي جلال طالباني اليوم ان يكون للاكراد اية علاقة بالعمليات العسكرية والتفجيرات التي تقع في العراق معربا عن اعتقاده بان من يقف وراءها تحالف قديم بين تنظيم (القاعدة)وجماعة (انصار الاسلام) وما تبقى من فلول نظام صدام حسين. وعبر في حوار مع صحيفة (اخبار اليوم) الاسبوعية عن خشيته ان يتحول العراق الى ساحة رئيسية للارهاب " تحت عباءة الاسلام " مشيرا الى ان اسامة بن لادن ارسل عناصر قادرة على تنفيذ العمليات داخل العراقغير انه نفى ان يكون بن لادن نفسه قد دخل العراق معربا عن قناعته بان نائبالرئيس العراقي المخلوع عزت الدوري هو الذي يقوم بتنسيق عمليات الاعتداء على القوات الامريكية والتفجيرات التي تقع في العراق.

واكد طالبانيوهو رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في هذا الاطار أن احد رجال بن لادن ويدعى ابو مصعب الزرقاوي كان موجودا في كردستان وهرب الى ايران ثم عاد الى العراق مرة اخرى.

وحول زيارته الاخيرة لمصر اوضح طالباني ان الرئيس حسني مبارك اكد دعمه الكامل لمطالب الشعبالعراقي المشروعة كما وعد بتقديم جميع المساعدات الممكنة للعراق مشيرا الى ان المجلس الانتقالي يرحب بالمشاركة المصرية في اعادة بناء العراق.وذكر ان امين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى وعده ايضا بارسال لجنة عربية للتحقيق فيما نسب الى نظام صدام حسين من جرائم في حق الشعب العراقي واعلان نتائج تحقيقات هذه اللجنة على الدول العربية " حتى يلقى الضوء بشكل محايد وموضوعي على ممارسات ذلك النظام البائد "

وحول مستقبل الوضع في العراق ذكر ان فصائل المعارضة العراقية متفقة على ان النظام الفيدرالي يعتبر الافضل لعراق المستقبل كما اقر مجلس الحكم الانتقالي ضرورة اقامة "عراق ديمقراطي برلماني فيدرالي " وذكر ان الفيدرالية يمكن ان تحافظ على وحدة العراق معربا عن اعتقاده بضرورة انتعود منطقة كردستان التي قسمها صدام الى منطقة واحدة وتوضع لها حدود وان تكون هناك علاقات واضحة مع الحكومة المركزية بشكل فيدرالي.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي:
العراقيون واعضاء مجلس الحكم ممتنون للقوات الامريكية الشجاعة

CNN ١٦/١١/٢٠٠٣ :

في لقاء مع شبكة (CNN) الامريكية قال جلال طالباني الرئيس الحالي لمجلس الحكم في العراق ان صدام مازال حيا يرزق وانه غيّر من ملامح وجهه ،

ونفى ان يكون لصدام القوة والشجاعة بحيث يتمكن من تنسيق الهجمات التي تتعرض لها قوات التحالف او الاشراف عليها

وقال :"لا اعتقد انه يمتلك القوة او الشجاعة ليدير هذه العمليات، هناك منظمات ارهابية خارجية دخلت العراق وتقوم بذلك ولا اعتقد ان لصدام أي مستقبل في العراق، لقد انتهى".

وفيما يتعلق بحملة المطرقة الحديدية التي تنفذها قوات التحالف حاليا لاجتثاث فلول النظام السابق قال طالباني ان العراقيين واعضاء مجلس الحكم ممتنون للقوات الامريكية الشجاعة لمجيئها من اجل تحريرهم وانهم يتعاونون معها تعاونا وثيقا في الحرب ضد الارهاب .

واضاف :" نعتقد ان قوات التحالف تسير على النهج الصحيح وانها بذلت الكثير من اجل الشعب العراقي آخذة بعين الاعتبار حالته الخاصة"

وبشأن العلاقة مع تركيا قال :"نحن نعتبر تركيا دولة صديقة ولكننا نؤمن بان العراقيين قادرون على ارساء الامن والاستقرار في ابلدهم دون الحاجة الى قوات صديقة سواء كانت تركيا او سوريا او ايران".

شدد الى امكانية الاستفادة من تجربة اسبانيا على صعيد تحقيق الحرية والديمقراطية

طالباني يسلم البيان الصحفي لمجلس الحكم الى السفراء في بغداد ويستقبل السفير الاسباني

قصر المؤتمرات - نوروز محمد ٢٠٠٣/١١/١٦ :

دعا السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم الانتقالي السفراء ورؤساء الهيئات الدبلوماسية في بغداد الى لقاء عقد مساء الاحد سلمهم خلاله نسخة من البيان الصحفي الذي اصدره مجلس الحكم حول التحول السياسي في العراق والذي يتضمن الاجراءات التي سيتخذها المجلس لاستعادة سيادة العراق واستقلاله.من جهة اخرى استقبل طالباني الاحد السفير الاسباني ماركوس فيطا الذي تحدث عن العلاقات الطويلة التي تربط الشعبين منذ عهد صلاح الدين.

وبدوره اشار رئيس مجلس الحكم الى امكانية الاستفادة من تجربة اسبانيا على صعيد تحقيق الحرية والديمقراطية حيث شهدت بدورها عملية التخلص من نظام دكتاتوري وبناء دولة ديمقراطية.واشار ماركوس الى التشابه بين العراق وبلاده من حيث وجود قوميات متعددة في البلدين.وقد اعرب طالباني عن تقديره لدور اسبانيا في تحرير العراقيين من الدكتاتورية واستضافتها لمؤتمر مدريد الذي بحث المشاركة الدولية في اعمار العراق، داعيا اسبانيا الى الاضطلاع بدور اكبر في عملية بناء العراق.وبالمقابل اشار السفير الاسباني الى ان وجود مكتب لبلاده في بغداد دليل على مشاركة بلاده الفاعلة في بناء العراق.

مجلس الحكم يقرر توجيه رسالة الى مجلس الامن الدولي

بغداد - مكتب الاعلام المركزي ٢٠٠٣/١١/١٦:

عقد مجلس الحكم الانتقالي في العراق اليوم (الاحد) اجتماعا استثنائيا قرر فيه توجيه رسالة الى مجلس الامن الدولي يعلن فيه ان البيان الصحفي الذي اصدره مجلس الحكم بشأن التحول السياسي في العراق يشكل رد مجلس الحكم على القرار الدولي (١٥١١).

وبحث المجلس في اجتماعه اليوم مسودة مشروع قانون الادارة العراقية، كما بحث مقترح رئيسه الدوري السيد جلال طالباني الخاص بانشاء صندوق اعمار وازدهار النجف الاشرف وكربلاء.

وبخصوص مشروع قانون الادارة العراقية بحث المجلس مقترحات تقدم بها اعضاؤه، ونظرا لارتباط القضية بالمحافظات الاخرى والحكومتين الاقليميتين في كردستان تقرر مفاتحتها بالامر لبحثها معها ايضا.

وفي اجتماعه اليوم بحث مجلس الحكم قضايا حرية الصحافة وحرية التجمع والحريات الاخرى، واكد على ضرورة الحفاظ عليها وحمايتها.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي:

مسؤوليتي تؤكد عراقيتي وتفند المخاوف حول نوايا الكرد الانفصالية

مجلس الحكم لم يتأسس بقرار من قوات الاحتلال انما جاء نتيجة نضال طويل

صحيفة (المدى) العراقية١٧/١١/٢٠٠٣ :

اجرى اللقاء : سهيل سامي نادر - زهير الجزائري/

<u>*استاذ جلال نبدأ بسؤال شخصي، ما شعورك وانت الآن مسؤول عن العراق ككل، وكونك اول كردي في تاريخ العراق يصل الى موقع الرئاسة ؟</u>

-في هذا المنصب اشعر بعراقيتي وبتحقيق الاماني التي ناضلنا من اجلها منذ شبابنا، اماني الاخوة العربية - الكردية والعمل المشترك من اجل عراق موحد وديمقراطي برلماني تعددي. واشعر بفرحة الانتصار على الدكتاتورية التي اذاقت شعبنا مر العذاب، باختصار شعوري تضاعف، ومعها اشعر بمسؤولية اكبر، مسؤولية القيام بمهام كبيرة في فترة محددة جدا، فترة شهر، وهي لا تكفي الا لرسم المعالم العامة والمسار العام.

<u>*افهم من كلامك ان فترة الشهر هذه فترة قصيرة، ما الارتباطات والانقطاعات التي تسببها هذه الفترة القصيرة ؟</u>

-كما في أية قضية، فان تحديد هذه الفترة له ايجابياته وسلبياته، ابرز الايجابيات هي تداول السلطة وعدم احتكارها من قبل شخص ومن ثم تحقيق نوع من الديمقراطية والقيادة الجماعية. جربت هذه القيادة التداولية اول مرة في سويسرا ولكن الفترة هي سنة وليست شهرا. الجانب السلبي هو ان فترة الشهر لا تكفي لتطبيق البرنامج الذي يطمح له واضعه.

<u>*نلاحظ من متابعة الاخبار ان هناك تعجيلا في نقل المسؤوليات لمجلس الحكم بخبرته الحديثة، وتعقد الوضع مؤهل لتسلم مثل هذه المسؤوليات ؟</u>

-لا اعتقد ان هذا التعجيل سلبي، بالعكس ارى ان نقل هذه المسؤوليات هو اعادة لسيادة واستقلال العراق وتعزيز لموقف المجلس، وفي هذا النقل تطبيق لقرار الامم المتحدة الرقم (١٥١١) وتطبيق للدعوة باعطاء العراقيين حق ادارة بلادهم،

انا اميل لتطبيق القرار (١٥١١) بحيث يتم تشكيل حكومة انتقالية تتولى امور البلد والتهيئة لاصدار قانون للانتخابات والتهيئة للانتخابات، وفي الوقت نفسه تهيأ الارضية لسن دستور دائم للعراق.

<u>*هناك من يرى ان التعجيل بالدستور في هذا الظرف الامني الصعب محفوفا بالمخاطر ؟</u>

-نعم العجلة قد توقعنا في اخطاء، بحيث لا نستطيع سن دستور عراقي جديد يرضي جميع مكونات الشعب العراقي.

*** نحن نتحدث عن خلل امني كبير، وهناك حديث عن نقل ملف الامن من الاحتلال الى العراقيين، هل نحن قادرون على ايقاف هذا التدهور ؟**

-نعم، نحن قادرون على ذلك، وقد زادت قناعتي بذلك بعد لقائي بالمحافظين، لقد بادرت الى عقد اول اجتماع بالمحافظين وفهمت منهم، بما في ذلك محافظ الانبار ان هناك امكانات لتعبئة الطاقات الشعبية ضد الارهاب وحتى لكسب بعض من تورطوا في مثل هذه العمليات باسم الجهاد الاسلامي او الدفاع عن كرامة العراقيين، وهناك استعدادات كبيرة في الفرات الاوسط للتطوع في الشرطة العراقية وفرض الاستقرار في المنطقة، ومن ثم هناك امكانية لتولي مجلس الحكم هذه المسؤولية بنجاح.

***نريد ان نعرف تصوركم في مجلس الحكم لحجم هذا الارهاب ؟**

-هناك تضخيم، خاصة في الفضائيات العربية لحجم الارهاب، لنأخذ العراق ككل، ففي كردستان نرى ان الهدوء والامن يسودان المنطقة، اذا ذهبنا الى شمالي بغداد من بيجي فما فوق هناك عمليات بسيطة، الجنوب العراقي آمن باستثناء عمليات بسيطة يقوم بها اناس من خارج المنطقة، والظاهرة العامة ان العمليات يقوم بها ارهابيون يأتون من خارج المنطقة، وليست لهم جذور شعبية في المنطقة نفسها. ولنأخذ بغداد، من (٨٨) محلة توجد ثماني محلات تحدث فيها هذه الاعمال، لذلك اقول ان هناك مبالغة من الفضائيات العربية ومن اعوان النظام السابق لتصوير العراق كأنه لا يمكن ان يحكم من دون الدكتاتورية.

***تعددت التصورات عمن يقوم بهذه العمليات، هل لديكم معلومات توضح الاطراف التي تقف وراء هذه العمليات ؟**

-المعلومات الاكيدة والمعلنة انهم ارهابيون من القاعدة، ومن انصار الاسلام، ومن السلفيين المتطرفين، ومن الوهابيين المتطرفين المطاردين في المملكة العربية السعودية والهاربين الى العراق وبقايا النظام السابق التي بدأت تلم شملها، لقد بدأت التنظيمات الصدامية تظهر من جديد وتمارس هذه الاعمال الارهابية ولديها اسلحة واموال تغري بها الناس بالمساعدات الضخمة ولكن تبقى العمليات (الاستشهادية) من عمل اشخاص من خارج الوطن.

***نود ان تحدثنا عن الجماعات المحسوبة على النظام السابق، ما دورها ؟**

--لدي الآن معلومات لا استطيع الكشف عنها، انما يمكن القول ان هذه المجموعات بدأت تستفيد من الجو الليبرالي السائد في البلد وحتى الاموال الهائلة الموجودة تحت ايديهم لدفع الرواتب للعسكريين المحالين على التقاعد، ولكن لا استطيع ان اقول ان هذه الجماعات تحولت الى حركة جماهيرية، وعلى سبيل المثال فان استفتاء جرى هنا في العراق يكشف ان (<u>٢٪</u>) <u>**فقط يؤيدون صدام حسين واعتقد بان حتى هذه النسبة مبالغ بها.**</u>

***قلت ان هذه الجماعات استفادت من الجو الليبرالي، هل ترى وجود ما يشبه التساهل ؟**

-في الحقيقة يوجد تساهل فعلي في العقلية الامريكية توجد ليبرالية لا تنسجم مع الاوضاع العراقية الآن، مثلا هناك معلومات تأتي من المواطنين عن مجموعات تقوم هنا وهناك بأعمال ارهابية فيكون الجواب : هاتوا لنا الادلة، هناك اناس يعتقلون ثم يطلق سراحهم لان اعتقالهم لم يجر على وفق القانون، أي لابد من صدور قرار من قاض او تدخل مختار. هناك تساهل وتسيب قد يكون مفيدا في امريكا، ولكن لا يلائم العراق ولاسيما بوجود هذا العدد من الارهابيين، القضية الامنية هي قضية سياسية، واذا نظرنا الى مجلس الحكم نجد ان القوى الشعبية للمجلس هي التي اعطته قوامه وشرعيته الوطنية، بالمقابل لا نجد هذه الصيغة التوافقية في الشارع.

***وهذا ما جعل العمل السياسي غير حاضر في الشارع العراقي.**

-انا ايضا اعتقد ان القضية الامنية ليست قضية عسكرية او اجراءات تنفيذية، انما هي قضية سياسية اعلامية، اجتماعية، فقضية تحشيد الجماهير المستاءة من هذه الاعمال في المعركة ضد الارهاب وبكل الوسائل، تحشيد القوى والاحزاب والاعتماد على قوى الدفاع الذاتي في المحلات والمدن والقرى.

***ما الذي يمنعكم من الشروع بذلك وانتم احزاب لها قوى فعلية في الشارع ؟**

-ما يمنع هذا بصراحة هو عدم وجود فهم واضح مشترك بين القوى الاساسية في مجلس الحكم اولا، كما ان قوى التحالف لا تفهم ولا تسهل هذه المهمة، ثانيا، ان القصور كما ترون مزدوج منا نحن العراقيين ومن التحالف.

***هل لنا ان نعرف حقيقة طبيعة البرنامج الذي ستعمل عليه في فترة رئاستك ؟**

-نعم، انا قدمت برنامجي لمجلس الحكم، طالبت بتحريك وتفعيل المجلس واستكمال هيكليته وتشكيل لجان متعددة لمراقبة الوزارات وتمشية الامور المختلفة في البلد، وهذه النقاط قبلت بالاجماع وتم استكمال هيكلية المجلس وتشكيل (١٢) لجنة، وقد عقدنا اجتماعا لمجلس الوزراء والمحافظين، هناك برنامج لزيارة المناطق بدءا بالمناطق الجنوبية الاكثر مظلومية.

***ماذا عن الملف الامني ؟**

-سنعقد قريبا جلسة خاصة بين الهيئة الرئاسية لقضية الامن مع الامريكان والبريطانيين لمناقشة خطة امنية شاملة وضعتها وزارة الداخلية.

***تزامن تسلمكم لهذه المسؤولية حصول ازمة عراقية مع دول الجوار، هل في برنامجكم خطة لتجاوز هذه الازمة ؟**

-طبعا، هناك خطة لسلسلة زيارات لدول الجوار، قبل فترة زرت ايران وقد ابدوا هناك استعدادات كبيرة للمساهمة في اعادة اعمار العراق ولاعادة تنشيط الصناعة وتحسين الطرق والمواصلات، وهناك استعدادات من مصر والكويت لبناء العراق الجديد. زيارة سوريا ضرورية جدا لعقد اتفاقات وقبل ذلك تنقية الاجواء.

***تنقية ماذا ؟ ما خلفيات الازمة ؟**

-اسمحوا لي بان اتكلم بوضوح في هذه القضية، هناك قضايا يجب ان اذكرها قبل الخوض في الموضوع، الحقيقة الاولى هي اننا نحن الذين نحكم الآن كنا في المعارضة، وكلنا كنا في سوريا وحصلنا على مساعدات لولاها ما كنا هنا، ولذلك نحن مدينون لسوريا ونحن في مجلس الحكم مازلنا اصدقاء لسوريا ولدينا مكاتب فيها ما يدهشني هو عدم اتخاذ موقف ودي من مجلس مكون من اصدقاء سوريا هناك فهم خاطئ لدى اخواننا في سوريا يعتقدون ان مجلس الحكم العوبة بيد قوات الاحتلال.

مجلس الحكم لم يتأسس بقرار من قوات الاحتلال انما جاء نتيجة نضال طويل وعمل في الهيئة القيادية للمعارضة من اجل تطبيق قرارات مجلس الامن لمصلحة العراق لنأخذ مثلا القرار (١٤٨٣) الصادر عن مجلس الامن وهو قرار لم تؤيده المعارضة العراقية لانه يسلب العراق حق الاشراف على موارده، في حين ان سوريا ايدت هذا القرار.

الفهم الخاطئ من جانب وزارة الخارجية يجعل العلاقة قائمة على سوء الفهم. هم مثلا لا يقولون (وزير خارجية العراق)، انما يقولون (وزير خارجية مجلس الحكم) ثم يستطردون (الذي عينه الاحتلال). وفي مكان آخر يصفون طالباني الذي عينه الاحتلال (كذا!) انا لم يعيني الاحتلال انما انتخبني مجلس الحكم.

مثال آخر انا ادليت بتصريحات قلت فيها ان الارهابيين يتسللون من الحدود السورية والسعودية ولكن من دون علم هذين البلدين، فقطعوا القسم الاخير، واعتبروا انني اتهمهم. هناك في سوريا من يفتش عن نقاط اختلاف وتوتر. لنا الحق ان ننقد حين يحشرنا الاستاذ فاروق الشرع في قوله بان المستفيدين من هذا الوضع هم امريكا واسرائيل والاكراد، لابد ان نرد على هذا الحشر الظالم، ألم يستفد الشعب العراقي من سقوط الدكتاتورية واشاعة الحريات والتحسن في رواتب الموظفين والاوضاع المعيشية!؟ لقد تخلص الشعب من التطهير العرقي وحرب الابادة والمقابر الجماعية واختفاء الاجهزة القمعية.. أليست هذه من فائدة الشعب العراقي. بل حتى الشعب السوري والاردني والكويتي والشعب الايراني، لقد استفادت هذه البلدان من سقوط الدكتاتورية التي ادخلت المنطقة في حروب بلا نهاية واجبنا ان نوضح الحقائق لان السكوت عن الاتهامات الظالمة يعني القبول بها.

***نفهم من كلامكم ان الخطوة الاولى في السياسة الخارجية هي زيارة بلدان الجوار ؟**

-نعم، تنقية الاجواء بيننا وبين تركيا وسوريا وحل المشاكل بروح اخوية.

***هل مازال التوتر مع تركيا قائما ؟**

-بالنسبة لتركيا فان عدم استحسان مجلس الحكم المحلي لمجيء قوات تركية فسر هناك كموقف معاد، وهذا غير صحيح، هذا الموقف نابع من موقف مبدئي في مجلس الحكم، يقوم هذا الموقف على ان قوات دول الجوار وكذلك القوات الاخرى لا تستطيع حفظ الامن والاستقرار ما يعطي هذا الامر

الى الشعب العراقي وقوات الامـن العراقيـة المدربـة تحت قيـادة مجلس الحكم، نحن لا نريـد خسـائر بالارواح في الجيش التركي ولا نريد خلق ازمة بين الشعبين. انا سأذهب الى تركيا مع وفد كبير يتكون من (١٠) اعضاء من مجلس الحكم و(٧) وزراء لترسيخ العلاقات وعقد اتفاقات معها.

***ماذا بصدد العلاقة مع الامريكان والبريطانيين ؟**

-علاقاتنا هنا جيدة ونحـن نمشـي بخطـوات موزونـة لتطبيـق القـرار (١٥١١) لتشـكيل حكومـة عراقية واستعادة استقلالنا وسيادتنا تدريجيا والامريكان يقولون لنا بصراحة انهم مسـتعدون لنقـل كل الصلاحيات! اذا كان مجلس الحكم فعالا وقادرا على تحمل مسؤولياته.

وقبل يومين اعادوا لنا ستة حقوق جديدة ابلغونا بها في اجتماع مع السيد بريمر والسيد جيرمي گرينستوك. اعادوا لنا حـق وضـع الميزانيـة، حـق الاسـتفادة مـن العلاقـات التجاريـة والانمائيـة مـع الجيران، حق الاشراف على الجيش العراقي الذي سيؤسس في المسـتقبل، حـق الاشـراف الامـني واتخـاذ التدابير اللازمة لتحقيق الامن، حق تعيين السـفراء في الخـارج، وقـال لنـا السـيد بريمـر انـه مسـتعد للتنـازل عن صلاحياته الواحدة تلو الاخرى اذا كان المجلس مستعدا وقـادرا علـى ذلـك، وقـد بحثنـا مع مستشار توني بلير للامن القومـي والسـيد آرميتـاج نـائب وزيـر الخارجيـة الامريكـي موضـوع تطبيق القـرار (١٥١١) بتشـكيل حكومـة انتقاليـة والتهيئـة للانتخابـات وعـدم التسـرع في وضـع الدستور.

في نهايـة هـذا الحديث اريـد ان ابـدد المخـاوف مـن ان سـقوط الدكتاتوريـة سـيؤدي الى انفصـال كردستان، لقد حدث العكس، نحن تنازلنا عن صلاحيات حكومتنا من اجل المركـز وهـا همـا جـلال ومسعود موجودان في بغداد ومهمتهما صارت عراقية.

طالباني يرأس وفدا الى إيران لبحث القضايا السياسية والاقتصادية والامنية

خاتمي : مجلس الحكم قادر على ادارة شؤون العراق وتأمين الامن والاستقرار وتحقيق السيادة له

خرازي : طهران ستغتنم فرصة زيارة الوفد العراقي لتعزيز أواصر التعاون بين البلدين

وكالة الانباء الايرانية ، وكالة الانباء الايرانية وكالة فرانس بريس ٢٠٠٣/١١/١٧ :

قال رئيس الجمهورية الإسلامية محمد خاتمي ان ايران تؤيد مجلس الحكم الانتقالي العراقي وتؤمن بان هذا المجلس والشعب العراقي يمكنهما اداره شؤونهما واتخاذ الخطى في مسار استقرار واستقلال العراق المتطور. واعرب الرئيس خاتمي لدى استقباله رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي جلال طالباني عن امله في عودة الامن والهدوء وتوفير ارضية التطور والتنمية حول محور الشعب العراقي ومجلس الحكم الانتقالي في هذا البلد وقال، ان امن واستقرار المنطقة مرتبط بعضه ببعض.

وعبر رئيس الجمهورية عن قلقه ازاء توسع دائرة اضطراب الامن في العراق وقال، نامل بان تكون تصريحات المسؤولين الامريكيين في تسليم الشؤون للشعب العراقي سياسة حقيقية. واضاف ان الاسراع في تحقيق هذا الامر سيؤدي الى التطور والاعمار والامن في العراق.

واشار الى اهمية الدستور وصرح قائلا، ان تشكيل اي حكومة في العراق غير ممكن دون الارتكاز الى اصوات الشعب بجميع قومياته واطيافه واعتماد مبدأ السيادة الشعبية. مؤكدا ضرورة مشاركة جميع ابناء الشعب في معالجة مظاهر التخلف الذي يعاني منه هذا البلد.

واشار رئيس الجمهورية الى حاجة وضرورة ان تمد الدول الاخرى يد العون الى العراق وقال، ان ايران كانت وستكون الى جانب العراق وتعلن استعدادها لاعادة اعماره ، وتقول في الوقت ذاته انه لا حق لاحد في التدخل بالشؤون الداخلية للعراق.

واعتبر الرئيس خاتمي القضايا الاقتصادية والفنية والتجارية وزيارة العتبات المقدسة والسياحة والتعاون في مجال النفط والغاز بانها مجالات التعاون المهمة بين البلدين وقال، ان الشعب العراقي سيحصل على ثمار مساعيه في ظل ارساء حكومة شعبية ومستقلة ومتطورة.

من جانبه اشاد رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي في اللقاء بموقف الجمهورية الإسلامية في الاعتراف رسميا بمجلس الحكم الانتقالي العراقي ، واصفا العلاقات بين الشعبين الايراني والعراقي بانها علاقات عريقة متبلورة في الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وشرح جلال طالباني المساعي المبذولة لانهاء الاحتلال وتسليم السلطة للشعب العراقي ، واعتبر الانتصار على دكتاتورية صدام حسين بانه اصبح ممكنا في ظل الاعتماد على دعم الجمهورية الاسلامية، معربا عن الامل بان تكون زيارة الوفد العراقي الى طهران ولقاءاته مع المسؤولين الايرانيين مصدرا للخير والبركة للبلدين. واشار الى ضرورة اعادة اعمار العراق ودور ايران في تنفيذ المشاريع المشتركة، منوها باجراءات مجلس الحكم والشعب ومسؤولي المدن التي توجد فيها الاماكن

المقدسة لتحسين اوضاع هذه المدن وصيانة هذه الاماكن فيها. واعتبر طالباني اعداد الدستور العراقي بانه يستلزم تشكيل مجلس منبثق من اصوات الشعب.

وفيما يخص اضطراب الامن في العراق قال، باعتقادنا ان القوات الاجنبية لا تتمكن من توفير الامن في العراق ، وعليها تسليم شؤون البلاد الى الشعب العراقي . واشار طالباني في هذا اللقاء الذي حضره وزير الخارجية العراقي ايضا الى اتفاق مجلس الحكم الانتقالي العراقي مع قوات التحالف المتواجدة في العراق لنقل السلطة الى هذا المجلس.

ومن جانبه اعلن وزير الخارجية الايراني كمال خرازي امس الاثنين استعداد طهران لارساء الاستقرار في العراق قائلا :"ان سياسة طهران مبنية على اساس عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية والتأكيد على وحدة التراب الوطني لهذا البلد".

واعرب خرازي خلال استقباله جلال طالباني في طهران عن امله باقامة حكومة مستقلة وقوية في العراق مرتكزة على اساس ارادة الشعب. وقال وزير الخارجية الايراني ان التعاون بين طهران وبغداد من شأنه ان يؤدي الى ترسيخ الامن والاسلام في المنطقة وتعزيز التعاون الاقليمي.ووصف خرازي مسيرة اعادة اعمار العراق بالمهمة وقال :"ان الانشطة والتعاون في مجالات الاستثمارات وسكك الحديد والطاقة والتجارة والصيرفة وتبادل الزوار والسياح تعتبر من ضمن مجالات التعاون المتميزة بين البلدين.

من جانبه اكد رئيس مجلس الحكم العراقي في هذا اللقاء بان علاقة ايران البناءة مع مجلس الحكم العراقي تعتبر مؤشرا قيما جدا للتعاون المستقبلي بين الجانبين.

واضاف جلال طالباني :"ان مجلس الحكم الانتقالي ينوي تحقيق المزيد من التلاحم بين ابناء الشعب العراقي والوحدة الوطنية وسيادة اراضي العراق.واتفق الجانبان على بدء التشاور والمحادثات بين الوزراء ومساعديهم واجتماع ممثلي القطاعات الخاصة في البلدين لدراسة سبل التعاون واستثمار الامكانيات المتاحة.

وكان رئيس مجلس الحكم العراقي جلال طالباني قد وصل امس(١٧/١١/٢٠٠٣) طهران على رأس وفد يضم (٧) وزراء و(١٠) اعضاء في مجلس الحكم العراقي حيث استقبله بمطار مهرآباد وزير الخارجية كمال خرازي.واعرب طالباني عن امله بان يتم خلال هذه الزيارة بحث القضايا السياسية والاقتصادية والامنية مع المسؤولين في ايران، ووصف رئيس مجلس الحكم العراقي ايران بانها اول دولة اعترفت رسميا بمجلس الحكم العراقي وقال :"نحن نقوم بهذه الزيارة لبحث السبل الكفيلة بتنمية العلاقات الثنائية".

واعرب عن امله بانهاء الاحتلال الامريكي للعراق وتمكن الشعب العراقي من تقرير مصيره بنفسه، وقال :"ان المجموعات الارهابية الموالية لصدام هي السبب في انعدام الامن في العراق حيث تقوم بعمليات تخريبية هنا وهناك. ووصف الاوضاع في جنوب العراق وكردستان العراق وشماله بانها هادئة وقال :"ان القوات الموالية لصدام والقاعدة تدخل الاراضي العراقية من خارج الحدود وتخل بالامن في بعض مناطقه".

من جانبه وصف وزير الخارجية الايرانية الزيارة التي يقوم بها طالباني والوفد المرافق له الى ايران بانها فرصة جيدة لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، واضاف :"نحن كبلد جار للعراق لا يمكن ان نتجاهل التطورات التي يشهدها هذا البلد ونأمل في ان تساعد هذه الزيارة على تعزيز التعاون الثنائي.واكد خرازي :"نحن اعلنا دائما استعدادنا للتعاون مع العراق ونحن الآن على اتم استعداد لذلك"، واوضح :"نحن ندعو الى عراق حر ومستقل يدار من قبل الشعب العراقي نفسه".

وفي عشية زيارته الى ايران شرح رئيس مجلس الحكم جلال طالباني اهداف واهمية هذه الزيارة وذلك في حديث خاص لمراسل وكالة الانباء الايرانية(ارنا)، واشار جلال طالباني الى الاهمية التي تحظى بها ايران في المنطقة وقال :"انطلاقا من هذه الاهمية سنقوم بأول زيارة رسمية الى ايران بين دول الشرق الاوسط".

رحيل الأمريكيين رهن بضمان عدم التدخل في العراق
خاتمي لطالباني: نعترف بمجلس الحكم

صحيفة (السفير) اللبنانية ٢٠٠٣/١١/١٨ :

أثمرت زيارة وفد عراقي برئاسة رئيس مجلس الحكم الانتقالي الحالي الزعيم الكردي جلال طالباني عن اعتراف رسمي إيراني بالمجلس بعد ان اكتفت طهران حتى الآن بوصف تشكيل المجلس بأنه خطوة على طريق تسليم السلطة إلى العراقيين. في هذا الوقت، جدد طالباني الحديث عن تسلل إرهابيين من الحدود الايرانية والسورية إلى العراق قائلا ان مجلس الحكم لن يطلب من القوات الأمريكية الرحيل عن العراق إلا بعد التأكد من اننا تخلصنا من أنصار صدام حسين وان الدول الأخرى لن تتدخل في شؤون العراق.

وأعلن طالباني ان زيارة الوفد العراقي إلى سوريا أرجئت إلى وقت لاحق من دون ان يعطي تفاصيل، مع العلم بأن الوفد سيتوجه بعد إيران إلى تركيا. وعبّر طالباني عن اقتناعه بأن سوريا وإيران غير متورطتين في التفجيرات الاخيرة في العراق وقال ان سياسة إيران لا تدعم التفجيرات لكن هذا لا يعني ان الإرهابيين لا يعبرون الحدود السورية والايرانية إلى العراق. فهذه الحدود طبيعية وغير مسيطر عليها بالكامل. أضاف طالباني ان الوفد العراقي اختار إيران محطة أولى في جولته التي ستشمل سوريا وتركيا أيضا لأن إيران كانت أول من اعترف بمجلس الحكم.

وفي لقائه مع الوفد العراقي، قال خاتمي نعترف بمجلس الحكم العراقي ونعتقد بأنه قادر، مع الشعب العراقي، على تسيير شؤون البلد واتخاذ التدابير التي ستقوده الى الاستقلال.

واعتبر خاتمي ان الخطة التي اتفق عليها مجلس الحكم مع الولايات المتحدة لإقامة حكومة مؤقتة وصياغة دستور انتقالي بنهاية النصف الأول من العام المقبل، تنم عن نهج سياسي واقعي. أضاف ان تجسيد هذا الاتفاق سيساعد على إعادة الاعمار والامن في العراق مشددا على ضرورة ان يشارك جميع العراقيين في التصويت.

وبعد ان أكد انه لا يحق لأي دولة التدخل في شؤون العراق أبدى الرئيس الايراني مخاوفه حيال الانعدام المتزايد للأمن في العراق، وأوضح خاتمي ان امن الدول المجاورة مترابط نافيا ما يقوله الأمريكيون عن تدخل ايراني في العراق.

وأبدى طالباني معارضته لوجهة النظر الايرانية القائلة بأن الاحتلال هو أبرز عامل في عدم الاستقرار في العراق وقال انه لا يوافق على الفكرة لأن سبب عدم الاستقرار الرئيسي هو مجموعة إرهابية مؤلفة من موالين لصدام.

واعتبر طالباني ان انعدام الأمن محصور في منطقة ضيقة اصبحت خطرة بسبب عناصر تعبر الحدود، من الموالين لصدام والقاعدة. أضاف في مستقبل قريب سينتهي الاحتلال، ومع إقامة حكومة مستقلة سيتولى الشعب العراقي مصيره بنفسه.

وشدد طالباني على ان الأمريكيين لا يعارضون اقتراح مبادلة الطاقة مع إيران بهدف المساعدة في إعادة بناء العراق وقال انه ليست هناك عوائق امام التعاون. ما نريد عمله مع أشقائنا الايرانيين هو من اجل ... إعادة اعمار العراق. وإذا كان الامريكيون اصدقاءنا فينبغي ألا يعارضوا ذلك.

وكانت طهران قد اقترحت في مؤتمر الجهات المانحة في مدريد الشهر الماضي استعدادها لمبادلة النفط الخام الخفيف والغاز والكهرباء مقابل ٣٥٠ ألف برميل يوميا من خام البصرة العراقي الخفيف. ومن المقرر ان يلتحق وزير النفط العراقي محمد بحر العلوم بالوفد العراقي إلى طهران الذي ضم عشرة من الوزراء وأعضاء مجلس الحكم.

لدى لقائهما طالباني:
عارفي يؤكد ضرورة ادارة العراق من قبل ابنائه
لاري : نتطلع الى عراق مقتدر متحد ومستقر

صحيفة (الوفاق) الايرانية ٢٠٠٣/١١/١٩ :

اشار النائب الاول لرئيس الجمهورية الى القواسم التاريخية والثقافية والدينية المشتركة التي تربط ايران والعراق، مشيرا الى وجود الروابط الوثيقة بين الشعبين العراقي والايراني.

وشدد محمد رضا عارف على ضرورة اعادة بناء العراق بأسرع وقت ممكن. ورأى ان ذلك يتطلب استتباب الامن والاستقرار في هذا البلد.

واكد ضرورة ادارة العراق من قبل ابناء الشعب العراقي انفسهم، وقال :"ان الجمهورية الاسلامية الايرانية ومن هذا المنطلق كانت البلد الاول الذي اعترف بمجلس الحكم في العراق"، واشار عارف الى الماضي التاريخي والثقافي المشرق للشعب العراقي. واكد ان هذا الشعب قادر على ادارة شؤون بلده بنفسه ولا يحتاج الى وصاية. ولذا فان على القوات المحتلة الجلاء عن الاراضي العراقية لفسح المجال امام الشعب العراقي لتحديد مصيره بنفسه في اطار ديمقراطي.

واكد عارف ضرورة اداء الامم المتحدة دورها في استتباب الامن والحفاظ على سيادة العراق معلنا استعداد طهران لاي تعاون من اجل تحقيق هذا الهدف واعادة بناء هذا البلد.

بدوره اشار طالباني الى العلاقات التاريخية والعريقة التي تربط كلا من ايران والعراق مؤكدا ضرورة تنمية وتعزيز العلاقات السياسية والتجارية والاقتصادية بين البلدين. واشاد بالموقف الذي اتخذته الجمهورية الاسلامية الايرانية في الاعتراف بمجلس الحكم في العراق داعيا اياها الى المشاركة في اعادة اعمار بلاده.

واعرب طالباني عن امله في جلاء القوات المحتلة عن العراق ببلورة مجلس الحكم في هذا البلد وتفويض ادارة شؤون العراق الى الشعب العراقي لاستتباب الامن والاستقرار في ربوعه.

من ناحية اخرى قال وزير الداخلية عبدالواحد موسوي لاري لدى لقائه رئيس مجلس الحكم الانتقالي جلال طالباني :"نحن نتطلع الى عراق مقتدر متحد ومستقل".

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي لـ(الصباح):

التطورات الاخيرة تؤكد ان العراقيين الاجدر في بناء بلدهم والحفاظ عليه

صحيفة (الصباح) العراقية ٢٠٠٣/١١/١٧ :

بغداد ـ محمد عبد الخالق: أكد السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم ان ما جرى من تطورات على الساحة السياسية العراقية جاء تتويجاً لجهود المجلس في انهاء الاحتلال وعودة السيادة كاملة للعراقيين وبما يلبي طموحاتهم من اجل بناء عراق ديمقراطي فيدرالي موحد.

واضاف طالباني في تصريحات لـ" الصباح " ان اتصالات مكثفة جرت خلال المدة الماضية وان المجلس كان في حالة انعقاد مستمر من اجل الوصول الى صيغة مقبولة من جميع الاطراف.

وقال رئيس المجلس ان الاتفاق الاخير مع سلطة التحالف سينهي الاحتلال بحلول شهر حزيران المقبل وسيتسلم العراقيون زمام امورهم بأيديهم ليبرهنوا للعالم اجمع على ان الشعب العراقي هو الاجدر ببناء بلده وهو الاقدر على الحفاظ عليه.

ودعا السيد طالباني العراقيين الى الاحتفال بعيد الفطر المبارك في ظل هذا التغيير الكبير الذي يعجل في انتهاء عملية الاحتلال. طالباً من العراقيين الصبر ودعم المجلس خلال المدة المقبلة من اجل تشكيل الحكومة الانتقالية.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي:

نقل السلطة للعراقيين استجابة امريكية لمطالب مجلس الحكم

راديو سوا (العالم الآن) ١٧/١١/٢٠٠٣ :

اكد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم الانتقالي ان نقل السلطة للعراقيين استجابة امريكية لمطالب مجلس الحكم والشعب وليس لاسباب امنية او انتخابية وقد جاء ذلك في لقاء خاص مع راديو سوا (العالم الآن) بدأناه بسؤال عن المجلس الوطني المقترح واهم ماتحقق في هذا الصدد في الاتفاق فأجاب:

"المجلس عبارة عن هيئة تشريعية يتم انتخابه من قبل ممثلي المحافظات ثم انهاء الاحتلال في العراق وانهاء مهمة سلطة التحالفCPA واعادة كل السلطات الى الحكومة العراقية وكذلك الاتفاق على مبادئ اساسية لقانون الحكم الذي سيكون بمثابة دستور مؤقت خلال الفترة الانتقالية ، المبادئ الاساسية التي اتفقنا عليها في هذا القانون يشمل الحريات الاساسية والحقوق الديمقراطية وحقوق الانسان وحرية الدين وكذلك احترام الدين الاسلامي باعتباره دين الاكثرية من المواطنين وكذلك إقرار النظام العراقي ليكون نظاما ديموقراطيا فدراليا يحدد حق المساواة لجميع العراقيين، ومشاركة مجلس الحكم مع قوات التحالف لرسم سياسة أمنية مشتركة وتحقيق الاستقرار في العراق ثم الاتفاق على أن الدستور الدائم، يتم رسمه من قبل مجلس منتخب من قبل الشعب العراقي."

***هل نهاية الاحتلال يعني رحيل القوات الامريكية ؟**

نهاية الأحتلال يعني رسميا انتقال كل السلطة الى الشعب العراقي ، الاحتلال يعطي حقوق وفق القانون الدولي للمحتل لكن لايعني ارتوماتيكيا رحيل القوات الامريكية ، القوات الامريكية تبقى وفق اتفاق مع مجلس الحكومة الانتقالية الى ان يتم تشكيل هيئات الدولة العراقية الديمقراطية وتاسيس الكيان الجديد للعراق ويزول خطر الارهاب بعد ذلك يرحل ، لكن بقاء القوات الامريكية بعد تشكيل الحكومة الانتقالية يكون مرتبطا باتفاق بين الحكومة الانتقالية العراقية كاملة السيادة والاستقلال والقوات الامريكية وقوات التحالف الاخرى "

الرئيس بوش ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد صرحوا الامس واليوم بان الجانب الامني غير مرتبط بجانب نقل السلطة أي بما معناه انهم باقون في العراق ماث هو تعليقكم على ذلك؟

انا لم اسمع هذه التصريحات ولكن هنالك نص صريح في الاتفاق بان تشكيل الحكومة الانتقالية العراقية يعني زوال الاحتلال بمعنى انه انتهاء مهمة سلطة التحالف وهذا واضح ،طبعا تحقيق الامن والاستقرار في العراق من المهمات الاساسية لقوات التحالف ولقوات الحكومة العراقية الجديدة"

***كثير من التقارير تتناقل الاخبار على ان الوضع الامني داخل العراق وا تتعرض لـه القـوات الامريكية من هجمات اضف الى كون هذه السنة الانتخابيـة هـو الـذي ادى الى الاسـراع في تسـليم السلطة للعراقيين ، هل هذا صحيح ؟**

انا لااعتقد بصحة هذه التحليلات ، انا اميل بانه الشعب العراقي وعن طريق مجلس الحكم عبر عن رغبته في هذه الاتفاقية ووجد الاصدقاء الامريكان عدالة وانصافا في هذه المطالب وتجاوبوا معها".

***ماهو وضع كردستان ، هل سيبقى كماهو فيدرالي ام هناك اضافات اخرى ؟**

حسب الاتفاق، الوضع الراهن في كردستان مستقر وسيستقر أكثر بعد أن يتم إقرار الدستور الدائم الذي يحدد أنواع الفدرالية وشكلها في العراق. قد تكون طريقة اختيار المندوبين في كردستان مختلفة عن طريقة اختيار المندوبين في المناطق الأخرى. يجب ألا ننسى أنه توجد في كردستان الهيئة الشرعية وهي البرلمان الكردستاني الذي انتُخب بحرية والذي يستطيع أن ينوب عن الشعب الكردي ويحدد مندوبيه"

***هل التفاهم مع الجانب الامريكي وبالاخص السفير بريمر على ان هذه الاتفاقية ستنفذ في مواعيدها ؟**

نعم تم الاتفاق على ذلك وعلى الاتفاقية توقيع بريمر والسيد ديفيد ريشموند وتوقيعي انا بصفتي رئيس مجلس الحكم في هذه الفترة.

***هل يعتمد هذا الاتفاق في الامم المتحدة ؟**

نعم ، اليوم انا تحدثت شخصيا مع السيد كوفي انان وقررت ارسال نسخة اليه وكذلك نسخة الى مجلس الامن لاطلاعهما بهذا الاتفاق وطالبتهما بتسجيل الاتفاق لديهما واليوم ايضا اجتمعت بالعديد من السفراء المعتمدين لدى العراق وابلغتهم بنص الاتفاق وطلبت دعم حكوماتهم وقد ابلغوني تاييد حكوماتهم ومن بين الذين ابلغوني هم سفراء مصر وفرنسا والمانيا وروسيا والهند وبلدان اخرى.

مجلس الحكم يبدأ صياغة قانون أساسي لإطلاق آلية نقل السيادة في العام ٢٠٠٥

وكالات ومصادر متعددة ١٧/١١/٢٠٠٣ :

أعلن عضو مجلس الحكم الانتقالي العراقي القاضي دارا نور الدين أمس أن المجلس سينكب في الأيام القادمة على صياغة قانون أساسي يطلق آلية يفترض أن تؤدي سنة ٢٠٠٥ الى نقل السيادة كاملة من التحالف الى سلطة عراقية منتخبة، وذلك غداة توقيع اتفاق بين المجلس وسلطة التحالف يحدد روزنامة نقل السلطة في العراق، إلا أن القوات الأمريكية التي قالت إن احتلالها للعراق سينتهي في ٣٠ حزيران المقبل أعلنت أنها ستبقى في العراق بعد ذلك "بطلب من العراقيين". وقال القاضي غداة توقيع اتفاق بين المجلس والتحالف إن "المرحلة القادمة تتمثل في إعداد قانون أساسي".

وبحسب الاتفاق، فإن هذا القانون سيحدد مقاييس إدارة الدولة خلال المرحلة الانتقالية وسيحدد إجراءات انتخاب المجلس الانتقالي. وسيتم تبني هذا القانون بحلول نهاية شباط ٢٠٠٤.

وقال عضو مجلس الحكم محمود عثمان: "يجب أن نبدأ العمل بأسرع ما يمكن في الأيام القليلة القادمة". وينص الاتفاق على أن القانون الأساسي يجب أن يعد "من قبل مجلس الحكم بتعاون وثيق مع التحالف". غير أنه باستثناء الأجل لم يحدد مجلس الحكم والتحالف حتى الآن تفاصيل العملية.

ويشار الى أنه تم الإعلان مساء أول من أمس السبت في بغداد عن الروزنامة التي اتفق عليها مجلس الحكم العراقي برئاسة جلال طالباني والحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر.

ونصت الروزنامة على تبني القانون الأساسي الخاص بإدارة الدولة خلال المرحلة الانتقالية وتحديد إجراءات انتخاب مجلس مؤقت بحلول يوم ٢٨ شباط ٢٠٠٤.

كما نص على اعتماد اتفاقات ثنائية بين الجانبين قبل نهاية آذار ٢٠٠٤ بشأن وضع قوات التحالف في العراق.

وحسب الاتفاق من المفروض أن يشكل قبل ٣١ أيار ٢٠٠٤ "مجلس وطني انتقالي" من شخصيات منتخبة من قبل ١٨ مجلساً محلياً في المحافظات العراقية الـ(١٨) وسيتم في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ تعيين حكومة مؤقتة من قبل المجلس الانتقالي تتولى سلطات سيادية. وفي التاريخ ذاته يتم حل مجلس الحكم الانتقالي العراقي وسلطة التحالف والحكومة الانتقالية.

وفي ١٥ آذار ٢٠٠٥ يتم في اقتراع عام انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة مشروع دستور يعرض على الاستفتاء. وفي نهاية السنة يتم انتخاب حكومة جديدة وإلغاء القانون الأساسي.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم يعلن في انقرة:

*تركيا عملت الكثير بالفعل للمساعدة على ظهور عراق دون صدام
*نأمل ان تتوسع العلاقات بين تركيا والعراق الديمقراطي الجديد
*اردوغان وعد بالوقوف الى جانب الشعب العراقي

وكالات ومصادر متعددة ١٩/١١/٢٠٠٣ :

أعرب جلال طالباني رئيس مجلس الحكم الانتقالي للشهر الحالي عن رغبة بلاده في تحسين علاقاتها مع تركيا، وجاءت تصريحات طالباني عقب محادثات عقدها مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في انقرة اليوم، واشار طالباني الى ان اردوغان وعد بالوقوف الى جانب الشعب العراقي وقال ان تركيا تخطط ايضا للمساعدة في اعادة بناء المنازل والشوارع والجسور في العراق،

وقال طالباني ان محادثاته مع اردوغان ناقشت ايضا الوضع الامني المتعلق بالمتمردين الاكراد الاتراك الموجودين في شمال العراق وشدد على ان الادارة العراقية الجديدة لن تسمح لهؤلاء المتمردين باستخدام العراق قاعدة للهجوم على تركيا.

واوضح طالباني "ان محادثاته مع اردوغان كانت ايجابية للغاية" مشيرا الى "انه نقل الى اردوغان رغبة مجلس الحكم في العراق في تطوير علاقات التعاون مع تركيا في مختلف المجالات".

وقال انه نقل لاردوغان صورة عن الوضع الامني في العراق ومدى حاجة العراقيين للمساعدات التركية. واكد طالباني ان العراقيين "يعتبرون تركيا دولة صديقة وجارة مهمة وان رفضهم تواجد قوات تركية في العراق ليس موقفا ضد الاتراك وجيشهم بل هو موقف مبدئي اتفق عليه جميع اعضاء مجلس الحكم في العراق لقناعتهم بان تواجد قوات من دول الجوار داخل العراق لا يمكن ان يحقق الامن للعراقيين".

وقال "ان هذه الزيارة تهدف لفتح صفحة جديدة مع تركيا وستعمل على بلورة مستقبل العلاقات بين البلدين".

هذا و قد وصل طالباني الى تركيا على رأس وفد يضم عشرة من أعضاء المجلس وعدد من الوزراء العراقيين للتباحث مع المسؤولين الاتراك حول سبل تعزيز العلاقات بين البلدين في ظل تغييرات الاوضاع في العراق.

وأكد طالباني في مؤتمر صحفي مشترك مع كورشاد توزمان وزير التجارة الخارجية التركي أن هناك مجالات واسعة في التعاون بين البلدين.وقال نحن نعمل من أجل أن تتوسع العلاقات بين تركيا والعراق الجديد ونتوقع أن تتطور هذه العلاقات في الكثير من المجالات منها السياسية والاقتصادية والتجارية.

وقائع المؤتمر الصحفي :

في بداية المؤتمر الصحفي أشار كورشاد توزمان وزير التجارة الخارجية التركي الى ان الفوضى الموجودة في العراق تعرقل العمل هناك ولكن مع ذلك فاننا سنعمل ما بوسعنا للنجاح في أعمالنا بالعراق واضاف :

" بسبب الفوضى الموجودة الحالية في العراق من الصعب القيام بالعلاقات التجارية او الاستثمارات التجارية والصناعية في هذا البلد وغايتنا هي ازالة هذه الفوضى الموجودة في العراق وبالتالي القيام بالتعاون والاستثمارات التجارية والصناعية في العراق وفي المنطقة ومن المستوى وبالختام اقول للسيد طالباني والوفد المرافق له اهلا وسهلا بكم."

واضاف المسؤول التركي قائلا :"نحن قمنا بمساعدة ودعم الشعب العراقي قبل الحرب وبعد الحرب ايضا قمنا بدعم الشعب العراقي من الناحية الصحية وتوفير الغذاء وتأمين المأونة لهم ونحن نريد ان نخدم وندعم الشعب العراقي بعد الحرب ايضا ولكن الفوضى الموجودة الآن في العراق تصعب وتعرقل عملنا ومن اجل نجاح الاستثمارات التي سنقوم بها وتأمين العلاقة ونجاح العلاقة التجارية بين البلدين ومن اجل نجاح الاستثمارات ونجاح رجال الاعمال والمقاولين والتجار في القيام بالاستثمارات في العراق نبذل ما في وسعنا في هذه الزيارة من اجل تأمين هذا الموضوع".

وقد بدأ رئيس مجلس الحكم جلال طالباني تصريحه الصحفي قائلا :

بسم الله الرحمن الرحيم

اشكر سيادة الوزير على كلماته الطيبة، جئنا الى تركيا بوفد كبير من اجل تطوير العلاقات السياسية والتجارية والاقتصادية والصناعية والثقافية والامنية وفي كل المجالات تطويرا جيدا مع الجمهورية التركية، تركيا جارة كبيرة ومهمة لنا، العراق يرتبط بتركيا بعلاقات تاريخية مديدة وطويلة ونعتقد ان هنالك مصالح ومنافع مشتركة كثيرة الآن، وهناك مجالات واسعة للتعاون بين البلدين، كما تعلمون العراق بلد مهم في الشرق الاوسط بلد غني برجالاته، بشعبه وبثرواته واذا اتيح لهذا الشعب ذي الحضارة القديمة ان يملك زمام امره ويكون له نظام ديمقراطي يستطيع ان يصرف ثرواته على التعمير والازدهار بدلا من الحروب والاسلحة الفتاكة، نحن نعتقد ان تركيا ستستطيع ان تساعدنا كثيرا في هذا المجال، ونحن نعلق آمالا كبيرة على هذه الزيارة لانها زيارة عمل، معنا عشرة اعضاء في مجلس الحكم وعدد من الوزراء المهمين ذوي العلاقة السياسية والتجارية والاقتصادية بجانب رئيس البنك المركزي ومعاوني وزارة الداخلية والوزارات الاخرى.

نحن نأمل ان تتوسع العلاقات بين تركيا والعراق الديمقراطي الجديد ونتوقع ان تزداد هذه العلاقات السياسية والثقافية والتجارية والاقتصادية زيادة كبيرة ان شاء الله في العام القادم، نحن اساس هذه السياسة الجديدة ان شاء الله.

كما وصرح طالباني :"المساعدة التركية للشعب العراقي اكثر بكثير مما تفضل سيادة الوزير بذكرها، تركيا منذ اكثر من (١٤) سنة تقدم مساعدات انسانية كبيرة للشعب العراقي، تركيا احتضنت عشرات الالوف من اللاجئين، تركيا اعطت انجرليك لحمايتنا لفترة طويلة، النقطة الثانية اريد ان اوضح لسيادة الوزير وللاخوة حول موضوع الفوضى، في الحقيقة *القسم الاعظم من العراق آمن وسالم وليس فيه أي مشكلات ولا فوضى*، نحن عندنا مشكلة في مثلث يبدأ من تكريت الى غرب بغداد ويتجه الى الفلوجة وهذه نسبة صغيرة من حيث النفوس والاراضي من العراق حتى في مدينة بغداد نحن عندنا (٨٨) حيا (٨٠) حيا آمن فقط (٨) احياء فيها مشاكل والآن اخوتنا الاتراك موجودون في المناطق الشمالية بالعراق ويتمتعون بكل امان وسلامة واذا ذهبوا الى الجنوب سيعاملون بنفس المعاملة في الامان والاحترام، ان شاء الله عندما تزور الوفود التركية العراق ترى انها موضع الاحترام والتقدير والحماية من الشعب العراقي ونحن نضمن سلامة الاخوة التجار والعمال والزوار وكل الذين يأتون للعمل في العراق، حقيقة هناك حملة علينا من قبل الجهات التي لا تحب الديمقراطية والحرية للعراق ويروجون عنا مثل هذه الادعاءات، كنت في اليابان في اجتماع مع السيد فوكودا نائب رئيس الوزراء كان ايضا نفس الفكرة عنده وعندما شرحت له الوضع ارسل مسؤول المساعدات الى العراق وتجول في الشمال والجنوب وبدأ بتقديم المشاريع، نحن نحب صديقنا السفير المحترم عثمان كورتورك لذلك ندعوه ان يأتي وطبعا نحبه لذلك نضمن سلامته بالتأكيد ليأتي ويرى بعينيه حقائق الوضع على الارض في العراق".

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم لـ (كونا):

*الدستور الدائم سيبحث في طبيعة العراق الفيدرالي الذي سيولد لاحقا

* مستقبل العلاقات الكويتية - العراقية سيكون نموذجا في العلاقات

* هناك مبالغة في تصوير حالة الاضطراب الأمني في العراق

وكالة الانباء الكويتية ١٩/١١/٢٠٠٣ :

طهران - من جمال يلي وطاهر الموسوي : اكد الرئيس الحالي لمجلس الحكم الانتقالي في العراق جلال طالباني ان مستقبل العلاقات بين بلاده ودولة الكويت سيكون "مشرقا جدا ونموذجا يحتذى في علاقات العراق مع الدول العربية".

وقال طالباني في مقابلة اجرتها معه وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان العلاقات الكويتية - العراقية هي الان في حالة "ممتازة" ويعود الفضل في ذلك الى امرين مهمين اولهما سقوط الديكتاتورية في العراق وفسح المجال امام الشعب العراقي للتعبير عن رأيه وقناعته ومنها اعترافه بدولة الكويت وحدودها.

واضاف "والامر الثاني هو الموقف الكويتي الداعم لمجلس الحكم الانتقالي وحرص القيادة الكويتية على اقامة افضل العلاقات مع العراق ومجلس الحكم" مشيدا في هذا السياق بمبادرة دولة الكويت المتمثلة في "تبني تمثيل مجلس الحكم في الجامعة العربية والمؤتمرات الدولية".

وعن مستقبل العلاقات بين دولة الكويت والعراق اكد طالباني ان "مستقبل العلاقات بين البلدين سيكون ممتازا في كافة المجالات لاسيما السياسية والاقتصادية والثقافية" مشددا على "زوال الشكوك والاوهام السخيفة التي كان يرددها النظام العراقي البائد بشأن دولة الكويت".

وردا على سؤال حول ما قام به مجلس الحكم الانتقالي لازالة ما بثه النظام العراقي السابق من سموم بشأن دولة الكويت في المناهج الدراسية العراقية قال طالباني "لا توجد اطماع عراقية في دولة الكويت وانما كانت هناك اطماع صدامية وحزبية معينة" معيدا الى الاذهان موقف المعارضة العراقية الرافض لادعاءات النظام البائد بشأن الكويت. واضاف "لقد وقفنا ضد احتلال دولة الكويت من قبل النظام البائد كما وقفنا الى جانب الشعب الكويتي في محنته ودعمنا مساعيه لتحرير بلاده من براثن الاحتلال الصدامي". وتابع طالباني "اما بشأن المناهج فقد امرنا بازالة كل اثار العهد السابق من هذه المناهج ومنها تخرصاته ضد دولة الكويت" مشيرا الى ان "هذه الآثار قد الغيت منذ فترة طويلة من المناهج الدراسية في اقليم كردستان".

واشاد الرئيس الحالي لمجلس الحكم الانتقالي في العراق بالمساعدات الاخوية التي قدمتها دولة الكويت للشعب العراقي منذ سقوط النظام البائد واصفا ذلك بأنه "كرم كويتي معروف كنا نتوقعه دائما".

وحول ***نتائج زيارته الى طهران وتقييمه لمستقبل العلاقة بين العراق وايران*** قال طالباني انه "تم خلال هذه الزيارة التوقيع على عدة مذكرات تفاهم تتعلق في المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية والاتصالات والكهرباء والنقل".

واشار الرئيس الحالي لمجلس الحكم الانتقالي في العراق الى ***وجود مشاريع يقوم بتنفيذها الايرانيون في العراق*** ومنها "بناء مجمعات سكنية كبيرة ومشروع لمد خط سكك الحديد يربط العراق مع سوريا من جهة وايران ودول اسيا الوسطى من جهة اخرى عبر الحدود الجنوبية بين ايران والعراق".

كما اشار الى مشروع اخر لشق ***طرق سريعة تربط كلا من العراق وايران والمملكة العربية السعودية*** لتسهيل مرور الحجاج الى بيت الله الحرام. وذكر طالباني وهو ايضا رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ان "الوزراء المرافقين لوفد مجلس الحكم الانتقالي اجروا مباحثات مع نظرائهم الايرانيين وصفت نتائجها بانها "ممتازة" مضيفا اننا "توصلنا الى نتائج مشتركة في الكثير من المسائل وقد وعد الاخوة الايرانيون بمساعدتنا على استتباب الامن والاستقرار في العراق ومحاربة الارهاب".

واعلن عن تشكيل "لجان امنية مشتركة لمناقشة مسائل الحدود واخرى لزيارة العتبات المقدسة في كلا البلدين باعتبارها مسألة سياحية مفيدة للجانبين". وحول تقييمه للامن الحالي في العراق اكد طالباني ان "هناك مبالغة في تصوير حالة الاضطراب الأمني في العراق" مشيرا الى ان "العراق في قسمه الاعظم ينعم بالامن فشمال البلاد وجنوبها آمنان واضاف الرئيس الحالي لمجلس الحكم الانتقالي في العراق جلال طالباني "***ان اكثر من ٩٠ في المائة من مناطق العراق آمنة*** فيما عدا المثلث الذي يبدأ من سامراء او تكريت نزولا الى بلد غرب بغداد وحتى الفلوجة حيث تكثر الاضطرابات والاعمال الارهابية" مؤكدا ان"٨ أحياء فقط من مجموع ٨٨ حيا سكنيا تشتمل عليها العاصمة بغداد يمكن وصفها بانها مضطربة امنيا".

واشار الى ان "هذه الاعمال الارهابية يقوم بها فلول النظام البعثي البائد واتباع الرئيس المخلوع الذي يزود هؤلاء بالاموال واوهام العودة الى الحكم اضافة الى مجموعات تنظيم القاعدة وانصار الاسلام الذين فروا من بلدانهم وقدموا الى العراق ليجعلوا منه ساحة لممارساتهم الارهابية".

واكد طالباني ان "**العراقيين قادرون على فرض الامن والقضاء على هذه الاعمال فيما لو اوكل اليهم الملف الأمني**" معربا عن اعتقاده ان القوات الاجنبية لا يمكنها القضاء على الارهابيين في العراق لان "اهل مكة ادرى بشعابها" على حد قوله. واشار الى ان "مجلس الحكم قادر على النهوض بمسؤولية المحافظة على الامن لاسيما وان لديه خطة متكاملة تقدمت بها اللجنة الامنية التابعة للمجلس مع وزير الداخلية نوري البدران وسنقوم بتنفيذها قريبا ان شاء الله".

وعما اذا كان قد لمس استجابة من جانب الامريكيين لطلب العراقيين تسليمهم الملف الأمني اكد طالباني استجابة الامريكيين لهذا الطلب مشيرا الى ان "قائد القيادة الوسطى في الجيش الأمريكي الجنرال جون ابو زيد يؤيد هذه الفكرة وكذلك رئيس الادارة المدنية في العراق بول بريمر الا انه يرى ان يتم ذلك بالتدريج وبناء على دراسة مستفيضة".

واكد ان "*الجميع متفقون على هذه القضية من حيث المبدأ* مضيفا انه وقع - نيابة عن مجلس الحكم والسفير بريمر عن الولايات المتحدة والسفير ديفيد ريتمونا عن المملكة المتحدة قبل ثلاثة ايام ما يتضمن هذه المسألة .

وردا على سؤال حول ما نشرته مؤخرا احدى الصحف العربية اليومية الصادرة في لندن بشأن قيامه بوساطة بين الولايات المتحدة وايران كشف طالباني انه "كان يبذل مساعي في هذا الاتجاه منذ زمن على قدر امكاناته". وأشار الى انه "كان ينقل للامريكيين الامور الايجابية التي كان يسمعها من الايرانيين وينقل لهؤلاء الاشياء الايجابية التي يقولها الامريكيون عنهم".

وذكر "كنت اشرح للامريكيين منذ فترة اهمية ايران وضرورة اقامة علاقات طبيعية بين واشنطن وطهران" مضيفا انه "بذل جهودا كبيرة لاقناع الامريكيين ان المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق قوة عراقية هامة وحقيقية وهي عامل استقرار في العراق".

وحول مستقبل مشروع الفيدرالية في العراق وعلاقة ذلك بمبدأ اللامركزية في المحافظات العراقية الذي طرحه طالباني قبل ايام قال ان "الفيدرالية ليست قرارا شخصيا له وانما هي قرار اتخذ في مجلس الحكم الانتقالي وقبله في جميع مؤتمرات المعارضة العراقية". وأوضح ان "هناك اجماعا جديدا داخل مجلس الحكم ينص على اختيار مبدأ اللامركزية في المحافظات العراقية والحفاظ على الوضع الراهن في كردستان". واشار الى ان "الدستور الدائم سيبحث في طبيعة العراق الفيدرالي الذي سيولد لاحقا".

وعن العقبات التي يتوقعها امام تسلم العراقيين مقاليد الامور في بلادهم قال انه "لايتوقع حصول اية عقبة في هذا المجال" مشيرا الى الاتفاق بين مجلس الحكم من جهة وبين الامريكيين والبريطانيين من جهة اخرى على تحقيق السيادة والاستقلال للعراق فور تأسيس الحكومة العراقية الانتقالية.

وردا على سؤال حول مساعيه لاطلاق سراح الايرانيين المحتجزين في العراق من قبل قوات التحالف قال الرئيس الحالي لمجلس الحكم الانتقالي في العراق جلال طالباني ان "الامريكيين شكلوا لجنة لدراسة اوضاع هؤلاء المحتجزين كلا على حدة معربا عن امله بان يتم اطلاق سراحهم قريبا".

وردا على سؤال بشأن تقدم الايرانيين بعروض لمد انابيب لتصفية النفط العراقي في مصفاة عبادان الإيراني اكد طالباني "صحة هذه الانباء" مشيرا الى انه "تم تأجيل هذا الموضوع لحين اجراء مباحثات تفصيلية بين وزيري النفط في كلا البلدين".

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي:

العمليات الارهابية ينفذها بعثيون وأجانب وفاشيون رجعيون

وكالات ومصادر متعددة ٢٢/١١/٢٠٠٣ :

اكد رئيس مجلس الحكم العراقي جلال طالباني ان الحرب ضد المجموعات المسلحة في العراق ستحدد نتيجة الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة ضد الارهاب وكذلك مصير الشرق الاوسط. واشار الى ان مغزى موجة الارهاب هذه ليس عسكريا بل سياسيا وشدد على ان الارهابيين ادركوا ان العراق يمثل اليوم الجبهة الرئيسة سواء في الحرب على الارهاب او في الكفاح من اجل اوضاع افضل في الشرق الاوسط ولذلك فأنهم لن يتوقفوا عن المقاومة اذا ما انسحبت القوات الامريكية بل ان ذلك سيشجعهم على العكس على الاعتقاد بان في وسعهم الانتصار في الصراع.

واضاف ان الهجمات على قوات التحالف تقوم بها مجموعة من البعثيين والمتطوعين الاجانب المناهضين للديموقراطية والفاشيين والرجعيين واشار الى انهم على يقين بانهم اذا ما هزموا في العراق فسيهزمون في اي مكان آخر ودعا الى مشاركة عدد اكبر من العراقيين في القوات المكلفة مكافحة المسلحين.

طالباني يستبعد توتر العلاقات بين سوريا والعراق

صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٢/١١/٢٠٠٣ :

انقرة حسني محلي: استبعد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق أي توتر في العلاقات بين بلاده وسوريا مؤكداً ان العلاقات بين البلدين راسخة رسوخ جبال كردستان ولن تؤثر فيها الرياح، وقال إنه قد أجل زيارته إلى دمشق بالاتفاق مع المسؤولين السوريين وأنه سيزور سوريا في أقرب فرصة، واستغرب طالباني في تصريحاته لـ"الخليج " اجتماع وزراء خارجية دول الجوار العراقي لبحث موضوع العراق، وقال: "لماذا يجتمعون من أجلنا؟"، ووصف نتائج مباحثاته مع المسؤولين الاتراك بأنها مهمة جداً، وقال إن العلاقات مع انقرة ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ستتطور باستمرار.

وقال طالباني ان مجلس الحكم الانتقالي اتفق مع الادارة الأمريكية في العراق على مجموعة من الافكار الخاصة بنقل السلطة للعراقيين وتوقع للانتخابات البرلمانية أن تجرى أواسط عام ٢٠٠٥ بعد الاستفتاء على الدستور الجديد الذي سيحدد اطار النظام السياسي الجديد للعراق، وقال عنه إنه سيكون فيدراليا كما رفض الاتهامات الموجهة لاعضاء مجلس الحكم وقال عنهم بأنهم يمثلون رغبة وارادة الشعب العراقي دائماً وأنهم لا ينفذون ويطبقون كل ما يطلبه الأمريكيون .

واستبعد طالباني ان تخرج قوات الاحتلال من العراق قبل ان يتم ترتيب الأمور هناك على جميع الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية وعبّر عن تخوفه من انفجار الصرعات الداخلية وإذا غادر الامريكيون العراق قبل الوقت المناسب للجميع "، حسب قوله.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم يؤكد:

واشنطن ولندن جادتان في تطبيق اتفاقية نقل السلطة الى العراقيين

صحيفة (الزمان) اللندنية ٢٣/١١/٢٠٠٣ :

يوسف عزيزي من طهران: قال الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي العراقي جلال طالباني لـ(الزمان) انه واثق من جدية الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق اتفاق نقل السلطة الى العراقيين الموقع بين طالباني والحاكم المدني الأمريكي للعراق الا انه اضاف مستدركاً (في السياسة لا يوجد اطلاق)، موضحا ان (كل الدلائل تشير الى ان هذه الاتفاقية ستطبق) وفق الاطار الزمني المتفق عليه.

واتهم طالباني في حوار مطول مع (الزمان) خلال زيارة قام بها الى طهران الأسبوع الماضي تنظيم القاعدة الذي يتزعمه اسامة بن لادن وموالين للرئيس العراقي المخلوع بشن عمليات تستهدف القوات الأمريكية ومراكز صناعة النفط ونقله ومنشآت خدمية وتعليمية.

وحول تعرض التركمان في كركوك الي الاعتداء من قبل الاتحاد الوطني الذي يترأسه قال طالباني ان هذه الادعاءات عارية عن الصحة.

وحول جدية الوعود الامريكية بنقل السلطة الى العراقيين، قال هذه ليست وعود، هذه اتفاقية موقعة بين مجلس الحكم والطرفين البريطاني والامريكي في العراق وبالتالي هذه الاتفاقية ستوضع لدى مجلس الامن ولدى الامم المتحدة ولدى الجامعة العربية ولذلك لابد من تطبيق هذه الاتفاقية.

وانا قناعتي الشخصية ان الولايات المتحدة وبريطانيا جادتان في تطبيق هذه الاتفاقية لانهم يريدون تنفيذ القرار ١٥١١ الصادر عن مجلس الامن وان يعملوا معنا من اجل انتقال السلطة في فترة مناسبة الى العراقيين.

لكنه استدرك وقال (في السياسة لايوجد اطلاق لكن كل الدلائل تشير الى ان هذه الاتفاقية ستطبق).

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي:

العراق الجديد صديق وجار طيب جدا لايران

وكالة الانباء الايرانية ٢٠٠٣/١١/٢٣ :

قال الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي العراقي ان العراق الجديد سيكون صديقا وجارا طيبا جدا للجمهورية الإسلامية الإيرانية . ووصف جلال طالباني في تصريح ادلى به لمراسل ارنا حين مغادرته حدود خسروي الدولية في مدينه قصرشيرين ، نتائج زيارته الاخيرة الى ايران ومحادثاته مع مسؤولي البلاد بانها كانت ممتازة.

وصرح قائلا، انه تم خلال الزيارة الى ايران التوقيع على اتفاقيات للصداقة والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والصناعية والحدودية والمواصلاتية، حيث ستوفر هذه الاتفاقيات الارضية الملائمة لتطوير العلاقات بين البلدين.

وتابع زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق ، وفقا لما تم التوصل اليه بين مجلس الحكم الانتقالي العراقي والقوات الأمريكية سيتم تسليم مقاليد السلطة الى الشعب العراقي نهاية صيف العام ٢٠٠٤.

وفيما يخص عدم استقرار الامن في العراق قال ان الشرطة العراقية سيتم تزويدها بالوسائل اللازمة للحفاظ على الامن وقال، ان هناك وجودا للشرطة في العراق ولكنها غير قادرة حاليا على توفير الامن المناسب نظرا لعدم امتلاكها التجهيزات الدفاعية الملائمة.

وكان جلال طالباني الذي زار ايران وتركيا على راس وفد رفيع المستوى قد عاد الى العراق عن طريق حدود خسروي (غرب ايران) حيث كان في توديعه حاكم مدينه قصر شيرين والمسؤولون المحليون فيها.

٥ آلاف ايراني يزورون العتبات المقدسة في العراق يوميا

في سياق آخر قال رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي انه وفقا للاتفاقيات المبرمة مع ايران سيتم رفع عدد الزوار الايرانيين عن طريق حدود منطقه خسروي (غرب ايران) الى العتبات المقدسة في العراق الى ٥ آلاف يوميا خلال مرحلتين . واضاف جلال طالباني حين مغادرته ايران في لقاء مع حاكم مدينه قصر شيرين في المحطة الحدودية في خسروي، انه ستتم زيادة عدد الزوار المتوجهين الى العراق عبر حدود خسروي الى ٥ آلاف كمرحلة اولى.

وصرح قائلا، بناء على ما تم الاتفاق عليه سيتوجه الزوار الايرانيون الي العتبات المقدسة في العراق عبر٣ نقاط حدودية هي خسروي وشلمجة وباشماخ. واكد انه وفور وصوله الي بغداد سيصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ الاتفاق الخاص بزيارة الايرانيين للعتبات المقدسة عبر هذه النقاط الحدودية الثلاث.

اما حاكم مدينه قصر شيرين فقد قال في اللقاء، ان حوالي ٣٠٠ شخص يزورون العراق يوميا عبر حدود منطقه خسروي. واضاف حسين خوش اقبال، قبل ازمة العراق كان الفا زائر ايراني يتوجهون لزيارة العتبات المقدسة في العراق يوميا عبر هذه المنطقة الحدودية.

رسالة من طالباني الى مبارك حول تطورات الأوضاع في العراق

مبعوث رئيس مجلس الحكم يحث الدول العربية على القيام بدور أكبر لدعم العملية السياسية في العراق

وكالات ومصادر متعددة ٢٣/١١/٢٠٠٣ :

ابلغ مجلس الحكم الانتقالي الجامعة العربية بالبرنامج الزمني الذي اقره المجلس بشأن التحول الديمقراطي في العراق والرامي الى نقل السيادة الى الشعب العراقي بحلول يونيو المقبل. جاء ذلك في خلال اجتماع المبعوث العراقي حاجم الحسني مع الأمين العام للجامعة عمرو موسى حيث نقل اليه رسالة من رئيس المجلس جلال طالباني تتضمن تفاصيل البرنامج.

وقال الحسني للصحافيين في القاهرة "انه سيحل مجلس وطني منتخب محل المجلس الانتقالي عبر مراحل وهي انه بنهاية شهر فبراير المقبل ستتم الموافقة على قانون الادارة الانتقالية وانتخاب مجلس وطني من جميع ابناء الشعب العراقي دون استثناء بنهاية مايو المقبل.

واضاف انه سيتم تشكيل حكومة عراقية انتقالية بعد انتخاب المجلس الوطني وبعدها ستتم عودة السيادة الكاملة الى الشعب العراقي.

وحول ما اذا كانت الانتخابات متاحة امام اعضاء البعث في العراق قال الحسيني "ستكون الانتخابات مفتوحة امام مختلف شرائح المجتمع العراقي ولجميع القوى العراقية" دون ان يشير صراحة الى اعضاء حزب البعث.

واكد الحسني انه طلب من الامين العام لجامعة الدول العربية ان يكون للجامعة دور في مراقبة الانتخابات العراقية وعملية الاحصاء السكاني في العراق.

كما وحث مبعوث رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي الدول العربية على القيام بدور اكبر لدعم وتعزيز العملية السياسية الجديدة في العراق. وأضاف عقب لقائه الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن مباحثات الطرفين تمحورت حول إمكانية إرسال وفد من الجامعة العربية الى بغداد الشهر المقبل لمراقبة الانتخابات المزمع إجراؤها بالاضافة إلى التعداد السكاني الجديد.

وقال حاجم عقب لقاء مع موسى الليلة الماضية إنه طلب من الجامعة العربية أن تلعب "دورا كبيرا في إعادة اعمار العراق ونشر الديمقراطية".

واتفق موسى والموفد العراقي على إرسال وفد من الجامعة العربية إلى بغداد، لأول مرة منذ الاحتلال الأمريكي، لمقابلة مختلف القوى السياسية العراقية خلال الشهر المقبل. وكان موسى أعلن في مطلع الشهر الجاري أن الجامعة سترسل وفدا إلى العراق.

وأضاف الحسني أن بعثة الجامعة العربية ستحدد "الدور الذي ستلعبه الجامعة في مراقبة الانتخابات" التي ستجرى في العراق وأيضا "في الإحصاء السكاني إلى جانب العديد من الأمور الأخرى".

هذا و نفى مبعوث رئيس مجلس الحكم جلال طالباني صحة ما تردد حول وجود خلافات عميقة بين مجلس الحكم الانتقالي وقوات التحالف. وقال الحسيني للصحافيين ان هناك بعض المسائل الخلافية في القضايا التفصيلية "لكنها لا تشكل شيئا كبيرا مثل قضية الانتخابات والهيئة المنظمة لها".

وكان المبعوث العراقي قد اجتمع مع وزير الخارجية المصري احمد ماهر وسلمه رسالة من طالباني الى الرئيس حسني مبارك حول تطورات الأوضاع في العراق.

وقال الحسني ان الرسالة تتضمن شرحا للتطورات الكبيرة في العراق من خلال التوصل الى الاتفاق الذي تم بين مجلس الحكم الانتقالي وقوات التحالف في العراق من أجل اعادة السيادة الى العراق واستقلاله. واضاف " الرسالة تستهدف ايضا اعادة مصر الى الساحة العراقية بشكل اقوى بكثير مما كانت عليه سابقا".

وقال ان مجلس الحكم يطالب بأن تحظى مصر بدور بارز في اعادة اعمار العراق وتدريب الشرطة وكل المجالات الاخرى مؤكدا رغبة العراق في رفع وتيرة التعاون مع مصر .

وحول ما اذا كان هناك طلب لتوسط مصر بين العراق وسوريا ولاسيما في ظل عدم حضور العراق مؤتمر دول الجوار في دمشق اخيرا قال " ان العلاقات بين العراق وسوريا جيدة وليست بيننا مشاكل تذكر".

ورأى ان الاعلام تناول الموضوع بشكل خاطئ وأن "العملية انه كانت هناك مشاكل فنية بالنسبة الى دعوة العراق للمشاركة في اجتماع دول الجوار ".

ووصف العلاقة بين سوريا والعراق بانها "جيدة للغاية". وكان مجلس الحكم الانتقالي قد تعرض الى انتقادات بسبب عدم حضور وزير خارجية العراق هوشيار زيباري مؤتمر دول الجوار في دمشق برغم الدعوة التي وجهت اليه.

وحول موعد خروج القوات الامريكية من العراق قال الحسني أن العراق سوف يستعيد سيادته كاملة في نهاية يوليو المقبل مضيفا ان نقل الملف الامني الى العراقيين كفيل بتحقيق الامن والاستقرار في العراق. وشدد على ان المجلس الانتقالي يسعى الى نقل الملف الأمني الى العراقيين معربا عن ادانته عمليات العنف التي قال انها "تستهدف أبناء الشعب العراقي بالدرجة الاولى".

طالباني يلتقي السيدين السيستاني وعبد العزيز الحكيم

صحيفة (الصباح) ٢٠٠٣/١١/٢٥:

زار السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم المرجع الديني السيد علي السيستاني في داره بمحافظة النجف الاشرف واستعرض مختلف الاوضاع السياسية والاجتماعية على الساحة العراقية.

وجرى خلال اللقاء بحث اتفاق الاستقلال الموقع بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة بشأن تسلم العراقيين لمقاليد امورهم وانهاء الاحتلال وبين السيد السيستاني لرئيس المجلس تحفظا بشأن بعض النقاط الواردة في الاتفاق وبخاصة فيما يتعلق بفقرة الانتخابات لاختيار اعضاء المجلس الوطني الانتقالي وكذلك التعريف بان الدين الاسلامي هو دين الدولة الرئيس.

ويرى السيد السيستاني ان تجرى انتخابات مباشرة لاختيار اعضاء المجلس وعدم حصرها بالمجالس البلدية المحلية بالاعتماد على السجل الاحصائي للبطاقة التموينية.

واوضح السيد جلال طالباني في تصريحات صحفية بعد اللقاء ان هناك ملحقا سيتضمن تفسيرا لفقرات اتفاق السيادة يأخذ بنظر الاعتبار هذه التحفظات سيعلن قريبا واشار الى انه سينقل تحفظات المرجع الديني الى بقية اعضاء مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة لغرض التباحث واخذ الخطوات المطلوبة بشأنها.

واضاف ان ملاحظات السيد السيستاني سديدة وسيدافع عنها بشدة لانها تمس مستقبل العراق والعراقيين.

والتقى رئيس مجلس الحكم بالسيد عبد العزيز الحكيم عضو المجلس رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق خلال زيارته لمحافظة النجف وجرى خلال هذا اللقاء بحث التحفظات التي ابدها السيد السيستاني بشأن اتفاق السيادة والوصول الى حالة من التوافق تضمن التنفيذ السليم لبنود الاتفاق بما يضمن حقوق جميع العراقيين

واكد طالباني خلال اللقاء ان بروتوكول التعاون المشترك الموقع بين الاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية للعراق لا يزل مستمرا وفي حالة تواصل.

مشيرا الى ان هذا البروتوكول والذي ينص على التعاون والتوافق بشأن القضايا العراقية الملحة يجسد تحالفات ابناء الشعب العراقي بجميع طوائفه السنة والشيعة والعرب والاكراد وكذلك بين العلمانية والاسلام.

طالباني يتفق مع المسؤولين الاتراك على فتح بوابة حدودية ثانية

وكالات ومصادر متعددة ٢٠٠٣/١١/٢٣ :

دعا جلال طالباني الرئيس الحالي لمجلس الحكم الانتقالي العراقي تركيا رسميا الى سحب قواتها الموجودة في شمال العراق. وقالت مصادر رسمية تركية امس الاول ان طالباني ابلغ رئيس الوزراء التركي، رجب طيب اردوغان خلال اجتماعه معه في انقرة بضرورة سحب تلك القوات. وتعهد طالباني بتسوية الاوضاع في شمال العراق بحلول عام ٢٠٠٥. وتم الاتفاق خلال مباحثات طالباني مع المسؤولين الاتراك على فتح بوابة حدودية ثانية بين العراق وتركيا باسم بوابة فاكودي فضلا عن البوابة المعروفة باسم بوابة خابور.

في تطور لاحق أكد وزير التجارة الخارجية التركي كورشاد توزمان إن أنقرة والعراق اتفقا على فتح معبر حدودي ثان لتعزيز التجارة الآخذة بالنمو بين البلدين بعد الإطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين. ووقع توزمان اتفاقا مع وزير التجارة العراقي علي العلاوي في أنقرة تعهد بمقتضاه الجانبان باستكمال المحادثات بشأن تفاصيل الخطة بحلول يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤. وتأمل أنقرة أن تزيد صادراتها للعراق إلى ما بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار سنويا بالمقارنة بنحو مليار دولار هذا العام.

جلال طالباني رئيس مجلس الحكم العراقي :

الرئيس بوش أكد ان التحالف سيبقى حتى يتم مهمته

وكالة الانباء الكويتية ٢٠٠٣/١١/٢٩ :

قال الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي جلال طالباني اليوم ان الرئيس الامريكي جورج بوش طمأن المجلس على ان التحالف لن يترك العراق حتى ينجز مهمته.

ونقل راديو (سوا) عن طالباني قوله " ان الرئيس بوش قال خلال زيارته الخاطفة الى العراق امس انه سيساعد الشعب العراقي على بناء دولة ديموقراطية. واضاف طالباني ان أعضاء المجلس الاربعة الذين قابلوا الرئيس بوش بحثوا معه في مسألة الديموقراطية في العراق واكدوا له ان الحرب كانت هي السبيل الوحيد لتخليص العراق من نظام صدام.

وفي تعليقه على مطالبة الزعيم الشيعي آية الله علي السيستاني باجراء انتخابات مبكرة قال طالباني انه يتفق مع هذه الفكرة اذا امكن اتخاذ اجراءات عملية لتطبيقها. وقال "ان الانتخابات هي أفضل وسيلة ديموقراطية لكن علينا ان نضع الواقع في الحسبان وما اذا كان ممكنا اجراؤها أم لا ".

ومضى طالباني الى القول "اذا لم يكن اجراء الانتخابات ممكنا فسوف يتعين النظر في تقديم تنازلات أخرى".

كما اعرب عن اعتقاده بان العراق "لن يصبح دولة دينية" مؤكدا "ان السيستاني لا يطالب الآن بدولة دينية بل يرى ضرورة تشكيل حكومة ديموقراطية يحترم فيها العراقيون بكل قطاعاتهم وانتماءاتهم.

الرئيس الأمريكي بحث مع مجلس الحكم التطورات السياسية والاقتصادية

طالباني: الزيارة تعبير عن دعم أمريكا للمجلس واتفاق السيادة والاستقلال

وكالات ومصادر متعددة) ٢٩/١١/٢٠٠٣:

بغداد - محمد عبد الخالق:اجتمع الرئيس الامريكي جورج بوش برئيس مجلس الحكم واعضائه خلال زيارته الاخيرة الى بغداد اول امس الخميس وحضر الاجتماع السفير بول بريمر رئيس السلطة الائتلافية المؤقتة والجنرال سانشيز قائد القوات الامريكية في بغداد. وجرى خلال اللقاء بحث الاوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية على الساحة العراقية وكذلك التطورات السياسية الاخيرة بشأن " اتفاق السيادة والاستقلال " الموقع بين المجلس وسلطة التحالف المؤقتة. وخاطب الرئيس الامريكي اعضاء مجلس الحكم قائلا : انكم شجعان لانكم تقودون بلدكم في مثل هذه الظروف الصعبة.

وحث بوش اعضاء المجلس على قيادة العراق نحو الاستقلال واسترجاع كامل السيادة مؤكدا التزام الولايات المتحدة بتكملة مسيرة تحرير العراق وبناء عراق ديمقراطي مزدهر، مجددا كامل دعمه لمجلس الحكم خلال هذه المدة للسير في طريق البناء والاعمار واعادة سيادته واستقلاله.

وقال السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم في تصريحات لـ" الصباح " ان هذه الزيارة تعبير عن دعم قوي ومباشر من الولايات المتحدة ممثلة برئيسها لمجلس الحكم ولاتفاقية السيادة والاستقلال واضاف انه واعضاء المجلس عبروا عن شكرهم وتقديرهم للرئيس الامريكي وقوات التحالف لعملهم بتحرير العراق والقضاء على الديكتاتورية الصدامية.

ووصف طالباني الرئيس بوش بالرجل الشجاع لاتخاذه قرار الحرب على الديكتاتورية والقضاء على احد مراكز الارهاب العالمي.

وعبر رئيس مجلس الحكم عن شكره للحكومة الامريكية لالتزامها بدعم مسيرة التحرير واكمال عملية بناء الديمقراطية في العراق. من جانبها اشارت الدكتورة رجاء الخزاعي عضو المجلس التي حضرت اللقاء انه اتصف بالحماس والدعم الكامل للشعب العراقي في ظل الحرية مؤكدة ان الرئيس الامريكي دعا العراقيين الى اغتنام الفرصة لبناء عراق ديمقراطي ينعم بالحرية ويكون عامل استقرار في المنطقة كلها. وحضر اللقاء فضلا عن السيد جلال طالباني الدكتور احمد الجلبي والدكتور موفق الربيعي عضوا المجلس.

الجامعة العربية ابلغت اعضائها بنص رسالة طالباني إلى موسى

خطة طالباني لانهاء الاحتلال تحظى باهتمام عدد كبير من الدول العربية

محيط ٢٠٠٣/١١/٣٠:

القاهرة : أبلغت الجامعة العربية امس الدول العربية بنص الرسالة التي بعث بها رئيس مجلس الحكم الانتقالي بالعراق جلال طالباني للامين العام للجامعة عمرو موسى حول خطة انهاء الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق .

وافادت المصادر الصحفية اليوم بان كافة الدول العربية تسلمت تفاصيل الخطة وان ذلك يأتي استجابة من مجلس الحكم الانتقالي لقرار وزراء الخارجية العرب بالقاهرة بضرورة ابلاغ الدول العربية بكافة تحركات مجلس الحكم وجهوده لاستعادة السيادة العراقية على أراضيه وسرعة ضمان نقل السيادة على اراضيهم الى اشخاص عراقيين . واضافت ان خطة طالباني لانهاء الاحتلال والتعديلات الى اجريت عليها تحظى باهتمام عدد كبير من الدول العربية وان ذلك سوف يكون له اكبر الاثر في تمثيل العراق بالقمة العربية القادمة في تونس مارس ٢٠٠٤.

طالباني لـ(لاكروا) الفرنسية :

العراقيون وحدهم يمكنهم اعادة الامن الى بلادهم

صحيفة (الصباح) ٢٠٠٣/١١/٢٩:

أكد رئيس مجلس الحكم العراقي الحالي جلال طالباني في حديث إلى صحيفة "لا كروا" الفرنسية الكاثوليكية ، ان "العراقيين وحدهم يمكنهم اعادة الامن" الى بلادهم. وقال رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني "يمكننا ان نميز بسهولة اصدقاءنا من اعدائنا. وشرطتنا تصبح اكثر فاعلية يوما بعد يوم". واضاف "في المثلث البعثي حيث تتركز الهجمات، توجه الي اخيرا ٣٠٠ من الوجهاء طالبين ان نلتقي وان نضع معا حدا لهذه الهجمات". . واشار الى ان الاتفاق الموقع بين مجلس الحكم والتحالف يحدد حزيران/يونيو كحد اقصى لتشكيل حكومة انتقالية، مشيرا الى ان "العراق سيستعيد حينها سيادته الكاملة". وقال "في حزيران/يونيو، قوات التحالف لن تعود قوات احتلال". واعلن طالباني اخيرا ان وفدا من مجلس الحكم في العراق سيتوجه الى باريس "الشهر المقبل ليقترح على الحكومة الفرنسية المشاركة في اعادة اعمار العراق". وتنتهي مدة طالباني الرئاسية يوم غد الاحد. علما ان رئاسة المجلس دورية موزعة بين تسعة اعضاء يتولى كل منهم الرئاسة لمدة شهر.

محضر جلسات مجلس الحكم
خلال فترة رئاسة طالباني للمجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج عمل السيد جلال طالباني

خلال فترة رئاسته لمجلس الحكم - شهر نوفمبر/٢٠٠٣

تفعيل المجلس بحضور الاوائل او نائبه المعين على ان يكون عنصراً قيادياً او اساسياً، لايجوز ان يكون البديل فاقداً لصلاحيات اتخاذ القرارات او شخصاً غير النائب المعين .

استكمال هيكلة المجلس (الموظفين والسكرتارية ... الخ) .

تعيين (٥-٧) لجان من أعضاء المجلس للاشراف على الوزارات و تحديد واجباتهم و مساءلة انجازاتهم.

تعيين ستاف من الخبراء (١٠٠- ١٢٠) خبيراً لتوزيعهم على مكاتب اختصاصية مرتبطة بالمجلس مهمتها تهيئة المشاريع والمقترحات للوزارات والمؤسسات و تنوير المجلس بالحقائق و..الخ.

زيارة المحافظات مع أعضاء من المجلس والوزراء لدراسة الأوضاع و الاحتياجات في المحافظات بدءاً بكربلاء و المحافظات الجنوبية ثم الموصل وكركوك و تكريت وتنوير المجلس بالحقائق ... الخ .

الاجتماع بالوزراء والمحافظين ومديري المؤسسات العامة ، بحضور الوزراء المختصين.

المطالبة بإشراف المجلس على ـ(الراديو – التلفزيون – الفضائية- الجريدة التابعة للحلفاء)و تعيين جهاز قوي مقتدر للتصدي للإعلام المعادي و شرح الحقائق للمواطنين والاخوة العرب.

تشكيل جهاز للأمن الخاص مرتبط بالمجلس يستند ايضاً إلى معلومات الاطراف و الاحزاب و الشخصيات الوطنية لمكافحة الإرهاب .

اعداد خطة للاحصاء السكاني (تسجيل المواطنين) – خطة مقترحة نعرضها على المجلس وعلى خبراء اخرين .

تكليف لجنة لاعداد المبادئ الاساسية – بالتوافق مع الاحزاب المساهمة في المجلس ومع ممثلي مكونات الشعب العراقي – لتؤلف المواد الاساسية للدستور القادم للعراق، واعداد مسودة دستور دائم بعد ذلك لعرضها على المجلس المنتخب لهذا الغرض.

تكليف لجنة لاعداد مسودة قانون الانتخابات .

الملف الامني ، ويشمل :

وضع خطة شاملة لمكافحة الإرهاب من قبل وزارة الداخلية .

مطالبة التحالف باعطائنا مهام و مسؤولية الامن الداخلي – الى وزارة الداخلية.

ج- تدريب قوات شرطة وطنية من المتطوعين المخلصين للعهد الجديد – الاستفادة من الاخوة المصريين لذلك بجانب الكفاءات الوطنية.

د- السعي لاشراك الأحزاب و الشخصيات الوطنية و العلماء و العشائر في حملة مكافحة الإرهاب.

هـ- إرسال رسالة الى رؤساء الدول العربية لشرح الحقائق في العراق الجديد و مطالبتهم وضع حد للإعلام المعادي لنا و المؤيد للإرهابيين المجرمين.

و- ارسال رسالة مشابهة الى اتحاد الصحفيين العرب و اتحادات الصحفيين في البلدان العربية و دعوة وفود منهم لزيارة العراق و الاطلاع على الحقائق.

ز- دعوة وفد من منظمة حقوق الإنسان العربية.

ح- دعوة وفد من اتحاد المحامين العرب.

١٣- بحث العلاقات الاقتصادية و التجارية مع دول الجيران – ايران – تركيا و مع الشقيقة مصر – والدخول في مفاوضات جدية معها وكذلك الكويت.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الاثنين ٢٠٠٣/١١/٣

عقد مجلس الحكم جلسته الاعتيادية يـوم الاثنـين ٢٠٠٣/١١/٣ برئاسـة السـيد جـلال طالباني رئيس مجلس الحكم في دورته الحالية.

١.في بداية الاجتماع طلب عدد من الأعضاء طرح مواضيع متفرقـــة لـــم تدرج على جدول الأعمال وكما يأتي:ـــ

أ.طرح الدكتور محسن عبد الحميد موضوع دواوين الأوقاف والجهة التـــي ترتبط بها ومن المفروض إصدار قرار ينص على ارتباط هذه الدواوين فـــي مجلس الحكم وان مثل إصدار هذا القرار سيساعد على البدء بإجراءات الحجاج العراقيين.(القرار مرفق طياً).

ب.طرح السيد عطا عبد الوهاب ممثل الدكتور عدنان الباجه جي موضـوع تقرير اللجنة التحضيرية لإعداد آليات المؤتمر الدستوري وأسباب عدم درجـــه على جدول الأعمال بالرغم من أهمية الموضوع وقرر المجلـــس تخصيـص جلسة يوم غد الثلاثاء ٢٠٠٣/١١/٤ لإعادة مناقشة تقرير اللجنة.

ج.طرح السيد رؤوف ممثل السيد نصير الجادرجي ان المجلس ســبق وان كلفه بإعداد صياغة مشروع قرار للحجز على أملاك أعوان النظـــام الســـابق وان الصيغة جاهزة لديه.

د.تحدث الدكتور أحمد الجلبي وأكد على أهمية مناقشـــة موضـــوع الحـــج وضرورة تشكيل الوفد العراقي الرسمي

٢.بدأ السيد رئيس الجلسة بمناقشة الفقرة الثانية من جدول الأعمال وهـــي الإيجاز عن الزيارات التي قام بها لعدد من الدول.

إيران

التقى بجميع المسؤولين عدا مرشد الثورة . والموقف الإيراني تجاه المجلس ودي وابدوا استعدادهم للتفاهم بشأن جميع الأمور بما فيها الأمن والحدود، وأعربوا عن استعدادهم لإرسال وكيل وزير الداخلية الإيراني لزيارة العراق واللقاء مع المسؤولين العراقيين للتباحث بشأن هذه المواضيع .كما قدموا جملة مقترحات تتعلق بالجوانب الاقتصادية ، والتي تساعد في إعادة البنى التحتية للاقتصاد العراقي، وتحسين طرق المواصلات ، والمساهمة في إعادة الأعمار وتأسيس مناطق للتجارة الحرة على الحدود بين البلدين، وكذلك إعادة العمل بفتح الحدود امام الزوار لكلا البلدين. وأضاف انه طلب من الجانب الإيراني إرسال هذه المقترحات مكتوبة ليتسنى للجانب العراقي دراستها على المستوى الفني واتخاذ القرار بشأنها. كما ذكر أنه يحمل دعوة رسمية من الرئيس خاتمي لوفد من مجلس الحكم لزيارة ايران.

مصر

ذكر السيد رئيس المجلس انه التقى بالعديد من المسؤولين وعلى رأسهم الرئيس المصري حسني مبارك الذي أبدى استعداده لدعم مجلس الحكم بكل الإمكانيات ، وتقديم التأييد لتقوية المجلس ، بما في ذلك استعدادهم لتدريب الشرطة العراقية في مصر، وإرسال ضباط مصريين إلى العراق لغرض التدريب وإنهم أفضل من الأردن في هذا المجال.

أثار السيد رئيس المجلس مع الرئيس المصري موضوعين الأول كيفية تعامل الأعلام المصري مع أعضاء مجلس الحكم وموقفهم من الإعمال الإرهابية ووصفها بأنها مقاومة ، والموضوع الثاني يتعلق بجامعة الأزهر ورواق الأكراد في الجامعة المذكورة الذي أغلق منذ فترة زمنية طويلة، والطلب إعادة فتحه واستخدامه من رجال الدين والطلبة الكرد ووافق على ذلك.

البرازيـل

كانت زيارة البرازيل لحضور مؤتمر الاشتراكية الدولية والذي يعقـد كـل ثلاث سنوات. حضر المؤتمر رؤوساء الأحزاب الاشتراكية في العالم سـواء منها في سدة الحكم أو خارجها باستثناء رئيس وزراء بريطانيـا والمستشـار الألماني. ذكر السيد رئيس المجلس انه تحدث في المؤتمر كممثل عن المجلـس وطالب أعضاء الحركة بتأييد مجلس الحكم ، كما شرح ظروف تشكيل المجلس والقوى السياسية المشاركة فيه ودورها ونضالها. وأكـد علـى ان اسـتقرار العراق وتطوره وبالتالي استقرار المنطقة، يتطلب تأييد الحركة لمجلس الحكـم في المطالبه بنقل السيادة والاستقلال بموجب قـرار مجلـس الأمـن الدولـي ١٥١١. وكذلك إدانة الأعمال الإرهابية والمساعدة في مكافحتها. وبشكل عـام فان الموقف تجاه العراق كان إيجابيا. وبالنسبة إلى موضوع الإرهاب أشـير الى أن الإجراءات العسكرية ليست وحدها كافية لمكافحة الإرهاب بل يجب ان تترافق معها إجراءات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

الكويت

كانت زيارة الكويت ناجحة وابدوا استعدادهم للمساعدة في المجالات كافـة وإرسال شركاتهم إلى مناطق آمنة في العراق. كان سماحة السيد محمد بحـر العلوم موجوداً هناك خلال الزيارة وله دور نشط في ديوانيات الكويت من اجل دعم العراق وقضيته.

٣.بعد انتهاء إيجاز السيد رئيس المجلس للزيارات التي قام بها فتـح بـاب النقاش بشأنها:

ـ طرح الدكتور أحمد الجلبي وأشار الى ان ما تقدمت به إيران هو الاعمق وهو شيء طبيعي لأنها مهتمة بالوضع في العراق بسبب الوجود الأمريكي فيه ، إضافة إلى العلاقات المتوذ ة بينهما. وان هناك تحفظ أمريكي للتعامل مـع إيران وهذا ينعكس على كل المقترحات التي طرحت في مجال التعاون على

الصعيد الاقتصادي والتجاري وزيارة العتبات المقدسة والمطلوب هو التأكيد على موقفنا برغبتنا في التعامل مع إيران على أساس علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين والرغبة المشتركة لتوطيد العلاقة بين الجارين.

وبشأن هذا الموضوع أشار السيد رئيس الجلسة إلى ضرورة اتخاذ الموقف الصحيح بما يتلاءم ومصالح العراق ، وإقناع الأصدقاء الأمريكان بصحة هذا الموقف ، وهذا ينسحب على ضرورة اتخاذ موقف واضح لتفضيل عروض المساعدات الإيرانية وخاصة في مجال زيارة العتبات المقدسة كونها تشكل مورداً اقتصادياً يوازي النفط ومن ناحية أخرى فان تواجد آلاف الإيرانيين في العراق سيدفع إيران للمساعدة في تحقيق الاستقرار الأمني.

طرح الدكتور أحمد الجلبي وانطلاقاً من مناقشة علاقة العراق مع دول الجوار ضرورة قيام المجلس بدراسة الموقف الذي اتخذته عدد من الدول المجاورة والتي شاركت في اجتماع دمشق الأخير مطالباً المجلس بإصدار بيان يؤيد موقف وزير خارجية العراق بعدم الذهاب إلى دمشق ، وكذلك مناقشة موقف سوريا الداعم للعمليات الارهابية.

تحدث عدد من السادة أعضاء المجلس وطرحوا آرائهم بشأن الموقف السوري والذي يمكن تلخيصه بالنقاط التالية:

ـ الإشادة بموقف سوريا في دعمها للقوى السياسية المعارضة لحكم النظام السابق آنذاك.

ـ اعتقادهم بان الحرب لن تقع وان نظام صدام باق ، لذا ارتبطوا بعقود كبيرة مع هذا النظام بالرغم من عدم تأييدهم لممارسات النظام ضد شعبه والقوى السياسية العراقية الأخرى.

ـ مخاوفهم من التجربة الديمقراطية الجديدة في العراق وتأثيرها على الأوضاع الداخلية في سوريا.

ـ ضرورة دراسة الموقف السوري من موضوع الإرهاب الذي يمـــارس على الأراضي العراقية.

ـ ان إصدار بيان المجلس بـتأييد موقف وزير الخارجية العراقي يعطـي انطباعاً بان الوزير يتصرف بدون أذن من المجلس لهذا لا حاجة لإصدار مثل هذا البيان.

ـ ضرورة التعامل بواقعية مع دول الجوار التي لا تعترف بالمجلس وهـو تحت الاحتلال ولكنها تتعامل مع المجلس على أساس انه مكون من شخصيات عراقية وقوى سياسية وطنية وكان المفروض الاستفادة مـن هـذا الاجتمـاع وحضوره واستثماره لصالح قضية العراق، وكما حدث في اجتمـاع الجامعـة العربية. وليس هناك مبرر لتخريب علاقاتنا مع دول مجاورة كان لها موقـف ايجابي من المعارضة العراقية ، والتأكيد على ضرورة التحرك بشكل متعقـل وليس بشكل انفعالي ، ولا توجد ضرورة لدعم موقف وزير الخارجية.

ـ إن القرار بدعوة العراق لحضور الاجتماع كـان مقـرراً مـن الـدول المشاركة في الاجتماع وأنيطت مهمة توجيه الدعوة لوزير خارجيـة سـوريا الذي اجتهد في طريقة تقديمها إلى الجانب العراقي وكانت نتيجته ما حصل.

ـ يختلف الموقف السوري ازاء الوضع في العـراق عـن بقيـة الـدول المجاورة كونه غير ودي بحجة محاربتهم للأمريكان.

ـ بالرغم من تصويت سوريا لصالح قرار مجلس الأمن ١٥١١ الذي نص على ان مجلس الحكم في العراق يجسد السيادة العراقية خلال المرحلة الانتقالية إلا إنها تتصرف عكس ذلك.

ـ خلص المجلس في نهاية مناقشته إلى ضرورة فتح حوار سياسي وامنـي مباشر مع سوريا لتحسين العلاقات معها بما يخدم مصلحة البلديـن.كمـا تـم الاتفاق على إصدار بيان عن مجلس الحكم يشرح فيه وجهة نظـر العـراق بشأن ما ورد في بيان اجتماع دمشق وان يكون البيـان متوازنـاً سـيما وان

مواقف اغلب الدول التي شاركت في الاجتماع كانت مؤيدة لحضور العراق لهذا الاجتماع واستناداً على ما ورد قرر المجلس تشكيل لجنة صياغة تتألف من السادة الأعضاء :

السيد حميد مجيد

د.إبراهيم الجعفري

د.محمود عثمان

د.محسن عبد الحميد.

٤:انتقل المجلس الى الفقرة الثانية من جدول الأعمال المتمثلة بالاقتراحات المقدمة من قبل السيد رئيس المجلس وكما يلي:

أ.المقترح الخاص بحضور الأعضاء الأصليين لجلسات المجلس او تعيين نواب لحضور الجلسات ، وثبت السادة الأعضاء عدة ملاحظات منها.

ـ ضرورة تحديد حد أقصى للاجتماعات التي يمكن للعضو الأصلي ان يتغيب عنها ورغم عدم وجود إجراء بصدد من يتجاوز هذا الحد الا ان هذا التحديد سيصبح التزاماً أدبيا من العضو تجاه المجلس.

ـ كثرة تغيب الأعضاء الأصليين يعطي انطباعاً سلبياً لدى سلطة الائتلاف المؤقتة والمواطنين وأعضاء المجلس أنفسهم، وان على العضو الأصلي أن يحضر الجلسات اذا لم يكن هناك مانع لتغيبه او يعين عنه نائباً لحضور الجلسات في حال غيابه وان على هذا النائب أنْ يحضر حتى في حال حضور العضو الأصلي الجلسة ليكون على إطلاع بمجريات الأمور والقرارات التي تتخذ أي ان لا يكون هناك تناوب في الغياب بين العضو والنائب .

ـ يجب تغيير الانطباع السائد عن كثرة تغيب الأعضاء الأصليين لأعضاء صورة جادة عن المجلس في الداخل والخارج، وان حضور الأعضاء أو تغيبهم يجب ان يكون مثبتاً في محاضر جلسات المجلس واللجان.

ـ ضرورة التفريق بين حالتي الغياب عن الساحة الوطنية والدولية وقاعة المجلس لان المهم هو ان يكون عضو المجلس حاضراً في الساحة وليس حضور الجلسات فحسب، لان التعريف بقضية العراق في الخارج لا يقل أهمية عن حضور الجلسات والحوار، والمجلس يجب ان يكون مجلس قرار وليس مجلس حوار.

ـ تخصيص جلسة واحدة في الأسبوع لتكون جلسة اتخاذ قرارات بينما تخصص الجلسات الأخرى لإنضاج الأمور، على أن يحضر الأعضاء الأصليين جلسة اتخاذ القرارات. وقد صوت الأعضاء بالأغلبية على مقترح قيام العضو بتعيين نائب له كافة صلاحيات العضو الأصلي عدا ما يتعلق منها بالجانب البروتوكولي .

ب.المقترح الخاص بالسكرتارية والموظفين فأشار الأعضاء إلى ان هناك لجنة مشكلة لهذا الغرض.

ج.المقترح الخاص بتشكيل لجان للإشراف على الوزارات وقد ذكر السادة الأعضاء ان هناك لجنة مشكلة لدراسة هذا الموضوع وينتظر ان تقدم تقريرها بشأنه.

د.مقترح تعيين كادر من الخبراء ، وحيث ان ما ورد في الفقرة الثانية من المقترحات حول موضوع السكرتارية والموظفين يشمل هذه الفقرة ، فتم اقتراح دمج الفقرتين وهناك لجنة لبحث الموضوع.

هـ.مقترح قيام رئيس المجلس والأعضاء بزيارات للمحافظات والتعرف على أوضاعها واحتياجاتها ليكون المجلس على اتصال بالناس، وأشار الدكتور إبراهيم الجعفري إلى إن أهداف المجلس من تلك الزيارات يجب ان تشمل ثلاثة قضايا:

ـ التعريف بشخصيات المجلس وأهدافه

ـ التعرف على المشاكل الميدانية لكل محافظة

ـ التعرف على وجهات نظر المحافظات بشان صيغ عمل المجلس والوزارات. وقد وافق المجلس بالإجماع على المقترح واتخذ القرار (المرفق طيا) بشأنه

و.المقترح الخاص بالاجتماع بالوزراء والمحافظين فتمت الإشارة إلى ان هناك اجتماع أسبوعي بين السادة الوزراء ، وقرر المجلس عقد لقاء مع المحافظين يوم الأربعاء الساعة الثانية بعد الظهر.

ز.موضوع الإشراف على الإعلام، فان هناك مقترح بهذا الصدد مقدم من السيد سمير الصميدعي والمجلس بانتظار ما سينجم عن التباحث بشأنه.

ح.حول تشكيل جهاز امن خاص للمجلس ذكر الدكتور أحمد الجلبي ان هناك لجنة أمنية فرعية تتولى بحث هذه القضايا وضرورة تفعيل عمل هذه اللجنة.

ط.حول موضوع الدستور، تم تأجيل مناقشة الموضوع لجلسة يوم غد.

ي.قدم السيد احمد شياع البراك مقترحاً حول قيام المدعي العام العراقي بمقاضاة القنوات الفضائية ،الجزيرة والعربية وغيرها ممن يساهمن في التحريض على الارهاب. وتم التصويت على المقترح بالأغلبية.

ك.حول التعداد العام للسكان تم توزيع نسخة من هذه الدراسة على السادة الأعضاء لدراستها ومناقشتها.

٥:اقترح السيد رئيس المجلس رفع الجلسة لوجود وفد من كوريا الجنوبية يود الالتقاء بالسادة أعضاء المجلس ووافق السادة الأعضاء على ذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع المجلس ليوم الثلاثاء ٢٠٠٣/١١/٤

عقد مجلس الحكم جلسته الاعتيادية يوم الثلاثاء ٢٠٠٣/١١/٤ برئاسة السيد جلال طالباني رئيس الدورة الحالية لمجلس الحكم.

١.قبل البدء بمناقشة جدول الأعمال أشار السيد رئيس الجلسة إلى قضيتين: الأولى ورود برقية من الحكومة السورية تتضمن دعوة رسمية لرئيس وأعضاء مجلس الحكم لزيارة سورية ويطلبون فيها تشكيلة الوفد، وموعد الزيارة، والثانية ان السفير الإيراني سيزور المجلس يوم الأربعاء ٢٠٠٣/١١/٦ في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر لتقديم المقترحات التي أشار إليها السيد رئيس المجلس في الجلسة السابقة.

اقترح السيد رئيس الجلسة ان تكون مواعيد زيارة وفد من المجلس الى كل من إيران، وتركيا، وسوريا كما يأتي:ـ

ـ إيران في ٢٠٠٣/١١/١٦

ـ تركيا في ٢٠٠٣/١١/١٩

ـ سوريا في ٢٠٠٣/ ١١/٢١

أما عن تشكيلة الوفد أثار السادة أعضاء المجلس عدداً من النقاط تمثلت بما يأتي:ـ

ـ إرسال وفد سياسي واحد إلى الدول الثلاث . أما الوفود المتبقية المرافقة فتكون متعددة وحسب الاختصاصات على أن يكون الوفد السياسي شاملاً لأكبر عدد من الأعضاء.

ـ ضرورة ان تكون تشكيلة الوفد من الاعضاء الذين لم يسبق لهم ان أوفدوا لتحقيق مبدأ العدالة.

ـ ان تشكيلة الوفد يجب ان تصب في خدمة المهمة المحددة وليس العكس.



اقترح السيد رئيس الجلسة أن تكون تشكيلة الوفد كما مرفق بالأمر الإداري طياً ووافق المجلس بالأغلبية على ذلك.

٢.تمت مناقشة موضوع الحج وأشار الدكتور محسن عبد الحميد إلى أن هناك وفدين احدهما تنفيذي والآخر وفد المجلس وان التأخير الحاصل في سفر الوفد الأول كان لأسباب فنية وسيتم الطلب من رئيسي ديواني الوقف السني والشيعي مفاتحة وزارة الخارجية للاتصال بالسلطات السعودية لترتيب سفرهم بسرعة بسبب تأخر الموعد.

٣. أما بشأن سفر وفد المجلس الرسمي فان الوقت مبكر لإعلان تشكيلة الوفد.أعلن السيد رئيس الجلسة أن هناك وفداً يابانياً سيزور المجلس في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأربعاء ٢٠٠٣/١١/٦ ورجا ممن يرغب اللقاء بهم من السادة الأعضاء الحضور في الموعد المحدد.

٤.تم إقرار الفقرة الأولى من جدول الأعمال المتضمنة إقرار محضر الجلسة السابقة.

٥.تم الانتقال لمناقشة الفقرة الثانية من جدول الأعمال المتعلقة بتقرير اللجنة المكلفة بإعداد آليات عقد المؤتمر الدستوري.

أ.**تحدث السيد عطا عبد الوهاب ممثل الدكتور عدنان الباجه جي** وأشار إلى إن التقرير يتضمن أربع خيارات ، الثلاث الأولى منها تتحدث عن دستور دائم والخيار الرابع عن دستور انتقالي،وتتطلب الخيارات الأولى إجراء انتخابات والسؤال هل يمكن إجراء انتخابات سليمة في الوقت الحاضر وفي ظل تفاقم الوضع الأم ي وألا يؤثر إجراء انتخابات حرة في ظل احتلال أجنبي على شرعية هذه الانتخابات؟.

وخلص إلى إن التجمع الديمقراطي المستقل الذي ينتمي إليه يتجه للأخذ بالخيار الرابع،وهو وضع دستور انتقالي استناداً للمبررات التالية.

ــ ان مجلس الحكم اكتسب شرعية تدريجية في الداخل والخارج لذا فبامكان هذا المجلس ان يشكل لجنة من فقهاء القانون الدستوري والسياسيين جال الفكر لإعداد دستوراً انتقالي مدته سنتين غير قابلة للتمديد وتمنح اللجنة مدة شهرين لإعداد مسودة تطرح على الشعب للمناقشة العامة بشكل شفاف وصريح وتحت إشراف الأمم المتحدة فإذا لم يتضح وجود اعتراض جوهري على المسودة المعروضة فسيكون بوسع مجلس الحكم الاستنتاج، وان هناك موافقة ضمنية عليه، وهي بحكم الاستفتاء على الدستور، وان هذا الخيار ليس فيه استفتاء والذي لا يمكن إجراءه لسببين: الأول هو تدهور الوضع الأمني، والثاني عدم إمكانية عرض وثيقة فيها العديد من المواد القانونية، والعويصة على فهم الشعب ليقولوا فيها نعم أو لا.

ــ إن دستوراً انتقالياً لمدة سنتين سيلبي ما مطلوب في القرار المرقم ١٥١١ وهو تقديم جدول زمني لمجلس الأمن حول العملية الدستورية قبل ٢٠٠٣/١٢/١٥ والأخذ بهذا الخيار سيمكن من تقديم هذا الجدول المتضمن تأليف لجنة في ٢٠٠٣/١١/١٥ تمنح مدة شهرين لإعداد الدستور، وتقدمه في ٢٠٠٤/١/١٥ ليعرض على الشعب لمدة شهرين آخرين وليعلن بشكل نهائي في الشهر الرابع من عام ٢٠٠٤. وبذلك سيتحقق التوازن بين عنصرين وهما عامل الوقت الضاغط وعامل الشرعية وان الأخذ بهذا الخيار ينطلق من مبدأ الضرورة في هذا الوضع الاستثنائي.

ب.تحدث الدكتور إبراهيم الجعفري، وأشار إلى ان المرحلة القادمة مرحلة تاريخية، وان الدخول اليها بدون تبصر سيكون كارثة وان على المجلس ان يقرأ نبض الشارع فغالبية الشعب مع الخيار الأولي وترفض الخيار الثالث وان الخيار الثاني فأمامه مشاكل كثيرة أهمها الأمن .

اما بشأن مسألة الإحصاء والتعداد السكاني والوقت اللازم لإجرائها، كذلك مشكلة الموجودين في الخارج فهذه مشاكل من الممكن حلها من خلال اعتماد البطاقة التموينية وقوائم الناخبين وهويات الأحوال المدنية، اما بالنسبة للعراقيين في الخارج فبالامكان الاستفادة من سفارات العراق وسفارات الدول الصديقة ان تساعد في تهيئة المراكز الانتخابية لهم.

وأشار أيضا الى انه التقى مع سماحة السيد علي السيستاني الذي ما زال عند وجهة نظره في تحبيذه للانتخابات العامة المباشرة وأنه استفسر عن مدى دقة اعتماد البطاقة التموينية دون إحصاء وهل ستعتمد الأمم المتحدة نتائج هذا التعداد وهل سيحتفظ هذا الأسلوب الخصوصيات العراقية، وأجابه الدكتورابراهيم الجعفري بأن البطاقة التموينية صعبة التزوير كما ان الأمم المتحدة تعترف بنتائج هذا الأسلوب وخلص الدكتور ابراهيم الجعفري في حديثه إلى ان الخروج عن طريق الانتخابات سيخسر المجلس الشعب وسيثير مشاكل عديدة معهم ومع المرجعيات الدينية.

ج.**تحدث السيد عز الدين سليم**، وأشار إلى أن جهد اللجنة يستحق الثناء وان المجلس يعيش انعطافة تاريخية لأنه يعيد تشكيل الدولة العراقية الثانية والكل يتوقع ويأمل أن تتحقق طموحاته بعد الظلم الذي أصابه في العهد السابق.

وان المهمة الآن ليس آلية إعداد الدستور ولكن ضمانات تحقيق المصالح لكافة طوائف الشعب العراقي، فالكل الآن محتاج إلى طمأنينة ان مصالحه ستتحقق وان تصدي المجلس لمهمة اختيار أعضاء المؤتمر الدستوري لابد ان تتسم بالكفاءة المناسبة حتى لا ينشق الشعب العراقي المؤهل الان لحرب طائفية فهناك خوف حقيقي لدى الشيعة والأكراد من عدم تحقيق مصالحهم وبخلاف ذلك سيتحول العراق إلى صومال جديدة خاصة وان هناك ظروفاً داخلية وخارجية تؤهل العراق لهذه الفتنة.

د.تحدث القاضي وائل عبد اللطيف وأشار إلى ان تقرير اللجنـــة كــان مخيبــاً للامال ، حيث لم يأت بشئ جديد وذكر أنه لا يتفق مع فكرة الدستور الانتقـالي أو المؤقت لان الرأي العام قد سئم موضوع الدساتير المؤقتة ويستطيع الشـعب العراقي ان ينتظر سنة أو سنتين في سبيل الحصول على دستور دائم، وذكـــر بأن المعضلة الأساسية هي الأمن وإذا لم يتم اتخاذ خطوات اقتصادية موازيـــة فلن يكون هناك استقرار أو دولة أو دستور. كما انه لا يمكن تجاوز موضوع التعداد العام للسكان لأنه سيوضح وزن كل فئة من فئات الشعب العراقـــي وان بعض الدول وبالتحديد دولة والإمارات العربية المتحدة عرضت تنظيم بطاقـــة موحدة لبعض المحافظات مجاناً وبالامكان مفاتحتها لان توسع هـــذا العـــرض ليشمل كل العراق.

هـ.تحدث الدكتور أحمـد الجلـبي وأشـار الى ان قضيـة الدسـتور تواجهـه عـدة مشاكل منها:

اولاً:دور الدين في هذا الدستور الجديد وهذا الموضوع يثير جـــدلاً كبـــيراً داخل العراق وخارجه وسوف يبنى عليه مدى اســـتعداد الأطـــراف الدوليـــة والإقليمية في التعامل مع الوضع الجديد في العراق فلهذه الأطراف دور كبـــير في استقرار البلد وإذا لم تكن نتيجة العملية الدستورية مرضية للأمريكان فـــلا نستبعد قيامهم بانسحاب سريع من العراق فبعضهم يفضل تحول العراق إلـــى صومال آخر على وجود وضع دستوري لا يرضيهم، فإذا ظهر اتجـــاه دولـــة إسلامية في العراق فسينسحبون منه.

ثانياً:موضوع الفدرالية ونوعها وتقسيماتها فإذا لم يرض الإخـــوة الأكـــراد بالنتيجة الدستورية فستكون عاقبة الأمور كما أشار إليها السيد عز الدين سليم.

ثالثا:على المجلس ان يدرك ان الموضوع الدستوري هو قضية أساسية وان القرار الذي يصدر عنه سيترتب عليه اما السير إلى شاطي الأمـــان أو إلـــى عواصف جديدة، ويجب ملاحظة ان قرار مجلس الأمـــن ١٥١١ وتطـــورات

الوضع الدولي، والتطورات داخل الولايات المتحدة كلها تشير ان أمريكا تسعى الى خروج سريع من العراق ويجب ان نعرف ما سيخلفه انسحابها هذا على الوضع العراقي، لذا وقبل الخوض في قضية الناخبين والجداول الانتخابية وطرق طرحه إعداد الدستور المختلفة يجب التأكد من ان هذه الطرق لن تترك لمن يريد بالعراق شراً ان يطعن في طريقة اختيار الناخبين ، فطريقة الانتخاب الحر طريقة مفضلة ولكنها صعبة في هذه الظروف.

٦.**تحدث السيد جلال طالباني وذكر ان مصير العراق يتوقف على الدستور** وان أي حديث عن عراق موحد لا يمكن أن يستمر الا على أساس دستور يرضي الجميع لا تفرضه الأقلية او الأكثرية ولكن على أساس مبدأ (التوافق) لان الدستور في النهاية عقد سياسي واجتماعي بين فئات الشعب العراقي وتشكيلة الشعب العراقي إذا أردنا إبقائها مع بعض فيجب ان يكون توافق في المبادئ الأساسية ،

وأشار إلى انه لا يؤيد اعتماد البطاقة التموينية لان تجربة كردستان أثبتت فشلها ١٠٠% ، وذكر انه يؤيد الانتخابات ولكن لا يمكن الأخذ بهذه الطريقة بدون إجراء إحصاء للسكان لتبني على أساسه كل فئة حقوقها وان الأمريكان اذا انسحبوا سيكون الوضع في العراق أسوء من الصومال وسيصحب ذلك تدخل خارجي.

وأشار الى سماحة السيد علي السيستاني هو رجل متفهم ومنفتح وبالامكان شرح الحقائق له لذا فان ما يجب فعله يتمثل في

اولاً:التوصل الى توافق مبدئي بين القوى المشتركة في مجلس الحكم وأطياف المجتمع العراقي.

ثانياً:التهيؤ لانتخابات نزيهة لا يمكن لأحد الطعن بها ولا يمكن ذلك دون اجراء إحصاء او تعداد عام للسكان، لذا فلا موجب للعجلة في هذا الموضوع وليأخذ المجلس وقته في التفكير ملياً والتروي في دراسته.

٧. **تحدث الدكتور محمود عثمان** فأشار الى ان عملية إعداد الدستور عملية مهمة جداً لأنه الإطار الذي يتوقع كل العراقيين ان يكون لهم نصيباً فيه لذا يجب صياغته بشكل يلبي مطاليب الشعب. فالانتخابات العامة خيار مفضل للجميع ولكن تواجهه صعوبات كبيرة تتمثل بتردي الوضع الأمني. وذكر ان الخيار الذي يؤيده هو الخيار الثاني أي الانتخابات الجزئية لان هذا الخيار يجمع القضايا المطلوبة ويمكن الحديث مع السيد السيستاني بشأنه . اما النقاط المفصليه في الدستور فيجب ان يكون عليها نوع من التوافق بين الفئات المختلفة من الشعب العراقي. وخلص إلى ان المواطنين في كردستان لا يؤيدون فكرة الدستور الانتقالي او المؤقت ويفضلون الدستور الدائم حتى لو لزم أعداده زمناً طويلاً.

٨.**تحدث السيد حميد مجيد موسى** وثمن جهد اللجنة التحضيرية لانها انجزت العمل بحدود ما كلفت به وذكر ان من الخطأ مناقشة مبدأ الانتخاب لان ليس هناك من يرفضه ولكن كيف السبيل الى تحقيقه فنحن أمام التزام قراري مجلس الأمن ١٤٨٣ و ١٥١١ وان انتهاء الاحتلال وتسليم السيادة للعراقيين يحدده كتابة الدستور ومن ثم اجراء انتخابات وليس العكس. فإذا أردنا تحديد فترة لانتهاء الاحتلال فيجب ان نلجأ الى الممكن والممكن هو الخيار الثاني(الانتخاب الجزئي) الذي يضمن مشاركة شعبية ووجود فقهاء ومختصين وضمان التوافق.

كما ذكر انه لا يؤيد البطاقة التموينية لتكون اساسٍ للانتخابات اما عن فتوى السيد السيستاني ومع كل الاحترام لشخصه فهذه قضية قابلة للنقاش لان الأجواء والظروف التي صدرت فيها الفتوة تختلف عن الظروف الحالية وان المطلوب الان جهد طوارى لمصلحة البلد والشعب وتقريب يوم عودة السلطة للعراقيين، فبالتوافق يمكن التوصل الى تفاهمات حول العديد من القضايا ومنها قضية الفدرالية التي تؤمن للقومية الكردية بالذات حقوقها ككيان

الدكتور محسن عبد الحميد:ـ أكد في مداخلته ما يأتي:

١.رفض منطق الشيعة والسنة وتفضيل تيار إسلامي وتيار علماني .

٢.ان دين الدولة الرسمي هو الإسلام ومصدر التشريع هو الشريعة الإسلامية.

٣.ضمان حرية الإنسان العراقي التي سحقت في العصور السابقة.

٤.ضمان حرية التعبير السياسي، والتعددية.

٥.ضمان حقوق الاديان الاخرى في الدستور.

٦.الأكراد لهم مصلحة قومية في إطار الفيدرالية التي لا تتقاطع مع الوحدة العراقية.

٧.الانتخابات العامة لا تفيد في وضع دستور توافقي وإنما تفيد لمن يحكم.

٨.ضرورة اللجوء الى التوافق الفكري وليس العددي.

الشيخ عبد الكريم المحمداوي أكد على ما يأتي:

أيد الانتخاب الجزئي بسبب الظروف الحالية للواقع العراقي والوضع الدولي مع مقترح اضافة هيئة فقهية متخصصة تضاف الى المؤتمر الدستوري المنتخب من شرائح المجتمع العراقي.

الدكتور إبراهيم الجعفري أكد على ما يأتي:

١.الشارع العراقي مع الانتخابات العامة التي تتطلب تعداد سكاني يستغرق وقت طويل والظروف غير ملائمة.

٢.يمكن الاستعانة بالبطاقة التموينية المعمول بها حالياً ليس رغبة بها وإقرارا بكفاءتها ولكنها الشئ الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه إضافة إلى المستمسكات الأخرى.

٣.الانطلاق بمسار انتخابي حسب الظروف المحيطة بنا.

السيد يونادم كنــا :اكد على ما يأتي:

١.التأكيد على منطلقنا في العمل الحرص على الوطن والمبادئ التي ناضلنا من اجلها .

٢.ان فتوى اية الله السيستاني لا تتعارض مع مبدأ الانتخاب الجزئي وهــذا ما تداولنا فيه خلال زيارتنا له.

٣.التوافق هو الحل الوحيد وخيار الانتخاب الجزئي هو الامثل.

سمير الصميدعي: اكد على ما يأتي:

١.إتمام العملية الدستورية ستؤدي الى استقرار الأوضاع في البلد وهنــا يبرز دور القيادة في النهوض بهذه المهمة التي تتطلب الحكمــة فــي اتخــاذ القرار.

٢.عدم إغلاق الذهن إزاء الطروحات والآراء المخالفة والتمسك بقــرارات مسبقة وضرورة الاستماع إلى الجميع والتحلي بالمرونة وان نبنــي قراراتنــا على أساس أفضل التوازن .

٣.طمأنة الأطراف المختلفة بموجب الدستور الذي هو عقد اجتماعي.

٤.الدستور وثيقة لضمانٍ الحقوق وليس لإعطاء نسب مكونات المجتمع.

٥.ضرورة تهيئة الظروف الموضوعية لإجراء الانتخابات وإشاعة الجــو الإعلامي اللازم لها في ظل غياب هذه الظروف تكون الانتخابــات عرضــة للطعن ولا يمكن الاعتماد على نتائجها.

٦.الحل الامثل والأقل خطراً هو خيار الانتخاب الجزئي وفي حال تعــذر قبول هذا الخيار سياسياً والوصول الى توافق ننتقل إلى خط الدفاع الثاني وهو الدستور الانتقالي الذي هو أفضل من عدم التوصل إلى شئ.

السيد هاني إدريس: أكد على ما يأتي:

١.الحاجة إلى قرار سياسي إزاء مسالة خطيرة للمفاضله بين عــدة بدائــل لتحقيق الهدف المنشود.

٢.تأييد خيار الانتخابات لأنها من ابرز مظاهر الديمقراطية لكن اخذ الانتخابات بشكل مجرد دون مراعاة ظروف المرحلة الحالية ستكون في نظرة اسقاطيه خارج الحدث.

٣.مخاوف تتعلق بالجانب الأمني ومخاوف تقنيه والاهم هي أزمة الثقة بين الأطراف السياسية.

٤.أمام هذا الوضع المعقد المتشابك نحن أمام خيارين أما اتخاذ قرار متسرع. او القبول باقتراحات المرحلة وأبرزها التوافق الوطني وهو الاتجاه الذي اؤيده أي كتابة الدستور بتوافق وطني شامل.

السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين/ اكد على ما يأتي:

١.ان المجتمع العراقي مجتمع متنوع يضم مختلف الأعراق والطوائف والقوميات، وان الأنظمة الدكتاتورية أساءت التعامل معه وأدت إلى ما نحن عليه من احتلال.

٢.المسالة الطائفية والقومية موجودة منذ تأسيس الدولة العراقية والتي أثرت على التيارات السياسية العاملة في الساحة العراقية.

٣.ضرورة التضحية ببعض القناعات التي نؤمن بها بما فيها الانتخابات وأفضل الخيار الثاني او الخيار الثالث بالرغم من الأيمان بمبدأ الانتخابات كونه الأفضل لكن الظروف غير مهيأة. وان التوافق يتطلب وقت بسبب وجود قوى وطنيه أخرى خارج المجلس.

٤.اويد ما ذهب اليه السيد رئيس المجلس والدكتور محمود عثمان فيما يخص القضية الكردية.

الشيخ جلال الدين الصغير : اكد على ما يأتي:

١.ضرورة تشخيص سليم للاولويات وبعد ذلك يتم الحديث فيما يتعلق بهذه الاولويات ، وعندما يكون للدستور أولوية وطنية تتعلق بعودة السيادة لا بد من النظر لموضوع الأمن وإيجاد حل لها.

٢.كتابة الدستور ليس هم المهم، ويمكن إعطاءه لفريق متخصص ينجزه في فترة زمنية قصيرة المهم في الدستور ان يكون له ضمان في التطبيق من جهة ومن جهة أخرى أحتضان حقيقي من أبناء الشعب.

٣.هناك أطراف متعددة تحاول الطعن بكل ما نقوم به ومن ضمنها العملية الدستورية وعلينا التهيأ لهذه الطعون من خلال اختيار الآلية التي يمكن الطعن بها.

٤.الية الانتخاب الجزئي تتضمن في طياتها اختراقات بسبب ان الهيئات التي ستنتخب المؤتمر الدستوري مطعونة في شرعيتها ولا يوجد قانون انتخابي يؤمن لهذه التشكيلات دستوريتها، كما إنها ستحرم الاقضية والنواحي من ممارسة حقها في العملية الدستورية كون هذه الهيئات تتركز في العاصمة ومراكز المحافظات إضافة الى الحاجة الى التعداد السكاني عند الحديث عن نسب المحافظات. لما تقدم من مشاكل يحملها الانتخاب الجزئي في ذاته لذا علينا التفكير بالانتخابات العامة وما كتبه آية الله السيستاني بشان الانتخابات العامة لم يكن نتيجة لظروف مرحلية معينة وإنما جاء بناء على قاعدة فكرية (عدم ولاية احد على احد). وان رأي آية الله السيستاني لا يقبل بالانتخاب الجزئي وبصفته كمرجع ديني وقوته الحقيقية يلتزم بها ما لا يقل عن ١٠ ملايين شخص.(المشمولين بالانتخابات فقط).

٥.ما اثير بخصوص الظروف غير الملائمة لإجراء الانتخابات العامة وخصوصاً الوضع الأمني فبامكان القوى السياسية السيطرة عليه من خلال ترتيبات امنية خاصة وكما جرى في تشييع اية الله السيد محمد باقر الحكيم (رحمه الله).

٦.رفض خيار الدستور المؤقت لأنه غير محبب من قبل الشعب وقد يستخدمه الحاكم لمصلحته.

٧.بالامكان الاستفادة من البطاقة التموينية مع أدخال بعض التحسينات على نظامها لأغراض الانتخابات وبالاعتماد على سجلات وزارة التجارة والمستمسكات والوثائق الرسمية.

الدكتور أحمد الجلبي: اكد على ما يأتي:

١.ان الموقف الدولي يتطلب قيام حكومة عراقية منتخبة بحدود الشهر العاشر من السنة القادمة، وان يكون الدستور جاهز بحدود الشهر السابع عن طريق الاستفتاء العام وان تجري انتخابات بحدود الشهر التاسع أو العاشر.

٢.ان المجلس لا يبحث قضية لا تحل بالتصويت ولا الإقناع، وهناك رأيان رأي يميل إلى الانتخابات والأخر يميل إلى التوافق ولكل رأي أسبابه ولا مجال لإقناع الطرف الآخر وعلينا الخروج بحل.

٣.العراق ليس دولة من لون واحد وصنف واحد كما إيران. في كردستان العراق هناك من لا يتكلم العربية ولا يرغب بالبقاء ضمن العراق الواحد وهناك من يدافع لحماية المراكز السنية العربية ودعوات إلى ضمها إلى مناطق أخرى.

٤.مطلوب منا الخروج بعراق موحد وديمقراطي فيدرالي له مقومات البقاء السياسي في هذه المنطقة والعقد الأساسي (الدستور) هو الأساس في ذلك .

٥.التأكيد على ان المجلس هو من يقود الشارع وليس العكس مع التأييد لمبدأ الانتخابات فان دستور الولايات المتحدة الأمريكية قامت بسنه هيئة غير منتخبة وعلينا ان نخرج من الشعارات وان نتحدث بعقلانية.

د.موفق الربيعي: اكد على ما يأتي:

١.خيار الانتخابات العامة هو الخيار الصحيح وهو يتعطش اليه الشعب ويمكن تجاوز مصاعبه الفنية في الوقت المناسب.

٢.عدم التقيد بالجدول الزمني لحلفائنا وان لانحشر القضية الدستورية في هذا الإطار الزمني ، مع مراعاة مصالح الأصدقاء وأخذها بنظر الاعتبار .

٣.شيعة العراق عانت الأمرين وقمت التضحيات وعلينا إيقاف نزف الدم العراقي.

٤.ضرورة اتفاق المجلس على مبادئ دستورية والتي من خلالها يمكن الاطمئنان الى ان نتائج الانتخابات لن تخرج عن التحالف الوطني الموجود في المجلس .

د.محمود عثمان:أكد على ما ياتي:

١.ان المجلس هو الذي يقود الشارع وليس العكس وان المواطن العراقي يصب اهتمامه بكيفية تأمين أمور معيشته وأمنه، واذا حقق المجلس للمواطن ما يؤمن عيشته وأمنه فانه سوف يستمع الى المجلس في موضوع الدستور.

٢.عدم التخوف من موضوع الطعن في إجراءات المجلس فالطعن موجود في كل الأحوال ولا يبنى عليه.

٣.ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار التهديدات الأمنية

٤.لا يمكن الاعتماد على نظام البطاقة التموينية وإجراء التعداد السكاني أمر ضروري لمعرفة النسب.

٥.التوافق ضروري في كل الأحوال والمطلوب الوصول إلى صيغة موحدة لخدمة البلد وهو مع الانتخاب الجزئي.

السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم اكدعلى ما ياتي:

١.ان الدستور قضية مصيرية ويتوقف عليها مصير البلد يجب مراعاة الأوضاع الداخلية والإقليمية والعلمية.

٢.الاتفاق على المبادئ الدستورية.

٣.لا انتخابات حقيقية الا بعد الإحصاء والتعداد السكاني.

٤.ضرورة فهم رأي الناس.

٥.هناك حملة خارجية على العراق بان الأكراد والشيعة اغتصبوا العراق وان عرب السنة مظلومين والدول المحيطة تعارض الطغيان (الشيعي والكردي).

السيد عطا عبد الوهاب: أكد على ما ياتي:

١.ان تفضيل الخيار الرابع لا تعني اننا ضد الانتخابات ولكن الأمر يتعلق بكيفية توفير الظروف الملائمة للانتخابات.

٢.ان الأغلبية تفضل خيار الانتخاب الجزئي والذي فيه طعن في شرعية الهيئات التي ستنتخب اعضاء الهيئات الدستورية.

٣.صعوبة اجراء الانتخابات في ظل تدهور الوضع الأمني.

٤ .نحن أمام محددين هما الوقت والشرعية والخيار الرابع هو الخيار التوفيقي بين الخيارات الاخرى.

ـ أشار السيد يونادم كنا إلى ان الانتخابات التي تهضم حقوق الأقليات الأقل عدداً لا تعتبر انتخابات واكد في هذا الخصوص على الخصوصيات.

ـ اقترح السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم اعداد برقية تعزية الى الولايات المتحدة والمطالبة باستلام الملف الامني.

ـ قدم السيد حميد مجيد موسى ايجازاً عن اجتماع اللجنة المشكلة بموجب قرار المجلس ٦٧ حيث اجتمعت اللجنة بأغلبية الأعضاء وأنجزت هيكلية المجلس، واللجان الدائمية في المجلس وستقدم التوصيات والمقترحات إلى المجلس لاقرارها.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر جلسة مجلس الحكم ليوم ٢٠٠٣/١١/٩

عقد مجلس الحكم جلسته الاستثنائية ليوم الأحد ٢٠٠٣/١١/٩ والمخصصة لاستكمال مناقشة تقرير لجنة آليات عقد المؤتمر الدستوري، برئاسة السيد جلال طالباني رئيس الدورة الحالية لمجلس الحكم.

١.قبل البدء بجدول الأعمال أشار السيد سمير شاكر الصميدعي الى انه ينظم الآن في العراق ألحمله الشعبية لمواجهة الإرهاب وهي حمله تشارك فيها الأحزاب والمنظمات وعدد من الشخصيات، وتسعى لحشد الجماهير ضد الإرهاب ولتبين للعالم ان الشعب العراقي له موقف من هذا الموضوع، وان المشرفين على هذه الحملة يودون ان يسمح لهم المجلس بالحضور وشرح هذه المبادرة التي يقومون بها . وعقب السيد رئيس المجلس انه لا مانع من استضافة المشرفين على هذه الحملة في جلسة يوم غد.

٢. تحت فقرة أمور أخرى من جدول الأعمال أثار السيد رئيس الجلسة موضوع الرسالة الموجهة من السيد سمير الصميدعي إلى السيد غاري تاتشر حول موضوع الأعلام ،

وتحدث السيد سمير الصميدعي وقال بع العديد من المناقشات المكثفة مع سلطة الائتلاف المؤقتة تم الاتفاق على أن يكون لمجلس الحكم دور أساسي في إدارة شؤون شبكة الأعلام العراقي وهذه فرصة حقيقية اتيحت للمجلس للإشراف على هذا النشاط وستحتاج اللجنة الإعلامية إلى عدد من القضايا لتفعيل عملها كتعيين سكرتير دائم للجنة بسبب توسع أعمالها، كذلك فإنها تحتاج إلى وضع معايير للاداء المهني ومنح التراخيص لتمكنها من التعامل مع حالات معينة كممارسات قناتي الجزيرة والعربية

والان الحاجة باتت ماسة لقناة إعلام لإيصال صوت المجلس للشعب ، وان هذه الاستجابة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة جاءت بعد الضغط المتكرر من لجنة الاعلام في المجلس لاعطاء المجلس دور في ادارة الاعلام العراقي وهذا نجاح يشبه ما حققه المجلس في مجال اعتراضه على دخول القوات التركية الى العراق.

عقب السيد رئيس الجلسة على هذا الموضوع وتمنى ان يتم الإسراع فيه وتهيئة ممثلين عن اللجنة الإعلامية في الشبكة، كما ذكر السيد سمير الصميدعي بأن هناك طلبات ترد من أكثر من جهة لتشكيل شبكات إعلام على نفقتها الخاصة وبما يتفق مع خط المجلس ،وعقب السيد رئيس المجلس على ذلك ان على هذه الجهات ان تقدم طلبات رسمية إلى اللجنة الإعلامية لمجلس الحكم للحصول على رخصة للبث، ووعد السيد سمير الصميدعي بتخطي العقبات التي تعترض التقدم في مجال العمل الإعلامي وانه يطمئن المجلس ان اللجنة الإعلامية متحمسة كثيراً لإنهاء هذه المسألة.

٣.أشار السيد حميد مجيد موسى إلى ان موضوع ألهيكله لم يقر في الجلسة السابقة وطلب السيد رئيس المجلس ان يعرض الموضوع في جلسة غد واذا لم يكن عليه ملاحظات سيتم إقراره.

٤.أشار السيد رئيس الجلسة إلى موضوع تعيين الدرجات الخاصة اذ انه لم يحسم لحد الان وذكر السيد حميد مجيد ان إجابات الوزراء حول شواغر وزاراتهم من هذه الدرجات لم تكتمل لحد الان، وانه من الضروري مناقشة هذا الموضوع في جلسة يوم الثلاثاء القادم .

٥.حول مقترح الدكتورة رجاء الخزاعي قيام المجلس بالإشراف على عمل النقابات المهنية وآلية انتخاباتها حيث طلب السيد رئيس المجلس ان تجتمع اللجنة المكلفة بدراسة هذا الموضوع يوم غد وتقدم الى المجلس تقريرها في جلسة يوم الثلاثاء.

٦.حول موضوع التعداد العام للسكان طلب السيد رئيس المجلس ان تقوم اللجنة ألمكلفه بالموضوع بعقد اجتماع يوم غد للبدء بالعمل لأنه بغض النظر عن موضوع الدستور فان التعداد العام للسكان عمل مفيد، وإذا وافق المجلس فانه سيقوم بدعوة مقدمي المقترح من دوائر الإحصاء في إقليم كردستان للحضور وعرض أفكارهم والتشاور مع موظفي الجهاز المركزي للإحصاء في بغداد والتوصل إلى رؤية مشتركة لإنجاز التعداد.

٧. ذكر السيد رئيس المجلس بأن هناك مقترحاً من الدكتور أياد علاوي بشأن عقد مؤتمر للمحافظين يستمر يومين لمناقشة القضايا التي تهمهم وتهم المجلس واعلم الدكتور أياد علاوي أن المجلس عقد يوم السبت اجتماعاً مع السادة المحافظين وان هناك دعوة إفطار يقيمها السيد رئيس المجلس لمحافظي الفرات الأوسط مساء اليوم ، وسيتم اللقاء بالمحافظين الآخرين تباعاً.

٨.ذكر السيد رئيس المجلس ان هناك عدد من الزيارات ستقوم بها شخصيات سياسية الى العراق وان مواعيد زياراتهم للمجلس كما يأتي:ـ

ـ وزيرة خارجية أسبانيا الساعة ١١/٣٠ هذا اليوم.

ـ وزير الدفاع الاسترالي الساعة _/١٢ يوم الاثنين.

ـ رئيس الوزراء البولندي الساعة ٣/٣٠ يوم الثلاثاء.

٩.ذكر الدكتور احمد الجلبي ان هناك مبلغاً أدخل في حساب مجلس الحكم يقدر بحدود (٨٠٠) الف دولار قدمه عدد من ضباط مخابرات النظام السابق وان اللجنة المالية في المجلس أوصت بتخصيص هذا المبلغ لفتح مكاتب للهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث.

<u>عقب السادة أعضاء المجلس على هذا الموضوع وذكروا آرائهم ومقترحاتهم وكما يأتي:</u>

ـ اقترح السيد سمير الصميدعي إعطاء الأولوية في تخصيص هذا المبلغ للهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث ولكن اللجان الأخرى في المجلس تحتاج

إلى دعم، وعلق الدكتور احمد الجلبي بأن ميزانية المجلس فيها تخصيصات للجان المختلفة ، وان الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث تحتاج إلى ميزانية كبيرة .

ـ أشار القاضي دارا نور الدين إلى ان وزارة الداخلية أحوج ما تكون الى هذا المبلغ لإكمال تجهيزاتها من الأسلحة والمعدات، وعقب السيد رئيس المجلس على ذلك بأن هذا المبلغ ضئيل بالنسبة لاحتياجات الوزارة وانه تم الطلب من سلطة الائتلاف المؤقتة دعم تخصيصات وزارة الداخلية. وعرض الموضوع للتصويت وصوت الأعضاء بالأغلبية للموافقة على تخصيص المبلغ للهيئة العليا لاجتثاث البعث، و (القرار مرفق طياً).

١٠.بمناسبة فوز الفريق العراقي على كوريا بكرة القدم أشار الدكتور عدنان الباجه جي إلى ان اللاعبين لم يستلموا رواتبهم لفترة طويلة، واقترح تخصيص جزء من المبلغ المخصص للهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث لإعطاء رواتب اللاعبين ، وهو موضوع يهم العراقيين لان هذه اللعبة جماهيرية. اقترح الدكتور أحمد الجلبي ان تتم دعوة المنتخب الفائز لتناول طعام الإفطار ومنحهم مكافأة والطلب من وزير الشباب دفع رواتبهم، وعقب السيد جواد ممثل الشيخ عبد الكريم المحمداوي بان الوقت غير مناسب للاحتفال والعراقيين يذبحون يومياً وحتى إذا تمت الإجراءات المشار إليها في أعلاه فيجب عدم إظهار القضية للأعلام. وعقب السيد جلال طالباني بأن كرة القدم رياضة جماهيرية واسعة في العراق وتكريم المنتخب سيفرح الشارع العراقي.

١١.عرض الدكتور عادل عبد المهدي مناقشة تقرير زيارة وفد المجلس لمدريد لحضور مؤتمر الدول المانحة لأهميته وضرورة تشكيل مجلس عراقي لمتابعة نتائج مؤتمر مدريد، وذكر السيد رئيس المجلس في هذا المجال انه التقى السفير الفرنسي وأعرب له عن رغبة المجلس للتعامل مع الفرنسيين كأصدقاء وتمنى ان تكون لفرنسا مشاركة مادية ولو رمزية في مؤتمر الدول

المانحة وان السفير أعلن عن استعداد دولته لتلبية احتياجات الوزارات العراقية وانه سيدرس هذا الموضوع وسيقدم يوم الثلاثاء نتيجة مباحثاته مع حكومته بهذا الصدد. وذكر السيد أحمد الجلبي بان السيد وزير التخطيط لديه مقترح للتعامل مع كافة المساعدات الواردة للعراق وسيتم طرح هذا الموضوع على اللجنة المالية هذا اليوم وسيقدم مقترح كامل إلى المجلس لمناقشته وان سياسة فرنسا تجاه العراق تديرها شركة النفط الفرنسية وهي مهتمة بالحصول على بعض الامتيازات في حقول نفط الجنوب وان حديثهم عن التعامل مع حكومة ذات سيادة هو حجج واهية.

ذكر السيد حميد مجيد ان المنطلق ألمصلحي لفرنسا وألمانيا بديهي، وإضافة إلى ذلك فإنهم يقولون إنهم لا يساهمون ما دام الصندوق تحت سيطرة أمريكا وانه بأمكانهم المساهمة خارج الصندوق وبعلاقة مباشرة وهذا رأي الصين ايضاً عقب السيد رئيس المجلس على ذلك وأشار إلى انه الصين وضعها يختلف فهي تعترف بمجلس الحكم وانه هناك دعوة موجهة للمجلس لزيارة الصين. ذكر الدكتور إياد علاوي حول مقترح الدكتور عادل عبد المهدي انه تكلم مع رئيس الوزراء الأسباني ووزير خارجية الولايات المتحدة حول تشكيل لجنة متابعة لنتائج مؤتمر مدريد ووافقوا على ذلك ، وأشار الدكتور احمد الجلبي إلى ان جميع الأموال ستذهب لصندوق أعمار العراق وبريمر هو الشخص الوحيد المخول لصرف هذه الأموال، واقترح ان يتم كتابة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيها تعيين ممثل له في العراق وإعادة موظفي الأمم المتحدة الى العراق.

١٢.ذكر الدكتور محمود عثمان ان هناك حديث عن شفافية صرف الأموال في العراق واقترح في هذا المجال إنشاء لجنة عراقية للإشراف على كيفية صرف الأموال التي ستأتي عن طريق مؤتمر مدريد، أما بالنسبة لفرنسا فاقترح توجيه دعوة رسمية لوفد فرنسي رفيع المستوى لزيارة العراق والالتقاء بهم في المجلس لمعرفة ما يدور بذهنهم.

١٣.طرح السيد رئيس المجلس انه التقى مع ارميتاج نائب وزير الخارجية الأمريكي والمسؤول الأمني .

ودار الحديث عن موضوع الدستور، وان الجميـــع يلـــح علـــى ضـــرورة الإسراع في وضع الدستور أو شئ بديل عنه ، أي اذا عجـــز المجلـــس عـــن إنجاز الدستور فيمكنه الاستعانة بشئ شبيه بالدســـتور (كقـــانون أساســـي) أو (قواعد أساسية) يمكن الاستفادة منها خلال هذه الفترة ولحين إنجاز الدستور.

١٤.تم تأجيل مناقشة موضوع الدستور إلى جلسة يوم غد وذلك لاســـتقبال وزير خارجية أسبانيا.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الاثنين ٢٠٠٣/١١/١٠

عقد مجلس الحكم جلسته الاعتيادية ليوم الاثنين ٢٠٠٣/١١/١٠ برئاسة السيد جلال طالباني رئيس الدورة الحالية لمجلس الحكم وتناول الاجتماع الامور التالية:-

١. تحدث في بداية الجلسة السيد رئيس مجلس الحكم واشار الى ورود عدة مقترحات من أعضاء المجلس بشأن الدستور ، ورجا بحث الموضوع بشكل جدي وسريع وذكر ان الأمريكان مهتمون بهذا الموضوع جدا، ويتوقف عليه موضوع الاستقلال والسيادة.

٢. أشار د. احمد الجلبي الى المقال السلبي الذي نشرته صحيفة الواشنطن بوست بعددها الصادر يوم ٢٠٠٣/١١/٩ وفيه انتقاد للمجلس وانه غير قادر على العمل واستند على معلومات من أعضاء في سلطة الائتلاف المؤقتة وان القصد من المقال ان الحكومة الاميريكة تدرس حالياً فكرة التخلي عن برنامجها السابق المتمثل ان لا سيادة قبل إجراء انتخابات بفكرة تشكيل حكومة انتقالية هي التي تتولى إجراء الانتخابات، وان سلطة الائتلاف المؤقتة هي من كانت تدفع لاتخاذ ألفكره الأولى في حين ان الفكرة الحالية هي بضغط من واشنطن وان انتقال السيادة قبل إجراء الانتخابات أصبح سياسة واشنطن الآن.

أجاب السيد جلال طالباني الى ان هناك معلومات تشير إلى وجود وجهة نظر تتضمن وضع قوانين اساسية لفترة محددة وتشكيل حكومة انتقالية تتولى وضع قانون اجراء انتخابات. أي أن الإدارة الأمريكية مستعدة لتسليم السيادة قبل وضع الدستور. وهناك شبه اجماع على ان الانتخابات الان صعبة مع انها ضرورية للدستور الدائم.

ولمعالجة الوضع في ظل قرار ١٥١١ وضغط عامل الوقت فعلى المجلس البحث عن مخرج للوضع القائم الان.

٣. تحدث الدكتور إبراهيم الجعفري واعتبر المقال المنشور في الواشنطن بوست بانه بمثابة اطلاق نار على المجلس من واشنطن. وانه يتصور بأن المجلس يحتاج الى إجراء إعلامي عن طريق خطاب إعلامي متوازن وغير متشنج وهاديء للرد على الاتهامات الواردة في المقال ، وسياسي يصار الى فتح حديث مباشر مع سلطة الائتلاف المؤقتة بخصوص ما ورد في المقال، أما بشأن موضوع السيادة فالمجلس هو الذي اشار الى ان الانتخابات غير عملية الان. وان المجلس يحتاج الى جدولتين : الاولى جدولة العمل على خلفية القرار ١٥١١ والثانية جدولة الانتخابات على مستوى الدستور الدائم.

ذكر السيد جلال طالباني ان صحيفة الواشنطن بوست لاتعبر عن رأي الادارة الامريكية وهي احيانا معارضة لها وأيد اصدار بيان هادئ للرد على ما يقال ضد المجلس.

٤. اشار د. محسن عبد الحميد الى ان المجلس يواجه إحراجا أمام الشعب العراقي وهناك تجاه كبير لدى الشعب العراقي بعدم الرضا على المجلس وعبّر عن خشيته من ان تأجيل الانتخابات يعطي مبرراً لإطالة امد الاحتلال في العراق وبدفع من دوائر امريكية . واعتقد إن اتباع خطوة حكومة انتقالية وتأجيل الانتخابات وعدم التمكن من الوصول الى قرار موحد يعتبر مؤامرة أمريكية لاستمرار الاحتلال وشعب العراق يريد دستور وحكومة ثم المطالبة بخروج امريكا.

قال السيد جلال طالباني ان الاميركان مستعجلون الآن لتسليم الحكم الى العراقيين ويريدون انجاز الامر بسرعة. واذا لم يتم انجاز دستور دائم في هذه المرحلة فلا بد من اتخاذ اجراء معين لمليء الفراغ ولحين انجاز الدستور الدائم.

ذكر الدكتور محسن إمكانية وضع الدستور بصورة صحيحة اما بالاستناد الى الخيار الأول او الخيار الثاني الذي يؤيده هو شخصياً ، لان الانتخابات العامة لا يمكن أجراءها في العراق حسبما أفتى المرج الشيعي السيد علي السيستاني الذي نكن له كل التقدير والاحترام ولكنه لا يمثل العراق بأجمعه ، ولا يمكن للمجلس ان يلزم نفسه برأي جهة معنية مع احترام جميع الاطراف ، لان المجلس يريد الوصول الى صياغة دستور على الاسس التي تم الاتفاق عليها . دستور ديمقراطي تعددي فيدرالي يحترم الهوية الإسلامية.

أجاب السيد جلال طالباني ان لا يمكن تجاهل رأي السيد السيستاني ، ليس لانه ملزم لكل العراقيين لكن تم الاتفاق بين أعضاء المجلس على هذا ولا يمكن تجاهل رأي السيد السيستاني ، وللتاريخ فأن السيد السيستاني لم يقل شيئاً مخالف لم يذكر في المجلس سابقاً ولا احد يختلف على موضوع الانتخابات.

٥. واشار الدكتور عدنان الباجه جي الى ان الهدف هو تقصير مدة الاحتلال ومن خلال المجلس وبالحوار مع الدول الأجنبية كان اعضاء المجلس يصرون على عودة السيادة لان عودتها مرتبطة بانتهاء الاحتلال حسب قرارات مجلس الامن وخلال اللقاء مع وزير الخارجية الامريكي كولن باول في جنيف وعند بحثهم لمشروع القرار (١٥١١) تم الاقتراح عليه ان تكون هناك فقرة تشير الى ان مجلس الحكم هو الذي يمارس السيادة في الدولة العراقية ، الا انه أجاب بأن ذلك غير ممكن خاصة وان الكونغرس يناقش المعونة للعراق ولن يوافق عليها اذا لم يكن هناك وجود للاميركان.

واقترح زيادة عدد أعضاء المجلس لمعالجة مشكلة بأن المجلس الحالي لا يمثل الشعب العراقي كله. فاذا تم توسيع المجلس وادخلت عناصر أخرى اليه سيكون التمثيل اوسع وهذا التمثيل يعطي الفرصة لتطبيق قرار مجلس الامن الذي لم يذكر حكومة منتخبة او دستورية وانما حكومة ممثلة، وعن طريق هذا

التوسيع يمكن ان تكون حكومة ممثلة والذهاب بها الى مجلس الامن لانهاء الاحتلال.

المطروح الآن من الأمريكان إنهم مستعجلون في الخروج لأسباب كثيرة وأهمها الانتخابات، وعلى الرئيس الامريكي جورج بوش ان يقدم إنجازاً واضحاً في العراق قبل الانتخابات وهناك جدل داخلي يشير إلى ان بوش دخل الحرب لأسباب غير مقنعة لحد الآن ، ويريد الآن تبرير دخول الحرب بسبب إنقاذ الشعب العراقي وإقامة نظام ديمقراطي ويريدون ان يقولوا للشعب الأمريكي ان العراق استعاد سيادته في ظل قانون اساسي مؤقت وحكومة مؤقتة تضع الدستور الدائم.

ما يطرحه الاميركان الآن هو قانون تنظيم الجهاز الحكومي وليس دستور مؤقت

٦.تحدث الدكتور محمود عثمان وأشار إلى ان صيغة توسيع المجلس لن تكسبه شرعية اكبر وان الأفكار التي يتم تداولها الآن لم تطرح على المجلس وبشكل رسمي لحد الآن وان السفير بول بريمر في لقاءاته مع المجلس فضل الأخذ بالخيار الثاني ،

كما أكد على ان الانتخابات العامة هي الأفضل ولكن لم يتم الاتفاق عليها لصعوبة تنفيذها ، ويبقى التوافق هو المهم لأنه يضمن رضا جميع الأطراف.

٧.تحدث الشيخ جلال الدين الصغير وأشار إلى ان أي دستور يجب ان يتضمن ٤ قضايا .

- ان يكون ناجح عمليا.
- ان يحضى بأكبر قدر من الشرعية.
- ضمان التزام الشعب به.
- ان يتجنب اكبر قدر من الطعن به او بآلياته.

وان الخيار الثاني تواجهه عقبات عدم وجود مؤسسات المجتمع المدني وهذا يفقده القاعدة القانونية والشعبية، واقترح تفعيل القرار ١٥١١ وذلك من خلال:

ـ تشكيل لجنة لتفعيل آليات القرار ١٥١١

ـ ان تضع هذه اللجنة جدولة لعملية الدستور وتطرح علاجها للمشكلات الرئيسية الثلاث وهي التعداد العام للسكان، الوضع الأمني تأهيل مؤسسات المجتمع المدني.

٨.تحدث الدكتور سامي الاسدي وذكر ان طريقة الانتخابات العامة طريقة مقبولة من الجميع وان الاختلاف يكمن في إمكانية إنجازها، وان الخيار الثاني لا يمكن الأخذ به لأنه فاقد للشرعية، ويمكن الانطلاق من القرار ١٥١١ لأنه نص على ان السيادة تسلم الى حكومة ممثله ولم ينص على كونها منتخبة وان الصيغة المقترحة لتنفيذ ذلك هي توسيع مجلس الحكم ليشمل التيارات السياسية والعشائرية والشخصيات وبذلك فان الحكومة التي سيشكلها ستكون اقرب الصيغ تمثيلاً للشعب العراق، وبعد توسيع المجلس يمكن الاتفاق على لائحة يقرها بالاتفاق مع سلطة الائتلاف المؤقتة للعمل على أساسها في المرحلة القادمة، التي ستكون فيها المهمة الرئيسية هي إنهاء الاحتلال ولا يمنع ذلك وجود بعض القوات التي سيكون وجودها محل تفاوض بين حكومة ذات سيادة وبين قوات الاحتلال.

٩.تحدث السيد حميد مجيد موسى وأشار إلى ان ما يثار حول أداء المجلس يراد به الضغط على المجلس للإسراع بعمله وان على المجلس ان يقبل النقد الذاتي فهو يعاني من نواقص كبيرة في أسلوب عمله وإذا لم تعالج فسيؤثر ذلك على وضعه، وركز على ضرورة التمييز بين مفهومي نقل السلطة وبين استعادة السيادة وإنهاء الاحتلال فالقوات الأمريكية بعد نقل السلطة لن ترحل، كما ذكر ان قرار مجلس الأمن ١٥١١ يعطي مؤشراً يجب أخذه في نظر الاعتبار فهناك في القرار فقرات تحدد المسيرة ، فالقرار ينص على أن تؤدي

الحكومة اليمين الدستورية أي ان الدستور يسبق الانتخابات والقرار يتضمن حلقات متسلسلة يمكن السير عليها وصولاً الى نيل السيادة. وفضل الخيار الثاني كونه توفيقي ينسجم مع مبدأ التوافق ،

وانه مع فكرة توسيع المجلس واقترح بهذا الخصوص تشكيل مجلس من الأحزاب والحركات غير الممثلة في مجلس الحكم يكون محيطاً به ويشارك في نقاشاته وقراراته ووضعه في صورة ما يحدث .

١٠.تحدث الدكتور ايدن وأشار الى انه مع الخيار الأول ولكن هناك صعوبة تعترض تنفيذه وانه بالامكان اللجوء إلى الدستور الانتقالي ولكن كيف يمكن اقناع الشعب به وأيد فكرة توسيع المجلس كخطوة أولية ثم تشكيل لجنة موسعة لكتابة الدستور.

١١.تحدث السيد احمد شياع البراك وذكر ان لديه جملة آراء بشان الخيارات المطروحة على المجلس ومنها.

أ.لا يوجد في الفقه الدستوري ما يسمى بالانتخابات الجزئية.

ب.كيفية توزيع مقاعد المؤتمر الدستوري على المحافظات.

ج.الجالية العراقية في الخارج الذين سيستبعدون عند الأخذ بالخيار الثاني .

د.أهمية التعداد السكاني للعملية الدستورية وغيرها.

هـ.عدم إمكانية أعتماد مبدأ التوافق ليشمل آلية الإعداد للمؤتمر الدستوري لان هذه العملية فنية.

و.ان لا تكون الانتخابات الأمريكية عامل ضغط على الساحة السياسية العراقية.

ز.ان المرجعية قوة دينية ولكنها سياسية أيضا ويجب أخذها بنظر الاعتبار.

ح.الخيار الأول سيوحد الشعب العراقي بأكمله خلف المجلس وسيزيد من شرعيته.

١٢.تحدث الدكتور عادل عبد المهدي وأشار إلى انه إذا كان هناك فرصة لمنح السيادة للعراق فيجب الترحيب بها كما ان المجلس يجب ان لا يربك بسبب الضغوط او الانتقادات وان توسعة المجلس هروب الى الإمام وبالنتيجة ستتعرض لنفس الانتقاد الذي يوجه للمجلس بأنه غير منتخب، وأيد مقترح السيد حميد مجيد بإنشاء مجلس استشاري موازي لمجلس الحكم ، أما بالنسبة للعملية الدستورية فأشار إلى ان أية محاولة لوضع دستور بدون انتخابات غير صحيحة وإذا لم يستطيع المجلس إنجازها ذ فاقترح تأجيل موضوع الدستور برقية ويكون مجلس الحكم مجلس وصاية..

١٣.تحدث السيد جلال طالباني وذكر انه يؤيد ما تفضل به السيدين عادل عبد المهدي وحميد مجيد وان مجلس الحكم يجب التمسك به لأنه أصبح قانونياً ولا مانع من تشكيل هيئة اخرى بجانبه. كما أشار إلى ان الأخذ بأسلوب وضع قانون أساسي او اللائحة الأساسية هو أسلوب يجب التفكير به لأنه يمكن وضعه بسرعة ما دامت المبادئ الأساسية متفق عليها وبنفس الوقت الشروع في التهيؤ للانتخابات العامة.

١٤.لخص السيد رئيس الجلسة ما دار من نقاش بالنقاط التالية.

أ.ان الدستور الدائم لا يمكن وضعه بدون انتخابات.

ب.الظروف الحالية لا تسمح بأجراء الانتخابات العامة.

ج.التوجه نحو تشكيل حكومة انتقالية وتطبيق القرار ١٥١١ هو اتجاه سائد وهناك اقتراحين لتنفيذ ذلك.

ــ تشكيل لجنة لبحث آلية التجاوب مع القرار ١٥١١ والتحضير لجدول زمني.

ــ التفكير بشيء بديل عن الدستور الدائم لان الحكومة الانتقالية لابد ان تستند على قانون أساسي وهذا يتطلب تشكيل لجنة لصياغة المبادئ التوافقية لهذا العمل.

١٥.تحدث الدكتور احمد الجلبي وأيد تشكيل لجنتين احدهما تتولى دراسة قضية قيام حكومة تتمتع باعتراف دولي وتعد الرد على قرار مجلس الامن (١٥١١)، والأخرى تقوم باعداد مقترح القانون الأساسي لتتمكن الحكومة العراقية من الاستناد عليه لحين وضع الدستور.

١٦. خلص المجلس في نهاية المناقشة الى تأجيل البت في تشكيل اللجنتين الى جلسة يوم غد لإعطاء الفرصة لمزيد من التشاور حول الموضوع.

١٧. استضاف المجلس وزير الدفاع الاسترالي والوفد المرافق له ورحب السيد رئيس المجلس بالضيف الزائر وأعرب عن تقديره للدور الذي قامت به استراليا في تحرير العراق وتمنى ان تسهم في إعادة أعمار العراق كما ساهمت في تحريره. وتحدث الوزير فشكر المجلس على استقباله وعبر عن حزنه وتعازيه لوفاة المرحومة الدكتورة عقيلة الهاشمي ، وأشار إلى العلاقات التي كانت قائمة بين العراق واستراليا والتي كانت علاقات قوية ومنتجة وانه يتمنى ان تعود هذه العلاقات الى مستواها السابق ، وان مساهمة استراليا في قوة الائتلاف كان بهدف خلق عالم اكثر أمناً. وذكر ان استراليا ستستقبل ضباطا عراقيين في كلية الأركان لديها وستساهم في تدريب الجيش العراقي الجديد، وان استراليا مهتمه كذلك بالمساهمة في انجاز اقتصاد عراقي مزدهر، وعبر عن اهتمام استراليا بطريقة انشاء المجلس لهياكل حكومته الجديدة ، وانها مستعدة لتقديم أي مساعدة وخبرة في مجال وضع الدستور العراقي الجديد.

وشكر السيد رئيس المجلس والسادة الاعضاء السيد الوزير على اهتمامه ودعمه للمجلس وان المجلس سيستفيد من التجربة الاسترالية ، وبالنسبة لموضوع إعادة اعمار العراق فبامكان استراليا ان تساهم في العديد من المجالات مثل الزراعة والنفط وقطاعات الصناعات المختلفة وكذلك في مجال الاهتمام بشؤون الامن الداخلي وتعزيز تجهيزات وزارة الداخلية العراقية

كالآليات وأجهزة الاتصالات.وطرح على الوزير كذلك موضوع رعاية اللاجئين العراقية في استراليا لانهم لعبوا دورا كبيرا في معارضة النظام السابق.

١٧. استضاف المجلس المشرف على الحملة الشعبية لمكافحة الإرهاب وفسح المجال له للحديث امام المجلس الذي بدأ كلامه ان أعضاء من مجلس أعمار العراق شعروا ومن خلال اتصالاتهم بحاجة المواطن العراقي لعمل شيء تجاه الإرهاب، لأنه لم يعد موجه ضد قوات الائتلاف فقط وانما يستهدف كل مفاصل الحياة اليومية للمواطن العراقي والمؤسسات الدولية الإنسانية والمدنية وبهدف ارباك الحياة اليومية وإظهار ان الإرهابيين قادرين للوصول الى أهدافهم ولذا استثمرت هذه الحاجة وتمت الدعوة للقيام بحملة واسعة ضد الإرهاب وقدم ايجاز عن اجتماعات الهيئة وطلب دعم المجلس وذلك بحضور أعضاء المجلس لاجتماعات اللجنة ونشاطاتها والمشاركة في التظاهرة الجماهيرية يوم ١٢/٥ ضد الإرهاب.

١٨. قرر المجلس تخفيض نسبة الفائدة على قروض الفلاحية والزراعية وجدولة الديون المستحقة عليها وإلغاء الفوائد على القروض من سقوط النظام الدكتاتوري الى نهاية عام ٢٠٠٣. (القرار مرفق طياً).

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الثلاثاء ٢٠٠٣/١١/١١

عقد مجلس الحكم جلسته الاعتيادية يوم الثلاثاء ٢٠٠٣/١١/١١ برئاسة السيد جلال طالباني رئيس الدورة الحالية للمجلس حيث رجا من السادة الاعضاء الاطلاع سريعاً على محضر الاجتماع السابق ومناقشة موضوع الدستور. وذكر بأن السفير بول بريمر والسفير جريمر غرينستوك سافرا الى واشنطن بشأن الموضوع العراقي لترتيب اللقاء الذي سيجري بين رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والرئيس الامريكي جورج بوش بشأن العراق.

واشار الى المداولة التي جرت مع السفير بول بريمر خلال الحفل التأبيني للدكتورة عقيلة الهاشمي (رحمها الله) وابلاغه بقرار المجلس بتشكيل لجنتين لمتابعة قرار ١٥١١ ولجنة قواعد قانون اساسي للحكم . واعرب السفير بريمر عن قناعته بقرار المجلس ، كما ابلغ السيد جلال طالباني لاحقاً بأنه اتصل بالرئيس جورج بوش بوش وعرض عليه قرار المجلس وابدى فرحه بذلك، كما قال السفير غرينسوك بانها خطوة ممتازة ناقش عدد من اعضاء المجلس كيفية تشكيل هاتين اللجنتين. واشار البعض منهم الى الاستفادة من اعضاء اللجنة الدستورية السابقة التي انتهت مهام عملها حيث تتوفر لديهم الخبرة والتجانس فيما بينهم. فيما اقترح البعض تشكيل لجنة واحدة لانجاز المهتمين ، الا ان السيد رئيس المجلس الاعلى تشكيل لجنتين استناداً الى موافقة المجلس في الاجتماع السابق. وكذلك اقترح البعض ان تشكل لجنة من اعضاء مجلس الحكم وان يستعينوا بمن يرونه مناسباً من اعضاء اللجنة الدستورية السابقة او من الخبراء الاخرين.

اقترح السيد رئيس المجلس تشكيل اللجنة الاولى المعنية بتفعيل القرار ١٥١١ من اعضاء المجلس حصراً وحصلت الموافقة بالاغلبية وتم تشكيل اللجنة بموجب القرار (٩٩) في ٢٠٠٣/١١/١١ (المرافق طيا).

اما بشأن اللجنة الثانية فقد اقر تشكيلها بموجب القرار (١٠٠) في ٢٠٠٣/١١/١١ من اعضاء المجلس والاستعانة بمن يرونه مناسباً لهذه المهمة (المرافق طيا).

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع اللجنة الإعلامية ليوم الأربعاء ١١/١٢/

عقدت اللجنة الإعلامية اجتماعها يوم الثلاثاء ١١/١١/٢٠٠٣ برئاسة السيد سمير شاكر الصميدعي عضو مجلس الحكم، وحضر الاجتماع:ـ

١.د.محمود عثمان والسيد بختيار أمين

٢.السيد علاء الهاشمي	ممثل د.إبراهيم الجعفري
٣.د.سلامه سميسم	ممثلة السيد عبد العزيز الحكيم
٤.السيد على عبد الامير	ممثل السيد أياد علاوي
٥.د.آيدن	ممثل السيدة صون كول جابوك
٦.السيد أمير	ممثل السيد يونادم كنا
٧.د.جلال الماشطه	ممثل الدكتور عدنان الباجه جي
٨.السيد حميد الكفائي	الناطق الرسمي باسم مجلس الحكم

ولم يحضر الاجتماع د. موفق الربيعي لسفره خارج العراق.

بدأ السيد رئيس الجلسة الحديث مشيراً الى أن مناقشات مطوله عقدت مع ممثلي سلطة الائتلاف المؤقتة طرح خلالها الجانب العراقي تصوراته بشان واقع الإعلام الحالي، وفشل شبكة الأعلام العراقي في إيصال صوتها إلى الشعب العراقي وبيان وجهة نظر المجلس بضرورة النهوض وتفعيل شبكة الإعلام العراقي في ان تكون صوت العراق الجديد والتي من خلالها ندحض افتراءات شبكات الإعلام المعادية، ونوصل حقائق الأمور الى المواطن العراقي. وأضاف انه في الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٣ تم طرح وجهة نظر مجلس الحكم بضرورة ان يكون للمجلس دور في عمل شبكة الأعلام العراقي وبخلافه فأن المجلس سيكون حراً في إنشاء قناة خاصة به، وأن هذا الموقف ثبت بشكل مكتوب برسالة الى المشرفين من سلطة الائتلاف

المؤقتة على شبكة الاعلام العراقي وطلب منهم الإجابة، كانت نتيجة هذا العمل المضني ان سلطة الائتلاف أجابت بالموافقة على مقترح المجلس ان تكون ألشبكة مؤسسة لها مجلس إدارة ويكون للمجلس ممثل في مجلس الإدارة مع تحفظ واحد يعتبر خط أحمر هو عدم قبولهم تحويل الشبكة إلى مؤسسة إعلام حكومية ، وهو الأمر الذي لا يرغب به المجلس أيضا.

وأشار إلى وجود عقبات أهمها إن تمويل شبكة الإعلام يأتي من الكونغرس ولهذا علينا أن نكيف الأمور بحيث يكون للمجلس تأثير في إدارة المؤسسة وبنفس الوقت يكون هناك التزام في أساليب الصرف على الطريقة الأمريكية أما الأمر الثاني فهو حاجة الساحة الإعلامية إلى هيكلية تتضمن هيئة تشرف على الساحة الإعلامية لغرض تنظيمها وتكون هذه الهيئة عراقية ويرتبط هذا الجهاز بشكل رمزي بمجلس الحكم ويضم رجال قانون،

أما تمويل هذا الجهاز فهناك جهات أبدت استعدادها لذلك ومنها بريطانيا، وتكون شبكة الإعلام الحالية فرع لهذه الهيئة ، وبالإضافة لها هناك عروضاً لإنشاء شبكات أخرى، وهو أمر مفيد لأنها لن تكلف المجلس شيئاً من الناحية المادية إضافة إلى أن ذلك سيؤدي إلى ظهور حالة المنافسة بين هذه الشبكات وان بعضها يرغب في المساهمه بالإنتاج المحلي، وهو الأمر الذي نبحث عنه في ان نجد نكهة عراقية في برامجنا.

وختم السيد رئيس اللجنة حديثه بأن الحاجة تدعو إلى التحرك على اتجاهين اتجاه نحو تشكيل الهيئة المشرفة للأعلام والآخر نحو شبكات الإعلام التنفيذية، وأكد على ضرورة الإسراع في تنفيذ العمل لغرض إثبات مصداقية الجانب العراقي في قدرته على العمل والقدرة على تجاوز الصعوبات وطالب من السادة أعضاء اللجنة إعداد مقترحات وخطة عمل لكي يصار إلى طرحها أمام مجلس الحكم في اجتماعه القادم يوم الاثنين وتضمينها هيكلية البنية الإعلامية.

تحدث السيد حميد الكفائي عن شبكة الإعلام العراقـــي وكيفيـــة تأسيســـها والمراحل التي مرت بها، كما أشار إلى مؤتمر أثينا والتقرير الذي خرج بـــه هذا المؤتمر وضرورة إطلاع السادة أعضاء اللجنة عليه، وطرح تساؤلاً علـــى السادة الأعضاء مفاده هل ان من مصلحة العراق حالياً ان يكون الإعلام حـــراً بشكل مطلق؟ أجابه السيد رئيس اللجنة ان المجلس يسعى لان يمثل في الهيئـــة المشرفة وان ما نسعى اليه حالة تكون مقبولة من الأمريكان والبريطانيين وفي نفس الوقت تلبي متطلبات عمل المجلس وتوجهاته.

تحدث د.جلال الماشطه وأشار إلى ضرورة الفصل في الصلاحيات المالية وان الإعلام المستقل بالمطلق حالياً أمر غير ممكن، وأكد على الحاجـــة إلـــى وسيلة إعلامية تمكن المجلس من التعبير عن رأيه وإيصال صوته إلى الشـعب وأكد على ضرورة إنشاء وكالة أنباء عراقية. وأيد د.سامي العسكري وجهـــة النظر الخاصة بعدم تحبيذ أن يكون الإعلام حراً بشكل مطلق فـــي الظـــرف الحالي، وأكد على ضرورة إنشاء قناة عراقية تضع في حسابها مصلحة العراق وتعمل على هذا الأساس.

تحدث السيد علي عبد الأمير وأشار إلى ان هناك فكرة تتبلور من خـــلال النقاش لا تحبذ الإعلام الحر بشكل مطلق في الظروف الحالية بسبب ان البلـــد يمر بمرحلة انتقالية وضرورة وضع ضوابط للقنوات وفي نفس الوقت نبدأ في وضع آلية لبدء مشروع عراقي صرف ونتحرك به على دول الخليج ويكـــون قسم منه تابع الحكومة والقسم الآخر حر.

أثار السيد بختيار أمين موضوع شبكة الإعلام العراقي والعقـــود الجديـــدة وكذلك وجود عدد من الإعلاميين العاملين في الشبكة ومـــن موظفـــي وزارة الإعلام المنحلة ويتقاضون رواتبهم من ميزانية وزارة المالية إضافة إلـــى أن الميزانية الجديدة لعام ٢٠٠٤ فيها تخصيصات وعند الاستفسار عنها تبين إنـــها رواتب لهؤلاء الموظفين وهذا يعني ان هناك موارد عراقية تستخدم في هـــذه الشبكة وعلى هذا من الضروري ان يكون للمجلس دور مشارك فيها.

أشار السيد رئيس اللجنة أن مبدأ المشاركة أقر قبل يومين، وعلينا أن نقـدم مقترحات بشان هذه الشراكة وخلاصة الأمر ان هناك اتفاق فـي اللجنـة ان الإعلام لا يجب أن يكون سائباً وإنما يجب أن يكون للمجلس دور فيـه مـن ناحية الإشراف وان ذلك يتطلب خطة على مستوين:ـ

١.الهيئة الوطنية للإعلام واجبها تنظيم العملية الإعلامية في العراق وتكون مستقلة في عملها ويلحق بها كيان قانوني وتكون عراقية بحته.

٢.وضع خطة عمل تتضمن خطوط عامة لتصور العمل الإعلامـي فـي العراق وتطرح أمام مجلس الحكم لإقرارها ومن ثـم مناقشـتها مـع سـلطة الائتلاف المؤقتة.

وفي نهاية الاجتماع تقرر تقسيم العمل وكالاتي:ـ

أولا:مجموعة لإنضاج مقترح تشكيل الهيئة الوطنية للإعلام تتـألف مـن السادة حميد الكفائي و د.سامي العسكري والسيد بختيار أمين .

ثانياً:مجموعة لغرض إنضاج أفكار بشان مبدأ المشاركة مع سلطة الائتلاف تتألف من د.جلال الماشطة والسيد علي عبد الأمير، ود.سلام سميسم.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الاربعاء ٢٠٠٣/١١/١٢

عقد مجلس الحكم جلسته الاعتيادية يوم الاربعاء ٢٠٠٣/١١/١٢ برئاسة السيد جلال طالباني رئيس الدورة الحالية للمجلس وناقش المواضيع التالية:

أولاً: اقرار محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الثلاثاء ٢٠٠٣/١١/١١.
ثانياً: مناقشة آلية عمل اللجنة المكلفة بالاعداد للقانون الاساسي للحكم.

١.افتتح السيد رئيس مجلس الحكم الحديث عن هذا الموضوع وذكر ان هناك ملاحظة مفيدة يود عرضها على المجلس وهي ان مؤتمر لندن الذي عقده المعارضة العراقية تحدث كثيراً في هذه المسألة وتوصل الى نتائج بالاجماع وهي انه خلال الفترة الانتقالية سيكون هناك مجلس سيادة وحكومة انتقالية ودستور انتقالي وهذه المسميات متفق عليها خلال اجتماعات المعارضة ولاعضاء مجلس الحكم قبولها او رفضها ولكنها تشمل بحث الموضوع من قبل اللجنة ، واضاف ان السفير بول بريمر اتصل يوم امس من واشنطن وذكر انه يجري مع الادارة الاميركية نقاشات مكثفة حول هذه المسألة وانه يرجو عدم كشف الموضوع امام الاعلام ولحين عودته.

٢.تحدث الدكتور محمود عثمان وايد فكرة الاستفادة من الورقة التي اقرت في مؤتمرات المعارضة في لندن وهي ورقة للمناقشة وليس بالضرورة التمسك بها وهي مفيدة على أي حال لانها جاهزة واغلب المعارضين العراقيين موافقين عليها وسيكون الاطلاع واجراء التعديلات عليها مفيدة ، وعقب السيد رئيس المجلس انه سيجلب الورقة يوم السبت لعرضها وتوزيعها على السادة اعضاء المجلس.

٣.اثير موضوع تسمية هذه الوثيقة وابدى السادة الاعضاء ملاحظاتهم وكما ياتي:

ـ اقترح الدكتور محمود تسمية (قانون العمل في الفترة الانتقالية) او التفكير بتسمية تتناسب مع الموضوع.

ـ ذكر القاضي وائل عبداللطيف تسمية (تنظيم الجهاز الحكومي) لا يمكن ان ينطبق على عمل مجلس الحكم لانه يحتاج الى سلطة تشريعية ، اما الجهاز الحكومي فهو المنصب دون الوزراء في السلم الوظيفي ، وان مصطلح القانون الاساسي هو نفسه مصطلح الدستور لان بعض الدول تسميه القانون الاساسي.

ثالثاً: وفي اطار ما ورد في قرار مجلس الامن ١٥١١ من نصوص حول نقل السيادة الى العراقيين وعلاقة ذلك بعمل اللجنة تحدث عدد من السادة الاعضاء وكما يأتي:-

أ. ذكر السيد رئيس مجلس الحكم الى ان هناك جهة امريكية تميل الى تشكيل حكومة انتقالية وعندها لا بد من بحث مصير مجلس الحكم، وتحدث العديد من الاخوان عن مقترحات يمكن الاستفادة منها كمقترح الدكتور عدنان الباجه جي بتوسيع عضوية المجلس ومقترح الدكتور عادل عبدالمهدي لاقامة مجلس تشاوري مواز لمجلس الحكم ، واشار الى انه اذا بقي الوضع الحالي واستمراه فهو جيد اما اذا كان هناك حكومة انتقالية فلابد من بحث مصير المجلس ، واشار السيد وائل عبداللطيف الى انه لا بد من معرفة ما يفكرون به.

ب. ذكر القاضي وائل عبداللطيف ان مصطلح ادارة الدولة العراقية لا يبين الشيء ولكنه يرتبط بقرارات مجلس الامن ١٤٨٣ و ١٥١١ وهي تتفق على ان ذلك يجسده مجلس الحكم الحالي.

استفسر الدكتور محسن عبدالحميد عن المقصود بالحكومة الانتقالية؟ كذلك انه اذا استقرت الحالة على تسمية دستور انتقالي من خلال اتصالاتنا فإن الاخرين يعتبرون المجلس لا يمثل العراق ولا يحق للمجلس وضع دستور دائم بأي شكل ، ماهو المقصود بالدستور الانتقالي والخيارات بدستور دائم او بناء قواعد عامة فهي قضايا غامضة.

جـ.ذكر الدكتور محمود عثمان ان الدستور الدائم يحتاج الى وقت طويل لتشكيل حكومة وبرلمان ودستور مؤقت ، ودعا الى التركيز على ما يريده المجلس من الامم المتحدة ومن سلطة الائتلاف المؤقتة ومعرفة آرائهم وحتى لاتكون التشكيل الجديد بدون معرفة الصلاحيات كما في مجلس الحكم واذا تم انشاء تشكيلات جديدة فلابد من الاخذ بمطالبنا ونعرف ماهي الحدود ، ويعتبر ذلك مهم وان يكون توافق بين تشكيل هذه الهيئات او التشكيلات وان تستمر بعملية التعداد السكاني.

د.ذكر الدكتور عدنان الباجه جي ان القرار ١٥١١ لم يشترط ان تكون الحكومة منتخبة او دستورية ، لذا وضع دستور دائم والذي يتطلب وقتاً طويلاً فإن من واجب المجلس ان يقرر الاطار القانوني لنظام حكم مؤقت او انتقالي، ويمكن اذن ان يضع قانون اساسي او قانون لتنظيم جهاز الحكم او غيرها من التسميات او الاخذ بتسمية (وثيقة) تتضمن المبادئ الاساسية مثل الحريات التي يجب ان يتمتع بها المواطنون ، توزيع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا الامر ليس صعباً فلدى العراق دستور ١٩٢٥ ودستور عام ١٩٥٨ ويمكن الاستفادة من هذه الوثائق لوضع الوثيقة لتنظيم شؤون الحكم في المرحلة الانتقالية وبالامكان اعتبار مجلس الحكم هو الحكومة الانتقالية وبامكان السادة الاعضاء الاخرين ان يقدموا افكارهم بهذا الخصوص واعرب عن استعداده عن اعداد وثيقة تعرض على المجلي وتتضمن المبادئ الاساسية وتنظيم العلاقة بين السلطات " ختلفة وبناء على هذه الوثيقة يمكن الذهاب الى

مجلس الامن ويعرض امامه ان السيادة التي تم الاشارة اليها في القرار ١٥١١ وضع المجلس لها محتوى عملي ، أي ان المهم الان اغتنام هذه الفرصة ، وان امام المجلس مسؤولية تاريخية امام العالم اجمع لانه وباستثناء الولايات المتحدة الامريكية فإن كل الدول كانت مستعدة من الاعتراف بمجلس الحكم كحكومة شرعية للعراق.

هـ. تساءل السيد حميد مجيد عن ما ورد بحديث الدكتور عدنان الباجه جي وهل هو استنتاج ام نصوص ، واجاب الدكتور عدنان الباجه جي ان هذا نص والشرط الوحيد لنقل السلطة هو وجود حكومة ممثلة للشعب ومعترف بها دولياً. وتساءل الدكتور محسن عبدالحميد انه وعدنان الباجه جي اشارا الى انه وحسب قرار ١٥١١ فان الذي يضع القانون الاساسي هو حكومة ممثلة فهل يمكن لمجلس الحكم ان يدعي لنفسه انه يمثل الشعب ومن الذي يقول ذلك بدون انتخابات،

وأجاب الدكتور عدنان عن ذلك انه بتوسيع المجلس ليشمل تيارات وقوى سياسية وشخصيات وطنية فيمكن آنذاك القول ان المجلس يمثل ٩٠% من الشعب العراقي

واذا تعذر اجراء الانتخابات واجراء التوسيع المطلوب للمجلس ، فيتم الاستناد الى القرار ١٥١١ الذي ينص على ان المجلس يمثل السيادة العراقية ، أي ان الموضوع هو مسألة (اقناع) واذا وافقت الولايات المتحدة فستوافق بقية الدول. عقب الدكتور محسن عبدالحميد ان هذا صحيح ولكن يبقى الشعب العراقي لا يعترف بتمثيل المجلس لكل العراقيين ، واجاب الدكتور عدنان انه يؤيد طرح الدكتور محسن عبدالحميد وانه يفضل توسعة المجلس او اجراء انتخابات سريعة تعتمد على الهوية والبطاقة التموينية وهناك ثلاث بدائل.

- اجراء انتخابات بدون تعداد سكاني بالاعتماد على البطاقة التموينية.
- توسعة المجلس.

- ان يكون مجلس الحكم الحالي في اطار قانوني اوسع والاستناد الى قرار مجلس الامن ١٥١١ وهذه مسألة سياسية.

و. تحدث الدكتور عادل عبدالمهدي وايد ما ذهب اليه الدكتور عدنان الباجه جي ، وانه يميل الى فكرة ان الولايات المتحدة والدول الاخرى اصبحت قابلة للاخذ بهذا التصور الذي اشار اليه وان هناك دلائل على ذلك منها لقائه بالسفير بريمر الذي عرض الموضوع عليه وكان لديه تردد بسيط ولكنه قال ان هذا حل عملي ولم يمانع بل انه بدأ بتطوير بعض الافكار وتقديم مقترحات بشأن التوقيتات الزمنية وكان منسجماً تماماً مع الفكرة وانه سيعرضها على الادارة الامريكية واعتبر ان هذا التطور (انفراج كبير) والدليل الاخر هو قرار مجلس الامن ١٥١١ والذي صاغه الامريكان عن دراية ، حيث لم ترد فيه كلمة (الاحتلال) ، وانه يذكر امراً جديداً هو القوات المتعددة الجنسيات وهذه صياغة جديدة لوجود القوات الامريكية في العراق، أي انه اجرى تغييراً في القضاء الذي توجد فيه القوات الامريكية والتحالف في العراق ، وهو يميز فيه انتقال السلطة الى العراقيين ويبين السيادة الكاملة التي تأتي بعد الانتخابات والدستور ، وان تسببه السفير غرينتسوك لما ورد في القرار بحالة ملكة بريطانيا فيه خلط ، لان مجلس الحكم سيأخذ السلطة ومعها جزء من السيادة ، وان قرار ١٥١١ هو في صالح المجلس ويرتب له عملية الانتقال ، وفي هذا المجال اقترح الدكتور عادل انه يتم التحضير لمرحلتين او جدول زمني يتضمن المرحلة الاولى وهي ان يقدم في ١٥/شباط او ١٥/ آذار ما يمكن تسميته المبادئ الاساسية لادارة المرحلة الانتقالية (ولا يسمى قانون اساسي) و (لادستور مؤقت)(لاقانون حكم) لان هذه التسميات ستدخل المجلس في العديد من الاشكالات.

المرحلة الثانية وتترافق مع المرحلة الاولى وتتضمن التهيأة منذ الان لانشاء مجلس استشاري او شعبي او وطني- او التسمية المناسبة - والذي

يضم ٢٥٠ عضوا تشمل كل الشخصيات والفعاليات والاحزاب والمحافظات بحيث يحقق هذا المجلس مطلب قرار مجلس الامن في التمثيل الواسع. واكد الدكتور عادل على انه ليس من انصار العبث بمجلس الحكم لانه الان سلطة معترف بها وحتى اكثر من سلطة الائتلاف المؤقتة وليترك المجلس ضمانة لكل شيء،

وبتشكيل هذا المجلس التشاوري يمكن الذهاب الى مجلس الامن واعلامه باننا قادرون على اجراء انتخابات نهاية عام ٢٠٠٤.

ز. عقب السيد محمد بحر العلوم ان توسيع المجلس سيمثل تذويباً له واجاب الدكتور عادل انه على العكس فأن هذه العملية ستقوي المجلس وستمنحه مجلساً موازياً وذو طابع شعبي.

ح. تحدث السيد حميد مجيد واشار الى ان هناك وضع سياسي جديد لا يمكن تفسيره بقرار ١٥١١ وهناك ضغط على الادارة الامريكية واوربا تضغط وهي بجانب العراق ، وسبق للمجلس ان تحدث عن حقوق عراقية كاملة السلطة واضطر الى التراجع عن هذه الفكرة بعد ان صدر القرار ١٤٨٢ وتأسيس مجلس الحكم فلماذا يربك المجلس نفسه بالبحث عن موائمات لا تخدمه وخلص الى انه مع فكرة مستقبل سلطة او حكومة انتقالية تأخذ على عاتقها ادارة البلد ثم تأتي بعد ذلك القضايا الاخرى.

ط. ذكر السيد جلال طالباني انه المطلوبالان شيء قانوني لان ذكر (لائحة) امر غير مقبول من الناحية القانونية ، فلنفكر باطار قانوني للتسمية مثل (مبادئ قانون الفترة الانتقالية) او أي تسمية اخرى تشير الى القانون.

٦. اعلن السيد محمد بحر العلوم ان موكبه تعرض لاطلاق نار من قبل عناصر نقطة تفتيش المنطقة الخضراء الامريكان واصيب احد افراد الحماية ونقل الى المستشفى وان هذا التصرف لم يكن مبرراً وانه يؤكد الطريقة غير المؤدبة التي يتعامل بها هؤلاء العناصر مع السادة اعضاء المجلس

وعبر السادة اعضاء المجلس عن اسفهم لهذه الحادثة ولتكرر هذه الممارسات واقترح السيد رئيس المجلس مايلي:-

آ. تقديم مذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى سلطة الائتلاف المؤقتة حول هذه الممارسات (المذكرة مرفقة طيا)

ب. التوقف عن عقد الاجتماعات المقبلة للمجلس في القاعة الموجودة ضمن المنطقة الخضراء ونقلها الى اماكن اخرى ولحين اتخاذ سلطة الائتلاف المؤقتة للاجراء المناسب لايقاف هذه السلوكيات.

ويقرر المجلس عقد جلسة يوم السبت ٢٠٠٣/١١/١٥ في دار السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم.

أشار السيد رئيس مجلس الحكم الى انه التقى مع نائب السفير بول بريمر وقدم له ايجازاً عما حدث صباح هذا اليوم وشرحت له اسباب عدم حضور عدد من السادة اعضاء مجلس الحكم بسب التصرفات والسلوكية الخاطئة لعدد من افراد القوات المتواجدة في نقاط التفتيش وابلغه بعودة الدكتور احمد الجلبي والدكتور اياد علاوي والسيد مسعود بارزاني احتجاجاً على سوء التصرف معهم.

وقدم نائب السفير بول بريمر اعتذاره عن الخطأ غير المقصود وتمنى ان لا يتكرر ذلك مستقبلاً واشار الى ان مثل هذه الاجراءات الامنية المشددة هي بقصد حماية السادة اعضاء المجلس وذكر له الدكتور رثر انه ليس بقصد الحماية وانما بقصد الاهانة ، كما اشار الى انه طلب من سلطة الائتلاف المؤقتة قيام السادة اعضاء المجلس بتوفير الحماية للمبنى والمداخل كما ابلغته بقرار المجلس بنقل اجتماعات المجلس الى مكان آخر وحتى ايجاد حل سريع وعاجل لمثل هذه الاخطاء والتصرفات.

ذكر السيد رئيس مجلس الحكم الى المناقشات التي دارت في اجتماع مجلس الوزراء وطلب السيد وزير الداخلية بتخصيص جزء من مبلغ ٨٠٠ ألف دولار

المخصص لهيئة اجتثاث البعث الى وزارة الداخلية لاكمال بعض احتياجاتها سواء في العجلات او الاجهزة والمعدات الاخرى.

أشار الشيخ عبدالكريم المحمداوي الى ان المجلس وهيئة الاجتثاث في حاجة ليس الى مثل هذا المبلغ وانما الى مبالغ اخرى لاجتثاث البعث من كل العراق ولدعم الهيئات الفرعية في المحافظات.

واشار السيد رئيس المجلس الى ان هناك قرار من مجلس الحكم برقم ٩٤ ولايمكن العدول عنه الا بقرار آخر.

وجرى التصويت على تقسيم المبلغ المذكور مابين الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث ووزارة الداخلية وحصلت الموافقة عليه بالاغلبية ١١ صوتاً من اصل ١٦ عدد الحاضرين

واقترح السيد سمير الصميدعي التريث في تقسيم المبلغ وحتى التشاور مع الدكتور احمد الجلبي رئيس الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم السبت ٢٠٠٣/١١/١٥

عقد مجلس الحكم جلسته الاستثنائية يوم السبت ٢٠٠٣/١١/١٥ في منزل السيد جلال طالباني رئيس الدورة الحالية لمجلس الحكم.

١. افتتح السيد رئيس الجلسة الحديث بالإشارة إلى ما تمخضت عنه زيارة السفير بول بريمر إلى واشنطن، حيث انه رجع ولديه مقترحات محددة حول الإجراءات السياسية اللازمة لتسليم السُلطة والسيادة للعراقيين خلال بضعة اشهر، وان الهيئة الرئاسية لمجلس الحكم اجتمعت يوم الجمعة بالسفير بريمر وتم مناقشة هذه المقترحات ووجدت هيئة الرئاسة أن قسماً كبيراً مما ورد في هذه المقترحات هو في الأصل المقترحات التي كان مجلس الحكم قد تقدم بها سابقاً ولم تقبل في حينه أما الآن فقد تم القبول بها،

والخطوط العامة لهذا الاتفاق المقترح هي قيام المجلس بسن قانون للفترة الانتقالية بالتشاور مع سلطة الائتلاف المؤقتة وبعد وضع هذا القانون يتم اختيار مجلس تشريعي انتقالي، ومن هذا المجلس تنبثق حكومة عراقية ذات سيادة وينتهي الاحتلال وان أقصى موعد لذلك هو ٢٠٠٤/٧/١، وان تفاصيل هذا الاتفاق وتوقيتاته قابلة للتفاوض.

وإذا وافق المجلس فسيتم عقد مؤتمر صحفي يعلن فيه ان المجلس وضع هذه الخطوط العامة وان الاحتلال سينتهي وفق هذا الجدول الزمني، وان السفير بريمر مستعد لحضور جلسة المجلس لمناقشة المقترحات .



٢ فسح السيد رئيس الجلسه المجال للسادة الأعضاء لمناقشة الموضوع وتحدث الأعضاء وكما يلي:ـ

أ.تحدث الدكتور أحمد الجلبي وذكر ان المطلوب من المجلس اليوم ان يوافق او لا يوافق على القضايا التالية:ـ

ـ مبدأ نهاية الاحتلال في ٢٠٠٤/٧/١.

ـ مبدأ عودة السيادة للعراقيين قبل الانتخابات او بعدها.

ـ مبدأ ان تكون الهيئة المكلفة بإعداد الدستور هيئة منتخبة من خلال انتخابات عامة حره ونزيهة.

ـ الموافقة على ان يتم في ١/شباط/٢٠٠٤ سن قانون عام يقرر قيام الحكومة الانتقالية وطريقة اختيارها وطريقة تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، ثم عقد اتفاق ينظم بقاء قوات التحالف في العراق .

ب.تحدث الدكتور إبراهيم الجعفري،وذكر ان المطلوب مناقشة التوقيتات والتواريخ وكيف تنسجم مع القضايا التي يريدها المجلس لانه من غير المنطقي ان نناقش هل نريد السيادة اولا ، وان هذه الجلسة تاريخية بل انها اهم جلسة في تاريخ مجلس الحكم ، وعلى المجلس ان يقرر كيف سيتعامل خلال هذه الفترة وكيف سيتم ترتيب انسحاب قوات التحالف والفراغ الذي ستتركه، وان هذا الفراغ يجب ان يملء بقوة تعويضية من العراقيين تتمتع بالكفاءة.

ج.ذكر الدكتور عدنان الباجه جي ان قرار مجلس الأمن ١٥١١ يضع جدولاً زمنياً للدستور والانتخابات، فاذا وافق المجلس على التواريخ الواردة في الاتفاق المقترح فعندئذ يمكن التوجه إلى مجلس الأمن وإعلامه بذلك.

د.اشار الدكتور عادل عبد المهدي ان هناك أمام المجلس طريقتين اما قراءة المقترح او قراءة البيان الصحفي الذي يتضمن الخطوط العامة للمقترحات لأنه وخلال هذه الجلسة لن نتمكن من مناقشة التفاصيل.

٣.أيد السيد رئيس الجلسة مقترح الدكتور عادل عبد المهدي بقراءة البيان الصحفي وقام بقراءته على السادة أعضاء المجلس وطلب ملاحظاتهم بشانه.

ا.أكد الدكتور محسن عبد الحميد على ضرورة تضمن البيان المقترح الفقرة التالية (احترام الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي واحترام حقوق جميع الأديان للطوائف الأخرى).

ب.اقترح الدكتور عادل عبد المهدي أن يتم رفع عبارة (وافق المجلس على كتابة قانون أساسي) واستبداله بـ (قانون الحكم) أو (قانون عام) وعقب السيد رئيس الجلسة على ذلك باقتراح ان تكون ألتسميه (قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية) ، وتم التصويت على هذه التسمية بالأغلبية. كما أكد الدكتور عادل عبد المهدي على أن لديه تحفظ على تعبير (حل مجلس الحكم) لان مجلس الحكم أصبح هيئة معترف بها من مجلس الأمن فإذا لم يتم ضمان وجود هيئة أعلى من مجلس الحكم فليس من المناسب الإعلان عن حله وان ذلك سيكون خطأً كبيراً، وإذا ذكر هذا التعبير فيجب ان يرافقه ذكر آليات واضحة لاختيار ممثلين حقيقيين للشعب، كما أشار إلى التوقيتات ألوارده في البيان حول كتابة الدستور بحلول عام ٢٠٠٦ فان هذا التوقيت بعيد جداً ومن المناسب ان يتم الحديث عن نهاية عام ٢٠٠٥ او بداية عام ٢٠٠٦، مع ضرورة ان تتضمن ديباجة البيان الإشارة الى أن هذا الاتفاق تم تنفيذا لقرار مجلس الآمن ١٥١١.

ج. ذكر الدكتور محمود عثمان انه يفضل مناقشة المقترحات اولاً لان هذا امر مهم وبعد ذلك نناقش البيان الصحفي، وعقب السيد رئيس المجلسة على ذلك ان موضوع مناقشة البيان الصحفي اولاً وافق عليه المجلس بالاجماع فأجاب الدكتور محمود عثمان بانه لم يصوت على ذلك.

د.تحدث الدكتور روز نوري وأشار إلى انه قبل إصدار البيان الصحفي يجب ان يكون هناك اتفاق على الجوهر ، لذا فانه يقترح ان يكون البيان

الصحفي عام دون الدخول بالتفاصيل لأنه في حال ذكر التفاصيل فانه يرجو دراسة موضوع إقليم كردستان لأنه إقليم موحد وله إدارة انتخبت في انتخابات حرة ونزيهة فإذا لم تتم الإشارة إلى اختيار المجلس التشريعي في كردستان بطريقة خاصة فمن الأفضل أن تتم الإشارة في البيان الصحفي إلى عبارة (اختيار هيئة تشريعية مؤقتة).كذلك أشار إلى تضمن البيان الفقرة (حل مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة) وهناك فرق بين الاثنين لان مجلس مؤلف الحكم من قادة عراقيين لذا فان الخلط بين الاثنين وحلهم بشكل واحد غير صحيح، وضرورة ان يبقى مجلس الحكم ضمن الهيئة التشريعية المؤقتة وهذا سيحفظ كرامة المجلس.

وأشار أيضا إلى الفقرة التالية من البيان وضرورة أن يشار إلى الوضع الحالي في كردستان كإقليم له وضعه الخاص أي تحديد العلاقة والإشارة إلى بقاء الوضع في كردستان على ما هو عليه ولحين إقرار الدستور الدائم .كما انه يؤيد أن ذكر عام ٢٠٠٦ سيشير إلى فترة طويلة وهو يؤيد ذكر نهاية عام ٢٠٠٥ أو الإشارة إلى (خلال عامين).

هـ.تحدث الدكتور احمد الجلبي وأشار إلى ضرورة ان يبدأ البيان بأهم نقطة وهي الإشارة إلى نهاية الاحتلال وعودة السيادة للعراقيين ، كما ذكر ان الفقرة الرابعة من البيان تتضمن كل النقاط التي يرغب المجلس بوضعها لحكم العراق وبشكل عام . لذا فان الدخول في تفاصيل شكل النظام الفدرالي أي ذكر إقليم كردستان بالنص سيسبب مشاكل لان هذا الأمر سيلزم المجلس بشيء هو من حق الشعب ان يقرره ، ولان هذا الأمر يقرره الدستور الدائم، لذا فانه يفضل بقاء النص كما هو أو إضافة عبارة (وتبقى التدابير القائمة سارية ولحين إقرار الدستور).

و.تحدث القاضي وائل عبد اللطيف فأشار ألى ان فترة ٢٠٠٦ فترة مناسبة جداً لان الديمقراطية الاقتصادية يجب أن تأتي قبل الديمقراطية السياسية

ولتوفير فرص العمل للعراقيين ليأخذ كل فرد دوره في الحياة، وأيد ما جاء بحديث الدكتور إبراهيم الجعفري وهو انه إذا انسحبت قوات التحالف من العراق قبل تهيأ قوات عسكرية بديلة فان العراق سيشهد شيئاً شبيهاً لما حدث في ايران عام ١٩٥٢ كما أكد على ضرورة ان يتطرق البيان الى مسالة ان المجلس التأسيسي اذا كان منتخباً فلن يتم اجراء استفتاء على الدستور اما اذا كان المجلس منتخب بطريقة الانتخاب الجزئي فيجب عرض الدستور على الشعب، كذلك يجب تبديل تسمية هيئة تشريعية لاننا بذلك سنعزل بقية الهيئات ، لذا يجب اعطاء هذه الهيئة صفة عامة لادارة الدولة. وخلص الى ان البيان بحاجة الى اعادة صياغته.

ز.تحدث الدكتور إبراهيم الجعفري وأشار إلى أن البيان الصحفي يمكن ان يعلن دون أن يتم الإقرار بالموافقة على ما ورد فيه بالتفصيل لان المجلس بحاجة إلى ان يبين وجهة نظرة بما تضمنه الاتفاق المقترح، أما بالنسبة للتواريخ فأنها موضوعة على أساس الحد الأقصى، وضرورة ان يتم ابراز هذه الناحية ، كما أكد على ضرورة ان تتضمن صياغة البيان ان المجلس هو صاحب المبادرة، وذكر انه لا يؤيد حل مجلس الحكم لأنه سيحرم العراق من التعاطي مع كل المنظمات والجهات التي اعترفت به.

ح.تحدث الدكتور محمد بحر العلوم وأشار إلى من غير الصحيح حل مجلس الحكم ، كذلك فانه يرجو تغيير موعد ١/تموز لأنه فيه ذكريات أليمه للعراقيين كذلك ضرورة ان يتم الإشارة إلى كلمة (قرر) المجلس وليس (وافق) ، وانه يرجو تأجيل موعد ١/شباط إلى ١/آذار لفسح المجال للمجلس للمزيد من المناقشات ، وحذف كلمة (الأعيان) والاستعاضة عنها بشيء آخر.

ط.تحدث السيد نصير الجادرجي وتساءل عن ضرورة عقد المؤتمر الصحفي هذا اليوم وهل يمكن تأجيله لان هذا سيوحي ان بريمر عاد من أمريكا يوم أمس وأملى على المجلس المقترحات التي جلبها معه، كما أشار إلى

عدم تضمن البيان لموعد ٢٠٠٣/١٢/١٥ الذي نص عليه قرار مجلس الامن ، ,أكد على ضرورة تضمن البيان النص على ذكر الحكم الفدرالـــي فـــي إقليـــم كردستان حفاظاً على وحدة العراق.

ي.تحدث السيد حميد مجيد وذكر انه يجب الإجابة حول الضجة التي أثيرت مؤخراً حول العلاقة بين قوات التحالف ومجلس الحكم، لذا مـــن الضــــروري التأكيد اولاً على إنهاء الاحتلال ونقل السلطة ثم بعد ذلك يمكن ترتيب الفقـرات بما يتناسب مع هذه الفكرة، وان الإشارة الى القرار ١٥١١ مهمـــة لأن هـــذه الوثيقة فيها قوة للعراق وانه يؤيد موضوع الإشــــارة إلــى إقليـــم كردســتان وضرورة التأكيد على عبارة نظام فدرالي (موحد).

ك.تحدث السيد رئيس الجلسة وأشار إلى انه يؤيد الكثير مـــن الملاحظـــات التي أبداها السادة الأعضاء ، وانه يقترح اســـتبدال كلمـــة (الأعيـــان) بـــــ (مؤتمرات شعبية)، وانه لا يعتقد أن مجلس الحكم يجب أن يحل مـــع ســـلطة الائتلاف المؤقتة ويجب التمييز بينهما وانه يؤيد احترام الهويـــة الإســـلامية، ويؤيد طرد الدكتور روز لان الشارع الكردي يضغط علينا ، ونحن متـــهمين بالمساومة على حساب قضية الفدرالية، والشارع الكردي لا يقبل تجاهل هـــذا الموضوع وعدم الإشارة اليه. كما ذكر انه لا يؤيد ابتداء البيان بالإشارة الـــى نهاية الاحتلال بل الإشارة إلى انه ونتيجة نضال المجلس وسعيه من اجل هـــذا الهدف.

ل.تحدث السيد سمير الصميدعي وقال ان النقاش كان بالمستوى المطلـــوب ولكنه ذكر المجلس انه مهما قيل فسينظر إلى هذا البيان على انه بيان صـــدر بعد رجوع السفير بريمر بمشروع جديد، وهناك اتجاه في الصحافة يشير إلـــى تيار في الإدارة الأمريكية ينتقد مجلس الحكـــم لســـوء أداءه وان هنـــاك نيـــة للتخلص منه، وهذا البيان الصحفي يؤكد هذه الأفكار، لـــذا يجـــب ان تركـــز صياغة البيان على تطلعاتنا المشروعة التي أقرت في مؤتمر لنـــدن وان يتـــم إبراز ما نريده نحن على حساب الاتجاه المشار إليه أعلاه.

م.تحدث الشيخ عبد الكريم المحمداوي وأشار إلى الإشارة إلى حل مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة في وقت واحد يوحي بانهما الاثنان محتلان كما ان توقيت عام ٢٠٠٦ توقيت بعيد.

ن.تحدث الدكتور أياد علاوي وأشار إلى ان جميع الملاحظات مهمة وضرورة استبدال كلمة (وافق المجلس) بعبارة (قرر المجلس) وانه يقترح تشكيل لجنة لإعادة صياغة البيان.

وصوت المجلس على المقترح بالإجماع وقرر تشكيل اللجنة من السادة (د.إياد علاوي ، د.روز نوري ، د.محسن عبد الحميد ، د. عادل عبد المهدي ، السيد سمير الصميدعي ، د.محمد بحر العلوم)بهذا العرض.

س.قرأ الدكتور محسن عبد الحميد البيان بعد الصياغة وترك السيد رئيس الجلسة المجال للأعضاء لبيان ملاحظاتهم.

وأشار الدكتور أحمد الجلبي إلى انه ما دام ثم ذكر إقليم كردستان فيجب الشارة الى فقرة (بالحدود الإدارية القائمة الآن) لان عدم ذكر ذلك سيفسح المجال لأي ادعاء مستقبلي.

٤.حضر السفير بول بريمر الجلسة ورحب السيد رئيس الجلسة به وتقدير المجلس لجهوده وقدم له إيجازا عن ما دار في الجلسة الصباحية والمقترحات التي قدمها السادة الأعضاء والتعديلات التي طلبوا أجراءها.

٥.تحدث السفير بريمر وأشار إلى إن هذا اليوم مهم للعراق والعراقيين وانه يود أن يقدم إيجازا عن المناقشات التي أجراها مع الإدارة الأمريكية التي التقى بها في الأسبوع الماضي وانه التقى الرئيس بوش عدة مرات وكذلك مع أركان السياسة الخارجية الأمريكية وانه نقل إليه خلاصة المناقشات التي أجراها مع مجلس الحكم والخطة التي تم الاتفاق عليها لإعادة السيادة للعراق

وان الرسالة الواضحة التي حصل عليها من الرئيس كانت تتضمن:ــ

أ.إصراره على الاستمرار في إعادة أعمار العراق والتغلب على الإرهاب وإعادة العراق إلى شعبه كدولة ديمقراطية ومستقره مع إصراره على نقطتين:

ــ ان الإجراءات ألمتخذه بصدده إعادة السيادة يجب ان تكون مهيكله وبوثيقة مكتوبة تضع هيكلاً للحوار السياسي في العراق.

ــ ان تسليم السيادة للعراق يجب ان يكون الى حكومة تمثيلية وليست حكومة معينة وذكر السفير بريمر ان يتطلع الى سماع مناقشات السادة أعضاء المجلس بشان المقترح المقدم .

٦.تحدث الدكتور عدنان الباجه جي واشار الى ان الصياغة تتضمن ان تقوم حكومة ذات سيادة وتمارس السلطه وان ذلك يجب أن يقترن بحل مجلس الحكم لانه من غير المعقول ان تكون هناك حكومتين في وقت واحد.

٧.تحدث الدكتور محسن عبد الحميد وتساءل عن معنى كلمة (فيدرالية للعراق) ، لانه يفهم ان الفدرالية هي لكردستان فقط، وعقب السيد جلال طالباني على ذلك ان هذا النظام لانستطيع تحديده الان لان الدستور الدائم هو الذي سيحدد نوع الفدرالية والنطاق الذي ستشمله. اما الدكتور محمود عثمان فذكر ان هذه الفقرة يمكن ان تصاغ بالإشارة الى ذكر الفدرالية لكردستان واللامركزية لبقية المحافظات . وذكر القاضي وائل عبد اللطيف ان الفقرات الاخرى توضح هذا المفهوم وهي ان الفدرالية لكل العراق أي (الحكم المحلي) حيث ترد عبارة حكومة مركزية وحكومة محلية. وتساءل الدكتور عادل عبد الهدي عن مفهوم (حكومة محلية) وأشار إلى انه مصطلح غامض واقترح استبداله بمصطلح (سلطة محلية) لانه اذا تم التوقيع على أي شيء فسنكون ملتزمين به. وضرورة الانتباه إلى أن اجرءات المجلس وفقاً لمقترح القانون الأساسي ستؤسس هيكلية دائمة للدولة العراقية ، وان المجلس سيقرر بدل العراقيين وهذه مسالة حساسه وخطيرة وتتم وفق اجرءات سريعة جداً ،

وتعطي صلاحيات تشريعية وتنفيذية لـ ١٨ حكومة محليه ، وعقب السفير بريمر على ذلك انه يود تذكير المجلس اننا لسنا هنا اليوم لحل هذه المشاكل فهناك فترة ٣ إلى ٤ اشهر لمناقشة هذه المواضيع، واقترح الإسراع بدراسة مشروع البيان الصحفي ,أيد السادة القاضي وائل عبد اللطيف ، والدكتور محمود عثمان والدكتور روز نوري انه ما دام اقر مبدأ الفدرالية في الفقرة السابقة فان فقرتي (الحكومة المركزية) و (الحكومة المحلية) تبقيان كما هما.

٨.تحدث الدكتور حاجم الحسني واقترح تسمية الوثيقة (مقترحات القانون الاساسي) لتبقى في صيغة مقترحات، وعقب السفير بريمر بانه لا يوافق على ذلك لانه هنا لعقد اتفاق، وانه لايمانع من تضمن المقترح لفقرة (احترا م الهوية الاسلامية)، واما بخصوص موضوع الامن فانه مع تشكيل الحكومة ذات السيادة ستكون هناك قوانين تنظم وجود القوات التحالف في العراق.

٩.تحدث الدكتور محسن عبد الحميد واشار الى انه ليس معقولاً وبعد كل العمل المضني والطويل لمجلس الحكم ان لايكون لـه أي امتياز أو اهلية للدخول في المجلس التشريعي المؤلف من ٢٥٠ عضواً. واقترح ان تدخل هيئة المجلس جميعها في المجلس الوطني الذي سيشكل لان لهم تجربة طويلة وتعرضوا للمخاطر ولديهم تاريخ طويل في النضال ضد النظام السابق. وأيد الدكتور عادل عبد المهدي ذلك وأشار ان حل المجلس يجب ان يكون لصالح هيئة تمثيلية عراقية أعلى منه . وعقب السفير بريمر على ذلك مشيراً إلى إن هدف المجلس كان نقل السلطة الى حكومة تمثيلية وانه متأكد ان الكثير من الأعضاء اذا قرروا ان يرشحوا أنفسهم للسلطة التشريعية فسيفوزون بالانضمام اليها. وان دور سلطة الائتلاف الوحيد هو الإشراف على الإجراءات ولن تقوم بتعيين أي شخص، لان هذا متروك للشعب العراقي.

اما السيد حميد مجيد فأشار إلى ان فقرات الاتفاق حسمت اسلوب الانتخاب بطريقية تهمل القوى السياسية التي لها امتدادات في الشارع العراقي وحرمتها من حقها في ان يكون لها مرشحين.



١٠. أبدى الدكتور عادل عبد المهدي اعتراضه على فقرة (يعمل مسؤولو سلطة الائتلاف المؤقتة في كل محافظة مع لجنة تنظيمية من العراقيين) وانها فقرة غامضة. وعقب السفير بريمر على ذلك بالاشارة ان المقترح يتضمن تشكيل لجنة من (١٥-٢٥) عضو يعين مجلس الحكم (٥) من اعضائه ويعين المجلس الاقليمي (٥) وكل مدينة كبيرة في المحافظة تعين (١) وبذلك سيكون لدينا لجنة تنظيمية من (٢٥) عضو، وتساءل السيد جلال طالباني فاشار الى ان ممثلي مجالس المحافظات لايمثلون الناس، فكيف ستعكس الانتخابات الجديدة تمثيل الناس. وعقب السفير بريمر على ذلك بالاشارة إلى ان دور المجلس المحلي هو ترشيح أعضاء للجنة التنظيمية وان وجود أناس سيئون في هذه المجالس واللجان أمر غير مستغرب فحتى في الكونغرس الامريكي هنالك ناس سيئون، وعقب الدكتور عادل عبدالمهدي انه يجب ضمان التمثيل الديمقراطي الحقيقي وطريقة الاختيار سيكون لها دور في ذلك، وانه يقترح ان تصاغ الفقرة بالشكل التالي (ان نصف أعضاء اللجنة يعينون من قبل مجلس الحكم) لنعطي هذه اللجنة التوازن ولنكون مطمئنين عند حل مجلس الحكم ولأن المجلس شريك ثانٍ في هذه العملية وبموجب قرارات مجلس الأمن، ولم يوافق السفير بريمر على هذا المقترح وأشار إلى هذه ليست فكرة طيبة.

١١. ذكر السيد رئيس الجلسة ان السفير بريمر يقترح أن يقوم ثلاثة من السادة اعضاء المجلس بالجلوس مع الكادر المصاحب له لصياغة المقترح وأجراء التعديلات وتم تسمية الاعضاء (الدكتور روز نوري شاويس، الدكتور عادل عبدالمهدي، الدكتور احمد الجلبي). لهذا الغرض.

١٢. بعد عودة اللجنة ذكر احد اعضاء الكادر المصاحب للسفير بريمر ان القلق لدى أعضاء المجلس هو ان اللجنة المشار إليها قد تكون غير محايدة، والإجابة عن ذلك ان أي مرشح يحتاج الى حد ادنى من الأصوات المطلوبة ليتم التصديق عليه، وان مجلس الحكم سيعين خمسة أعضاء في هذه اللجنة

وهذا سيعطيه نوع من الرقابة على الأعضاء وهو عدد كافٍ لإيقاف الإجراءات غير المرغوب فيها، واشار الدكتور روز نوري الى ان رأي اللجنة كان ان يتم تأجيل الموضوع ليناقش بصورة اكبر، واعترض السفير بريمر على ذلك وأشار الى ان صيغة هذه اللجنة محددة وعدد من يرشحهم المجلس لها كاف وانه لا يستطيع إعطاء سلطة أكثر من ذلك وانه يجب الاستمرار للوصول الى قرار.

١٣. تحدث الدكتور سامي العسكري وأشار إلى ان المجلس يرغب بمشاركة أوسع للإشراف على الانتخابات، وان المجلس يمثل حوالي ٧٠% من الشعب العراقي فعلى الأقل يجب ان يكون هناك أعضاء في اللجنة مساوٍ لهذه النسبة أي على الأقل نصف أعضاء اللجنة يجب ان يرشحهم المجلس، وعقب السيد رئيس الجلسة على ذلك انه حتى إذا كان للمجلس ٧ أعضاء فلن يستطيع ان يفرض ما يريده وان الخمسة السابقة أقوى من السبعة التي يقترحها. وذكر القاضي وائل عبد اللطيف انه ليس هناك تعداد للسكان ليتم ترشيح إعداد للمحافظات تناسب عدد سكانها. وأجاب السفير بريمر عن ذلك ان نظام بطاقة التموين يعطي فكرة جيدة عن العدد. وأشار السيد احمد شياع البراك ان مجالس المحافظات غير موحدة الاعداد وكذلك الصلاحيات غير واضحة وان بعض هذه المجالس منتخب وبعضها معين فكيف سيتم اعتماد ترشيحاتها. وعقب السيد رئيس الجلسة على ذلك ان مهمة هذه اللجان تنظيمية فقط للإشراف على الانتخابات وليس لديها صلاحيات تعيين او اختيار. وذكر السفير بريمر ان هذه الإجراءات تعطي لمجلس الحكم ضمانات كافية للوصول إلى حكومة منتخبة وانه لحد الآن لم يسمع اقتراحات أفضل من المقترح الذي تقدم به.

١٤. ذكر الدكتور عادل عبد المهدي ان هناك التزامات محددة تجاه الشعب وتجاه مجلس الأمن وتجاه سلطة الائتلاف المؤقتة وان قرار ١٥١١ ينص على

ان المجلس يمثل سيادة العراق وعاد للتأكيد الى ان قرار حل المجلس يجب ان يكون لصالح هيئة أعلى منه وليس من الصحيح مناقشة هذه العمليـــة خـــلال ساعات وإذا تم التصويت اليوم على هذا الاتفاق فإنه ســـيتحفظ ولا يســـتطيع الموافقة على ذلك.

١٥. ذكر السيد نصير الجادرجي ان بداية العمـــل كـــانت علـــى ســـبيل الشراكة، والآن إذا لم يستتب الأمن فمعنى ذلك إعادة تسليم السلطة للبعثييـــن، وإذا لم يتم ضمان ان العراق سيكون فيه أمن مستقر فكيف سيتم التخلي عـــن مجلس الحكم، وعقب الدكتور احمد الجلبي انه لايمكن عقد المؤتمر الصحفـــي قبل ان يتم الاتفاق في المجلس، وعقب السفير بريمر على ذلـــك بانـــه مـــن الافضل ان يكون هناك اتفاق بين المجلس وسلطة الائتلاف المؤقتة، وأنه فقـــد الثقة في هذه المناقشات لأن حكومته قدمت تنازلات عديدة وإذا لم يحصل اتفاق فانه مضطر لأن يخرج ليواجه الصحافة ويقول لهم انه لم يتفق مع العراقييـــن لأن مجلس الحكم وقف حجر عثرة أمام استعادة سيادة العراق، وانه لو كـــان عضواً في مجلس الحكم فلن يقبل ان ينعت بهذا ولكن هذا ما سيحدث اليـــوم. وعقب السيد رئيس الجلسة على ذلك وعبر عن اسفه ان هذه النقطة الصغـــيرة التي لم يتم الاتفاق عليها ستكون السبب في تأخير استعادة العراق لسيادته وان هناك وقتاً طويلاً أمامنا للمناقشة في هذه التفاصيل.

١٦.اقترح السيد هاني ادريس ان يتم تمثيل الاحزاب في هذه اللجان ليكـــون المجلس الحكم (٥) اعضاء وللاحزاب (٣) اعضاء وعقـــب الدكتـــور احمـــد الجلبي ان المجلس في هذا اليوم بدأ يواجه المشاكل الحقيقية للمستقبل السياســـي للعراق وانه امام مفترق تاريخي وان تصريح السفير بريمـــر للصحافـــة ان المجلس يعرقل عودة السيادة لانه يريد السيطرة على المجلس الوطني الانتقالي سيكون مضر جداً ، وان هذا الموضوع يجب ان نصل الى حله اليوم، فالعالم

لايهتم اذا كانت اللجنة مؤلفة من ١٥ أو ٧ اعضاء ولكنه مهتم بانهاء الاحتلال . وان هناك مقترحات توفيقية تطمن مخاوفنا وهي .

ــ وضع ضوابط للترشيح وحسب ما اقرته اللجنة المكلفة بـــاعداد آليـــات الدستور.

ــ ان تكون قرارات اللجنة التنظيمية باكثرية الثلثين.

١٧. تحدث الدكتور ابراهيم الجعفري واشار الى انـــه ســيحاول تســهيل القضية وان كان يعتب على السفير بريمر لانه يبدو اليوم اقل مرونة. واشـــار الى انه إذا حصل تماثل في مجالس المحافظات والبلديات وتم تطبيق شـــروط الترشيح فلن يكون هناك مشكلة في العدد الذي سيمثل في مجلس الحكـــم وان مقترحه يتحدد بـــ:-

ــ أن تستكمل مجالس البلديات وتتكافأ.

ــ الاتفاق على شروط الترشيح والالتزام بها.

ــ يتمن اتخاذ القرار بموافقة ١١ عضواً من اصل ١٥ عضواً.

ووضع السيد رئيس الجلسة المقترح للتصويت وصـــوت عليــه المجلــس بموافقة اغلبية الاعضاء.

١٨.خول المجلس السيد جلال طالباني بتوقيع الاتفاق مـــع الســفير بـــول بريمر.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الأحد ٢٠٠٣/١١/١٦

عقد مجلس الحكم جلسته الاستثنائية يوم الأحد ٢٠٠٣/١١/١٦ برئاسة السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم في دورته الحالية وناقش المجلس القضايا التالية:ـ

١.مناقشة أفكار حول مشروع قانون الإدارة العراقية الذي أقر في الاتفاق الذي جرى في نهاية جلسة أمس بين رئيس مجلس الحكم ورئيس السلطة المدنية السفير بول بريمر. وطلب رئيس الجلسة من السادة الأعضاء إبداء ملاحظاتهم بشأنه.

ـ تحدث الدكتور عادل عبد المهدي وأشار إلى ان ما حصل أمس يدخل المجلس في طريق خطير وان الجهد كان منصب من اجل استكمال قرار مجلس الأمن لنقل السيادة بأسرع وقت ممكن وتجسيد حكومة عراقية ممثله وامتثال البلاد إلى حكومة ديمقراطية تعتمد على آليات دستورية وأشار إلى ان طبيعة النقاش قبل مجيء السفير بول بريمر كانت حره وديمقراطية وانعكست بعد مجيئه إضافة إلى الاختلاف الذي حصل والذهاب إلى تصويت مستعجل، وكان من المفروض إعطاء مهله أكثر للتفكير والعمل للحصول على ضمانات بشان تشكيل المجلس الوطني الانتقالي ، قبل الالتزام بحل المجلس، وأضاف ان الوضع في محافظات كردستان يختلف عنه في المحافظات الأخرى التي تعاني من خلافات ووجود عناصر قوى كثيرة وهذا الاختلاف قد يهدد البلد بالدخول في نزاع بدلاً من الدخول في ألعملية الديمقراطية، وبالتالي الوقوع في دوامة غير مسيطر عليها. وأكد على ان من يمسك بقرار التنظيم والإشراف على الانتخابات سيمسك إلى حد كبير بنتائجها.. وأبدى أسفه الشديد في الإسراع في اتخاذ القرار والموافقة على الصيغة المقدمة من سلطة الائتلاف

بهذه السرعة واختتم حديثه بأنهم في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية سيدرسون هذه المسالة وإذا ما وجدوا ان الأمر لا يصب في صالح الشعب سيكون لهم موقف آخر وطالب بتسجيل تحفظهم الشديد وأسفهم لما جرى وحدث يوم أمس . وأكد على ان صيغة التوافق كانت هي الطريقة الامثل لتجنب المشاكل.

ـ تحدث الدكتور روز نوري شاويس واشار إلى ان اتفاق الأمس سيساعد على صياغة مشروع قانون الإدارة وان طريق الحل يمر عبر لجنة مختصة تشكل من المجلس وتعطى لها النقاط المتضمنة في عناصر الاتفاق لكي يجري العمل عليها منذ الآن.

ـ تحدث الدكتور أحمد الجلبي الذي أشار الى ان هذا القانون سيتضمن نقاط تتعلق بثلاثة أمور هي:ـ

أ.طريقة اختيار المجلس الوطني الانتقالي والتي تشوبها بعض الضبابية في امكانية وصول أشخاص غير مريحين إلى المجلس الوطني الانتقالي والتي استطاع المجلس ان يحد من مخاطرها عن طريق آلية تضمن صلاحية المجلس بتعيين خمسة من أعضاء اللجنة المشرفة على الانتخاب وآلية التصويت بنسبة ١١ صوت من اصل ١٥ صوت، وما تم الاتفاق عليه بالامس كان بسبب العنوان الكبير وهو الحصول على السيادة امام اختيار اعضاء المجالس المحلية، وبين ان الورقة التي قدمت الى المجلس تعكس التوجه الجديد لسياسة واشنطن تجاه العراق والتي تم اقرارها من اعلى المستويات وان عدم قبولها يعرض القرار الذي اتخذته واشنطن للمناقشة مرة ثانية.واتفق مع طرحه الدكتور عادل عبد المهدي وبين ان معالجة الأمر تتطلب المزيد من الوحدة والتماسك.

٢.قضية إدارة العراق والتقسيمات الإدارية والسلطات المحلية والعلاقة بإقليم كردستان.

٣.ضمان الحريات العامة وحرية إنشاء الأحزاب والصحافة والمرتبطة بنقطة جوهرية هي إقرار مبدأ السيطرة المدنية على القوات المسلحة وأجهزة الأمن،

واختتم حديثه بالقول ان هذا القانون سيصبح جزء مهم من الأفكار التي ستحيط بصياغة الدستور العراقي ودعا الى اختيار لجنة مختصة وبشكل دقيق.

ــ تحدث السيد حميد مجيد وأشار الى ان ما ذكره الدكتور عادل ينطوي على قلق حقيقي ومشروع وان معالجته يجب أن تبدأ من الآن سيما وان مجالس المحافظات شكلت بشكل لم يكن للمجلس او للقوى السياسية الفاعلة دور فيها وان الرغبة في تجنب النتائج السلبية والتعقيدات يوجب التأكيد على اعادة تشكيل هذه المجالس لضمان سلامة العملية ،

كما أشار الى ضرورة التهيئة لمناقشة مفردات القانون في مجلس الحكم بعد التهيأ لها في اجتماع قادم ثم يأتي دور اللجنة التي تترجم وتلخص موقف المجلس بصيغة قانونية وعندها يكون عمل اللجنة منتج .

كما أكد على ضرورة التقيد لما يقرره المجلس مشيراً الى ان العملية الدستورية تتطلب بعض الإجراءات واجبة التفنيذ مثل التعداد والإحصاء.

ــ تحدث الدكتور محسن عبد الحميد وأكد على ضرورة إعادة النظر في تشكيل مجالس المحافظات كما أكد على ان الأفكار والمقومات الأساسية للقانون يجب ان تناقش في المجلس ثم تقوم اللجنة المقترحة بصياغتها.

ــ تحدث الدكتور محمود عثمان وابدى بعض النقاط حول ما طرحه الدكتور عادل عبد المهدي :

١.ان ما حدث أمس مفيد للمجلس وما توصل إليه من اتفاق له آثار ايجابية في انعكاساته على الموقف الأمريكي ، بالرغم من وجود بعض النواقص التي بالامكان تجاوزها ووضع الترتيبات الخاصة بشكل لا يتضرر منها المجلس.

٢.هناك نقطة في الاتفاق حول الوضع الأمني الذي سيكون للجانب العراقي دور فيه وإمكانية استلام الملف الأمني بشكل كامل من خـلال التشـاور مـع السلطة ، الأمر الذي اذا تحقق سيعزز من دور المجلس.

٣.إمكانية اتخاذ إجراءات لمنع تسرب العناصر غير الصالحـة للمجلـس الوطني الانتقالي

٤.ضرورة الاستفادة من وثائق مؤتمر لندن. وفي نهاية حديثه أيد مقـترح تشكيل لجنة لصياغة القانون.

ـ تحدث الدكتور عدنان الباجه جي وايد مقترح د. روز نوري في تشـكيل اللجنة وعلق على ما تفضل به السيد حميد مجيد بان يكون للمجلس تأثيراً فـي تشكيل المجالس البلدية في المحافظات مشيراً إلى أهمية عدم ظهور المجلـس وكأنه يفرض أشخاص ،

وتطرق في حديثه إلى قرار مجلس الحكم بتشكيل اللجنة الخاصة لإعـداد رد على قرار مجلس الأمن ١٥١١ وكونه مقرراً لهذه اللجنة دعا الـى عقـد اجتماع لها لإعداد مسودة الرد وعرضها على المجلس.

كما شار الى ضرورة تقوية أجهزة المجلس وتنظيم العلاقة بيـن المجلـس وسلطة الائتلاف والوزراء لإعطاء المجلس الـتأثير فـي إدارة البـلاد فـي المرحلة الانتقالية ،

أما بخصوص القانون المقترح فقد أبدى الأفكار التالية :ـ

١.انتخاب هيئة رئاسية من ثلاثة أعضاء من بين المجلس الوطني الانتقالي.

٢.تكليف عضو من المجلس بتأليف الوزارة.

٣.تعرض أسماء الوزارة على هيئة الرئاسة وبعد الموافقـة عليـها تعلـن تشكيلة مجلس الوزراء الذي يجب ان ينال ثقة المجلس الوطني الانتقالي والذي له صلاحية سحب الثقة من الوزارة او أي من عضو من أعضائها.

اما مهام الوزارة في المرحلة الانتقالية التي تسبق اعداد الدستور فيمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

ـ اعداد مشاريع القوانين واصدار القرارات..

ـ البدء بالتعداد السكاني الدقيق.

ـ تنظيم تشكيل الأحزاب وضمان حرية الرأي.

ـ طريقة إعداد جداول الناخبين.

واختتم حديثه بالقول ان هذه آراء وأفكار عامة وان هيئة الرئاسة المقترحة هي هيئة رئاسة دولة، ويمكن ان تكون الرئاسة دورية بينهم، ولها سلطة تعيين رئيس وزراء وإصدار القوانين باسمها.

ـ تحدث السيد رئيس مجلس الحكم وأيد ما ذكره الدكتور عادل عبد المهدي بشان القلق على تشكيل اللجنة، ووضع المحافظات، وان معالجة ذلك يتم عن طريق وحدة الصف والموقف واقترح:

أ.إجراء انتخابات بلدية خلال هذه الفترة.

ب.تغيير المحافظين السيئيين.

وبذلك يمكن ضمان ان تكون الانتخابات المقبلة حره ، وأشار إلى ان عملية انتخاب المجالس البلدية تضيف المصداقية إلى مسيرة التحول الديمقراطي في البلد. وأيد مقترح الدكتور روز بتشكيل اللجنة كما ايد الرأي القائل ببحث المسائل الأساسية في المجلس وطلب من الدكتور عدنان الباجه جي تقديم ملاحظاته بشكل مكتوب . كما طالب بقية الأعضاء الذين لديهم أفكار تقديمها بشكل مكتوب ايضاً.

ـ تحدث السيد نصير الجادرجي وأشار إلى أن ما حصل أمس بشكل عام جيد والسرعة التي تمت بها هي نتيجة الضغوط الأمريكية والدولية المتأتية من الوضع الداخلي الأمريكي واكد على ضرورة الاستفادة من هذا الرأي الضاغط في الحصول على مكاسب من سلطة الائتلاف المؤقتة واولها تغيير المحافظين.

ـ طالب الدكتور احمد الجلبي بان تكون وثيقتي اجتماع لندن وصلاح الدين اساس لمناقشات مشروع قانون ادارة الدولة.

ـ اثير موضوع تصرفات المحافظين وخصوصاً محافظ ديالى ومحافظ بابل ومحافظ الديوانية وطالب بعض السادة اعضاء المجلس بضرورة اتخاذ اجراء حاسم من المجلس بحقهم واشير بهذا الخصوص امكانية قيام المجلس اعتماد الفقرة (١٣) من قانون المحافظات بان يقدم وزير الداخلية توصية باعفائهم من مناصبهم ثم مصادقة مجلس الحكم على هذه التوصيه وبهذا الشان ذكر ان ليس للمجلس أي سلطة في اتخاذ مثل هذه القرارات وان سلطة الائتلاف ترفض تدخل المجلس بتعيين او فصل المحافظين وكل ما وافقوا عليه هوامكانية تأدية المحافظين اليمين امام المجلس.

ـ أشار القاضي دارا نور الدين إلى ان سلطة الائتلاف المؤقتة أصدرت جريدة الوقائع العراقية أشارت فيها إلى بقاء سريان القوانين النافذة ما لم يصدر قرار بإلغائها وبالامكان الاستناد على هذه الحجة في قيام المجلس بتنفيذ قانون المحافظات.

تحدث السيد طالب فيصل ممثل السيد عز الدين سليم وأشار إلى النقاط التالية.

أ.تأييد تشكيل اللجنة المختصة.

ب.إصدار قرار بإعفاء المحافظين كافة.

ج.إعطاء فرصة للوزراء بتعيين الدرجات الخاصة.

د.إصدار أمر بانتخابات المجالس البلدية بالاقتراع المباشر.

ـ طلب الدكتور عادل عبد المهدي الحديث مرة ثانية وذكر انه لايمكن السير في أي اجراء قبل حسم مسألة تشكيل المجالس البلدية مع تأييدهم لكل ما طرح سابقاً ولكن وجهة نظرهم ضرورة التوقف عند موضوع مجالس البلديات وطريقة انتخاب المجلس الوطني الانتقالي القادم وبدون ذلك لا يمكن

التقدم في أي مسالة أخرى وأشار إلى ان سلطة الائتلاف المؤقتة هـي التي تملك القرار عند اختلافها مع المجلس وبدون الوصول الى اتفاق معهم بخصوص هذه المخاوف فان المشروع بكامله في مهب الريح، وإذا كان اتفاق أمس نهائي فهم خارج هذه اللعبة ، أما اذا كان اتفاق أمس بداية لمشاورات أخرى فهم مستعدون للمشاركة وقدم مقترحاً يتضمن الاتصال بسلطة الائتلاف المؤقتة وفتح حوار معهم من اجل الوصول إلى ضمانات تطمئن مشاغلهم ، وأكد على ضرورة عدم الدخول في التفاصيل قبل حل هذا الموضوع.

ـ أيد السيد احمد البراك ما طرحه الدكتور عادل عبد المهدي وذكر ان امتلاك المجلس لصلاحية تطبيق قانون المحافظات يعني السيطرة الكاملة على المحافظات وبالتالي استثمار الامر لصالح المجلس.

ـ تحدث السيد وائل عبد اللطيف واشار الى ان المجلس لم يلعب الدور الموكل اليه مما جعل سلطة الائتلاف تسحب البساط منه والمجلس بدون صلاحيات كما ان المجلس أستغرق وقتاً طويلاً في مناقشة قضايا جانبية. وذكر أن ما طرحه السفير بريمر أمس نشرته صحيفة الزمان قبل عرضه على مجلس الحكم. واضاف ان السلطة الحقيقية في العراق الآن تتركز بيد القوات العسكرية وان كفتهم هي الراجحة امام الادارة المدنية واعتبر ان التوقيع على اتفاق يوم امس كان امراً خطيراً وانه ينطوي على مخاطر جسيمة على امن البلاد.

ـ تحدث السيد صلاح الدين مشيراً الى الوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد من جراء الاحتلال ، واشار الى ان القيادة العسكرية هي المسؤولة عن تعيين المحافظين ومجالس البلدية وان عزل المحافظ يحتاج الى سلسلة من العمليات ، واذا ما حلت مجالس البلدية واقصي المحافظين سيكون هناك فراغ اداري لايسمح به الوضع الامني الحالي كما تحدث عن تجربة كردستان وضرورة شمولها باي قرار يشمل البلد مع مراعاة خصوصيتها.

ـ تحدث د. سامي العسكري ممثل السيد محمد بحر العلوم واشار الى ان المخاوف التي طرحها الدكتور عادل عبد المهدي هي التي دعت القلة الى عدم التصويت يوم امس، واليوم يتبين من خلال الاحاديث ان الغالبية لديها نفس المخاوف وان عدم وضع الاجراءات الكفيلة لمنع حدوث هذه المخاوف سيتحمل المجلس مسؤولية ما سيحدث في العراق، اذا كانت صلاحية المجلس في بغداد محدودة فانها معدومة في المحافظات وان الحديث عن المحافظين والمجالس البلدية مع الادارة المدنية لسلطة الائتلاف لن يثمر لان هذه الهيئات تخضع للجيش وليس للادارة المدنية تأثير عليها ووصف ما يحدث الآن في المحافظات والمجالس البلدية عبارة عن عقد صفقات مشبوهة بين العسكريين من قوات التحالف وبعض والبعثيين والعسكريين السابقين وبالتالي ظهور مجالس بلدية مشبوهة

ولغرض الخروج من هذه المخاوف ، اكد على ضرورة بدء حوار جاد وحقيقي مع السفير بول بريمر من اجل الوصول الى حل حقيقي وعرض المخاطر عليه مع علمه ان السفير بول بريمر فاقد للسلطة على المحافظات وان من يسيطر عليها هي القيادة العسكرية، وإذا لم نصل الى نتيجة فاننا سنكون خارج العملية ، ونخرج للرأي العام ونذكر ان هناك من يريد إعادة البعثيين الى السلطة من جديد.

ـ تحدث السيد نصير الجادرجي واشار الى ضرورة ربط الحوار مع قرار من المجلس بعزل المحافظين. وان يكون الحديث من موقع قوة.

ـ تحدث السيد طالب قاسم ممثل السيد عز الدين سليم وثبت النقاط التالية:

١.إفهام سلطة الائتلاف أنها ارتكبت خطأ استراتيجي عندما تدخلت في شؤون المحافظات.

٢.قيام هيئة الرئاسة بالحوار مع السفير بول بريمر وافهامه ان المجلس يفهم تركيبة المجتمع العراقي اكثر منه.

٣.سيواجهون مشاكل حقيقية نتيجة لمقترحهم هذا وان مــن سـيأتي إلــى المجلس الوطني الانتقالي هم الذين يؤيدون توسيع دائرة العمليات ضد قواتهم.

ــ تحدث الدكتور روز نوري شاويس وأشار الى هدفنــا تشــكيل مجلــس وطني انتقالي له صلاحية تشريعية وتمثيلية ومن الممكن الوصول إلى طريقــة توصلنا الى هذا الهدف غير طريق المجابهة وبالامكان إيجاد حلول في نطــاق الحديث مع سلطة الائتلاف المؤقتة وان لاتكون مقترحاتنا تصدر كأنها موجهة ضد السلطة وأبدى رأيه بانه ليس مع فكرة إجراء انتخابات بلدية ولكنــه مــع تغيير بعضها وبعض المحافظين كما أشار الى ان المجلس الذي هــو اعلــى سلطة في البلد وحصل على اعتراف من مجلس الأمن فإذا ما لعب دوراً فــي اختيار أعضاء المجلس الوطني الانتقالي فان دوره هذا لن يكون منافيا للعمليــة الديمقراطية.

ــ طرح السيد رئيس الجلسة مقترح الدكتور عادل بتكليف هيئة الرئاســة للدخول في حوار جدي وحقيقي وبشكل صارم لغرض الوصول إلى ضمانــات أكيدة تضمن سلامة عملية انتخاب المجلس الوطني الانتقالي وحصل المقــترح على إجماع المجلس.

ــ كما حصلت الموافقة بالاجماع على مقترح السيد رئيس المجلس بشــان مشروع تطوير محافظتي النجف الاشرف وكربلاء وتقرر ان تعاد صياغــة المقترح إلى قرار يصدر عن المجلس.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع المجلس ليوم ٢٠٠٣/١١/١٧

عقد مجلس الحكم جلسته الاعتيادية يوم الاثنين ٢٠٠٣/١١/١٧ برئاسة الدكتور عدنان الباجه جي لسفر رئيس المجلس إلى خارج العراق ، وناقش المجلس المواضيع التالية.

١.استكمال مناقشة قانون إدارة العراق في المرحلة الانتقالية.

ــ تحدث الدكتور عدنان الباجه جي وفي معرض إجابته على استفسار السيد نصير الجادرجي بشأن موعد تنفيذ القانون، أجاب ان زمن نفاذه قبل نهاية شباط ٢٠٠٤ وان الاتفاق الذي تم مع سلطة الائتلاف المؤقتة يتضمن الجدول الزمني المطلوب بموجب القرار ١٥١١ وسوف ينظم رد رسمي إلى رئيس مجلس الأمن، وانه يفضل ان تجتمع اللجنة المكلفة بدراسة هذا الموضوع اليوم لإعداد الرد على قرار مجلس الأمن.

ــ تحدث السيد نوشيروان مصطفى وذكر ان هذا الأمر مهم جداً ويحتاج إلى دراسة وضرورة الاستفادة من مجموعة من خبراء القانون الدستوري كما انه يحتاج إلى ان يبوب كتخصيص باب لرئيس الدولة وصلاحياته ــ باب صلاحيات الوزارة ــ باب المركزية واللامركزية ــ باب الفيدرالية وخاصة المناطق الكردية واقترح في هذا المجال تخصيص باب لتنظيم علاقة كردستان بالمركز باب استقلالية القضاء، وان تتم مناقشة كل باب على حده ومن ثم تجتمع لجنة لصياغة القانون

ــ تحدث السيد نصير الجادرجي وذكر ان المتبع في اغلب دساتير العالم ان يتم وضع المبادىء العامة دون الدخول في التفاصيل، واقترح أن يقوم أعضاء المجلس بالتعاون مع لجنة من الاختصاصيين بالقانون الدستوري لوضع الهيكلية وتنظيم مسودة للقانون تطرح على المجلس لمناقشتها ثم تعاد إلى اللجنة لإعداد الصياغة النهائية .

ـ أشار الدكتور محمود عثمان إلى ان هناك وثائق عديدة يمكن الاستفادة منها في الإعداد للقانون المقترح مثل وثيقة مؤتمر لندن التي سنت قانوناً للعمل خلال الفترة الانتقالية يضاف إلى ذلك النقاط التي وردت في الاتفاق مع سلطة الائتلاف المؤقتة حيث يمكن الاستفادة منها، وإمكانية التوصل في المجلس إلى المبادىء العامة للدستور والمفاصل الرئيسية فيه، وبعد ذلك تشكل لجنة بكل مفصل يشارك فيها أخصائيون لإكمال العمل وإعادته إلى المجلس لإقراره.

ـ تحدث الدكتور عادل عبد المهدي ولشار إلى انه من الصعوبة بحث هذا الموضوع الشائك والخطير دون وجود وثائق مكتوبة أو مبادىء موضوعة على الورق ويمكن الاستفادة في هذا المجال من (البيان السياسي، وثيقة مؤتمر لندن، قانون الجنسية) وان المهم الآن هو تنظيم التوقيتات وليس من المجدي التعمق في مسالة المبادىء وان سلطة الائتلاف المؤقتة تبدو منفتحة للتعاون والنقاش حول الصيغ المطروحة من السادة الأعضاء (هذا ما بدا واضحاً خلال لقاء يوم أمس مساءاً مع سلطة الائتلاف المؤقتة).

ـ استفسر الدكتور عدنان الباجه جي من الدكتور عادل عبد المهدي هل دار الحديث بينه وبين سلطة الائتلاف المؤقتة حول علاقة مجلس الحكم والمحافظات.

أجاب الدكتور عادل عبد المهدي "نعم هذا ما دار عنه الحديث مع سلطة الائتلاف المؤقتة الذي زارونا أمس

ـ تحدث السيد حامد الصكبان وأشار الى ما يجب التركيز عليه هو ان العراق وحدة لا تتجزأ ويتكون من عدد من الولايات ينظر فيها بعيداً عن الطائفية أو القومية ولكل ولاية قوانينها الخاصة بما لا يتعارض مع الدستور الاتحادي أو الفدرالي

ـ تحدث السيد هاني ادريس وأيد ما طرحه الدكتور عادل وان القانون ليس مسالة سهلة ويحتاج الى وضع شروط نظرية وهي عملية صعبة.

ـ تحدث السيد نوشيروان وأشار الى انه من الضروري ان يتضمن الدستور العديد من التفاصيل وهذا أمر شائع في دساتير بعض دول العالم وأيد فكرة الدكتور عادل حول إيجاد الآليات والتوقيتات لان هذا سيعطي مصداقية للمجلس اذا التزم بتفيذه، وأكد على ضرورة أنجاز قانون الجنسية العراقي لأنه في حالة عدم إقراره فان أغلب أعضاء مجلس الحكم والوزراء بوضع جنسياتهم الحالي ليس لهم الحق في العمل في الدولة العراقية.

ـ عقب الدكتور عادل عبد المهدي على ذلك ان سلطة الائتلاف المؤقتة ترغب بالاجتماع باللجنة المكلفة بهذا القانون لبحث بعض النقاط وطلب السيد رئيس المجلس وكالة من السيد نصير الجادرجي متابعة الموضوع باعتباره رئيساً للجنة قانون الجنسية.

ـ تحدث السيد طالب قاسم وأيد فكرة السيد نوشيروان مصطفى بان يتضمن القانون الأساسي التفاصيل ، كما طلب أن يصار إلى صياغة نص نهائي للاتفاق الذي وقع مع سلطة الائتلاف المؤقتة يوم السبت ٢٠٠٣/١١/١٥ والطلب من الهيئة الرئاسية ان تحدد موعداً للاجتماع مع سلطة الائتلاف المؤقتة وإنهاء هذه الإشكالية ما داموا متفهمين كما أشار الدكتور عادل عبد المهدي وذكر انه سبق للمجلس ان شكل لجنتين كانت أحداهما لكتابة المبادىء وهي المؤلفة من هيئة المجلس بكاملها وانه بامكان المجلس الاستعانة بالخبراء لإنجاز هذا العمل ولا حاجة إلى تشكيل لجنة أخرى.

ـ تحدث السيد سمير الصميدعي وأكد على ضرورة الالتزام بالتوقيتات لنفي فكرة ان المجلس غير جاد في عمله، مع ضرورة ان يتم فتح الحوار الواسع مع شرائح المجتمع من خلال الإعلام والندوات لتلمس نبض الشارع أثناء القيام بهذا العمل.

ـ تحدث السيد احمد البراك وايد قيام المجلس بالمبادرة بفتح حوار مع القوى السياسية والدينية المؤثرة في الشارع العراقي، مع ضرورة الاهتمام

بالمحافظات والمجالس البلدية حصراً وإعادة انتخابها بشكل ديمقراطي لضمان تمثيلها الحقيقي للمواطنين، كما أكد على حاجة العراق الآن إلى دستور جامد ليس من السهولة تعديل مواده.

ـ تقدم السيد سمير الصميدعي باقتراح محدد لتشكيل لجنة مصغرة من أعضاء المجلس لبرمجة العمل في القانون الانتقالي على ان تنجز عملها يوم السبت القادم.

ـ تحدث الدكتور عادل عبد المهدي وأيد مقترح السيد سمير الصميدعي وأشار إلى ان ما يتم وضعه ليس دستوراً دائماً وإنما حالة انتقالية يتم فيها الإبقاء على القوانين الجيدة وإلغاء القوانين السيئة التي تضر المواطن أي إبقاء عوامل الاستمرارية مع ما هو مفيد والقطيعة مع القوانين الاستبدادية والطائفية والعنصرية. ثم تطرق الى موضوع الاتفاق مع سلطة الائتلاف المؤقتة وأشار إلى ما يأتي (" نحن لا نعتبر أنفسنا وقعنا وثيقة لأننا لايمكن ان نلتزم بشيء غامض وأكدنا على ضرورة ان يعاد النظر في انتخابات اللجان التنظيمية ، لذا ابدينا تحفظاً") وذكر ان الدليل على استجابة سلطة الائتلاف ان السفير بول بريمر يطلب لقاءه الساعة الواحدة اليوم وان الباب مفتوح للنقاش وان المشكلة هي ان سلطة الائتلاف لديها فهم ان اغلب أعضاء المجلس يرغبون البقاء في السلطة وهذا غير صحيح لان المجلس يريد ان تكون هناك جهة تمثيلية حقيقية ثم قرأ مقتطفات من تصريح الرئيس بوش وركز على ان ما ورد في التصريح يشير الى أن الخطة وضعت في مجلس الحكم وانها تتفق مع رؤية الرئيس بوش، كما ركز على ما ورد في التصريح من عبارة (اختيار التي ترجمت الى منتخبة) .

ـ تحدث الدكتور حاجم الحسني وايد ما طرحه السيد سمير الصميدعي حول التوقيتات وانه يؤيد ان يبوب القانون ومع الاسترشاد بالوثائق التي صدرت عن اجتماع لندن مع ان هناك تحفظات عليها وانه يؤيد ان يتضمن القانون التفاصيل لان المجتمع العراقي فيه اشكاليات تقتضي التفاصيل في المسائل.

ـ عرض السيد حامد الصكبان تأييده لمقترح السيد سمير الصميدعي ، كما اشار الى ان الطريق مسدود امام تعديل ما تم الاتفاق عليه مع السفير بول بريمر

ـ تحدث السيد نصير الجادرجي واعترض على تضمين القانون للتفاصيل لان هذا سيدخل المجلس في متاهات وسيكون مثاراً للاعتراضات .

ـ تحدث السيد هاني ادريس وايد ضرورة الدخول في التفاصيل لان العراق دولة نامية وفي الدول النامية غالباً ما يحصل التفاف على مواد الدستور بالقوانين ، واكد على ان ما نحتاجه الان هم اتفاق على المبادىء.

ـ تحدث السيد علاء الهاشمي واشار الى ان الدخول في التفاصيل سيفتح على المجلس ابواب الانتقاد لان صلاحيات مجلس الحكم ليست صلاحيات تشريعية، واقترح ان يتم اولاً النقاش حول الاتفاق الذي تم مع سلطة الائتلاف لانه كان على الوثيقة اختلاف فاذا ما تم اعادة صياغة هذه الوثيقة وسبكها فانه سيعطي المجلس مصداقية امام الشعب، وان يؤيد فكرة البقاء في المبادىء العامة دون الدخول في التفاصيل.

ـ قدم السيد صفاء عبد الرسول مقترحين احدهما تشكيل لجنة لوضع الاليات والثاني تشكيل لجنة توافقية لوضع مسودة مبادىء قانون الادارة المؤقتة. عقب السيد رئيس الجلسة على ان المقترح الأول هو نفس مقترح السيد سمير الصميدعي وطلب تأجيل المقترح الثاني وبناء على ذلك تم عرض مقترح السيد سمير الصميدعي بتشكيل لجنة برمجة العمل في القانون الانتقالي للتصويت وصوت عليه المجلس بالاجماع

وتم تسمية اللجنة من السادة (الدكتور عادل عبد المهدي ، السيد نوشيروان مصطفى ، د. ابراهيم الجعفري، السيد سمير الصميدعي، د.حاجم الحسني) . على ان تقدم اللجنة تقريرها يوم السبت القادم.

٢.انتقل المجلس الى الفقرة الثانية من جدول الأعمال والمتضمنة المقترحين المقدمين من قبل الشيخ عبد الكريم المحمداوي.

ـ بالنسبة للمقترح الاول المتضمن تشكيل لجان شعبية في الوزارات لمحاربة ظاهرة الرشوة والفساد الإداري ، وعرض السيد عقيل ممثل الشيخ عبد الكريم المحمداوى فكرة عن هذا المقترح فأشار إلى ان اللجنة المعنية مكونة من ٨ أعضاء يمثلون بعض الأحزاب المكونة لمجلس الحكم وهي من نفس منتسبي الوزارة وتشرف على عمل الوزارة وان هذه الفكرة مطبقة في وزارة الزراعة.

ـ عقب السيد رئيس المجلس وكالة على ان مثل هذه اللجنة يجب ان تكون حكومية يعينها مجلس الحكم.

ـ تحدث السيد سمير الصميدعي ان الفساد الاداري من الافات الكبيرة التي تؤثر على مسيرة الاصلاح والاعمار، وهي ظاهرة تهدد موضوع الاستفادة من المبالغ التي سيتم الحصول عليها من الدول المانحة ، لذا يجب ايلاء الموضوع الأهمية القصوى وضرورة بحثه مع سلطة الائتلاف المؤقتة وهي تتضمن مقترحات للشفافية تشمل المستويات العليا من الحكم وستقدم قريباً،أما الاخرى فستكون مبادرة منه شخصياً ، حيث انه يعد ورقة عمل تبحث في امكانية ايجاد جهة متعارف عليها في الدول الاخرى باسم (المراقب العام) تكون لها سلطات اشرافية وتدقيقية وله استقلالية وسوف يقدم هذه الورقة عندما تنضج ويتم تنظيمها بقوانين.

ـ تحدث السيد بختيار أمين واثنى على فكرة السيد سمير الصميدعي وتمنى ان يتم تشكيل لجنة داخل المجلس تتولى محاربة الفساد وان يشمل عملها ضمان الشفافية لعمل اعضاء المجلس والوزراء وسلطة الائتلاف المؤقتة لان هناك الكثير من التقولات والاحاديث في الداخل والخارج عن سوء استخدام الاموال العامة.

ــ تحدث السيد سامي العسكري وأيد اقتراح الدكتور سمير الصميدعي وذكر ان فكرة الشيخ عبد الكريم المحمداوي سليمة فهناك في الوزارات عناصر نزيهة ليست من الاحزاب بالضرورة يمكن ان تكون عوناً للوزير لمحاربة الفساد. ولا مانع من تشكيل لجان من هذه العناصر لان اصل الفكرة صحيح.

ــ تحدث الدكتور حاجم الحسني واشار الى انه اصل الفكرة صحيح ولكن موضوع تزكية الاحزاب لشخصيات معينة اثبت فشله وانه لايؤيد فكرة تشكيل لجان من الوزارات ، لان الظرف الحالي هو مرحلة بناء دولة القانون ويجب ان يكون هناك جهاز حكومي للرقابة ، وتساعده وسائل الأعلام والمنظمات غير الحكومية.

ــ تحدث السيد علاء الهاشمي وأشار إلى ان هذه اللجان ستخلق مراكز قوى في الوزارات ستنسفها من الداخل في الوقت الذي نحتاج فيه الى تقوية الوزارات.

ــ تحدث السيد بختيار أمين ان بعض الأحزاب متهم بالفساد ومن الصعوبة ان يكون لهذه اللجنة مصداقية اذا شكلت من الأحزاب فقط. بل من الضروري توسيعها لتشمل أعضاء من مجلس الحكم.

ــ اقترح السيد سمير الصميدعي تأجيل هذا الموضوع والعودة له بعد عرض المبادرتين اللتين أشار اليهما انفاً.

ــ عرض السيد رئيس المجلس وكالة هذا المقترح للتصويت ، وتم التصويت عليه بالإجماع.

ــ نوقش المقترح الثاني المتضمن منح ذوي الشهداء والسجناء السياسيين أفضلية في الحصول على الزمالات والمنح الدراسية.

ــ تحدث الدكتور حاجم الحسني وأشار الى انه ضد هذه الفكرة لانها تشبه ممارسات النظام السابق وان الذي يستحق المنحة هو الكفوء عملياً ، وهناك

طرق اخرى لمساعدة ذوي الشهداء لان ذلك سيضمن ان يكون لدينا اساس سليم لبناء المجتمع العراقي القادم.

ـ تحدث السيد بختيار أمين واكد على ضرورة ان تكون صورة الطالب العراقي في الخارج صورة جيدة. ولذا يجب اعتماد معيار الكفاءة العملية مع وضع (نسبة للمقبولين من ذوي الشهداء والسجناء السياسيين). مع ملاحظة ان لايكون ذلك على اساس العلاقات او التحزب وإعطاء أفضلية للإناث في حالة تساوي الشروط ، وابدى استعداده بان يعمل في اللجنة التي تتولى بحث هذا الموضوع ويقدم مقترحات الى مجلس الحكم لتقديمها الى الوزارات للعمل بموجبها . وأكد على ضرورة ان تكون هناك لجنة لمقابلة المرشحين للزمالات في وزارة التعليم العالي .

ـ تحدث السيد سامي العسكري وأكد على ضرورة معالجة تركة النظام السابق وما خلفه من عدم المساواه وانه يميل الى رأي السيد بختيار بتخصيص نسبة من المنح للجهات المتضررة.

ـ ايد السيد نوشيروان مصطفى الاخذ بالمعايير العملية مع ضرورة تعويض الفئات المتضررة من نظام البعث.

ـ تحدث السيد سمير الصميدعي واشار الى ضرورة الاعتراف بان هناك شرائح عانت من الاهمال ومورس ضدها التمييز ولكن موضوع التعويض موضوع معقد حيث سنصطدم بمعيار العلمية وعدم وجود معايير او اوزان لدرجات الاضطهاد، واقترح ان يتم احالة الموضوع الى اللجنة المكلفة بالقضايا التعليمية لتدريس المقترح مع الوزارة المعنية.

ـ ايد السيد علاء الهاشمي احالة الموضوع الى اللجنة المشرفة على وزارتي التعليم العالي والتربية لايجاد الآلية المناسبة لتوزيع المنح والزمالات الدراسية مع مراعاة النسبة السكانية للمحافظات.

ـ ايد السيد نصير الجادرجي ان يكون المعيار العلمي هو الاساس.

ـ قام السيد رئيس مجلس الحكم وكالة بعرض اقتراح السيد سمير الصميدعي باحالة هذا الموضوع الى اللجنة المختصة وصوت عليه بالاجماع.

٣.عرض السيد سمير الصميدعي ان ورقة التنسيق مع سلطة الائتلاف المؤقتة اثير فيها تساؤل حول فقرة معينة المتضمنة تنسيب شخص في سكرتارية المجلس يتولى التنسيق بين اعضاء المجلس وسلطة الائتلاف المؤقتة من جهة واعضاء المجلس وجهاز السكرتارية من جهة أخرى وسيحتاج في عمله الى عدد من المساعدين ويرتبط ادارياً بالسكرتارية ولكن وظيفته مستقلة وعرض هذا التعديل وصوت عليه بالاجماع.

ـ حصلت موافقة المجلس على مشاركة السيد وزير البيئة في مؤتمر بيئي في سويسرا.

ـ طلب سفارة كوريا تحديد موعد للالتقاء بعدد من السادة اعضاء مجلس الحكم وهم :

. د. اياد علاوي

. د.احمد الجلبي

د.محسن عبد الحميد.

. السيد يونادم كنا.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الاربعاء ٢٠٠٣/١١/١٩

عقد مجلس الحكم جلسته الاعتيادية يوم الاربعاء ٢٠٠٣/١١/١٩ برئاسة السيد عبدالعزيز الحكيم رئيس مجلس الحكم وكالة وبحضور السفيرين بول بريمر والسفير البريطاني ريجموند.

١. رحب السيد رئيس المجلس بالسفيرين وبدء السفير بول بريمر بالحديث وقدم السفير جونز المسؤول عن قسم السياسات والخطط في سلطة الائتلاف المؤقتة والذي سيعمل مع مجلس الحكم والوزارات خلال الفترة المقبلة ، كما ابلغ المجلس انه خلال الاسبوع القادم سيكون له وكيلاً يشرف على العمليات في سلطة الائتلاف خلال الاسبوع القادم ، واشار الى ان هناك نقاط يرغب بمناقشتها ولو بشكل اولي ومنها: انه علم ان في نية المجلس تشكيل لجنة للعمل على قانون ادارة العراق ، ويرغب معرفة ما هو جدول اعمال اللجنة وماهية الآلية الخاصة بعملها.

اجاب الدكتور عدنان الباجه جي بأن المجلس قرر تشكيل لجنة من خمسة اعضاء مهمتها دراسة كيفية العمل ، أي اعداد جدولاً زمنياً يتم بموجبه بحث نقاط محددة من القانون وستقدم توصياتها الى المجلس السبت القادم ، اما اذا كان قصد السفير اللجنة المكلفة بصياغة القانون ، فلم يتخذ قرار بشأنها لحد الان، وعندما تؤلف سيكون هناك تنسيق بينها وبين سلطة الائتلاف المؤقتة .

أوضح الدكتور حاجم الحسيني ان المجلس قرر ان تشارك هيئته بكاملها في مناقشة القانون ثم تكلف لجنة خاصة لصياغته .

أيد الدكتور محمود عثمان حديث الدكتور حاجم مضيفاً الى ان المجلس شكل لجنة الاعداد للرد على قرار مجلس الامن ١٥١١ .

علق السفير بريمر على ذلك فأشار انه لم يكن يهتم بالجدول الزمني ولكنه يرغب معرفة الاليات وبالنسبة للقانون الجديد ويتمنى ان يكون المجلس قادراً على وضع اجراءات محددة خلال ١٢ اسبوع لايجاد هذا القانون لان هذا الامر طارئ وملح أي ان يكون لدينا آليات للتعامل الثنائي .

تحدث الدكتور ابراهيم الجعفري واشار الى ان تشكيل اللجنة ليس امراً صعباً ، ولكن الجديد في هذه اللجنة اقتراح بأن يكون لكل عضو من اعضائها مستشاراً مختصاً في الشؤون القانونية.

-تحدث السيد هاني ادريس واشار الى ان المجلس يتفق سياسياً على المبادئ الاساسية واذا حدث الاتفاق فمن الممكن احالة القانون الى لجنة خاصة لصياغته.

ذكر السيد محمد بحر العلوم ان عدد اعضاء المجلس ومستشاريهم سيزيد عن ٥٠ عضواً وهذا سيطيل زمن النقاش ، لذا يقترح تقسيم المجلس الى خمسة لجان تتولى كل لجنة مناقشة احد أبواب القانون .

وَأيّدَ السفير بريمر هذا الرأي وأبدى استعداده للعمل مع المجلس بالصيغة التي تناسب المجلس، ثم استطرد مشيراً الى اهمية انتهاج اعضاء مجلس الحكم لسياسة الانفتاح على الشعب العراقي والقيام بحملة اعلامية من اجل التوعية بهذه التحولات، وانه ينصح اعضاء المجلس بالسفر في انحاء البلاد والظهور في وسائل الاعلام لتوعية الشعب العراقي بمفردات هذا القانون ، وان سلطة الائتلاف مستعدة للمساعدة بوضع خطة لتنفيذ هذه المهمة الاعلامية.

ـ تَحَدَّثَ السيد طالب قاسم وَأَيَّدَ فكرة السفير بريمر حول قيام أعضاء المجلس بتوضيح ما يقومون بعمله للناس، وَأَيَّدَ فكرة إتمام الاتفاق على المبادىء العامة اولاً في المجلس ثم تكلف لجنة لكتابة القانون، وستكون المبادىء الأساسية المتفق عليها هي مادة الحديث الى الشعب وبلغة واحدة ولكن هذا لايعني ان لاتسمع آراء المواطنين في هذا الموضوع.

ـ تحدث الدكتور محمود عثمان وأكد على ضرورة ان يكون هناك توافق في المجلس ويمكن الاستفادة من العديد من الوثائق المتوفرة وبعد ذلك تشكل لجان حسب مفاصل القانون من أعضاء المجلس والخبراء ويتشاورون مع المواطنين ثم يزودون المجلس بتقرير موحد وكامل . وان هذا الموضوع سيتم التشاور حوله مع سلطة الائتلاف المؤقتة.

ـ تحدث د.عدنان الباجه جي وأشار الى ان مقترح السفير بريمر يتعلق بآلية التعاون بين الهيئات التي ستناقش موضوع القانون والادارة المدنية وأضاف الى ان مقترحه بقيام أعضاء مجلس الحكم بالتوجه نحو الشعب لتوضيح هذه الامور وهذا امر يمكن بحثه بيننا اما الآن فالمطلوب هو ايجاد آلية اتصال مستمر بين الهيئات المكلفة بصياغة القانون وسلطة الائتلاف المؤقتة.

ثم انتقل السيد رئيس المجلس بالاشارة الى الفقرة الثانية من جدول الاعمال وهي الاصلاحات في مجلس الحكم .

ذكر السفير بريمر بأن هذه النقطة ستأخذ وقتاً كثيراً وأوضح بأن لديه الرغبة باعطاء مجلس الحكم سلطات اضافية وانه طلب من المجلس ان ينظم اعماله حتى يكون هيئة تنفيذية واعطاء الصلاحيات للجان كي تعمل بفاعلية، وعرض ان يعمل موظفو سلطة الائتلاف المؤقتة مع موظفي المجلس لانجاز المهام الموكلة لهم، وأشار الى ان المجلس امام تحدٍ كبير في السبعة اشهر القادمة وان تكون هناك لجنة للتواصل الاستراتيجي ، وعلى المجلس ايجاد طريقة لتفويض عمله للجان أخرى كما علينا مناقشة الترتيبات اللاحقة خلال الايام القادمة ، وتهيئة لجنة للعمل على هذا الموضوع ، ورغم ان الانتخابات ستكون بعد سنة من الان الا انه يجب تهيئة قانون للاحزاب والاعلام ، وهناك الكثير من العمل يجب القيام به لانتخاب المجلس الانتقالي ، وان تكون هناك نخبة مخولة من المجلس للعمل مع لجنة سلطة الائتلاف المؤقتة فضلاً عن

الحاجة على اقل تقدير لاربع لجان تكرس جهودها للفترة الانتقالية ويجب تقسيم مهام عملها بين اعضاء المجلس.

تحدث السيد عبدالعزيز الحكيم واشار الى ان المجلس سبق وان قرر تطوير عمله وهناك توجه لتحويل عدد من اللجان الى مكاتب تضم مجموعة من العناصر والاجهزة الا ان العقبات المالية والمكان أدت الى عدم تنفيذ هذا التوجه.

وأشار السيد ابراهيم الجعفري الى انه لم تتوفر العناصر المطلوبة لانجاح عمل هذه اللجان ويجب تدارك هذا الامر لأهميته والعمل على ان يكون هناك رئيساً يتولى الدعوة لعقد الجلسات والحاجة الى حضور نائب العضو اجتماعات هذه اللجان.

أكد السيد محمود عثمان على صحة ماقاله السيد إبراهيم الجعفري فيما يتعلق باجتماع هذه الجلسات ، وانتخاب رئيس لها وان يكون لها مكان معين وتفعيل تنظيم عملها لان هذا سيخفف العمل عن المجلس ليتفرغ للمسائل القانونية ، كما ان هذه اللجان ستنسق مع سلطة الائتلاف المؤقتة، وطلب من السفير بول بريمر المساعدة في ذلك.

وأشار السيد ريجموند الى ان الشعب العراقي ينتظر الاستحقاقات التي تم الاتفاق عليها، والوقت يداهم الجميع ،وتمنى الوصول الى صيغة للتشاورات السياسية لانه من الاهمية بمكان مشاركة العراقيين في اعادة السيادة.

طرح السيد احمد البراك على السفير بول بريمر موضوع المحكمة المختصة التي انهت مناقشاتها مع المستشار القانوني للسفير بريمر قبل عشرة أيام ، ورجا ارسال النص العربي بالسرعة الممكنة لمتابعة الموضوع.

أشار السيد نصير الجادرجي الى موضوع قانون الجنسية العراقية وتساءل فيما اذا سيحضر ممثل السفير بريمر الى الاجتماع.

أكملت الجلسة بعد مغادرة السفير بول بريمر جدول الاعمال.

قَدَّمَ السيد رئيس المجلس ايجازاً عن اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه يوم الثلاثاء ٢٠٠٣/١١/١٨ بمايأتي:-

١. الاتفاق الذي عقد بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة يوم ٢٠٠٣/١١/١٥ ، حيث اشار السادة الوزراء الى انه لم يتم وضعهم في الصورة ولم تتم مناقشتهم وطلبوا ان يكون لهم دور في المناقشات.

٢. أثار السادة الوزراء الى انه بعد ستة أشهر ستنتهي مهامه، وهذا الامر يشكل اضعاف لمواقفهم في وزاراتهم.

٣. عدم توفر امكانات مادية لبعض الوزارات وعدم وجود ابنية للبعض الاخر وكذلك مسألة التمويل بالعملة الصعبة فضلاً عن مخصصات السادة الوزراء.

تساءل السيد رؤوف دبيس فيما اذا يحق لعضو المجلس او نائبه حضور اجتماعات مجلس الوزراء للاستماع فقط.

أجاب السيد رئيس المجلس بأنه لا يوجد نص يمنع من الحضور وهي قضية فنية لكن اذا تطورت الى النواب فإن المكان لا يكفي.

أكد السيد محمد بحر العلوم على ان هذا الموضوع تم بحثه سابقاً، ولايوجد اشكال فيه، ولكن المسألة هي المكان فقط.

أشار الشيخ غازي الياور الى ان هذا الموضوع يحل من خلال اللجان التي تم تشكيلها وكل عضو له علاقة بمجموعة وزارات ، وهناك مشكلة اللجان وكذلك موضوع هيكلتها ومن الضروري البدء بالعمل الان وعدم اضاعة الوقت.

ذكر السيد رئيس المجلس بأنه جرت العادة ان يكون اجتماع الهيئة الرئاسية مع الاعضاء او مساعديهم ، كذلك قضية عدم وجود ابنية وهذه المشكلة يمكن حلها الاّ إن سلطة الائتلاف في بعض الاحيان تعترض واقترح مفاتحة سلطة الائتلاف لحل مشاكل هذه الوزارات.

أكد الدكتور ابراهيم الجعفري على ضرورة حسم مشكلة وزارتي التربية ، والمهجرين لان بقائهما دون مقر تنعكس على تعامل الاخرين معهم لان كل وزارة تمثل جزءاً من السيادة ، ويجب ان يكون الحديث جدياً مع التحالف بشأن البنايات الموجودة ، وان تضمن لهم بنايات ، فوزارة المهجرين عند استحداثها تأتي في المرتبة الثانية بعد الشهداء. واقترح ادراج قضيتها على جدول اعمال هيئة الرئاسة او ان يفاتح رئيس مجلس الحكم سلطة الائتلاف المؤقتة رسمياً ، وتحديد سقف زمني للتنفيذ.

إقترح الشيخ غازي الياور دراسة موضوع اشغال مباني القيادة القطرية واللجنة الاولمبية المنحلتين او مقرات حزب البعث المقبور فهذه الوزارات هي جزء من هيكل الدولة وسيادتها .

وأثنى السيد رئيس المجلس على الاقتراح وطالب المجلس باتخاذ الاجراء التالي:

١. مفاتحة سلطة الائتلاف المؤقتة بضرورة الاهتمام بهذه القضية، والتعاون في حل هذه المشكلة.

٢. الاستفادة من ابنية النظام السابق او بعض مؤسساته اذا كانت غير مشغولة.

أشار السيد نبيل الموسوي الى ان الجهة الطبيعية هي الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث باعتبارها وَقَّعتْ اتفاقاً مع سلطة الائتلاف المؤقتة وبإمكانها وضع اليد على هذه الممتلكات والتصرف بها، وتساءل فيما اذا يوافق السادة اعضاء المجلس على تكليف الهيئة لمتابعة هذا الموضوع ، ووضع هذه الابنية تحت تصرف المجلس، وحسب الاولويات.

اقترح ممثل السيد نصير الجادرجي تسجيل بنايات الدوائر (المنحلة) باسم وزارة المالية ثم يتم طلب اشغالها من قبل الوزارات التي تعاني من مشكلة المقرات.

ورجا الدكتور ابراهيم الجعفري وضع قانوناً للتعامل مع الساحة العراقية بشأن ظاهرة تعدد المقرات ،والجهات، واليافطات، وليس المقصود حركة او حزب معين وتساءل لماذا لايبادر مجلس الحكم لاعادة تنظيم الجهات السياسية ومقراتها وفق اسس وضوابط ؟ لاسيما وان هناك جهات غير معروفة ، وفي ظل تعدد هذه المقرات في اماكن عديدة يجب ان يصار الى معرفة كم مقر لهذه الجهات، وماهو عددها وحجمها ، وهذا سيوفر الكثير من الابنية ، وكل جهة تقدم نفسها، وهويتها وحجمها لنستطيع التعاطي معها لأن هذا الوضع هو ظاهرة غير طبيعية.

تساءل الدكتور حاجم الحسني فيما اذا سيتم اخراج موضوع الابنية من وزارة المالية الى الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث اذ سبق للمجلس ان اتخذ قراراً خول بموجبه وزارة المالية التعامل مع هذه المسألة، وحتى احزاب المجلس تؤجر هذه الابنية إيجاراً سنوياً.

علَّقَ السيد رئيس المجلس على هذا الموضوع مشيراً الى اتخاذ قرار بوضع هذه الابنية تحت تصرف مجلس الحكم، وان تقوم الامانة العامة للمجلس والهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث، وسلطة الائتلاف المؤقتة بالبحث عن هذه البنايات والعمل وفق القرارات المتخذة سابقاً.

أعلن السيد رئيس المجلس الخبر الذي وصله خلال الاجتماع بأن سلطة الائتلاف المؤقتة ستقوم بازالة التماثيل الرأسية للمجرم صدام من ابنية القصر الجمهوري وستدعي وسائل الاعلام لتغطية هذه العملية.

اشارالدكتور ابراهيم الجعفري الى ان هذا يعمق الحالة ان الصيغة هي من سلطة الائتلاف المؤقتة وليس من العراقيين فهل من المعقول بعد سبعة اشهر تقوم سلطة الائتلاف بهذا العمل.

أكد السيد رئيس المجلس على صحة هذا القول واما ان لا يطرح في الاعلام او يطرح بشكل حملة لتطهير المجتمع العراقي من رموز البعث

المقبور ، ورجا فيما اذا كان هناك تعليق من السادة الاعضاء على هذا الخبر أي تكون هذه العملية وفق آليات عراقية وتبلغ بذلك المحافظات.

وعلق عدد من السادة اعضاء المجلس بشأن اصدار بيان اقرار وتم التصويت عليه بالاجماع.

واقترح السيد رئيس المجلس بشأن التحويل بالعملة الصعبة وقرار وزارة المالية بشأن رواتب السادة الوزراء انجاز هذه العملية من خلال اللجنة المالية ودعوة وزير المالية وسلطة الائتلاف المؤقتة من خلال مندوبها وان اللجنة المالية تضع ضوابط رواتب الوزراء.

وطرح السيد رئيس المجلس من ان المجلس سبق ان اتخذ قراراً بايقاف تعيين المسؤول الامني لحين التعرف على سيرته الذاتية وعدم اعتراض السادة الاعضاء على الاقل على تعيينه.

أشار السيد نبيل الموسوي ممثل الدكتور احمد الجلبي بأن القرار لم يتغير وانهم حققوا في الموضوع وطلبوا منذ اكثر من اسبوع معلومات من السكرتارية بشأنه.

ذكر ممثل السيد دارا انه تم الاتفاق على تقديم عدة سير ومن ضمنها سيرة الشخص المعين وبعد ذلك يتم اختيار الافضل وفضل بحث ذلك في اللجنة الامنية وهي التي تختار الافضل.

أشار الدكتور ابراهيم الجعفري الى ضرورة تحديد المعايير التي بموجبها يتم اختيار الشخص وقبل تقديم السيرة الذاتية ،

وحسب اقتراح السيد عبدالعزيز الحكيم فإن المرشح يجب ان يتم التصويت عليه بالاجماع أو على الاقل عدم الاعتراض عليه من قبل احد اعضاء المجلس وضرورة اقرار هذا المبدأ مع بعض المرونة.

اقترح ممثل السيد دارا نورالدين بتأجيل مناقشة الموضوع لحين عودة السيد دارا نور الدين لانه سبق وقام بترشيح المسؤول الامني وله يد في هذه العملية.

قدم السيد رئيس المجلس اقتراح الدكتور ابراهيم الجعفري بشأن المسؤول الامني، الذي يجب الاتفاق عليه بالاجماع ودون اعتراض احد عليه اما المسألة التنفيذية لهذه القضية تتحملها الامانة العامة وتساءل بشان الموافقة على فكرة الدكتور ابراهيم الجعفري، وتم التصويت بالإجماع على تأجيل اتخاذ القرار لحين عودة السيد دارا نور الدين وبقية السادة الاعضاء.

طرح السيد رئيس المجلس موضوع سلامة السادة اعضاء مجلس الحكم وقرر احالته الى اللجنة الامنية لدراسته ومناقشته واعادته الى المجلس.

في بند امور اخرى تساءل الدكتور عدنان الباجه جي عن بديل الشهيدة الدكتورة عقيلة الهاشمي ورجا معرفة وقت مناقشة هذا الموضوع.

اقترح الدكتور ابراهيم الجعفري قيام السادة اعضاء المجلس والذين اجروا المقابلات لتقديم ايجازاً عن ذلك الى المجلس مع المرشحين.

اقترح الدكتور محمود عثمان تأجيل مناقشة الموضوع الى يوم الاثنين القادم.

أشار السيد رئيس المجلس الى انه كمبدأ بعد وفاة د. عقيلة بفترة كانت هناك اجتماعات حول اختيار المرأة المناسبة وتقديم المرشح الى المجلس لاتخاذ القرار

وتم الاجتماع بعدد كبير من المرشحات ووضعت ضوابط وتم ترشيح احدى الاخوات وطلب من الامانة العامة تهيأة طرح هذا الموضوع في الاسبوع القادم.

ذكر الدكتور عدنان الباجه جي ان من حق أي عضو ان يقدم مرشحاً.

اقترح السيد محمد بحر العلوم تعطيل جلسات المجلس خلال الاسبوع القادم.

اجاب السيدَ رئيس المجلس الى انه ستعقد جلسات يومي السبت والاحد القادمين ثم يتم النظر في ذلك يوم الاحد ان شاء الله.

اثار ممثل السيد جلال طالباني الى ان سكرتارية المجلس تقوم بتوزيع بعض الامور غير المهمة ولمرات عديدة نتيجة علاقات شخصية ، بينما طلب توزيع امور مهمة ولم توزع وكأتحاد وطني انهم غير راضين عن عمل السكرتارية .

طاب السيد محمد بحر العلوم ادراج موضوع الحدود العراقية مع الدول المجاورة بجدول اعمال المجلس بعد عيد الفطر المبارك ، وكذلك التأكيد على موضوع القنصليات.

طلب السيد عبد العزيز الحكيم من اللجنة الامنية تقديم تصورات واضحة عن هذا الموضوع ، اذ ان المملكة العربية السعودية ذكرت انها لاتعرف مع من تتكلم في هذا الموضوع وتساءل فيما اذا يوافق المجلس على إحالة هذا الموضوع الى اللجنة الامنية وبحضور السيد وزير الداخلية.

اشار السيد محمد بحر العلوم الى ان الشيخ صباح الاحمد رئيس وزراء الكويت أخبره بإهداء دولة الكويت فضائية منذ شهرين الى العراق،وحجزها الامريكان فيجب تذكير سلطة الائتلاف المؤقتة بشأن الموضوع من قبل اللجنة الاعلامية ومتابعة ذلك.

ذكر الشيخ غازي الياور ان معظم المواضيع هي من اختصاص اللجان التي سميت ولم تنظم لها آلية لتفعيل عملها ، واقترح ان تكون فقرة تدرج في جدول أعمال المجلس ليوم السبت القادم.

اشار السيد عبد العزيز الحكيم ان الامانة العامة بصدد تهيأة اماكن للجان المشكلة مؤخراً هذا شيء جيد .

. وأشار الى ان موضوع الدرجات الخاصة ستدرج على جدول الاعمال يوم السبت ، اذ ان لدى الوزراء حالة من التشويش بشأن المعينين لمنصب المدراء العامين ، وهل الموضوع من صلاحياتهم أولا.

اشار الدكتور عدنان الباجه جي الى ان المجلس استثنى المدراء العامين من التعيين من خلال مجلس الحكم وترك ذلك للوزراء وايده بذلك السيد نبيل الموسوي.

أشار السيد رئيس المجلس الى ان هذا هو الاشكال فعلى المجلس ابلاغهم برأي موحد.

ذكر السيد صفاء عبد الرسول الى ان المدير العام يرشح سابقاً من قبل الوزير ، ويصدر مرسوم جمهوري بتعيينه، والدرجة الخاصة المقصود بها رؤوساء الهيئات غير المرتبطة بوزارة ، ولا بأس ان يرشح الوزير عدداً من الاشخاص وللمجلس اختيار المناسب.

ايد السيد أحمد البراك هذا المقترح واضاف للوزير حق ترشيح عدداً منهم ويزكي المجلس أحدهم.

اشار السيد بختيار أمين الى انه قدم اقتراحاً وطلب ايقاف تعيين الدرجات الخاصة لحين قيام الوزارات بتقديم ملاكاتها، واقر المجلس ذلك الا ان بعض الوزارات لم تقدم للمجلس أي شيء لحد الان، واضاف انه طرق سمعه ترشيح سفيرة عراقية الى واشنطن.

اقترح السيد عقيل المحمداوي عقد جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع .

ذكر السيد رئيس المجلس بان قوائم الوزارات بشان الدرجات الخاصة وصلت الى الامانة العامة واقترح توزيعها على السادة الاعضاء لدراستها.

اشار الشيخ غازي الياور الى وجود ٢٥ وزارة وكل وزارة ستقوم بترشيح عدد معين فسيصبح لدينا حوالي ٦٠٠ مديراً عاماً واذا اردنا مراجعة سيرهم الذاتية سنحتاج الى سبع فترات انتقالية لمناقشتهم.

ذكر الدكتور عدنان الباجه جي بان التسمية خطأ فهم رؤوساء دوائر وكل وزارة فيها مدير عام واحد سابقا.

اشار السيد ممثل السيد جلال طالباني الى ان هناك موظفين في وزارة الخارجية في الداخل والخارج ورجا السادة أعضاء المجلس بدراسة هذه المسالة لانها مهمة جداً.

اشار الدكتور عدنان الباجه جي الى ان هذا الموضوع كان يتطلب مناقشته بعد تشكيل الوزارات مباشرة ، وطرح سابقاً ان يستأنس برأي الوزير بشان المرشحين لا ان يرشح هو، والتأخير الحاصل هو الذي ادى الى هذا الاربلك، ومسؤولية المجلس هو الشروع بالعملية وانجازها بسرعة، وتحديد يوم معين لحسمها.

ذكر الشيخ غازي الياور بان العراق تحت الاحتلال ، ولا يستطيع تعيين سفراء.

اقترح السيد رئيس المجلس تخصيص يوم الاحد القادم ٢٠٠٣/١١/٢٣ كموضوع رئيسي لمناقشته وابلاغ الوزراء لتهيأة الاسماء والبدء حتى ولو ببعض الوزارات.

اشار السيد ممثل الدكتور موفق الربيعي الى ضرورة وضع ضوابط يتفق عليها بالنسبة للمدراء العامين ويوزع الامر على اللجان الخاصة لتسهيل وتسريع العملية.

اختتم السيد رئيس المجلس الاجتماع بتخصيص يوم السبت القادم المصادف ٢٠٠٣/١١/٢٢ لمناقشة موضوع اللجان المشرفة على الوزارات.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الاجتماع الاستثنائي لمجلس الحكم ليوم السبت ٢٠٠٣/١١/٢٢

عقد مجلس الحكم جلسته الاستثنائية يوم السبت ٢٠٠٣/١١/٢٢ برئاسة السيد عبد العزيز الحكيم رئيس مجلس الحكم وكالة وناقش المواضيع التالية:-

١.اقرار محضر اجتماع المجلس ليوم الأربعاء ٢٠٠٣/١١/١٩.

٢.تقرير الهيئة الرئاسية عن اجتماعها مع السفير بول بريمر يوم الخميس ٢٠٠٣/١١/٢٠ وطلب السيد رئيس مجلس الحكم وكالة من الدكتور عدنان الباجه جي تقديم ايجاز عن هذا الاجتماع.

ـ تحدث الدكتور عدنان الباجه جي واشار الى ان ما يتذكره من تفاصيل اللقاء انه حدث نقاش حول آليات اختيار المجلس الوطني الانتقالي، وتم ابداء بعض الملاحظات حول اللجنة التنظيمية ومجالس المحافظات والبلديات حيث تثار تساؤلات واعتراضات كثيرة حولها، كما اثيرت ملاحظة حول مجلس الحكم وضرورة عدم تجاهله وان يكون له دور في الفترة الانتقالية وكان هذا رأي بعض الأعضاء بينما رأى البعض الاخر ان المجلس الوطني الانتقالي سيتم انتخابه وسيكون اوسع تمثيلاً من مجلس الحكم، وان أغلب اعضاء مجلس الحكم سيكونون ضمن المجلس الوطني الانتقالي وتقرر ان تستمر الاتصالات مع السفير بول بريمر والادارة المدنية للاتفاق على طريقة اختيار اللجنة التنظيمية.

ـ تحدث السيد عبدالعزيز الحكيم رئيس مجلس الحكم وكالة وشكر الدكتور عدنان الباجه جي عن الايجاز الذي قدمه ، واضاف بأنه ظهرت خلال النقاش حول الاتفاق الذي تم توقيعه ثلاثة اتجاهات هي:-

آ. الالتزام بالاتفاق والسعي لمعالجة نواقصه من خلال قانون ادارة العراق الذي سيناقش في المجلس.

ب. القبول الكامل بهذا الاتفاق بشكل عام مع الإقرار بوجود بعض المشكلات التي يمكن حلها من خلال المناقشات خارج قانون إدارة العراق.

ج. إن هذه الاتفاقية يوجد فيها خلل كبير ويجب أن يتوقف المجلس لمعالجته وبعد ذلك يتم التحرك.

وأضاف ان النقاط الأساسية التي يثيرها الاتفاق هي تغييب الناس عن الانتخابات ، الاتفاقات الأمنية ، شرعية الاحتلال وشرعية الوجود الأجنبي ، وقد اتفقت الهيئة الرئاسية على عقد اجتماع آخر لتحديد النقاط بشكل أكثر والخروج بحالة من التوافق.

ـ تحدث السيد نوشيروان مصطفى وأشار إلى انه وخلال الاجتماع مع السفير بول بريمر كان هناك بعض القضايا التي اتفق عليها وهي : استعادة السيادة ، الانتخابات وهي قضايا تهم جميع العراقيين ، أما قضايا الاختلاف فتمثلت:-

آ. الاصرار على بقاء مجلس الحكم بعد تشكيل الحكومة المؤقتة ، وما يجب ان نبحثه في المجلس هل نصرّ على بقاء مجلس الحكم كهيئة قيادية أم لا.

ب.قضايا تنظيمية شخصها السيد محمد بحر العلوم والدكتور ابراهيم الجعفري والسيد عبدالعزيز الحكيم وهذه يمكن علاجها من خلال القانون الذي سيتم وضعه. اذن القضية الاساسية هي الابقاء على مجلس الحكم والتخوف من قدوم اناس لانعرفهم ولا نعرف توجهاتهم الى المجلس ، واعتقد ان هذه القضية مختلف عليها.

ـ تحدث الدكتور احمد الجلبي وأشار الى ان مسألة السيادة وانهاء الاحتلال موضوع لا اختلاف عليه ، كما ان هناك اتفاق على تشكيل حكومة عراقية مؤقتة وهذا الموضوع لا مجال للعودة عنه لانه مكسب حققناه ويجب ان نحافظ عليه وان نحصل على تعزيز له من سلطة الائتلاف المؤقتة. هناك بعض القضايا التي تثير قلق المجلس وتتعلق بطريقة اختيار المجلس الوطني

الانتقالي وهذا يمكن تظمينه من خلال ان مجلس الحكم سيكون لــه صلاحيــة تعيين ثلث اعضاء اللجان التنظيمية المشرفة مما يعطيه صفة او شبه صلاحيـة نقض لاي شخص اذا لم يحصل على اصوات ١١ من ١٥.

اما القلق الثاني فهو عن طبيعة المجالس البلدية ومجالس المحافظات ، وما حصلنا عليه من سلطة التحالف هو اعادة تشكيل هذه المجالس وبالشكل الــذي يضمن صفة تمثيلية للعراقيين ، والابتعاد عن الطرق العشوائية التي تــم بــها اختيار هذه المجالس من قبل القيادات العسكرية عند دخولها الــى الاراضــي العراقية، اذن فهناك مجال للمحافظة على ما نريد من خلال اعادة تشكيل هــذه المجالس وكذلك وفق آلية تصويت ١١ من أصل ١٥ في اللجان التنظيميــــة ، يضاف الى ذلك قانون ادارة العراق الذي يمكن من خلاله تحديد طريقة اختيار المجالس في المحافظات والمجلس الوطني الانتقالي، اذن فلدينا ثـــلاث اوراق للمفاوضة مع سلطة الائتلاف المؤقتة وتعطينا صمام امان للعملية وعلى العموم فان موقفهم ايجابي ولا اعتقد ان لديهم برنامج خاص لايصال او منع ايصــــال أي طرف او أي فئة الى السلطة فما يريدونه هو انتقال منهجي سلمي مــبرمج من سلطة الاحتلال الى سلطة عراقية ذات سيادة.

أما عن موضوع استمرار مجلس الحكم بعد تــــأليف المجلــس الوطنــي الانتقالي فأن الموضوع لم يستوف بحثه في الاجتماعات السابقة ولكن طرحـت افكار متضمنة ضرورة استمراره ولم يكن هناك معارضة شديدة مـــن ســلطة الائتلاف لهذه الفكرة، ولكن في الوقت نفسه لم يكن هناك تأييد قـــوي وبقــي الموضوع مفتوحاً للنقاش.

استفسر السيد رئيس مجلس الحكم وكالة من السادة اعضاء المجلــس عــن رغبتهم في الاستمرار في مناقشة الموضوع وادراجه على جدول الاعمال وتم التصويت بالاغلبية على ذلك.

ــ تحدث الدكتور محمود عثمان واشار الى انه كان الوحيد الذي طلب عدم الاستعجال في عدم اقرار الاتفاق واعطاء المجلس فرصة لدراسة الاتفاقية ولم يؤيده احد ولكن ما حصل حصل، والان هناك نقطة مهمة يجب اخذها بالاعتبار وهي :ان هذه الاتفاقية مهمة رغم ما فيها من ثغرات لانها تعيد السيادة الى العراق وتضمن تمثيلاً في المجلس المقترح لكل سكان العراق، وسيكون لمجلس الحكم دور في هذه العملية وكما قال الدكتور أحمد الجلبي فان سلطة الائتلاف لن تتدخل في ذلك، اما عندما تشكل حكومة مؤقتة وتستلم السلطة فلن يكون معقولاً استمرار مجلس الحكم بجانب الحكومة ولكن يمكن ان يتحول الى مجلس للسيادة ولن يشمل هذا طبعاً جميع اعضاء المجلس الحالي، والمهم الان هو الحفاظ على الاتفاقية وتأييدها لانها اخذت طابعاً دولياً والا فان امريكا وغيرها ستحاول البحث عن بديل وكل البدائل ستكون في غير صالحنا وسنخسر الفرصة. اذن نتمسك بالاتفاقية ونحاول تطبيقها بشكل يفيد الشعب ولانه ليس هناك من جهة اخرى ستنفذ هذا الاتفاق غير مجلس الحكم، وعبّر عن خوفه من التزامات الجدول الزمني لذا يجب ان يكون المجلس فعالاً في هذا المجال واذا نجح في ذلك سيكون الجهة الوحيدة المنفذة والتي تستطيع سد الثغرات الموجودة في الاتفاقية.

ــ تحدث الدكتور احمد الجلبي وأشار إلى انه يود أن يضع المجلس في إطار الجو السياسي الذي أحاط بالاتفاق في واشنطن لان المجلس لا يعمل في فراغ بل جزء من عملية سياسية ودبلوماسية كبيرة جداً تشغل العالم ومفاصلها الأساسية في واشنطن. حصل في واشنطن نوع من التجاذب السياسي داخل الإدارة والكونغرس الأميركي بشأن التعامل مع العراق، وبدأ ذلك واضحاً فيما نشرته صحيفة الواشنطن بوست والانتقادات التي وجهت الى المجلس، وانه غير قادر على الإنجاز، وعلى الإدارة الأمريكية التفكير في تغييره، ورغم ما يدور في أذهاننا بان هذا لايمكن أن يحصل إلا إن الأمريكان لديهم سوابق في

عمل هذا فيقومون به ثم يكتشفوا بعد سنه ان هذا الشيء لا يمكن ان يحصل. ان واجبنا ليس اتخاذ مواقف وطنية بشكل مطلق ولكن تحقيق هذه المواقف بشكل ينسجم مع المصلحة الوطنية في العراق، كانت هناك أطراف أخرى في الإدارة الأمريكية عملت بشكل مستمر واستطاعت عن طريق مجلس الامن القومي ان تؤثر على الرئيس بوش الذي حسم الأمر وقال (السيادة قبل الدستور) وهذا انعكاس كامل للموقف الذي عبّر عنه وزير الخارجية كولن باول عند زيارته للعراق والذي قال " انه لايمكن لسلطة في العراق ان تتسلم السيادة قبل سن الدستور واجراء الانتخابات" وان الجدول الزمني المقرر ليس عراقياً فقط ولكنه امريكي ودولي ، وعندما يطرح الاتفاق ونتلكأ في قبوله بسبب قضايا – رغم اهميتها ورغم قناعتنا بالاستعجال – الا ان المكسب كبير ويجب الحفاظ عليه وعلى وحدة المجلس وعدم حصول أي تصدع في الموقف، والاستمرار في الحوار مع التحالف بشكل سريع وبدون تباطيء، وصمام الامان بيد المجلس لانهم لن يستطيعوا تنفيذ الاتفاق بدونه لذا فإنه يستطيع مناقشة وتعديل القضايا الاخرى ، وان تغيير نبرة الاعلام تجاه مجلس الحكم يبدو واضحاً وهو يقولون ان المجلس تصدى للتحدي ووضع العراق على طريق السيادة ، لذا يجب ان يكون امام اعيننا ان لا نفرط بالمكسب الاستراتيجي مقابل تفاصيل يمكن تعديلها بالتفاوض وبعيداً عن الصحافة والاعلام والاضواء.

– تحدث السيد نصير الجادرجي واشار الى ان هناك تحفظات ابداها العديد من الاعضاء ومن المناسب سماع هذه التحفظات لتكون امام هيئة الرئاسة اثناء مباحثاتها ومنها:

آ. موضوع مجالس البلديات والمحافظات ، وهذه المجالس بصورة عامة غير مؤهلة وهي لم تنتخب ويجب تغييرها والاسراع بهذا العمل الان لان التغيير اذا طال زمنه فلا فائدة منه.

ب. إن موضوع الجدول الزمني مهم جداً كما أشار الدكتور احمد الجلبي ، وان بعض القضايا يمكن تلافيها إلا الجدول الزمني فيجب الالتزام به.

ج. شكوى الوزارات والإدارات والأشخاص من تصرفات سلطات الائتلاف وتدخلاتها حتى في جهاز القضاء ، والمحافظين يؤيدونهم في ذلك وهم يتمنون أن تبقى سلطة التحالف معهم ، وإذا لم نبدأ منذ الآن في معالجة هذا الموقف فلا فائدة من عمله بعد فترة ولن نضمن حينها عدم وصول الكثير من غير المرغوب فيهم إلى المجلس الوطني الانتقالي بل حتى سيكون من ضمنهم أعضاء من النظام السابق.

ـ تحدث السيد حامد صكبان ممثل الدكتورة رجاء الخزاعي وأشار إلى إن الاتفاقية أقرت ولا مجال للنكوص عنها ، أما إذا كان فيها ثغرات فيجب معالجتها عن طريق قيام المجلس بمحاولة تغيير العناصر السيئة في مجلس البلديات واعتقد ان مهمة المجلس السير في تطبيق بنود هذه الاتفاقية لان سيادة العراق متوقفة عليها.

ـ تحدث السيد طالب قاسم ممثل السيد عز الدين سليم وأشار إلى انه يثني على طرح الدكتور احمد الجلبي بخصوص ما حصل عليه المجلس ، أما القضايا المعلقة والتي يتفق المجلس عليها وهي اللجان التنظيمية ، فأشار إلى انه شخصياً يرى ولحل هذه القضية بشكل جذري ان يبدأ المجلس باعفاء المحافظين ومجالس المحافظات والبلديات، واعادة تشكيلها اذا كان ما يخشى منه هي اللجان التنظيمية ، وهذا حل اساسي لنتمكن من المسير بشكل سليم للوصول الى نتائج جيدة ، وان هذا الاعفاء يجب ان يشمل جميع المحافظين دون تمييز بين من هو جيد او سيء ليكون سيرنا مطمئناً وليس فوق أشواك وان السفير بريمر نفسه اكد على ضرورة الانفتاح على الناس والناس في بعض المحافظات يئنون من مجالس البلديات والمحافظات وتصرفاتها وان ما تقدم يمثل مقترحاً محدداً للانطلاق للعمل في قانون إدارة العراق.

ـ تحدث السيد صفاء عبد الرسول ممثل الدكتور موفق الربيعي واشار الى أن الاتفاقية هي اطار سياسي كامل لحل المشكلة الامنية، فلنناقش الجانب الامني ولنسأل ماذا يحصل اذا تعرض المجلس الوطني الانتقالي الى الطعن ورفضه جزء من الشعب لكونه ليس ممثلاً حقيقياً له. والسؤال الاخر حتى تتم العملية الانتقالية ماذا سيحدث في العراق من الناحية التنفيذية، ان مجلس الحكم اصطلح عليه كحكومة اطفاء حرائق والحرائق مشتعلة ، فماذا سيكون حال الوزارات اذا اعلن ان الوزير سيقال او ستحل الوزارة بعد ستة اشهر ، ماذا سيكون مصير المنح والقروض والتعاقدات التي اتفق عليها. هذه مسألة مهمة وهي الربط بين الاقتصاد والامن ، واشار الى انه يؤيد فكرة د . محمود عثمان بأن يتحول مجلس الحكم الى مجلس سيادة وهذا يحل جزء من المشكلة.

ـ تحدث السيد حقي التميمي ممثل القاضي وائل عبداللطيف واشار الى ان المهمة الاساسية في هذه المرحلة هي الحفاظ على مجلس الحكم ليبقى كضمانة خلال الفترة الانتقالية وان سلطة الائتلاف المؤقتة سوف تتدخل في هذه العملية كعادتها وسوف يرجح بعض القوى السياسية على غيرها ويصرح بذلك ، اذن فإن ابقاء مجلس الحكم ضروري خلال الفترة الانتقالية وهو لا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية وهناك سوابق اقليمية دولية في هذا المجال.

ـ تحدث الدكتور سامي العسكري ممثل السيد محمد بحر العلوم واشار الى انه لم يسمع ان احد الاعضاء يرفض الاتفاق جملة وتفصيلاً ، بل ان الجميع يعتبره خطوه جيدة لاعادة سيادة العراق ، اما الاعتراضات فيجب ان لا يقلل من قيمتها بالاشارة الى انها تفاصيل ثانوية لانهاء اعتراضات جوهرية وخطورة النتائج التي ستنجم عنها ، لان العملية السياسية سوف تبنى وتعتمد عليها ، وان ايكال عملية تشكيل المجلس القادم الى هذه المجالس غير المؤهلة ، سوف يكون امراً خطيرا وأشار الى انه مع ضرورة الوصول الى حل لان احباط المشروع يضرنا جميعاً . ولكنه كرر ان الاعتراضات جوهرية ويجب

عدم التقليل من أهميتها. وانه يؤيد السيد نصير الجادرجي في ضرورة ان يتم التوصل إلى اتفاق لذا يجب التفكير بصورة جدية لإصلاح هذا الخلل الكبير الذي تسببه الآلية التي تضمنها الاتفاق، ولا يجب التعامل مع الاتفاق بصيغة اما قبوله بشكل كامل او رفضه بشكل كامل. وأشار الى ان اقتراح الدعوة الى حل مجالس المحافظات والبلديات قد لا يكون ممكناً الآن ، لان سلطة الائتلاف المؤقتة ليس لها دور حقيقي في المحافظات فالدور الرئيسي هناك للقيادات العسكرية ولا تستطيع هذه السلطة ان تفرض قرارها عليهم اذن لندع هذا الموضوع ونناقش كيف يمكن تشكيل المجلس الانتقالي وهنا يمكن إجراء انتخابات للجان المحافظات ليكون هناك تمثيل حقيقي ، والسفير بريمر قال ان ذلك ممكن من خلال اعتماد البطاقة التموينية ، وهذا سيضمن نسبة معقولة من مشاركة الناس لذا يجب عدم تجاوز هذه القضية واعتبارها ثانوية ، لأنه لا يجوز تشكيل مجلس وطني انتقالي على أساس مقدمات خاطئة.

ـ تحدث د. عادل عبد المهدي وأشار إلى ان الجميع متفق على ان هذه العملية كانت انتصاراً كبيراً ، رغم إننا غير متفقين على تفاصيل أخرى وأشار إلى انه لا يريد الوقوف طويلاً أمام ما حدث في جلسة توقيع الاتفاق واعتراضنا عليه وتثبيت هذا الاعتراض في جلسة أخرى ، فالمهم ليس الإصرار على هذه النقطة الشكلية الا ان عناصر الاتفاق واضحة وعناصر التحفظ واضحة، والمعارضة قائمة الآن مع سلطة الائتلاف المؤقتة لحل الإشكالات وأشار إلى ان المجلس عندما كان يناقش موضوع الدستور ، كان رأينا هو الذهاب إلى الانتخابات بينما رأى البعض الآخر ان موقفنا هذا كان عناداً، وأتضح فيما بعد ان موقفنا هو الذي أدى إلى الوصول الى هذا الاتفاق ، فلا ينبغي أن نكون قليلي الصبر، لان بعض المواقف وعند الإصرار عليها يتضح فيما بعد إنها كانت صائبة، والتحفظات على هذا الاتفاق كثيرة وسلطة الائتلاف المؤقتة نفسها اعترفت بذلك وانه حصل خلط بين اتفاق عام وتفاصيل وضرب لذلك عدة امثلة منها .

أ. من سيكون له الكلمة الأخيرة والقيمومية على وضع القانون، ولم يكن هناك اجابة واضحة عن ذلك ونحن نريد هذه الاجابة لنعرف اين نقود شعبنا فالقرار ١٥١١ اخرج مجلس الحكم من صيغة القرار ١٤٨٣ واعطى للمجلس دوراً جديداً في حين ان الدور سابقاً كان معطى لسلطة الائتلاف المؤقتة.

ب. يذكر الاتفاق عناصر اساسية يجب ان تعتمد في القانون الاساسي مثل وثيقة حقوق الانسان فأية وثيقة هي المقصودة في حين لا تتم الاشارة الى الاسلام فكيف سيقبل شعبنا بذلك، أي ايراد تفاصيل صغيرة واهمال شئ مهم كالاسلام، اذن فهناك مجموعة اساسية من الاخطاء عندما تعرض للشعب بهذه الطريقة سيقول ان المجلس خدع ومن الخطأ اصدار حكم سريع دون التدقيق والدفاع عن التفاصيل الصغيرة.

ج. المسألة المركزية في تحفظنا آليات اختيار اللجنة التنظيمية التي ستكون اللجنة الاساسية لاختيار مرشحي المحافظة فلنتصور ماذا سيحدث عندما يرشح ١٠٠٠ شخص يتم اختيار ٢٠٠ من بينهم ويستبعد ٨٠٠ من الوجهاء أو رؤوساء العشائر ولنتصور الطعونات والاعتراضات والفوضى التي ستعم المحافظة وقبل ان تكون في المجلس الوطني الانتقالي، ان استبعاد ٨٠٠ شخص بقرار كيفي يعني اننا سنبدأ بفتنة، واشار د. عادل الى انه تحدث مع الاخوة الاكراد في المجلس وان الوضع في مناطقهم منظم وهاديء ولن يحسّوا بهذه المشكلة. فاذا كان الامر بيد المحافظ فسيحدث لدينا ما يشبه الحرب الاهلية وتعطل العمليه برمتها فهل سنقف ونقول اننا وقعنا اتفاقاً وانتهى الامر، او نناقش وندخل عناصر موضوعية في العملية وبدل ان يكون لدينا قاعدة شعبية سيكون لدينا أعداء ومعارضون.

وأشار د. عادل إلى ان الدكتور احمد الجلبي حاول ان يدخل عنصراً ترطيبياً وهو ان المجلس سيكون له صلاحية تعيين (٥) من أعضاء اللجنة التنظيمية وان التصويت سيكون بنسبة ١١ من ١٥ ، وهذه قنبلة موقوتة لان

المجلس سيكون طرف وهم طرفين يستطيعون حجز قرار المجلس مع ملاحظة إنهم أطراف لا نعرف كيف عينوا وسيستطيعون استغلال صيغة تشكيل اللجنة لأنهم قد يكونون أكثر انسجاماً وعصبة موحدة ضد قرار المجلس، وهذه إشكالية كبيرة لان هذا أمر أريد حله بصورة سريعة وبدون دراسة. ثم لنفرض ان مجموعة ما حصلت على ٩ او ١٠ أصوات ولم تحصل على ١١ صوتاً فسوف يضطرون إلى إيجاد حل في الموقع، لذا فنحن لدينا بعض المقترحات لتغيير هذه الآلية أو إدخال تعديلات تخرجنا من هذه الورطة ، لاننا بهذا الاتفاق نعطي صك الإعدام للعملية الوطنية وسأل البعض ماهي تحفظاتنا، خذوا مثلاً لذلك ، ففي موضوع الاتفاق يرد نص (الاتفاقات الأمنية تغطي وضع قوات الائتلاف) فكيف سيفهم شعبنا كلمة (تغطية) وهي التي ترد غالباً في اطار تغطية العملاء ويمكن ان تصبح هذه الكلمة (معالجة) وهذه اشياء ظاهرها بسيط ولكن مدلولاتها خطيرة وحساسة ، ثم اين النص الاخير الذي وقعه السيد جلال طالباني حيث لم نره لحد الان، كذلك فإن مجلس الحكم الذي اعطي له دور في قضايا خطيرة (مثل كتابة القانون الاساسي ، توقيع الاتفاقيات الامنية ، توقيع الاتفاق مع سلطة الائتلاف ، ما ورد من نصوص في قرار مجلس الامن ١٥١١، موضوع اللجان) لماذا لا يعطى نفس الدور في تشكيل مجالس المحافظات . ومجلس الحكم وخلال ثلاثة اشهر حقق انجازات كبيرة وأصبح السلطة الشرعية الوحيدة وبات ضمانة العراق وخرج من مخاض صعب وقدم شهداء في سبيل تحقيقه كالشهيد الحكيم والدكتورة عقيلة الهاشمي فلماذا تبرز الان الرغبة في حله وبدون الاطمئنان الى ان المجلس الوطني الانتقالي سيكون تمثيله اعلى من مجلس الحكم فليس من الصحيح التخلي عنه ويجب ان يبقى صمام ألامان للعراق . إذن هناك أمور جادة يجب ان توضع لها ضوابط وعدم الاكتفاء بالقول اننا وقعنا الاتفاق وانتهى الامر، يجب ان يكون للأمم المتحدة دوراً في هذه العملية رغم التحفظات حولها وحول

الدور الذي لعبته أيام النظام السابق، ولكن يبقى دورها مطلوباً وهذا سيعطينا توازناً داخلياً وخارجياً. اذن فمجرى العملية نحن موافقون عليه ولكن المطلوب التعاون لان ندخل أفضل التعديلات لمصلحتنا.

وذكّر المجلس بموضوع القوات التركية، وطلب ان تتم مناقشة هذا الموضوع والدفاع عنه لأنها مسألة عراقية وليس خاصة بالإخوة الأكراد. فلا تخافوا اذا قلنا للسفير بريمر اننا مختلفون معه ، وأشار الدكتور عادل إلى ان لديه ورقة فيها بعض التفاصيل والأمور تسير بشكل جيد وليكن هناك ضغط لتحسين الشروط لان شعبنا سيحترمنا اذا فعلنا ذلك وستثبت الأيام ان هذا الموقف صحيح ويقود الى ما هو أفضل لمصلحتنا.

ـ تحدث الدكتور عدنان الباجه جي واشار الى ان الاتفاق كان نجاحاً كبيراً للمجلس وان فكرة السيادة قبل الدستور طرحت حتى قبل تأسيس المجلس ونتيجة اصرار المجلس وعلى الصعيد الدولي نجحنا في الحصول على تأييد جهات مهمة في المجتمع الدولي كهيئة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي والدول العربية يضاف الى ذلك ضغوط الوضع الامني كل تلك عوامل اوصلتنا الى هذه النتيجة .

ولكن المشكلة الرئيسية تبقى هي موضوع مجالس المحافظات لان النقاط الاخرى يمكن معالجتها وان حديث الدكتور عادل كان مقنعاً ومنطقياً فالمفروض ان يكون لمجلس الحكم دور في هذه العملية

واشار الى انه وقبل الاتفاق اقترح توسيع مجلس الحكم ليشمل غالبية القوى السياسية خارج المجلس وهذا سيعطيه شرعية وصفة تمثيلية اكبر ويغنينا عن كل هذه المشاكل وكان المفروض ان يكون مجلس الحكم الموسع هو الحكومة الانتقالية التي تضع قانون ادارة الدولة العراقية وتتولى القيام بالعملية الدستورية ايضاً ولا حاجة حينئذ لانتخاب مجالس فرعية في المحافظات لانه سيمثل جميع شرائح المجتمع العراقي وهذا لم يحصل والآن امام المجلس حالياً.

أ.العودة الى فكرة توسيع المجلس.

ب.تكلف مجلس الحكم باختيار المجلس التشريعي المؤقت وهذا الحل وكما صرح السفير بول بريمر غير مقبول من الامريكان.

والسؤال الان هل يمكن ان يتم الان في المحافظات وعلى اساس البطاقة التموينية اجراء انتخابات فقط للمجلس التشريعي المؤقت وهذا لن يحتاج الى تعداد او قانون انتخاب لان ملاحظات د. عادل قيمة ومخاوفه في محلها لذا يجب ان نكون حذرين واشار الدكتور عدنان الى ما ورد في حديث الدكتور عادل من ان السلطة بيد المجلس وان ذلك غير صحيح لان الاساس في ما ورد في الفقرة الاولى عن قرار مجلس الامن ١٥١١ يشير الى (أن الطابع المؤقت لممارسة التحالف للمسؤوليات بموجب القانون الدولي سيستمر الى حين وجود حكومة ممثلة ومعترف بها دولياً)، وعندئذ تكون الحكومة هي التي تمارس هذه الصلاحيات أي ان كل شيء يجب ان يكون بالاتفاق مع سلطة الائتلاف المؤقتة .

ـ تحدث الدكتور عادل عبد المهدي واشار الى ان الترشيح هو لمؤتمر المحافظة لتحديد النسبة السكانية التي ستذهب الى المجلس الانتقالي وهناك عدة وثائق يمكن اعتماها (البطاقة التموينية) الجواز، هوية الأحوال المدنية ، واذا كان هذا الحل مستحيلاً فيمكن الالتزام بالشروط التي تم وضعها لاختيار المرشحين، فكل راغب بالترشيح يقدم نفسه الى اللجنة التنظيمية التي لن تقوم بالاختيار ولكن تدقق في شروط الترشيح وهكذا فأذا رشح ١٠٠٠ شخص فسيجتمعون وينتخبوا من بينهم اعضاء المجلس الوطني الانتقالي وبحسب النسبة المقررة للمحافظة. وان هناك طريقة اخرى وهي ان يقوم مجلس الحكم بترشيح خمس اعضاء وهؤلاء يقومون بترشيح خمسة اعضاء من مجالس البلديات او من موقع آخر وخمسة آخرين من الاحزاب او العشائر او رجال الدين لنضمن ان يكون هناك لجنة منسجمة وهناك ايضاً حلول أخرى فلا ينبغي أن نغلق الباب امام القضية ونقول انه لاتوجد حلول.

ـ تحدث الدكتور محمود عثمان وذكر ان هذه الملاحظات جيدة ولكن لديه ثلاث نقاط:ـ

أ.يجب ان نكون حذرين في تفيذ الاتفاق ولا نكون مسلطين على الناس ، صحيح ان مجلس الحكم شرعي ولكن يجب ان نكون ديمقراطيين ولنفسح المجال للاخرين ويجب ان لا يكون ذلك مضراً بالمسيرة الوطنية ، وان فكرة اقالة المحافظين والبلديات غير ممكنة لان اذا حدث هذا فمعنى اعضاء مجلس الحكم يجب ان يقالوا وهذا شيء غير صحيح بل الصحيح اننا نضع قانوناً وهذا القانون يضمن شروطاً تحدد لنا النوعية التي نريدها واؤيد فكرة د.عادل ان يقوم الـ ١٠٠٠ بانتخاب ممثلي المحافظية من بينهم ولاحاجة حينئذ للجنة تتولى ذلك.

ب. خلال هذه الفترة هل يستطيع المجلس ان يحسن الوضع الامني والمعاشي للناس وبدون ذلك فإن الناس لن يهمهم ان يأتي هذا او ذاك.

ج. دور الامم المتحدة مهم اذا قبلت الاشراف على العملية لان هذا سيكسبها شرعية. واقترح ان يتم الاطلاع على النص الموقع وتخصيص جلسة لبحثه ليكون الامر مبرمجاً.

ـ تحدث السيد سمير الصميدعي واشار الى ان اجتماع السبت الماضي كان مستعجلاً اكثر مما ينبغي ولم يكن اسلوب التوصل الى الاتفاق اسلوباً صحيحاً، ولكن يجب استثمار ما في الموقف من ايجابيات. واشار الى انه يعتقد ان سبب الضغط كان أن الأمريكان اخضعوا العملية لجدولهم الزمني الخاضع لاعتبارات سياسية داخلية في امريكا اكثر مما هو خاضع لواقع الحال في العراق، كانتخابات الرئاسة والصراعات بين الكونغرس والبيت الابيض ، والاتفاق عموماً لصالحنا وهناك معطيات ان لم نحتط لها سوف تؤدي الى الاشكالات التي اثارها الدكتور عادل واحدى هذه الاشكالات التي اعتبرها مهمة هي اصوات العراقيين في الخارج والذين لهم الحق في ان يشاركوا ما

يحدث في الداخل وهم نسبة ليست بسيطة فما هي آليات اشراكهم في العملية الديمقراطية وهم رصيد للعراق واشراكهم ليس عملية شكلية بل عملية سياسية هامة سوف تصب في صالح احتوائهم مستقبلا وجعلهم جزء من عملية الازدهار.

واشار الى مجالس البلديات وانه لديه نفس التحفظ عليها ولكنه يعتقد ان الحل يجب ان لايؤدي الى الارباك، وانه مع اعادة تشكيل هذه المجالس والنظر الى موضوع المحافظين بدقة والتعديلات التي نريدها يجب ان تجري بتفهم الاطراف وضرورة افهام الجانب الامريكي انه ليس من مصلحتهم القفز فوق هذه الحواجز لانهم سيقعون ونحن معهم في مطب كبير.

واشار ايضاً الى ضرورة اشراك شرائح من المجتمع خارج المجلس وهذه فرصة للمجلس لان يبيّن انه ديمقراطي واحتوائي وانه يستغل عملية كتابة القانون وجعلها وسيلة للتواصل مع الناس واحتواء ارائهم والحصول على قبولهم.

ـ تحدث السيد نوشيروان مصطفى وذكر انه يؤيد مخاوف الدكتور عادل عبدالمهدي وهذا قلق مشروع ولكنه طلب اولا ان يتم تحديد الاشكالية بالضبط وما هو السبيل لحلها حتى نتمكن من ادراج كافة المسائل في القانون الذي سيتم وضعه وليكون لدينا مشروع مهيأ لوضعه في القانون، وايد موضوع اشراك العراقيين في الخارج ، وأيد ان المجلس حقق انجازات كبيرة مثل تشكيل الوزارات واقرار اكبر ميزانية في تاريخ العراق والاتفاق مع الامريكان لاعادة السيادة ولكن هذا لا يعني ان يبقى الى ابد الابدين ، ولكن في نفس الوقت يجب ان يكون هناك شيء يطمئننا على بديل المجلس وهذا يمكن ادراجه في القانون.

ـ تحدث السيد امير ممثل السيد يونادم كنا وايد مداخلة الدكتور عادل عبد المهدي ومخاوفه وان المشروع يستحق التأمل والبحث وكان هذا هو

الاتجاه المتفق عليه ولكن بسبب الوضع في حينه والاستعجال الذي تم به ، تغير الحديث من مناقشة البيان الصحفي الى اقرار الاتفاق، والاتفاق جيد ولكن فيه ثغرات قد تخلق مشاكل جدية وواحدة من القضايا الغائبة هي موضوع العراقيين في الخارج وهم شهادة للقمع الذي اصاب العراقيين فما هو دورهم في الانتخابات واختيار المجلس الوطني الانتقالي. كذلك فهناك نقطة مهمة وهي كيف سيتم تمثيل شرائح المجتمع العراقي ككل فاعتماد عدد من السكان في كل محافظة والاقتصار على ذلك سيحرم عدد من الطوائف مثل الطائفة الكلدوآشورية من التمثيل حيث انهم منتشرون في جميع المحافظات ولكن ليس بنسب معتبرة وهذا هو حال التركمان وبعض الاكراد وهذه مسألة يجب ان يهتم بها المجلس بشكل جدي وايجاد حلول لها ، كما اقترح د. عادل ان هناك ورقة مقترحة تضمن حلولاً لبعض هذه المشاكل.

واختتم السيد عبد العزيز الحكيم الجلسة بالإشارة الى ان جلسة اليوم حققت تقدماً اضافياً في الكثير من الملاحظات والقناعات المتقاربة لبحث هذا الموضوع.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر جلسة مجلس الحكم ليوم الأحد ٢٠٠٣/١١/٢٣

عقد مجلس الحكم جلسته الاستثنائية (الثالثة عشر) يوم الأحد ٢٠٠٣/١١/٢٣ برئاسة السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم، ونوقشت القضايا التالية المدرجة على جدول أعمال المجلس.

١. إقرار محضر جلسة يوم السبت ٢٠٠٣/١١/٢٢.

٢. قدم رئيس المجلس إيجازا عن الزيارة التي قام بها على رأس وفد من بعض أعضاء مجلس الحكم والوزراء إلى كل من إيران وتركيا ، وأشار إلى أن زيارة الوفد إلى إيران كانت ناجحة بكل المقاييس فقد استقبل الوفد بحفاوة بالغة وعلى أعلى المستويات الرسمية في إيران ، وأشار الوفد أثناء لقاءاته مع المسؤولين الإيرانيين إلى أن هدف الزيارة هو تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الجمهورية الإسلامية ورحب المسؤولون الإيرانيون بذلك وأعربوا عن استعدادهم لمساعدة العراق وفي جميع المجالات وهنئوا مجلس الحكم على الإنجاز الذي حققه بتوقيع الاتفاق الذي أبرم مع قوات التحالف، وقد تم بحث قضايا تتعلق بالحدود والصناعة والنفط والري وأبدى الجانب الإيراني استعداده للمساعدة في هذه المواضيع وتبلور ذلك بتوقيع مجموعة من الاتفاقات التي تخص التعاون في هذه الحقول، وكان استقبال السيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية للوفد استقبالاً حاراً وودوداً وأشار السيد رئيس الجمهورية إلى أن إيران هي أول دولة اعترفت بمجلس الحكم، وانه يبارك جهود المجلس ويهنئه على الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع قوات التحالف وأعرب عن أمله في أن يكون الأمريكان صادقين في تنفيذ هذه الاتفاقية ، وان إيران مستعدة للمساعدة وان لا نتردد في طلب أي شيء خاصة وان لهم تجربة واسعة في الأعمار بعد

الحرب وتمنى التوفيق للمجلس ، واثناء اللقاء مع وزيـــر الداخليـــة الإيرانـــي اقترح الجانب العراقي فتح منافذ حدودية جديدة ، وأجاب الوزير بأن إمكاناتـــهم لا تتيح الآن فتح اكثر من منفذين وطلب تســـهيلات فـــي موضـــوع الـــزوار الإيرانيين وزيادة العدد من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ ووافقنا على ذلـــك ووعدنـــاهم بدراسة موضوع زيادة العدد إلى اكثر من ذلـــك، وأدان جميـــع المســـؤولون الإيرانيون الأعمال الإرهابية التي تحدث في العراق وعن رغبتـــهم بتشـــكيل لجان مشتركة مع العراق لمحاربة الإرهاب.

وكان للمسؤولين في إيران عتب على العراق بشأن موضوع منظمـــــة (منافقي خلق) التي تتواجد على الأراضي العراقية وأعرب الجانب العراقي عن رأيه بشأن هذه المنظمة وإنها منظمة إرهابية ومواقفها في تأييد النظام الســـابق غير خافية ، وتم الاتفاق على توجيه دعوة لوزير الداخلية الإيرانـــي لزيـــارة العراق لبحث هذه المسألة، أشار السيد رئيس المجلس إلى انـــه طـــرح علـــى الجانب الإيراني مشروع صندوق أعمار النجف الاشرف ورحبوا بالمســـاهمة في هذا المشروع وتخصيص مبالغ له وحث الشعب الإيراني للمساهمة.

وكان هناك مسألة خلافية تمثلت في رغبـــة وزارة الخارجيـــة الإيرانيـــة لإصدار بيان مشترك بعد توقيع الاتفاقيات إلا إن الجانب العراقي أبدى تحفظـــاً في نقطتين.

– تضمن البيان لفقرة تلقي بمسؤولية الإرهاب على عـــاتق المحتليـــن ، وأشرنا إلى أن ذلك غير صحيح.

– حول موضوع اتفاقية الجزائر ورغم إنها وقعت في العهد البـائد إلا أن تضمنها بنود وقضايا أمنية لذا لا نستطيع تعديلها ، وبالتالي لم يصـــدر بيـــان مشترك.

وخلص رئيس المجلس إلى القول ان الزيارة إلى إيران كانت ناجحة جـــداً وكانوا كرماء وقالوا في المستقبل نريد ان نبقى هكذا معكم، وعقـــب الدكتـــور

محسن عبد الحميد وأشار إلى أن هناك قضية أخرى أثيرت مع وزير الداخلية الإيراني وهي قضية الأسرى الذي قال انهم حققوا في هذا الموضوع وانه ليس لديهم أسرى بمعنى الأسرى لدى الجانب العراقي ، وأشار الدكتور محسن إلى انه سأل الوزير حول الأسرى العراقيين الذين خيروا بين البقاء في إيران أو الرجوع إلى مكان آخر غير العراق فأجاب أن هذا ممكن ولكن لا توجد لديه معلومات كافية عن هذا الموضوع وان المدة طويلة ولعل بعض الأسرى قد توفوا، لذا طلب الجانب العراقي أن يتم تزويد العراق بقوائم الأسرى المتوفين لحسم القضايا الشرعية كالميراث.

وأعربوا عن استعدادهم لدراسة هذا الموضوع وإجابة العراق عنه وقد خصصت إيران طائرة خاصة تحت تصرف الوفد العراقي.

أما عن زيارة تركيا فقد تم استقبال الوفد من قبل السفير المسؤول عن العراق ونظمت له زيارة للقاء وزير الدولة للتجارة الخارجية والذي كان يبدو معجباً بالنظام البائد وتحدث عن العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين العراق وتركيا وعن الفوضى السائدة الآن في العراق ، وأشار السيد رئيس المجلس إلى انه تحدث إلى الوزير وأعلمه أن الوفد قادم لفتح صفحة جديدة ولتكوين علاقات تجارية واقتصادية أما عن الفوضى فإن هذه المعلومة غير دقيقة لان العراق في معظمه خال من هذه الظاهرة.

والتقى الوفد برئيس الوزراء التركي والذي كان لطيفاً وقال أن تركيا تريد مساعدة العراق وإنها لا تساعد فئة معينة بل إنها مع كل العراقيين، وان تركيا تقدر زيارة الوفد وانهم فرحون لان العراق سيحصل على السيادة والاستقلال ، وكان لديهم بعض الملاحظات الأخوية وهي أن يكون الدستور القادم ديمقراطي ويضمن لكل فئات الشعب حقوقها وان لا تحرم أي فئة من الفئات من المساهمة في الحكومة ، وشرح الوفد للجانب التركي إننا نريد دستوراً عراقياً لا يستثني أحداً وان المجلس وحد العراق وان دعايات تقسيم العراق غير

صحيحة والمجلس مصمم في القانون الذي وقع على هـذه القضيـة، وأشـار رئيس الوزراء التركي لاستعداد تركيا لمساعدة العراق للوقوف على قدميه ولم يتطرق الى موضوع رفض المجلس لقدوم القوات التركية الى العراق.

أما لقاءات الوفد مع الوزراء الأتراك فلم تثمر عن توقيع اتفاقيات – رغـم استعداد الجانب العراقي لذلك – عدا في الحقل التجاري والحدود،أمـا وزيـر الخارجية التركي فقد قال ان تركيا تعترف بمجلس الحكم وستتعاون معكم على هذا الاساس واشار الى انهم مستعدين لتحويل مكتب العلاقـات الـى سـفارة ورحبوا بارسال سفير عراقي الى انقرة ، ووافق الجانب التركي علـى فتـح خمس مستشفيات في كل من كربلاء والنجف والبصرة وكركوك وتلعفر يتـم تجهيزها بالمعدات اللازمة وتسلم الى الهلال الاحمر العراقي وأثنـاء زيـارة تركيا التقى الوفد بـ ٢٠سفيراً لدول اوربية وطلب منهم تأييد مجلـس الحكـم واطلاق حملة عالمية ضد الجريمة والإرهاب وضرورة عـدم النظـر إلـى الموضوع من زاوية خلافاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية وكان الانطبـاع العام انهم مؤيدون للمجلس.

أما عن موضوع تأجيل زيارة سوريا فقد أوضح السيد رئيس المجلـس ان سوريا قدمت دعوة خاصة له لزيارة سوريا وانه أعلمهم انه لن يـأتي وحـده واستفسروا عن إعداد الوفد المصاحب وهل هناك ضرورة لاصطحاب الوزراء وهل سيتم استقبال الوفد بشكل رسمي وخلص إلى انـه ومـن خـلال هـذه المناقشات اتضح ان هناك خلافات وطلبوا تأجيل الزيارة إلى ان يتم حسم هذه المسائل وتمت الموافقة على ذلك.

وعقب السيد سمير الصميدعي على هذا الإيجاز وعبر عن شكر المجلـس لما حققته هذه الزيارة وتهنئته لأسلوب العمل المنسجم الذي يمارسه المجلـس ، وانه يعتبر ان إحدى إنجازات المجلس هي قدرته على العمل والتفاعل رغـم اختلاف مشارب وثقافات أعضائه مما يجعله نموذجاً لوحدة العراق وانه يـأمل

ان يكون ذلك مؤشراً لاستقلالية المجلس عن الأصدقاء في التحالف وخاصة في النظرة إلى دول الجوار والتي تنطلق من المصلحة الوطنية العراقية.

تحدث السيد عبد العزيز الحكيم واشار إلى أن ما تحقق كان إنجازا كبيراً ، وخاصة في مجال تطوير العلاقة مع دول الجوار واقترح ان يتم إرسال وفد سري إلى سوريا لحل المشكلات العالقة بين الطرفين ويتم بعد ذلك إرسال وفد رسمي وأيد السيد رئيس المجلس هذا الاقتراح وان من مصلحة العراق تحسين العلاقة مع سوريا وانه يؤيد ان يتم ذلك بسرعة، وعقب الدكتور محمود عثمان على ذلك بالإشارة الى عدم ضرورة الاستعجال في هذا الموضوع لان موقف سوريا واضح وهو موقف سلبي وان قناعته انهم في النهاية سيتراجعون عن هذا الموقف لذا لا داعي للاستعجال.

أما الدكتور محسن عبد الحميد فأشار إلى انه كان آخر من زار سوريا وانه استقبل استقبالاً جيداً وانه شعر ومن خلال لقاءاته مع المسؤولين السوريين انهم يهمهم أن يسمعوا آراءنا ، وانه يؤيد اقتراح السيد عبد العزيز الحكيم. وتحدث السيد حميد مجيد وأيد أن يتصرف المجلس كدولة ويحاول أن يحسن علاقاته مع الدول الأخرى وتليين مواقفها.

وأشار السيد يونادم كنا إلى ان زيارة وفد المجلس إلى تركيا وإيران سيؤثر على سوريا ، وهو يرى ان يتم إعطاء مجال للاتصالات واعادة الكرة، أي انه مع عدم القطيعة مع سوريا ولكن يؤيد ان يتم الاتصال بشكل غير رسمي. وأيد القاضي وائل عبد اللطيف مقترح السيد عبد العزيز الحكيم وأشار إلى ان هناك ضغط على الحكومة السورية من قبل التجار والاقتصاديين السوريين لتحسين العلاقات مع العراق ، وان زيارة الوفد المقترح ستكون إنجازا للمجلس وخصوصاً في ظل الوضع الأمني الذي يسببه تسرب الإرهابيين من خلال سوريا ، أما السيد نصير الجادرجي فأشار إلى ضرورة ان يوضع في الاعتبار الاعيب السوريين فماذا لو أعلنوا ان هناك وفداً من مجلس الحكم يرغب بزيارة سوريا وانهم رفضوا استقباله.

وطرح السيد رئيس المجلس الموضوع للتصويت وصوت المجلس بالأغلبية لصالح المقترح. وحصلت الموافقة على ان يتم الاتصال بالجانب السوري أولاً من قبل مندوب عن السيد عبد العزيز الحكيم ويبلغهم بهذا الاقتراح.

٣- الفقرة الثالثة في جدول الأعمال الخاصة بمناقشة تقرير الهيئة الرئاسية عن اجتماعها لمناقشة قانون إدارة العراق، أشار السيد رئيس المجلس إلى ان الهيئة الرئاسية مجتمعة الآن مع سلطة الائتلاف المؤقتة علماً ان ملحق الاتفاق عرض على الهيئة الرئاسية ووافقت عليه وسيتم مناقشته في اجتماع اليوم مع سلطة الائتلاف المؤقتة (الملحق مرفق طياً).

٤- الفقرة الرابعة حول موضوع اللجنة التحقيقية الخاصة بمحافظ بابل وتحدث السيد رؤوف دبيس واشار إلى ان اللجنة التحقيقية أوصت بإعفاء المحافظ من منصبه الوظيفي لانه أقر انه كاذب في ادعائه أمام اللجنة التي شكلت للتحقيق معه في زمن النظام البائد، وتحدث السيد احمد البراك واشار إلى انه ورغم ادعاء المحافظ بأنه كاذب فإنه حاصل على شارة الحزب والتي لا يحصل عليها إلا من قضى فترة (٢٥) سنة في حزب البعث البائد وان طرحه في اللجنة كان متوتراً ، وبغض النظر عن تهجمه على أحد أعضاء مجلس الحكم وأحد أعضاء اللجنة التحقيقية وقد تم توزيع قرص مدمج يتضمن هذه الواقعة.

وأعرب السيد احمد البراك عن خيبة أمله لان المجلس لم يتخذ إجراءا لحفظ حق أحد أعضاءه الذي أسيء إليه ، وان هذا المحافظ يعتمد في موقفه ذلك على علاقته الوطيدة مع سلطة الائتلاف المؤقتة وان هناك مصالح مشتركة تربط بين الطرفين ، وان لديه أكثر من (١٠٠) وثيقة تدين هذا المحافظ وان قضاء المسيب شهد قبل يومين مظاهرة كبيرة وتم الهجوم على القائم مقامية.

وأودع القائم مقام ومدير الشرطة الاعتقال وتم إطلاق المعتقلين.وهناك مظاهرات يومية في المحافظة وهذا الوضع يشكل قنبلة موقوتة، ودعا السيد

احمد البراك ان يضاف إلى توصية اللجنة التحقيقية انه تم تشكيل وفـــد مـــن مجلس الحكم للتحدث مع السفير بريمر لرد الحق إلى عضو مجلس الحكم الذي أسيء اليه، كذلك فإن هناك قراراً ورد في ملحق الاتفاق الذي وقع مع السـلطة هو إصلاح المجالس البلدية ومجالس المحافظات فكيف يمكن إصــــلاح هـذه المجالس اذا لم يكن لمجلس الحكم سلطة عليها.

ـ تحدث السيد حميد مجيد واشار إلى أن المحافظ غير مؤهل وهنـاك شكاوى عامة ضده وهو لا يكترث بالرأي العام ومصدر قوته كما تمـــت الإشارة هو علاقته بسلطة الائتلاف ، وان الأكذوبة التي أشـــير إليـــها لا يمكن ان تنهض كدليل لإعفائه من منصبه .

ولكن هناك قضايا أخرى ورأي عام يمكن الاستناد إليه ، واقـــترح ان يفعل عمل لجان تنسيق الأحزاب في المحافظات وهذا سيؤســـس لتقليـد جيد وهو استشارة القوى والأحزاب السياسية في المحافظة وعنـــد ذلـك يمكن اتخاذ قرار من المجلس بصدده وعقب السيد جلال طالبـــاني علـــى ذلك ان هذه اللجنة في المحافظة قابلته وطلبت إقالة المحافظ.

– تحدث الدكتور محسن عبد الحميد واشار إلـــى ان بقـــاء المحـــافظ مخالف للقرار الذي اتخذه السفير بريمر والمتضمن عدم تولي من كـــان برتبة عضو في حزب البعث لمهام قيادية ، ويمكن الاستناد إلى ذلك فـــي إعفائه الإشكال مع سلطة الائتلاف لان بقاءه مخالف لقرار رئيس السلطة المدنية.

ـــتحدث القاضي دارا نور الدين واشار إلى انه يؤيـــد رأي الدكتـــور محســـن عبد الحميد وهو ان هناك قرار السفير بريمر بهذا الصدد ويتـــم الإشارة في قرار الإعفاء إلى هذه النقطة إضافة إلى الوثائق التي تدينه.

ـتحدث الدكتور محمود عثمان وطلب ان يتم الانتباه إلى نقطتين:-

آ. عند إجراء تغيير للمحافظ يجب ان يتزامن ذلك مع تعيين بديل حتى لا تحدث فوضى.

ب. الاتفاق مع سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد وبابل حتى لا يثيروا مشاكل.

ـتحدث السيد سمير الصميدعي واشار الى ان صيغة التوصية يجب ان لا تنحصر بموضوع الاكذوبة التي يدعيها وأيد رأي السيد حميد مجيد في ان تعزز التوصية بالوثائق الاخرى وان يتم الاصرار على قرار الاقالة لان ذلك سيكون رسالة هامة الى المحافظين وسلطة الائتلاف المؤقتة بأن مجلس الحكم هو السلطة الاعلى وان المحافظين عرضة للمحاسبة امام المجلس وهذا مبدأ مهم.

ـتحدث القاضي وائل عبداللطيف واعرب عن استغرابه ان يناقش المجلس هذا الموضوع بينما صحيفة الزمان الصادرة اليوم تنشر خبراً يشير الى قيام سلطة الائتلاف المؤقتة باقالة محافظ بابل، لذا فإنه يرى من الضرورة ان يصدر القرار اليوم ويشار فيه إلى أن الإقالة كانت بناءً على ما توصلت إليه اللجنة التحقيقية التي شكلها مجلس الحكم.وعرض السيد رئيس الجلسة القرار للتصويت وتم التصويت عليه بالإجماع. (القرار مرفق طياً)

٦. الفقرة السادسة من جدول الأعمال المتضمنة مقترح الشيخ غازي الياور حول تفعيل اللجان المشكلة في مجلس الحكم ، وعرض المقترح للتصويت وصوت عليه بالإجماع.

٧. الفقرة السابعة المتضمنة طلب السيد محمد بحر العلوم مناقشة موضوع الجنسية. وتحدث السيد محمد بحر العلوم فأشار إلى أن هذا الموضوع مضى عليه زمن طويل ولم يحسم لحد الآن وانتهى إلى أن اعتراض لجنة المتابعة في سلطة الائتلاف المؤقتة بأن مجلس الحكم لا يمكنه إصدار مثل هذا القانون

لكونه من القضايا السيادية وتحدث السيد رؤوف دبيس وأشار إلى ان اللجنة المكلفة بهذا الموضوع ناقشت سلطة الائتلاف في ذلك وان رأيهم خطأ لان المجلس اتخذ العديد من القرارات المهمة مثل موضوع الاستثمار وتشكيل الوزارات ولم يعترض عليها، وكان رأيهم أن يتم مناقشة الموضوع في جلسة أخرى. وعقب الدكتور محمود عثمان على ذلك واشار الى ان بريمر نفسه قال إذا وضعتم هذا القانون فسأوافق عليه ولكن اعتراضاتهم تمثلت في قضايا مثل كلمة (لقيط) وان اليهود لن يكون لهم الحق في التجنس.واقترح ان يتم النقاش معهم للتوصل الى اقرار القانون لانه جيد ومفيد. وعقب السيد جلال طالباني فأشار الى ان قرار اسقاط الجنسية عن اليهود عام ١٩٤٨ كان خدمة لاسرائيل ومضراً بالعراق لانه زود اسرائيل بمئات الالاف من المواطنين اليهود .

وصوت المجلس بالإجماع على مقترح ان يكتب المجلس الى سلطة الائتلاف المؤقتة انه لايعتقد ان هذا الموضوع من القضايا السيادية.

٨. حول فقرة مناقشة الدرجات الخاصة اقترح السيد رئيس المجلس ان تكتب رسالة للوزارات لاعلامهم فيها حول ضرورة مراعاة تنفيذ قرارات المجلس وان لا يستعجلوا في موضوع التعيينات قبل التشاور مع المجلس. وصوت المجلس على إرسال هذه الرسالة.

٩. الفقرة التاسعة من جدول الأعمال وهي الدراسة الخاصة برواتب المتقاعدين المقدمة من السيدة صونكول جابوك وقبل البدء بعرض الورقة قدمت السيدة صونكول جابوك ايجازاً عن زيارتها إلى واشنطن مع وفد من (١٧) سيدة عراقية ولقاءهم بالرئيس بوش وان الوفد كان جيداً وان لم يكن بالمستوى المطلوب ، ولم يتم تمثيل سيدات من محافظي الانبار وتكريت وان هناك توصيات قدمها الوفد ستتم ترجمتها وعرضها على المجلس. أما عن ورقة الرواتب الخاصة بالمتقاعدين فقد اقترح ان يتم إحالة الموضوع إلى اللجنة المالية لدراسته وبالتنسيق مع وزارة المالية لتحديد أطر هذا الموضوع وصوت بالإجماع على هذا المقترح.

١٠.الفقرة العاشرة من جدول الأعمال وهي موضوع مكافحة الإرهاب ودعوة السيد إبراهيم الزبيدي للحديث عن الحملة الشعبية لمكافحة الإرهاب ، وتحدث السيد سمير الصميدعي فأشار إلى أن التأييد لهذه الحملة ليس بالمستوى المطلوب وان المظاهرة المقررة إذا فشلت فستكون إشارة سيئة بأن القوى السياسية غير قادرة على رفع الصوت ضد الإرهاب . ورجا أن تظهر الأحزاب والتنظيمات ثقلها وهل هي موجودة كعناوين أو كقوى حقيقية موجودة في الشعب. وفي هذا المجال تحدث السيد جلال طالباني واشار إلى انه كان تقصير في حشد هذا الجهد عند استشهاد السيد الحكيم رحمه الله واقترح أن لا يكون هذا الموقف في بغداد فقط. وان يتم تأجيله ولحين حشد الجماهير في المحافظات . وأيد السادة أعضاء المجلس الآخرين اقتراح السيد سمير الصميدعي بأن تضع الحركات والقوى السياسية ثقلها في هذا الموضوع وان لا يقتصر الأمر على بغداد بل يجب أن تعبر التظاهرة عن الشعب العراقي وليظهر كموضوع عام، وعبر السيد سعد ممثل السيد عدنان الباجه جي عن رأيه بأنه من المهم اتخاذ موقف ضد الإرهاب وان هذا الموضوع قدم به مقترح قبل شهرين وهو مشاركة أحزاب في مجلس الحكم وخارج مجلس الحكم وكان هناك مساعي لتنفيذ هذه المسألة ، واشار انه علم ان فعالية يوم ١٢/٥ للتظاهر ضد الإرهاب كان الداعي لها هو سلطة الائتلاف المؤقتة وهذا خلل أدى بالكثير من القوى لان تتردد في المشاركة في الفعالية واقترح أن يعاد النظر بمن سيتولى الدعوة لهذه الفعالية وان تأخذ الأحزاب المسؤولية التامة في هذا الموضوع، وعقب السيد سمير الصميدعي على ذلك بأن العبرة ليست بمن دعا إلى الفعالية ولكن بمن تولى قيادتها بعد ذلك.

وتحدث السيد إبراهيم الزبيدي ممثل اللجنة القائمة على حملة مكافحة الإرهاب واشار إلى أن الندوة المركزية الأولى كانت صدمة حقيقية لانه اغلب أعضاء اللجنة العليا لم يحضروا وكذلك ممثلي الأحزاب والصحافة العراقية

وخاصة صحافة الأحزاب لم يحضر منهم أحد ، وتم تدارس الموضوع وهل نستمر في الفعالية أو نتوقف حتى لا تفشل المسيرة وتخرج ضعيفة ويكون مردودها سيئاً على مجلس الحكم والشعب وان الوضع في المحافظات افضل منه في بغداد والجاليات في الخارج دعمت الحملة.

وعقب السيد رئيس الجلسة بأن الاتحاد الوطني يؤيد هذه الحملة وانه سيتم رفع مستوى التمثيل في اللجنة بتكليف السيد عادل مراد عضو المكتب السياسي ليكون عضواً فيها وان إذاعة وتلفزيون الاتحاد الوطني الكردستاني تحت تصرف اللجنة واشار بعض السادة الأعضاء إلى ان الدعوات لحضور الندوة المركزية وصلت متأخرة .

ضمان نجاحها وتأمين حراسة جيدة لها، كما اقترح ان لا تكون مسيرة بغداد والمحافظات في نفس اليوم ليتسنى جلب جماهير المحافظات القريبة لتشارك في تظاهرة بغداد.

كما اقترح الشيخ جلال الصغير ان تكون التظاهرة في يوم من أيام الدوام الرسمي للجامعات والمدارس لضمان مشاركة أوسع للطلبة في هذه الفعالية، وطلب السيد محمد بحر العلوم ان يكتب للمحافظات للاهتمام بهذا الموضوع.

١١. تحت فقرة أمور أخرى عرضت القضايا التالية:-

أ. أشار السيد جلال طالباني إلى انه اتصل بالسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة واخبره بالاتفاق الذي تم مع سلطة الائتلاف وقال انه لم يطلع على تفاصيله وشرح له السيد رئيس المجلس الأسس العامة فقال انه يبارك هذه الخطوة وذكر انه طلب منه ان يرسل مندوباً عنه إلى العراق وانه كان يود ان يكون مندوبه موجوداً في كل اللجان فأشار الأمين العام إلى نقطة الأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وان السيد رئيس المجلس تعهد له بأن يتكفل بهذا الموضوع. فذكر الأمين العام انه سيناقش ذلك مع مجلس الأمن ويعلم الجانب العراقي بالنتائج . كذلك فإن السيد رئيس المجلس اتصل بالسيد عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية واطلعه على الاتفاق فهنأه على ذلك وقال ان المجلـــس استطـــاع ان يفعل ما لم يستطع مجلس الأمن ان يفعله واشار إلى انه يرغب ان يأتي وفد من الجامعة لتقصي الحقائق وانه يرجو تأمين سلامتهم وتعهد رئيس المجلس بذلك. كما طلب ان يتم إرسال رسالة حـــول موضـــوع الاتفاق ليتم توزيعها على الدول العربية.

ب. أرسل المجلس رسالة تعزية للدكتور موفق الربيعي عضـــو مجلـــس الحكم بوفاة المغفور له والده (مرفقة طياً).

ج. أرسل رئيس المجلس رسالة جوابيـــة للســـيد محمـــد خـــاتمي رئيـــس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن تهنئته بمناسبة عيد الفطر المبارك.

د. عرض السيد رئيس المجلس ان قناة العربية الفضائية بثت رسالة صوتية لرئيس النظام المخلوع صدام حسين يوم ٢٠٠٣/١١/١٦ والرسالة تحريضيـــة على القتل والإرهاب وقد أعد بياناً صحفياً بهذا الموضوع.(مرفقة نسخة منـــه طياً) وقرر المجلس بناءاً على ذلك اتخاذ خطوات عاجلة لمنـــع اســـتوديوهات العربية في بغداد من نقل الأخبار التي تحرض على العنف والإرهاب ولحيـــن قيامها بتقديم تعهد خطي بامتناعها عن مثل الممارسات (القرار مرفق طياً).

هـــ.استكمالاً لمناقشة المجلس حـــول المقترحيـــن المقدمين من الشيخ عبـــد الكريم المحمداوي قرر:-

ــ تشكيل لجنة شعبية في كل وزارة تتولى مسؤولية محاربة الرشـــوة والفساد الإداري (برفقته نسخة من القرار).

ــ منح ذوي الشهداء والسجناء السياسيين أفضلية الحصول على المنـــح والبعثات والزمالات الدراسية(القرار مرفق طياً).

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر جلسة مجلس الحكم ليوم الأحد ٢٠٠٣/١١/٢٩

عقد مجلس الحكم جلسته الاستثنائية ليوم السبت ٢٠٠٣/١١/٢٩ برئاسة السيد جلال طالباني رئيس الدورة الحالية لمجلس الحكم، وناقش المجلس الفقرات المدرجة على جدول اعماله وكما ياتي:ـ

١.موضوع تأجيل زيارة وفد مجلس الحكم الى الاردن.

اشار السيد رئيس المجلس الى ان سبب التأجيل كان فنياً حيث لم تتوفر طائرة لنقل الوفد وان الطريق البري طويل ومحفوف بالمخاطر لذا تم الاتفاق على تأجيل الزيارة.

٢. قدم السيد الرئيس المجلس ايجازاً عن لقائه وبعض اعضاء مجلس الحكم مع الرئيس الامريكي بوش خلال زيارته للعراق واشار السيد رئيس المجلس الى انه لم يكن يعلم شيئاً عن زيارة الرئيس الامركي وان الرئيس نفسه اشار الى ان زيارته سرية ولم يعلم بها أحد سوى زوجته وذكر ايضاً ان الرئيس بوش التقى بوفد المجلس ورحب بهم والقى كلمه مطوله تحدث فيها عن الاوضاع في العراق وان هناك فرصة تاريخية لمجلس الحكم لقيادة البلد وان الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة واستنفسر من السيد رئيس المجلس عن زيارته للمرجع الديني السيد علي السيستاني وطلب ان يبلغه ان التحالف يحترمه ويأخذ رايه كما اشار الى ان التحالف باق في العراق ولن يخيفه بعض الغوغاء والسفلة وتمنى ان يراعي الدستور الجديد حقوق جميع مكونات الشعب العراقي، وان رئيس المجلس اجابه بان التوافق هو المبدأ السائد وان جميع الفئات ستتم رعاية حقوقها، وان السيد السيستاني في طلبه لاجراء انتخابات للمجلس الوطني انما يطلب الديمقراطية كما يطلبها الامريكان، وعقب الدكتور

موفق الربيعي ان الرئيس بوش اكد على ضرورة نقل رسالة الى السيد السيستاني يشير فيها الى اننا نصلي الى نفس الرب وان اهدافنا مشتركة مع سماحته واننا نريد الديمقراطية كما يريدها ونريد الازدهار كما يريده، واشارت الدكتورة رجاء الخزاعي الى انها التقت بالرئيس بوش في الاسبوع الماضي وانها تحدثت معه عن المواضيع التي تخص المرأة العراقية، وكذلك عن موضوع البطاله وان القضاء عليها سيساهم في استتباب الامن، واشار الدكتور موفق الربيعي ايضاً الى ان هناك قضية واضحة تم التركيز عليها من قبل الرئيس بوش وهي ان التحالف باق في العراق وان العمليات الارهابية لن تجبرهم على الانسحاب وليس قبل سنه على الاقل وان هذا الموقف يمكن الاستفادة منه كورقة تفاوضية خلال المباحثات مع سلطة الائتلاف المؤقتة، أما الدكتور أحمد الجلبي فقد اشار الى ان زيارة الرئيس بوش كانت لتحدي الوضع الامني وتشجيع القوات الامريكية وقد نجح في ذلك نجاحاً كبيراً وان الرسالة التي كان يريد توجيهها للشعب العراقي هي انهم مهتمون بتنفيذ ما اتفق عليه مع السفيربريمر، وان على العراقيين ان يستفيدوا من هذه الفرصة التاريخية التي اتيحت لهم بعد سقوط نظام صدام وان يظهروا انهم قادرون على الاستفادة من هذه الفرصة وان يكون واضحاً ان الاتفاق الذي وقع هو السائد واما التفاصيل فيمكن للمجلس ان يناقشها بين اعضائه، وكان منزعجاً جداً من الفضائيات العربية وما تبثه وهنأ المجلس على قرار اغلاق قناة العربية الفضائية، واشار الدكتور أحمد الجلبي الى ان الرئيس بوش استطاع ان يخلق شعوراً اننا لسنا طرفين ولكن حاله واحدة وانه كان متأثراً جداً لوجوده في بغداد.

٣.قدم الدكتور حاجم الحسني ايجازاً عن زيارته الى جمهورية مصر العربية فاشار الى ان زيارتة تزامنت مع مرض الرئيس حسني مبارك لذا فإنه التقى بوزير الخارجية احمد ماهر ونقل له تحيات رئيس المجلس وأعلامه

عن الاتفاق الذي وقع مع قوات التحالف وانه ورحب بذلك كثيراً وأكد على تأييدهم لأعضاء المجلس وان هذه خطوة كبيرة وأبدوا استعدادهم للمساعدة في كافة المجالات كالأعمار وتدريب الشرطة وانهم مستعدون لتوسيع نطاق السفارة في البلدين وبالنسبة لموضوع الإعلام أشار الى ان الصحف المصرية عددها كبير وان اتجاهها اقرب الى الاعتدال وان صحفهم تحدثت عن الاتفاق بشكل ايجابي، وعن موضوع المشكلة مع ليبيا أشار الى انه لا علم له بالموضوع وانه سينقل الرسالة الى الرئيس حسني مبارك وسيسعون إلى إقناع الرئيس ألقذافي بشأن هذه المسألة، وذكر الدكتور حاجم الحسني انه التقى الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى الذي أعرب عن سعادته للاتفاق الذي تم التوصل اليه وطلب ان يطلع على النص ، وابدى استعداده لان يبعث وفداً خلال الشهر القادم الى العراق وخلص الدكتور حاجم الى ان اللقاءين كانا طيبين وانهم ابدوا استعدادهم للتعاون مع مجلس الحكم ولحين تشكيل الحكومة الانتقالية.

٤.أوجز السيد رئيس المجلس تفاصيل لقائه مع سماحة السيد على السيستاني فأشار الى انه استقبله بحرارة ومودة وانه عتب عتباً بسيطاً في انه لم يؤخذ رأيه في موضوع الاتفاق الذي وقع مع التحالف وان رئيس المجلس وعده ان يتم تأمين اتصال مباشر مع سماحته لوضعه في الصوره، وتمنى سماحة السيد ان يعلن رئيس المجلس للصحافة ان له تحفظ واحد حول المجلس الوطني الانتقالي وانه يشك في ان المجالس البلدية ومجالس المحافظات الحالية قادرة على إيصال عناصر ممثلة حقيقية للشعب العراقي وان أفضل طريق هو إجراء انتخابات وفق البطاقة التموينية وان الفترة كافية لإنجاز ذلك، وأبدى مباركته لما تمخضت عنه زيارة وفد المجلس الى إيران وتركيا، وابدى سماحته رأيه في موضوع العرب السنه فأشار إلى ان قلبه معهم وليطمئنوا بشكل كامل وانه يريد لهم ما يريده للشيعة، وعقب السيد عبد العزيز الحكيم

فأشار إلى ان خلال لقاءه مع السيد السيستاني فانه كان مطلعاً على الاتفاق ولكن كان قلقاً وغير مرتاح ولديه نوع من الاستغراب حول توقيع هذا الاتفاق وان ملاحظاته تركزت في نقطتين:

أ.عدم الإشارة إلى الهوية الإسلامية في مشروع الاتفاق وضرورة اخذ ذلك بنظر الاعتبار.

ب.تغييب الشعب العراقي في مشروع الاتفاق والاعتماد على آليات غير مناسبة وضرورة اعتماد آليات جيدة تضمن تمثيل الشعب وان يأخذ دوره في مثل هذه المسألة الحيوية. واقترح السيد رئيس المجلس وفي ضوء اللقاء مع سماحة السيد ان يقوم المجلس بين فترة وأخرى بزيارته وان يقوم الاخوة في الحزب الإسلامي بزيارته ايضاً لانه رجل منفتح ونظرته شمولية وانه يؤكد على عدم العنف ضد قوات الائتلاف وانه يؤيد حل المسائل بالحوار، واقترح الدكتور حاجم الحسني القيام بزيارة الأطراف الأخرى لانه طرح في وسائل الإعلام ان الدكتور محسن عبد الحميد اعتزل العمل في مجلس الحكم وهذا غير صحيح وطلب تكذيب ذلك رسمياً وان الحزب الإسلامي باق في المجلس ما دام لم يتجاوز الخطوط الحمراء، واشار السيد رئيس المجلس الى انه كذب ذلك الخبر.

٥.تم إقرار مجلس جلسة مجلس الحكم يوم ٢٠٠٣/١١/٢٣ مع تصحيح ما ورد في الصفحة الثانية حول عدد الزوار الإيرانيين من ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ زائر يومياً وفي هذا الصدد اشار السيد محمد بحر العلوم الى خطورة دخول مثل هذه الأعداد واحتمال ان يكون فيها متسللين وضرورة ان تكون هناك آلية لتدقيق وضع الداخلين الى العراق من خلال دوائر الجوازات او القنصليات وقدم مقترحاً مكتوباً بهذا الصدد وصوت المجلس بالإجماع على المقترح وقرر الكتابة الى وزارتي الداخلية والخارجية لتنظيم هذا الموضوع. واقترح السيد عبد العزيز الحكيم وفي ظل استمرار – خطورة استخدام مطار بغداد الدولي

ـ استخدام مطار ايلام الذي أبدى مديره استعداده لتهيائه لاستقبال الطائرات التي تحمل ركاب الى العراق وترتيب خط جوي من ايلام الى اقرب نقطة حدودية عراقية وقرر المجلس قيام الخطوط الجوية العراقية بالتنسيق مع الخطوط الجوية الإيرانية لبحث هذه المسائل .

٦.حول مقترح القاضي وائل عبد اللطيف بالغاء القوانين التي تسقط الجنسية عن العراقيين (مرفق طيا) ، اعترض السيد نصير الجادرجي على الموضوع وأشار الى ان الأخذ بالمقترح كقرار يضعف موقف اللجنة المكلفة بالتباحث مع سلطة الائتلاف المؤقتة لإقرار قانون الجنسية وان القانون يتضمن اكثر مما ورد في مقترح القاضي وائل وأيد القاضي دارا نور الدين طرح السيد نصير الجادرجي وكذلك الدكتور أحمد الجلبي الذي أيد ما ذكره السيد نصير الجادرجي وهو إمكانية اللجوء إلى مقترح القاضي وائل عبد اللطيف اذا أغلق باب التفاوض مع سلطة الائتلاف المؤقتة. وقرر المجلس تأجيل التصويت على المقترح الى ان يقدم السيد نصير الجادرجي تقريره عن نتيجة المفاوضات مع سلطة الائتلاف المؤقتة حول إقرار قانون الجنسية.

٧.نوقش موضوع اجتماع الهيئة الرئاسية مع سلطة الائتلاف المؤقتة وقرأ السيد رئيس المجلس الرسالة الموجهة من قبل السفير بول بريمر (مرفقة طيا) .وأشار الدكتور أحمد الجلبي إلى ان المجلس كلف لجنة من ٤ أعضاء لتبحث مع سلطة الائتلاف المؤقتة في وضع ملحق للاتفاق الذي وقع معهم بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٥ وان هذه اللجنة اجتمعت معهم وتم الاتفاق على ان عرض هذا الموضوع لن يكون بصيغة توقيع اتفاق اضافي جديد ولكن بصيغة كتابة رسالة تتضمن مطالب المجلس توجه للسفير بول بريمر ويقوم هو بالرد عليها برسالة تتضمن موافقته وان النقاط التي طلبت اللجنة الإشارة اليها هي:

(١) احترام الهوية الاسلامة

(٢) التدابير الفدرالية

(٣) إصلاح المجالس البلدية وامكان اعادة تشكيلها
(٤)اتفاقات أمنية تعالج وضع قوات التحالف بعد أنتقال السيادة إلى العراقيين
(٥) ترتيب دور خاص لمجلس الحكم ولحين سن الدستور
(٦)مفاتحة الأمين العام للأمم المتحدة لإرسال مندوبين عنه لمنح العملية أقصى قدر من الشفافية.

وأشار الدكتور أحمد الجلبي الى ان جميع النقاط أعلاه اتفق عليها معهم عدا النقطة الخاصة بموضوع ترتيب دور خاص لمجلس الحكم، حيث رفضوا ذلك ، وان اللجنة ناقشتهم في أن المجلس أصبح له شرعية داخلية وخارجية ووضع دولي وانه يمثل القوى السياسية التي قاتلت صدام ، وان سلطة الائتلاف المؤقتة تطلب منه ان يتولى قضايا خطيرة مثل سن قانون ادارة الدولة العراقية والوصول الى اتفاق امني يعالج وضع قوات التحالف بعد نيل السيادة والإشراف على عملية اختيار المجلس الوطني الانتقالي ، فكيف وبعد ذلك كله يصار الى حل هذا المجلس، ومن سيضمن كيفية تطبيق القانون الذي سيضعه المجلس ومدى التزام الحكومة الانتقالية الجديدة بتنفيذ هذا القانون وعدم إخلالها بالاتفاق المبرم مع قوات الائتلاف، وقد تم تقديم نصين محددين لهم وهما من سيضمن التزام الحكومة الانتقالية بالقانون، ومن سيضمن تنفيذ اتفاق ترتيب أوضاع القوات وقد توقفوا أمام هذين السؤالين وطلبوا بحثها ثم عادوا بمقترح ينص على ان يتضمن قانون إدارة الدولة العراقية على إنشاء هيئة قضائية مستقلة لضمان حسن إدارة الفترة الانتقالية وحتى يتم إقرار الدستور . عقب السيد محمد بحر العلوم على ان مجلس الحكم يمكن ان يفرض ما يراه كما ان سلطة الائتلاف تفرض ما تريده وان مجلس الحكم هو صمام الأمان للعراق وان ما تريده سلطة الائتلاف هو مؤامرة لفرض واقع غير طبيعي، ولا يمكن للمجلس ان يقبل ان يكون جسراً لبضعة اشهر ثم يتم

استبعاده وأعرب السيد محمد بحر العلوم وبعد موافقة المجلس عن استعداده لان يعلن في كل مكان ان هذا أمر مرفوض.

ـ تحدث السيد محمود عثمان وأشار إلى ان الاتفاق الذي وقع نص على إنهاء دور مجلس الحكم لذا فمن غير المناسب الإصرار على بقاءه وانه سيبدو وكأن أعضاء المجلس يدافعون عن وضعهم، والمطلوب الآن التركيز على القضايا الأخرى والإصرار عليها، وعقب السيد محمد بحر العلوم على ذلك بالإشارة ان المسالة ليست قضية رغبة أعضاء المجلس بالبقاء وإنما هي كرامة المجلس الذي اخذ دوراً كبيراً والآن بجرة قلم ينهى دوره.

ـ تحدث السيد رئيس المجلس فأشار إلى ان الاتفاق قرأ على المجلس فقرة فقرة ولم يكن هناك اعتراض سوى على موضوع (اللجان التنظيمية).

ـ تحدث الدكتور أحمد الجلبي فأشار إلى إنهم بحثوا عدة أفكار حول موضوع استمرار مجلس الحكم وبصيغة لا تتعارض مع النصوص التي تم الاتفاق عليها كطرح فكرة ان يكون النظام البرلماني في العراق على مرحلتين مجلس تشريعي انتقالي) او (مجلس شيوخ) ويمكن لمجلس الحكم ان يتحول الى مجلس شيوخ مع إضافة بعض الأعضاء الآخرين ويكون لهم دور تشريعي وهذا الاقتراح لم يقبل أيضا منهم. وأشار الدكتور أحمد الجلبي الى ان رأيه الشخصي في أخذهم لهذا الموقف انهم (محرجين) فقرار الرئيس بوش بتقديم السيادة على الدستور.

عكس قراره السابق الخاص بالدستور قبل السادة وكان ذلك نتيجة لما عرضه بريمر عليه في زيارته الأخيرة لواشنطن من استحالة سن دستور بالطريقة التي يريدونها وكان هذا القرار منسجماً مع جدول أمريكا السياسي للانتخابات عام ٢٠٠٤ وكان هناك أطراف في الإدارة الأمريكية والمتمثلة بوزارة الخارجية الأمريكية عارضت تسليم السيادة وتريد حل مجلس الحكم واتخاذ إجراءات عنيفة بصدده فالوضع أذن يتعلق بتوازن أو توافق حصل

داخل الجهاز السياسي الأمريكي . وابدى الدكتور احمد الجلبي رأيه بأن قانون إدارة الدولة العراقية يمكن أن يتم تضمينه ما نريده وعندما يرفض الائتلاف ما نريده فسيصبح ذلك على عاتقهم وليس على عاتقنا ، لذا فإن لديه مقترح للتفاوض وهو أن تخول اللجنة التي تتفاوض مع سلطة الائتلاف المؤقتة أن تقول لهم أن اقتراح تأليف هيئة قضائية نحن موافقون عليه ولكننا لا نوافق على إلغاء دور مجلس الحكم.

ـ تحدث السيد يونادم كنا فأشار إلى عدم ضمان تصرفات المجلس الوطني الانتقالي الذي سيأتي، وخاصة توجهات اعضائه ممن سيمثلون المثلث السني وفي قضية مثل اجتثاث البعث فلن تكون هناك ضمانة لان يعيد هذا المجلس البعثيين لذا يجب ان يبقى مجلس الحكم وتكون له صفة قانونية.

ـ تحدث الدكتور محمود عثمان وأشار إلى ان مجلس الحكم اذا استطاع ان يوصل السيادة والحكومة الانتقالية إلى العراقيين فسيكون قد أدى عملاً مشرفاً واعضاء المجلس سيكونون جزءاً من مجلس السيادة لذا فمن رأيه ان لا يتم الاصرار على ذلك.

ـ تحدث السيد سعد ممثل الدكتور عدنان الباجه جي فأيد ما طرحه الدكتور محمود عثمان ، وان الاتفاق فيه فصل واضح بين السلطة التشريعية وهو ما يحتاجه البلد حالياً وهو يحل المشكلة القائمة في وضع مجلس الحكم ، وهي انه مجلس تشريعي وتنفيذي في وقت واحد ، وان المجلس الوطني الانتقالي فيه فرصة لاعضاء مجلس الحكم ان يدخلوا ويكون لهم وضع متميز.

وفكرة الهيئة القضائية فكرة ممتازة ، وانه اذا تم النظر إلى الاتفاق من هذه الزاوية فإنه حل للمعضلة التي نواجهها .

ـ تحدث السيد نصير الجادرجي فأجاب ان القانون الذي يطلب سنه مخالف لادارة المجلس الذي سار مسيرة طويلة وقبل التعاون مع سلطة الائتلاف فيجب الان ان يقول لهم ان المجلس سيكتب القانون وفق ارادتنا



وليس وفق ارادتهم. وأيد ما ذهب اليه سماحة السيد محمد بحر العلوم ، وان ما يريدوه مأساة للشعب العراقي ورجا ان يتخذ المجلس موقفاً حازماً بصدد الموضوع.

ــ اشار السيد عبد العزيز الحكيم إلى انه سبق ان كانت خلافات على تسمية مجلس الحكم وكان هناك اصرار من الاحزاب السياسية والحركات الدينية على ذلك وتم الاتفاق على تسمية مجلس الحكم ولقد حقق المجلس انجازات سياسية واقتصادية وكانت هناك فترة هدوء بعد تشكيله ، اضافة إلى ما حصل من اعترافات دولية واقليمية وعربية وحتى تغير تعامل الدول مع العراقيين وستحاسب الجماهير المجلس في حالة شطبه من المعادلة السياسية بدون وضوح لقيام كيان افضل من المجلس الانتقالي.

وذكر انهم لا يريدون البقاء في المجلس الوطني الانتقالي ولكن نسعى إلى قيام دستور في البلاد وتحول المجلس إلى مجلس وطني انتقالي مع عدم وضوح بالرؤية وكيف سيكون وبدون الاتفاق على الصيغة المناسبة التي تحفظ العراقيين المطلوب ان يكون هناك وقفة وطنية وتاريخية واخلاقية.

لقد قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش وبقيت العوائل بدون رواتب وبدأت المشاكل وقد لعب المجلس دوراً مهماً بدون ان يكون هناك توافقات سابقة على عمله واشار إلى ان اقتراح الدكتور الجلبي بعدم قبول مقترحات هي جيدة وبالتالي نعرف أن هذه الأفكار غير مقبولة وعلينا ان لا نصطدم مع الاخرين.

ــ اقترح السيد جلال طالباني ان يعطي الدور لمجلس الحكم بدلا من الهيئة القضائية والمجلس معروف بدوره السياسي والنضالي.

ــ ذكر الدكتور احمد الجلبي ان اللجنة اقترحت مجلس حكم انتقالي بدلا من الهيئة القضائية وهم رفضوا المقترح.



ـ أشارت السيدة صون كول جابوك إلى ان الموضوع خطير ومهم وقالت فوجئت بالقرار اثناء زيارتها إلى واشنطن الانتخابات لا يمكن اجرائها بدون تعداد واحصاء سكاني عام اذا كان المجلس يتم بالتعيين فلم لا يبقى المجلس طريقة تشكيل المجلس الوطني الانتقالي تلغي مجلس الوزراء ومجلس الحكم وذكرت انها تصر على بقاء المجلس.

ـ ذكر الدكتور احمد الجلبي إلى ان القرار حيوي وخطير وقد يسبب تصدع في المجلس ولا بد من معالجته بشكل حذر، طرحت آراء قيمة وعميقة في المجلس لضمان العملية الانتقالية والتمثيل السياسي والمطلوب عدم تدهور الموقف بسبب مواقف شكلية تتعارض مع الأمريكان وليس من مصلحتهم حصول تصدع أو انشقاق او انسحاب في المجلس تتعارض إلى وصول إلى حل واتفاق يرضي الطرفين لا نتخذ قرارات تؤدي إلى التصدع واقترح تخويل اللجنة لمواصلة المفاوضات وتطوير المجلس بشكل حقيقي عن طريق قانون ادارة العراق.

ـ أوضح السيد حميد مجيد ان السادة أعضاء المجلس كانوا متسرعين في الموافقة على الاتفاق في ٢٠٠٣/١١/١٥ وكان من المفروض دراستها بإمعان وهي تعقيدات كبيرة ومن التكهن فيما سيحصل في الفراغ السياسي عند حل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم وحين يأتي مجلس وطني انتقالي من سيكون المرجعية هل هم المقررون ذلك لماذا مجلس او هيئة قضائية نبدل الاسم إلى مجلس دولة.

ـ اشار السيد مسعود برزاني إلى ان الموضوع مهم وفيه احراج اذا فسر ان هناك من يتشبه بالمجلس وان لا يؤدي ذلك إلى تصدع في العلاقة ما بين المجلس وسلطة الائتلاف المؤقتة وضرورة الوصول إلى اتفاق وان يستمر التفاوض والمجلس ليس منديلاً ورقياً يستخدم ثم يرمى، وتطرق السيد مسعود برزاني إلى الجانب الامني ودور مجلس الحكم فيه وللآسف انتقلنا من مرحلة

الهجوم إلى مرحلة الدفاع وفلول النظام تبادر الان بالهجوم ، لابد من معالجة ذلك وحتى تظاهرة لم تخرج في الشارع تأييد للمجلس بسبب أخطاء وقعت فيها سلطة الائتلاف المؤقتة ما نحتاجه الآن هو تحالف وطني اوسع للانتقال إلى الهجوم وفق خطة امنية مقر المجلس يحتاج إلى دراسة وتفتيش السيارات لماذا لا يكون تابع إلى جهة عراقية ، هناك مسائل لم تعالج لحد الان العلم والشعار لما لا نرجع إلى شعار عام ١٩٥٨ وحتى اقرار دستور عراقي والقرارات الصادرة في زمن النظام الديكتاتوري التغيير الواسع في الواقع الديمقراطي ويمكن ان يؤدي ذلك إلى انفلات أمني.

تعويض الذين رحلهم النظام السابق إلى المحافظات واعادتهم إلى مناطقهم واذا ترك ذلك للزمن سيصبح كارثة.

ذكر الدكتور حاجم الحسني ان دور المجلس كان جيداً وادى دوراً في فترة عصيبة في تاريخ العراق الراهن ، ان الرجوع إلى خلفية الاتفاق وما المقصود منه . هل حل المجلس ؟ ام ان هناك شيئاً آخر. فأشار إلى وجود عوامل محلية ودولية عملت للوصول إلى هذا الاتفاق وان المطالبة بإبقاء المجلس تشكل إساءة للمجلس عن ان المجلس يرغب في البقاء في الحكم والمطلوب التركيز على مضامين الاتفاق وما يريده المجلس والاستمرار في المشاورات بهذا الخصوص.

أشار السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين إلى مواصلة الحوار والتفاوض للوصول إلى ما يريده المجلس.

كما قام بذلك في أمور اخرى ان اصرار سلطة الائتلاف المؤقتة على حل المجلس يحتاج إلى تحليل اكثر ومصارحة معه للاطلاع على اطروحاتهم علما ان اكثرية الاعضاء يريدون ان يكون له موقع في المجلس الانتقالي.

نقترح صورة تكيفية للمجلس في المرحلة الانتقالية بسبب عدم وجود المرجعية والاستمرار في مواصلة الحوار معهم.

اشار الدكتور موفق الربيعي إلى الملاحظات التالية :_

أ. ان هناك صيغ جاهزة لدى سلطة الائتلاف المؤقتة عن نوعيات الحكم في الغرب بعيداً عن الفهم الحقيقي للاسلام والوطنية

ب. لا توجد نقاط حمراء في النقاشات مع سلطة الائتلاف المؤقتة بعد ان نحاورها لمرات عديدة.

ج. بالاستناد على ان الهيئة القضائية هي الجهة البديلة عن مجلس الحكم ستكون نقطة البداية في التفاوض والحوار معها.

د. المجلس يضم تحالف سياسي واسع في العراق وهناك ورقة تحكم العلاقة ما بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم خلال المرحلة الانتقالية وتحديات صلاحيات مجلس الحكم.

هـ. اتخاذ موقف وطني باسم مجلس الحكم ينعكس في الشارع سيما وان المجلس صار جسماً واحداً.

و. اقتراح لاقامة تظاهرة يوم ٢٠٠٣/١٢/١٥ تشارك فيها جميع الاحزاب لتطلع سلطة الائتلاف المؤقتة على جماهيرية المجلس وشعبيته وهو نفس مقترح السيد مسعود البرزاني.

ـ اشار السيد مسعود بارزاني إلى ان المشاكل تأتي نتيجة تخلي قوات التحالف عن ما اتفق عليه في مؤتمر لندن ومقترح العودة إلى هذه المقترحات.

ـ اشار السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم إلى مقترح السيد يونادم كنا بالتحاور مع سلطة الائتلاف المؤقتة والتوصل إلى حل واستمرار اللجنة الرباعية بذلك.

ـ ذكر السيد عبدالعزيز الحكيم إلى ان رأي المجلس سيكون قوة ودعم بيد اللجنة الرباعية.

ـ واقترح مايلي:-

ـعدم قبول مجلس الحكم بمقترح سلطة الائتلاف المؤقتة (الفقرة الرابعة) ومواصلة التشاور معهم واز يكون هناك دور اساسي لمجلس الحكم في قيام حكومة دستورية.



بسم الله الرحمن الرحيم

محضر جلسة مجلس الحكم ليوم الأحد ٢٠٠٣/١١/٣٠

عقد مجلس الحكم جلسته الاستثنائية ليوم الأحـد ٢٠٠٣/١١/٣٠ برئاسـة السـيد جـلال طالباني رئيس مجلس الحكم في دورته الحالية وناقش المواضيع التالية:ـ

أولا:

ــ افتتح السيد جلال طالباني الجلسة وأشار إلى ان السيد عبد العزيز الحكيم له رأي حول اللجان.

ــ أشار السيد عبد العزيز الحكيم إلى ان له رأي ايجابي في هـــذه اللجـــان وإن شاء الله ستساهم في عملها.

ــ بين السيد جلال طالباني انه طالما لا توجد اعتراضات على هذه اللجـــان اقترح تشكيلها.

أ.تشكيل لجنة للعمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة لإعادة النظر في تشـــكيلة المجالس الإقليمية:ــ

تم انتخاب سبعة أعضاء من المرشحين لعضوية هذه اللجنة والذين حصلـوا على أعلى الأصوات وكما يأتي:ــ

١.د.روز نوري شاويس	٢٣ صوتاً من اصل ٢٣ صوت
٢.السيد سمير الصميدعي	١٨ صوتاً
٣.السيد حميد مجيد	١٨ صوتاً
٤.السيد يونادم كنا	١٧صوتاً
٥.د.عادل عبد المهدي	١٧ صوتاً
٦.الدكتور ابراهيم الجعفري	١٦ صوتاً
٧.السيد نصير الجادرجي	١٦ صوتاً

فيما حصل بقية المرشحين على الاصوات التالية:

١.السيد أحمد البراك ١٢ صوتاً

٢.الدكتورة رجاء الخزاعي ١١ صوتاً

٣.الدكتور اياد علاوي ٨ أصوات

ب.تشكيل لجنة للشروع في كتابة مسودة قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية.

تم انتخاب تسعة اعضاء من المرشحين لعضوية هذه الجان والذين حصلوا على اعلى الاصوات وكما يأتي:-

١.د.عادل عبد المهدي ١٩ صوتاً من اصل ٢٤ صوت

٢.الدكتور محسن عبد الحميد ١٩ صوتاً

٣.السيد جلال طالباني ١٨صوتاً

٤.القاضي دارا نور الدين ١٨صوتاً

٥.السيد نصير الجادرجي ١٨ صوتاً

٦.الدكتور محمود عثمان ١٨ صوتاً

٧.الدكتور احمد الجلبي ١٨ صوتاً

٨.السيد يونادم كنا ١٨ صوتاً

٩.د.روز نوري شاويس ١٧ صوتاً

فيما حصل بقية المرشحين على الاصوات التالية

١.القاضي وائل عبد اللطيف ١٥ صوتاً

٢.الدكتور عدنان الباجة جي ١٤ صوتاً

٣.السيد صلاح الدين محمد ١٢ صوتاً

٤.الدكتور اياد علاوي ١٢ صوتاً

٥.الشيخ عبد الكريم المحمداوي ١٢ صوتاً

٦.الدكتور محمد بحر العلوم ١١ صوتاً

٧.الدكتورة رجاء الخزاعي ٩ صوتاً

ج.تشكيل لجنة للعمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة والمؤسسات غير الحكومية لوضع البنى التحتية الضرورية لتنظيم الانتخابات:ـ

تم انتخاب تسعة اعضاء من المرشحين لعضوية هذه اللجان والذين حصلوا علــى أعلــى الأصوات وكما يأتي:ـ

١.الشيخ غازي عجيل الياور ٢١ صوتاً من اصل ٢٤ صوت
٢.الدكتور احمد الجلبي ٢١ صوتاً
٣.الدكتورة رجاء الخزاعي ٢١ صوتاً
٤.السيدة صون كول جابوك ٢٠ صوتاً
٥.القاضي دارا نور الدين ٢٠ صوتاً
٦.الدكتور محمد بحر العلوم ١٩ صوتاً
٧.الدكتور ابراهيم الجعفري ١٩ صوتاً
٨.د.روز نوري شاويس ١٩ صوتاً
٩.الدكتور موفق الربيعي ١٩ صوتاً

فيما حصل بقية المرشحين على الاصوات التالية:

١.د.عادل عبد المهدي ١٨ صوتاً
٢.الدكتور محسن عبد الحميد ١٨ صوتاً
٣.الدكتور عدنان الباجه جي ١٦ صوتاً
٤.الشيخ عبد الكريم المحمداوي ١٦ صوتاً
٥.الدكتور اياد علاوي ١٦ صوتاً
٦.السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين١٦ صوتاً
٧.القاضي وائل عبد اللطيف ١٣ صوتاً

د.اتخاذ القرارات الضرورية والتنسيق في موضوع مشاركة العــراق فــي موسم الحج .

ـ اقترح السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم إرسال وفد إلى السعودية من المجلس.

ـ أشار القاضي دارا نور الدين إلى ان هناك لجنة للتنسيق مع الوزارات المعنية وليكن الوفد من هذه اللجنة.

ـ أوضح الشيخ جلال الدين الصغير ـ نائب رئيس ديوان الوقف الشيعي الى انه عقدت عدة جلسات واتصالات ولحد الآن لم نحصل على بوابة اتصال رسمي مع المملكة العربية السعودية وبامكانهم القول ان الجهات العراقية لم تتصل بهم لحد الان، وأقترح قيام وزارة الخارجية بإرسال وفد بهذا الخصوص إضافة إلى وجود عقبات حتى لو وافقت المملكة العربية السعودية على ذلك فهناك مشكلة الحدود وكيفية تأمين طريق الحج وهناك ٢٨٠ كم تفصل بين العراق ومنطقة عرعر الحدودية ومن السهل القيام بإعمال إرهابية ضد الحجاج وأشار إلى ان دور سلطة الائتلاف المؤقتة ضعيف في التنسق بشان هذا الموضوع ودور السيد سعيد محمود حقي منسق سلطة الائتلاف المؤقتة في الوزارة ضعيف أيضا . أما المشكلة الأخرى فهي عدم إمكانية توفر وسائط النقل للحجاج وعدم وجود تنسيق حقيقي بين الوزارات ، ففي وزارة الخارجية تتولى الدائرة القانونية مسؤولية الحج فيما لم تبحث وزارة الداخلية المشاكل الرئيسية التي يعاني الحج لهذا الموسم.

ـ اقترح السيد جلال طالباني رئيس المجلس إرسال وفد الى المملكة العربية السعودية لبحث موضوع الجوازات ونقاط الحدود وهل يمكن الاستفادة من خط الكويت.

ـ تحدث الدكتور سامي العسكري قائلاً أنه كان هناك اجتماعاً يوم الجمعة وحضره ممثلين عن ديواني الوقف السني والشيعي ووزارتي الداخلية والخارجية وهيئة السياحة الدينية في وزارة الثقافة واقترح قيام الهلال الأحمر العراقي بالتنسيق مع نظيره السعودي لعدم وجود تمثيل دبلوماسي بين البلدين،

وأشار إلى انه قد تقرر إيفاد الدكتور سعيد حقي مع ممثل عن جمعية الـــهلال الأحمر العراقية لمناقشة القضايا الفنية وقبل إرسال الوفد الرسمي.

ــ أشار السيد رئيس المجلس الى انه ما دام تم تسمية موفدين الى السعودية لماذا لا نخبر السفير بول بريمر بان هناك لجنة لهذا الغرض.

ــ بين الشيخ جلال الدين الصغير ان الوقت ضيق وان هناك إجراءات فنية يجب ان نتخذها داخل السعودية وضرورة إرسال الوفد وإذا لم يكن هناك جهة مسؤولية سيتأخر الموضوع أكثر بالرغم من مناقشته في شهر رجب.

ــ اقترح السيد عبد العزيز الحكيم ان يكلف المجلس الدكتور محسن عبـــد الحميد والشيخ جلال الدين الصغير والدكتـــور ســـامي العســكري لمتابعــة الموضوع والاتصال بشكل عاجل مع سلطة الائتلاف المؤقتة وهيئة الأوقـــاف وإذا رأوا ان القضية تحتاج الى قرار يقدموا توصياتهم الى المجلس خــلال ٤٨ ساعة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها

ــ قدم السيد يونادم كنا بعض المعلومات الواردة اليه مـــن وزارة الماليــة (برفقته نسخة من الورقة).

ــ طلب الدكتور محمد بحر العلــوم إدراج مطـــارات البصـــرة والنجــف وكردستان العراق للقيام بنقل الحجاج عبرها.

ــ أشار السيد جلال طالباني رئيس المجلس إلى إمكانية تكليــف الأخـــوان الثلاثة للقيام بهذه الأعمال بالنيابة عن المجلس ويمكن الاستئناس باراء رئيســي الديوانين السني والشيعي والاستفادة من المطارات الثلاث الموجودة.

ــ اقترح الدكتور موفق الربيعي استدعاء رئيسي الديوانين ونوابهم وخـــلال ٤٨ ساعة ليقدموا التقرير والتوصيات.

ثانياً: تم اقرار محضر اجتماع يوم الســـبت ٢٠٠٣/١١/٢٩ مـــع الأخــذ بالاعتبار ملاحظات السيد عبد العزيز الحكيم.

ثالثاً:قدم السيد جلال طالباني إيجازاً عن اجتماع اللجنة الأمنية مع الجنرال أبي زيد لعدم وجود الدكتور أياد علاوي منسق اللجنة.

رابعاً:ناقش المجلس كتاب وزارة الأعمار والإسكان بشأن مشروع أعمال المجلس الوطني (سابقا).

أقترح السيد جلال طالباني رئيس المجلس اضافة تطوير الحضرة القادرية وخلال زيارته الاخيرة الى الحضرة وجد عدم اكمال البناء بسبب الحاجة الى مبلغ ٢ مليون دولار واقترح ان يخصص مبنى المجلس الوطني الى مجلس الحكم.

ـ تساءل السيد سمير الصميدعي عن امكانية ايجاد مدير مباني في السكرتارية للقيام باستلام المباني التي تخصص للمجلس وادامة صيانتها.

ـ اوضح السيد غانم الشبلي من سكرتارية امانة المجلس بان هناك درجات هندسية وادارية في الامانة العامة للمجلس وهي تتولى هذه المهمة.

خامساً:عند مناقشة الفقرة الخامسة من جدول اعمال الاجتماع والخاصة بكتاب اللجنة الامنية في ٢٠٠٣/١١/١٣ تحدث السيد حميد مجيد مشيراً الى التقرير الذي وزع على السادة الاعضاء **(لاعلم لسكرتارية مجلس الحكم به)** من السيد ضابط امن المجلس والذي يؤشر منه جملة ملاحظات أمنية هامة وخطيرة أضافة الى التعينات التي جرت في السكرتارية وبدون استحصال الموافقات الامنية اللازمة وهو يؤثر على امن المجلس وسبق ان اتفقنا على تقديم ترشيحات الى الامانة العامة لاختيار الشخص المناسب من ناحيتين(الكفاءة والتزكية).

ـ اشار السيد يونادم كنا الى رفض جميع الترتيبات التي تقدم بها السادة الاعضاء.

ـ رفض السيد جلال طالباني تعيين أي شخص غير عراقي في المجلس.

ـ اقترح السيد مسعود بارزاني ان يقدم طلب الى سلطة الائتلاف المؤقتة لتسليم امن المجلس الى المجلس وان يحدد شخص معروف بكفاءته لتولي مسؤولية ضابط امن المجلس وحتى لايضيع الامن، وأقترح تشكيل جهاز امن خاص تحت امرة ضابط عراقي معروف (برفقته نسخة من القرار).

ـ اشار السيد أحمد البراك الى ان ضابط الامن شخص معروف.

ـ بين السيد عبد العزيز الحكيم ان للمؤتمر الوطني العراقي ملاحظات وعتاب على المسؤول الامني السابق، واتخذ قرار بان تقدم جميع الترشيحات لاختيار المسؤول الامني، وهناك تعامل على اساس الامر الواقع وهو غير صحيح ويهدد امن المجلس واعضاءه جميعاً.

ـ اوضح الدكتور موفق الربيعي انه سبق للمجلس ان قرر عدم الموافقة على ترشيح أي مسؤول امني في حالة وجود اعتراض عليه من عضو في المجلس.

ـ بين القاضي دارا نور الدين ان المسؤول الامني الحالي كان ضابط عسكري مفصول من الجيش عام ١٩٧٤ وحكم عليه بالاعدام وخفض الحكم واطلق سراحه كما ان ابنه كذلك حكم عليه بالاعدام لاشتراكه في مؤامرة محمد مظلوم وهو استطلع المكان وابدى ملاحظاته لسلطة الائتلاف المؤقتة وكانت جيدة وأخذوها بنظر الاعتبار فضلاً عن انه حدد وعين منطقة الزوراء بانها ستكون نقطة الضعف من الناحية الامنية وسبق ان قدم تقريراً الى المجلس بذلك.

ـ بين السيد رئيس المجلس ان هناك مرشحين آخرين واقترح ان تحدد جلسة خاصة لبحث موضوع المسألة الأمنية.

ـ اقترح الدكتور محمود عثمان إكمال الجوانب الأمنية ومن ثم مفاتحة سلطة الائتلاف المؤقتة.

ـ اشار السيد رئيس المجلس إلى ان المجلس سبق ان اعترض على الإجراءات الأمنية والتصرفات غير اللائقة مع السادة أعضاء المجلس ونقل المجلس اجتماعاته الى خارج المجلس وحتى تم إصلاح تلك الأخطاء وتعديلها.

ـ أشار السيد سمير الصميدعي الى انه يجب ان يتم اختيار الفريق الأمني والمساعدين والأفراد طالما سيتم الاتفاق على المسؤول الأمني.

ـ ذكر السيد مسعود بارزاني إلى انه يفضا أية صيغة يختارها المجلس على الصيغة الحالية.

ـ بين السيد حميد مجيد انه حصلت الموافقة على تعيين ١٠٠ شخص وقدم السادة الأعضاء مرشحين وفق الجداول ولكن للأسف لم يتم تعيينهم بينما هناك ٦٠ شخص تم تعيينهم ونحن نتساءل من وافق على تعيينهم إضافة إلى تنسيب ٣٥ موظف من وزارة الخارجية.

ـ أوضح السيد رئيس المجلس ان أي شخص معين بدون موافقة المجلس يلغى أمر التعيين.

ـ اقترح الدكتور موفق الربيعي ان تشكيل لجنة من المساعدين رقم (١) ويرأسهم احد أعضاء المجلس لإنجاز التعيينات.

ـ اقترح السيد رئيس المجلس على السادة الاعضاء تقديم مرشحين عدد (٤) الى هذه اللجنة لاصدار أوامر التعيينات.

ـ اوضح السيد سمير الصميدعي ان جهاز السكرتارية يجب ان يتوفر فيه الجانبين التاليين جانب الأداء والجانب الأمني واقترح ان يكون الترشيح ثمانية أشخاص لاختيار الأفضل منهم، كما اقترح على المجلس ان يقوم السادة الاعضاء بتزكية من تم تعيينه حتى لا نلغي اوامر التعيين عدا المسؤول الأمني.

ـ أشار السيد رئيس المجلس الى ان التعيينات ترفض لانها جاءت بدون علمنا.

حصلت الموافقة على تشكيل لجنة من السادة المدرج اسمائهم ادناه لمقابلة المرشحين للتعيين في مجلس الحكم وكما يأتي:-

١. الدكتور موفق الربيعي
٢. السيد نصير الجادرجي
٣. القاضي دارا نورالدين
٤. السيد عبدالعزيز الحكيم
٥. الدكتور محمد بحر العلوم
٦. الشيخ غازي عجيل الياور

سادساً: ناقش المجلس مقترح الشيخ غازي عجيل الياور بديل الشهيدة الدكتورة عقيلة الهاشمي.

ـ أوضح الشيخ غازي عجيل الياور الى ان هناك لغطاً في الشارع والصحافة عن تسمية مرشحة بديلة للشهيدة المرحومة الدكتورة عقيلة الهاشمي ولعدم وجود منبر اعلامي للمجلس اقترح مناقشة هذا الموضوع وحسمه.

ـ بين السيد رئيس المجلس ان هناك مرشحة شيعية هي الدكتور سلامة الخفاجي فهل هناك ترشيحات أخرى.

ـ أشار السيد عبدالعزيز الحكيم الى انه تمت مقابلة مجموعة من المرشحات في عملية استمرت لاسابيع وتوصلوا إلى ان افضل المرشحات هي د. سلامة الخفاجي ، وطلب منها السيرة الذاتية للمرشحة لاتخاذ القرار المناسب بذلك.

ـ تساءل السيد رئيس المجلس هل تفضلوا تأجيل مناقشة الموضوع وحتى الاطلاع على السيرة الذاتية للمرشحة ، ام بانتظار مرشحات آخريات.

ـ أشارت الدكتورة رجاء الخزاعي إلى ان لديها مرشحة هي ميثاء حسن زيدان.

ـ اقترح السيد رئيس المجلس ان يؤجل الموضوع إلى الاثنين القادم وحتى اكمال بقية الترشيحات وتوزيع السير الذاتية للمرشحات على السادة الاعضاء.

ـ تساءل الشيخ غازي عجيل الياور هل معنى ذلك انه سيفتح باب الترشيح من جديد.

ـ بين السيد رئيس المجلس ان المرشحات هن اربعة بعد ان سحبت الدكتورة فوزية العطية ترشيحها وكما ياتي:

١- د. صفية السهيل

٢-سلامة الخفاجي

٣-زهراء عبد الكريم

٤- ميثاء حسن زيدان.

ـ اقترح السيد مسعود بارازاني بحث موضوع الانتخاب واشار إلى ضرورة الاستمرار في بحث هذا الموضوع ، وذكر ان الانتخاب هو افضل طريقة ولكن الظروف الامنية الحالية صعبة وكيف ستتم الانتخابات بدون تعداد او احصاء سكاني وضرورة ان تحل هذه المشاكل قبل اجراء الانتخابات ،

واشار إلى ان الاعتماد على البطاقة التموينية لا يجوز وحتى الموتى يحتفظون بها.اضافة إلى ان الاكراد الافيليين محرومين من الجنسية العراقية.

ـ ذكر السيد عدنان الاسدي ضرورة حل مشاكل المهجرين العراقيين في الخارج لعدم وجود الية لضم هؤلاء ، واقترح دراسة مشاركتهم في الانتخابات لانها ضرورية جداً ولكن بعد حل الاشكالات.

ـ اوضح الدكتور موفق الربيعي ان جميع اعضاء المجلس والسياسيين يدركون اهمية الانتخابات واعادة البناء السياسي في العراق ولكن هناك عقبتان وهما :

آ. الحاجة إلى احصاء وقد نحتاجه إلى انتخابات للحكومة الدائمة وما نحتاجه إلى انتخابات المجلس الوطني الانتقالي احصاء وتسجيل الناخبين وقانون الاحزاب وقانون الانتخابات وهي صعوبات في طريق أية انتخابات.

ب. البطاقة التموينية قد لاتتوفر للعراقيين في الخارج والمهجرين وعوائل المحكومي بسبب سحب البطاقة التموينية منهم وهي فيها ثغرات.

اوضح الدكتور محمود عثمان ضرورة الوصول إلى حل، عملياً لا يمكن اجراء انتخابات بدون تهيئة مستلزماتها ،

اضافة إلى ان الانتخابات في ظل الاحتلال لا يعترف بها الناس مشاكل عديدة تواجه الانتخابات ومنها الجنسية او البطاقة التموينية. يفضل قيام تعداد سكاني وتهيئة ظروف امينة لانتخابات عامة لان المجلس الوطني الانتقالي سيحكم العراق لمدة سنتين.

ــ اشار السيد رئيس المجلس إلى انه تم استدعاء الدوائر المختصة في السليمانية وجرى احصاء لكل محافظات العراق وقدموا توصياتهم لاعداد تعداد سكاني وحددت فترة فرز الاصوات بـ ٩٠ يوماً اذا توفر لديهم ١٠٠٠ جهاز كمبيوتر و٤٥ يوماً اذا كان لديهم ٢٠٠٠ جهاز كمبيوتر.

ــ اكد السيد سعد ممثل الدكتور عدنان الباجه جي على اهمية استعادة السيادة في حزيران المقبل وأي تأخير في ذلك سيشكل حالة سلبية وذكر ان الطريقة المعروضة في هذه الظروف هي سليمة جداً والسادة الاعضاء يعرفوا ان ذلك هو الشيء الوحيد وهو نوع من الاختبار اكثر مما هو انتخاب ، وذكر ان البطاقة التموينية ليست سليمة وفيها الكثير من الاخطاء أية صيغة اخرى في هذه الظروف صعبة التحقيق وخبراء التخطيط اعطوا سنة لاجراء الانتخابات.

ــ أيد السيد نصير الجادرجي حديث السيد مسعود برزاني واشار إلى الصعوبات التي تواجه الانتخابات وإلى الوضع الامني الذي يعيق ذلك، فمن الصعب الترشيح للانتخابات في العديد من المحافظات اضافة إلى صعوبة ذهاب النساء والكبار إلى صناديق الانتخاب واذا لم يتوفر الامان لا يمكن الترشيح ولا الانتخاب.

ـ أشار السيد عبد العزيز الحكيم إلى اهمية الانتخابات واعتبارها من القضايا الأساسية التي يهتم بها الشعب العراقي والمطلوب أن يتم ترتيب الأوضاع ليضمن مايأتي:

١. إشراك العراقيون بعد غياب وحرمان من الإدلاء بأصواتهم خلال الفترة الماضية.

٢. ان تكون هناك عملية تسير بأيدي عراقية.

لقد نجح المجلس باعتماده على هذين المبدأين وحين تشكل المجلس قيل انه تابع وعكست مواقفه وقراراته عراقيته وكان يتفق او يختلف مع سلطة الائتلاف المؤقتة ، سعى المجلس لاحترام كل مقومات المجتمع، ومستقبل العراق يتوقف على هذه المؤسسات التي ستنشأ.واشار الى ان العراقيين باضعف المستويات لا يمكن الموافقة عليها، وحتى يتحقق الاشتراك الحقيقي للعراقيين والخروج من ذلك التغيب ان يكون هناك انتخابات عامة ودقيقة ودستورية بافضل صورها يمكن ان لاتتحقق الان لانها تحتاج الى تعداد سكاني كما قال السيد رئيس المجلس الموقر وان شاء الله نستمر في ذلك وان تكون هناك قوانين للانتخابات والاحزاب والجنسية للعراقيين وان يتأجل القرار الى اسبوع، وبين ان العراقيين في الخارج يعذرون المجلس اذا لم يكن القرار بافضل صوره. واقترح ان يحال الامر الى اللجنة الرباعية لبحثه من جديد مع قوات الائتلاف المؤقتة ودراسة المووضع بعد الاسشتماع الى جميع وجهات النظر بطرح افضل صيغة لاشراك حقيقي للشعب العراقي مع اخذ رأي الجهات الاخرى. وذكر ان مؤسسات المجتمع المدني غير موجودة في النقابات والمنظمات لا تتوفر فيها انتخابات حقيقية واي شكل من هذه الانتخابات يمكن ان يدرس والمجلس لايريد شيئاً لا يتحقق.

ـ أكد السيد يونادم كنا على جانب مهم وهو عملية اجتثاث البعث لان المبدأ من سينتخب او من سينخب وهو ليس بقصد التشفي والانتقام وانما

بقصد الوقاية واشار الى الاختراقات التي تحدث وضرورة الانتهاء من مسالة الاجتثاث وان تستقر البلاد بشكل تام واقترح اجراء اتصالات وحوار مع سلطة الائتلاف من خلال عدد من السادة اعضاء المجلس للوصول الى نتيجة تخدم الشعب العراقي والا ستكون النتيجة وخيمة على الشعب العراقي.

ـ بين الدكتور محسن عبد الحميد الى ان السيادة والاستقلال يشغلان بال الشعب واشار الى اتصالاته مع الاخرين بين لهم انه العراق في ذ/٧/٢٠٠٤ سيحخصل على الاستقلال وان الانتخاب لايشغل بالهم اكثر من الاستقلال وانه لا يرى ضرورة لاي انتخاب عام للشعب والانتخاب الجزئي او الذي ينص عليه الاتفاق سيكفي واقترح ان يؤسس المجلس لجنة ويضع القانون المؤقت ويعرضه على الشعب للاطلاع على ارائه لان هناك سقفاً زمنياً لا بد ان يتحقق في ٢٠٠٤/٧/١ ، كذلك اشار الى ان هناك مسالة اخرى يود طرحها انه خلال مناقشته الاتفاق لم يوافق عليه الا بعد عرض الدكتور ابراهيم الجعفري النقاط الثلاثة وهي ان لايكون بعثياً وان يكون نزيهاً وان يقل عمره عن ٣٠ سنة ويحمل شهادة وهي صفات يشارك فيها الالاف من العراقيين صوت ٢١ من اصل ٢٣ عضواً وخول المجلس الرئيس بالتوقيع.

واشار الى انه لايمكن تعليق مصير الشعب العراقي براي عالم مجتهد مهما علا مقامه ولقد ناقشت المسالة مع كثيرن من الاخوة الشيعة وهم لايؤمنوا بذلك كمبدأ وانما كفتوى للمرجع الشيعي السيد السيستاني وهو واحد من العلماء المجتهدين وهو قد يؤدي الى نزاع في كيفية التحكم بمصير الشعب المتنوع الاطياف، وذكر انه ينبه الى هذا المبدأ الذي لا يقبله الجميع مهما كانت الحقيقية في فتوى اتباعه، فالشعب متنوع في اطيافه وارى ان مبدأ الوقت الباقي على الاستقلال لا يتحقق فيه الانتخاب الصحيح وما نتحتاج اليه دستور مؤقت نعرضه وعليه اعتراضات ويناقش في المجلس ويعرض على الناس لمدة شهرين، لماذا نشغل بال الشعب وقد تقحمنا في مزلق خطيرة. اما

الثغرات القانونية التي تحفظ عليها الدكتور عادل عبد المهدي فـــهي لا تعيــق عملية الانتخاب ويمكن ان تبحث لانها غير موجودة في الاتفاق وهي تســـمح بالحديث والحوار فيها للوصل الى نقطة متفق عليها. اعتذر اذا كان كلامي فيه شيء مزعج ولكن اريد ان أبرىء ذمتي.

ـ اشار السيد حميد مجيد في حديثه عن الدستور الى ان الحاجة الاساســية نحتاج الى انتخابات ولا نقاش في هذه المسالة لانها وجه من اوجه الديمقراطية ولكن هل يمكن اجراءها اولاً ، الصعوبات التي ذكرت قائمة وهي ستؤدي الى الطعن بسلامة الانتخاب وهو سوف لا يحل الاشكالية بالبطاقة التموينيـــة او الوثائق الاخرى سبق ان تحدثنا عن تجربة كردستان والبيانات التي صـــدرت حول ذلك.

واشار الى تشكيل اللجنة التي اقرها المجلـــس للنظــر فـــي المحافظـــات والمحافظين والتي ستكون فيها الكلمة العليا للمجلس وسلطة الائتلاف المؤقتـــة متفقة وهو ما سيقلل المخاطر المحتملة اضافة الى الشروط الواجب توفرها في المرشح وهي جيدة وستكون هناك اعتراضات بسبب ذلك، ان اجراء انتخابـات عامة في وقت قصير أي قبل ٢٠٠٤/٧/١ غير ممكن واعتقد بإمكانية الاتفـــاق على إجراء انتخابات وانتخاب مجالس في المحافظات هي ممكنة وتلبـــي مـــا نريده لتقرير مصائر البلد.

– أكد الدكتور محمد بحر العلوم على تحفظه الشديد علـــى رأي الدكتـــور محسن عبد الحميد حيث خلط بين المجتهد والمرجعية الدينية، وقال "لا أريد أن أناقش ذلك وحديث المرجع الشيعي السيد السيستاني هو لإعطـــاء دور اكـــبر للشعب العراقي وان رأيه نافذ على غالبية من يقلده". وأشار إلى أن للمجلـــس الوطني الانتقالي دور كبير في مستقبل العراق وسيحكم لمدة سنتين وســـيصدر قرارات مهمة خلال تلك الفترة ، وأشار إلى أن الانتخاب المباشر فـــي هـــذه الظروف لايمكن علاجه وتوجد وسائل عديـــدة لمعالجـــة ذلـــك وان اخـــتزال

الصورة في ١٥ شخص من اصل ١٠٠٠ مرشح أمر لا يمكن قبوله من المواطنين. وقال " لقد أكد السفير بول بريمر على إمكانية إجراء حوار حول النقاط التي يمكن أن تشكل نقاطاً خلافية للوصول إلى حلول ترضي الجميع ومتى لا تثار المشاكل واقترح في هذا الصدد تشكيل لجنة تعد دراسة حول ذلك تقدمها خلال أسبوع " (برفقته نسخة من القرار).

- أشار السيد رئيس المجلس إلى " انه كتب رسالة مفصلة إلى المرجع الشيعي السيد السيستاني أوضح فيها معارضة وتأييد الانتخابات العامة والمخاوف المطروحة من عرب السنة والمسيحيين والتركمان واعتقادهم بأنها ستغمط حقوقهم وانه لا يوضع لهم حساب بعد اكتساحهم من الأكثرية ". وأشار إلى إن الانتخابات هي الحل برغم الاعتراضات ولكن علينا دراسة إمكانية إجراء انتخابات مع وجود اعتراضات وسبق أن عانينا من ذلك في كردستان. الانتخابات أساسية ومهمة وخاصة للمجلس الوطني الانتقالي.

- أشار السيد عبد العزيز الحكيم إلى أن الاتجاه العام هو اخذ واعتماد رأي الجماهير ولكن ممكن أن تكون هناك خيارات أخرى، أي عملية صياغة للمؤسسات.

- ذكر الدكتور محمود عثمان انه يجب إجراء انتخابات بأسرع وقت ولكن بوجود عقبات وملاحظات على انتخابات المجلس الوطني الانتقالي الموقع اتفاقه مع سلطة الائتلاف المؤقتة،ويمكن معالجة ذلك للتحضير للانتخابات العامة وأيد مقترح تشكيل اللجنة لدراسة الآراء والوصول إلى رأي موحد.

- طلب السيد رئيس المجلس التصويت على المقترح.

- طلب السيد عبد العزيز الحكيم إضافة كلمة البحث عن الآليات الممكنة.

- اعترض الدكتور حاجم الحسني على ذلك لأن غالبية المجلس ليس مع الانتخابات.

- بين السيد رئيس المجلس إن السيد عبد العزيز الحكيم لم يذكر ذلك. واقترح عرض الاقتراح على التصويت، وحصلت الموافقة عليه بالإجماع، وأقترح ان تشكل اللجنة من السادة أعضاء الهيئة الرئاسية أو من يمثلهم.

نص القرارات الصادرة عن مجلس الحكم خلال فترة ترؤس السيد جلال طالباني له

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٧٨)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٣/١١/٣ ما ياتي:

تعدل الفقــرة (٢) مــن قــرار مجلــس الحكــم رقــم (٧٧) الصــادر في ٢٠٠٣/١٠/٢٨ لتقرأ كما يأتي:

٢. سيوجه مجلس الحكم وزارة الاعمار والاسكان بتحديد من يشــغل هــذه الدور مستقبلاً.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــرار (٧٩)

الحاقاً بقرار مجلس الحكم المرقم ٦٨ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٢.

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣، تعين السيد عبدالله هرمز ججو النوفلي رئيساً لديوان اوقاف الطوائف غير المسلمة.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار رقم (٨٠)

قرر مجلس الحكم في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣ ما يلي:

تقام دعاوي على قناتي الجزيرة والعربية وغيرهما في القضاء العراقي يحركـــهما السد المدعي العام في العراق وطبقاً للمواد ٤٧،٤٨،٤٩ من قـــانون العقوبـــات على ان تتضمن الدعاوى تعويضات مالية قدرها عشرة ملايين دولار لكل قضيـــة وكذلك ضد كل من يرتكب جريمة تحريضية او قذف ضد المجلس.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (٨١)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣ ما يأتي:

يقوم السيد رئيس مجلس الحكم ومن يرغب من اعضائه والســـادة الـــوزراء المتخصصون بزيارات ميدانية الى المحافظات للتعرف على اوضاعها واحتياجاتهـــا، بدأً بمحافظة كربلاء والمحافظات الجنوبية ثم الموصل وكركوك وصـــلاح الديـــن والانبار وديالى.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار (٨٢)

قرر مجلس الحكم في جلسته ليوم الثلاثاء بتاريخ ٥/١١/٢٠٠٣ ما ياتي:

١. تشكيل هيئة استشارية مشتركة في ديواني الوقف السني والشيعي للقيـــام بمهام التفكيك والعزل

٢. تفكيك الميزانية

٣. تخويل رئيس الديوان أو نائبه ثلاثة اشخاص لتحريك الحساب.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (٨٣)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة في ٥/١١/٢٠٠٣ ما يأتي:

منح حق التدريس بلغة الام بجانب اللغة الرسمية في العراق لجميع القوميات مع توفر الشروط التربوية.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (٨٤)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥/١١/٢٠٠٣ ما يأتي:

تشكل لجان متخصصة دائمة في مجلس الحكم لتمكينه من ممارســـة ســـلطاته كالاشراف على أعمال الوزارات، وأعداد مشاريع القرارات والدراسات، علـــى ان تعقد هذه اللجان اجتماعات دورية لإنجاز أعمالها، وان تجتمع بالوزراء بشـــكل دوري (دون أن يلغي الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء أو حق المجلس اســـتدعاء الوزراء للاجتماع بهم).

تقوم هذه اللجان بعملها بتقديم ملخصات مركزة للمجلس لتمكينه من النظر فيها، ومناقشتها على المستويين السياسي والاستراتيجي، واتخاذ القرارات المناســـبة بشأنها.

واللجان التي شكلها المجلس هي:ـــ

١.لجنة شؤون خدمات المواطنين : وتضم الوزارات والدوائر التالية:الصحـــة ،الكهرباء الاتصالات ،النقل ، أمانة العاصمة ، البلديات، وتتألف هذه اللجنة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١.القاضي وائل عبد اللطيف.

٢.السيد عزالدين سليم.

٣.الشيخ غازي عجيل الياور.

٤. الشيخ عبد الكريم المحمداوي.

٥. السيد يونادم كنا.

٦.د. موفق الربيعي.

٧ سمير شاكر الصميدعي.



٢.لجنة الشؤون المالية والتخطيط: وتضم الوزارات والدوائر التاليـــة:الماليـــة ،التخطيط ،البنك المركزي العراقي، وتتألف هذه اللجنة من الســـــادة المدرجـــة أسماؤهم ادناه:

١.د. عدنان الباجه جي.

٢.السيد نصير الجادرجي.

٣.د. أياد علاوي.

٤.د.احمد الجلبي.

٥.السيد عبد العزيز الحكيم.

٦.السيد سمير الصميدعي.

٧.د. موفق الربيعي.

٨. د.محسن عبد الحميد.

٣.لجنة الشؤون الاقتصادية/ وتضم الوزارات التالية:الزراعة،الصناعة ،النفـط ، الموارد المائية ،التجارة.

وتتألف هذه اللجنة من المدرجة أسماؤهم ادناه.:

١.السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين.

٢.السيد مسعود البارازاني.

٣.د.رجاء الخزاعي.

٤.السيد محمد بحر العلوم.

٥.القاضي وائل عبد اللطيف.

٦.د. ابراهيم الجعفري.

٧.السيدة صون كول جابوك.

٨.السيد حميد مجيد موسى.

٤.لجنة الشؤون التعليمية والثقافية وتضم الوزارات التالية:التربيـة،التعليم العالي،الثقافة،العلوم والتكنولوجيا، وتتألف هذه اللجنة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١.السيد عبد العزيز الحكيم.

٢.د.محسن عبد الحميد.

٣.د.رجاء الخزاعي.

٤.د. عدنان الباجه جي.

٥.السيد محمد بحر العلوم.

٦.د. موفق الربيعي.

٨.السيد نصير الجادرجي.

٩.السيد يونادم كنا.

١٠.السيد مسعود البارازاني

١١.السيده صون كول جابوك.

١٢.الشيخ عبد الكريم المحمداوي.

٥.لجنة الشؤون القانونية/ وتضم الوزارات والدوائر التالية:العدل،حقوق الانسان، هيئة الأوقاف، مراقبة الحسابات العامة.وتتألف هذه اللجنة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١.السيد أحمد البراك.

٢.السيد نصير الجادرجي.

٣.القاضي دارا نور الدين.

٤االقاضي وائل عبد اللطيف.

٥.د.رجاء الخزاعي.

٦.د.أحمد الجلبي.

٦.**لجنة الأعمار والبيئة** وتضم الوزارات التالية:الأشغال والإسكان، البيئة وتتألف هذه اللجنة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١. الدكتورعدنان الباجه جي.

٢القاضي وائل عبد اللطيف.

٣.السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين.

٤. السيد عز الدين سليم.

٥. الشيخ غازي عجيل الياور.

٦.السيد حميد مجيد موسى.

٧.د.اياد علاوي

٧.**لجنة الشؤون الاجتماعية** وتضم الوزرات التالية: العمل والشؤون الاجتماعية ، الرياضة والشباب، المهجرين والمهاجرين،وتتألف هذه اللجنة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١.السيد جلال طالباني.

٢.القاضي دارا نور الدين.

٣.السيد نصير الجادرجي.

٤.د. محمود عثمان.

٥.السيد محمد بحر العلوم.

٦. د.اياد علاوي

٨.**لجنة العلاقات الخارجية/** وتضم وزارة الخارجية الخارجية، وتتألف هذه اللجنة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١.د.عدنان الباجه جي.

٢.د.محمود عثمان.

٣.د.اياد علاوي.

٤.د.ابراهيم الجعفري.

٥.السيد حميد مجيد.

٦. السيد سمير الصميدعي.

٧.السيد عبد العزيز الحكيم.

٨.السيد يونادم كنا.

٩.السيد احمد البراك.

١٠. الشيخ غازي عجيل الياور.

٩.**لجنة الأمن الوطني/** وتضم وزارة الداخلية والمحافظات، وتتألف هذه اللجنة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١.السيد جلال طالباني.

٢.د.محسن عبد الحميد.

٣.د.اياد علاوي.

٤.د. احمد الجلبي.

٥.السيد عبد العزيز الحكيم.

٦.د.ابراهيم الجعفري.

٧.السيد مسعود البارازاني.

٨.الشيخ عبد الكريم المحمداوي.

٩.السيدة صون كول جابوك.

١٠.السيد سمير الصميدعي.

١١.الشيخ غازي عجيل الياور.

١٢. السيد حميد مجيد موسى

الهيئات واللجان المشرفة على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية غير المرتبطة بوزارة:

١٠.هيئة اجتثاث البعث. وتتألف هذه الهيئة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١.السيد يونادم كنا.

٢.السيدة صون كول جابوك.

٣.الدكتور موفق الربيعي.

٤.الشيخ عبد الكريم المحمداوي.

٥.السيد عبد العزيز الحكيم.

٦.السيد صلاح الدين محمد.

٧.الدكتورة رجاء الخزاعي.

٨.الدكتور احمد الجلبي.

٩.السيد جلال طالباني

١٠.الدكتور إبراهيم الجعفري.

١١.هيئة الاعلام وتتألف هذه الهيئة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١.الدكتور محمود عثمان.

٢.السيدة صون كول جابوك.

٣.السيد يونادم كنا.

٤.الدكتور موفق الربيعي.

٥.السيد سمير الصميدعي.

٦.الدكتور عدنان الباجه جي.

٧.السيد عبد العزيز الحكيم.

٨.الدكتور إبراهيم الجعفري.

٩.السيد محمد بحر العلوم.

١٠ د.اياد علاوي.

١٢.لجنة شؤون المواطنين والمجتمع المدني

وتتألف هذه اللجنة من السادة المدرجة أسماؤهم ادناه:

١.د. محمود عثمان.

٢.القاضي دارا نورالدين.

٣.السيد عبد العزيز الحكيم.

٤.د.اياد علاوي.

٥.د.ابراهيم الجعفري.

٦.د.محسن عبد الحميد.

٧.الشيخ عبد الكريم المحمداوي.

٨.السيد صلاح الدين بهاء الدين.

٩.السيد محمد بحر العلوم.

١٠.السيد أحمد البراك.

١١.د.رجاء الخزاعي.

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (٨٥)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ ما يأتي:

ربط أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية التابعة لوزارة الدفاع المنحلـــة بوزارة النقل.ينفذ هذا القرار اعتباراً من تأريخه أعلاه.

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــــرار (٨٦)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٥ ما يأتي:

١. يكون نائب رئيس ديوان الطوائف غير المسلمة من الكنيسة الشرقية بدرجة مدير عام.

٢. يكون لكل طائفة من الطوائف غير المسلمة موظف في هذا الديوان وبدرجة مدير.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــــرار (٨٧)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٥ إلى ما يأتي:-

١. إلغاء كافة القرارات والقوانين والتعليمات التي قضت بمصــــادرة وغلــق ودمج والغاء اجازات الكليات والمدارس والمعاهد الأهلية.

٢. تعاد الاجازات الممنوحة لهذه الكليات والمدارس وحقوقها كافـــــة.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (٨٨)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ ما يأتي:ـ

١.حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى المسؤولين في النظام السـابق وكبار أعضاء حزب البعث المنحل والأجهزة الأمنية وزوجاتهم وأولادهم وأقاربهم ووكلائهم.

٢.إيقاف العمل بأحكام القرار رقم ١١٩٨ لسنة ١٩٧٧ المعـدل بـالقرار ١٤٢٦ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة للدعاوى المقامة أو التي ستقام على المشـمولين في الفقرة (١) أعلاه

٣.ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار(٨٩)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٣/١٠/٢٢ ما يأتي:

تشكيل لجنة في مجلس الحكم من السادة المدرجة أسمـاؤهم أدنـاه لدراسـة موضوع حماية الطائرات العراقية وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك.

١.السيد أحمد البراك.

٢.الشيخ عبد الكريم المحمداوي.

٣.السيد محي كاظم الخطيب.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (٩٠)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤:

وقف أي خطط أو نشاطات لخصخصة المؤسسات والمشاريع المملوكة من قبل الدولة وذلك لإجراء دراسة متأنية لأوضاع هذه المؤسسات والمشاريع وتقييم العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على خصخصتها. وستقوم اللجنة المالية في المجلس بمتابعة النظر في هذه القضية في ضوء الحاجات المالية للدولة واعتماد المعايير الاقتصادية لأي إجراء بهذا الصدد.

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (٩١)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ ما يأتي:

تخصيص راتب ومخصصات شهرية لنائب عضو مجلس الحكم على النحو الآتي:

* ١٠٠٠ دولار الراتب الشهري.

* ٢٠٠٠ دولار بدل سكن شهري

* ٥٠٠ دولار بدل ضيافة شهريه

* ١٦٠ دولار راتب شهري لكل من حراسه الستة.

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــــرار (٩٢)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ ما يأتي:

يصرف مبلغ ٢٠٠٠ دولار بدل إيجار شهري إلى السادة الوزراء بأثر رجعي.

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــــرار (٩٣)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ ما يأتي:

إسقاط جميع ضرائب العقار الأساسية والإضافية لعام ٢٠٠٣ عــن المواطــن أسوة بما حدث بضريبة الدخل.

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــــرار (٩٤)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة فــــي ٢٠٠٣/١١/٩ ما يأتي:

الموافقة على تخصيص المبالغ التي تم الحصول عليــها مــن حســابات جــهاز المخابرات المنحل والبالغة (١٢٠٠٠٠٠) مليار ومائتي مليون دينـــار عراقــي و ٢٠٨ ألف دولار أمريكي لتغطية حسابات الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعـــث وفروعها في المحافظات.

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (٩٥)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٣ وبناءً علــى توصيــة وزير المالية، يكون رواتب السادة الوزراء كما يأتي:ـ

١٢٠٠ دولار الراتب الشهري.

٢٠٠٠ دولار تخصيصات بدل سكن.

٥٠٠ دولار ضيافة.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (٩٦)

نظراً للمهمات الراهنة التـــــي تنهض بها وزارة التخطيط.

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة في ١٠/١١/٢٠٠٣ ما يأتي:

يعدل اسم (وزارة التخطيط) إلى (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي).

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــــرار (٩٧)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠//١١/٢٠٠٣ ما يأتي:-

تخفيض الفوائد على قروض الفرحين والمزارعين وجدولة الديـــون المســتحقة عليهم وإلغاء الفوائد على القروض من تاريخ سقوط النظام الدكتاتوري وحـــتى نهاية عام ٢٠٠٣.

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (٩٨)

الحاقاً بقرار مجلس الحكم المرقم (٨٢) في٥/١١/٢٠٠٣.

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة في ١١/١١/٢٠٠٣ ماياتي:

تشكيل هيئة استشارية في ديواني الوقف الشيعي والسني للقيام بمهام التفكيــك والعزل.

اعضاء الهيئة الاستشارية في ديوان الوقف الشيعي:

١.السيد حسين الشامي رئيس الديوان.

٢.الشيخ جلال الدين الصغير نائب رئيس الديوان.

٣.السيد عبد العظيم البكا.

٤.السيد محمد احمد حسين مدير المؤسسات الدينية والعتبات المقدسة.

٥.السيد صبري رسن الساعدي نائب مدير هيئة استثمار وحفظ أموال الاوقاف.

٦. السيد نزار الوائلي.

٧.السيد فلح حسن الكاهجي.

٨- السيد هيثم نايف الانصاري

أعضاء الهيئة الاستشارية في ديوان الوقف السني:

١.د.عدنان محمد سلمان

٢.المحامي عبد الاله ابراهيم سعيد

٣. السيد خالد عبد الكريم المعمار

٤. السيد خالد عبد الهادي الغواص

٥. السيد سالم صالح مهدي

٦. السيد فالح عبد الجبار

٧.السيد عباس شكر محمود

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (٩٩)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة فــــــي ٢٠٠٣/١١/١١.

تشكيل لجنة من السادة المدرج اسماؤهم ادناه لتفعيل قــــرار مجلــس الامــن ١٥١١ ووضع جدول زمني للاستجابة للالتزامات الوارده فيه.

١. د. عدنان الباجه جي

٢. د. محمود عثمان

٣. السيد حميد مجيد

٤. د. محمد بحر العلوم

٥. د. اياد علاوي

٦. د. ابراهيم الجعفري

٧. السيد نصير الجادرجي

٨. السيد عبد العزيز الحكيم

٩. السيد احمد شياع البراك

١٠. القاضي دارا نور الدين

١١. السيد يونادم كنا

١٢. السيد مسعود بارازاني ويحضر بدلاً عنه د. روز نوري شاويس

١٣. السيدة صون كول جابوك

١٤. السيد جلال طالباني ويحضر بدلاً عنه د. فؤاد معصوم

١٥. السيد عزالدين سليم

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (١٠٠)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة فـي ١١/١١/٢٠٠٣.

قيام السادة اعضاء مجلس الحكم بصياغة قواعد قانون أساسي للحكم الـــذي سيحدد نظام الدولة خلال الفترة الانتقالية، وللاعضاء الاستعانة بمن يرونه مناسباً من الخبراء لتسهيل تنفيذ عملها.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (١٠١)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٣ ما يلي:

اولاً:يعاد الى الخدمة الموظف الذي استقال من الوظيفة العامة بعد عام ١٩٩١ أو اعتبر مستقيلاً منها بسبب تركة العمل فيها.

ثانياً: تمنح الحقوق التقاعدية لعائلة الموظف المتوفي الذي استقال من الخدمة بعد عام ١٩٩١ أو اعتبر مستقيلاً منها بسبب تركة العمل فيــــها وبلغــــت خدمتــــه التقاعدية (١٥).

ثالثاً:يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

على الوزراء والجهات ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (١٠٢)

ألحاقـا بقرارنـا المرقـم (٨٢) قـرر مجلـس الحكـم بجلسـته المنعقـدة في ١١/١١/ ٢٠٠٣ ما يلي:

يمنح رئيس ديوان الوقف السني صلاحية الصرف بحـــدود التخصيصـــات المرصودة في الموازنة والخطة الاستثمارية وواردات هيئة ادارة واستثمار الوقـــف السني له ولمن يخوله أكمال المشاريع المقرة وللصرف على كل ما يحتاجه الديوان.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (١٠٣)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٣ ما يأتي:

يحدد راتب والمخصصات الشهرية لعضو مجلس الحكم على النحو الآتي:

١٥٠٠ دولار الراتب الشهري.

٢٠٠٠ دولار بدل سكن شهري

٥٠٠ دولار بدل ضيافة شهريه

يزاد راتب فريق العمل ١٤٠ دولار لكل فرد.

ينفذ القرار من تاريخ ١/١١/٢٠٠٣.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (١٠٤)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة في يوم ٢٠٠٣/١١/١٦ ما يأتي:-

منح ذوي الشهداء والسجناء السياسيين الذين عـــانوا مــن ظلــم النظــام الدكتاتوري السابق أفضلية الحصول على البعثات والمنح والزمالات الدراسية.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قــــرار (١٠٥)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة في يوم ٢٠٠٣/١١/١٦ ما يأتي:

تشكيل لجنة شعبية في كل وزارة تتولى مسؤولية محاربة ظــاهرة الرشـــوة والفساد الإداري.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــــرار (١٠٦)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/١١/٢٠٠٣ ما يأتي:-

١.حل مجلس ادارة اتحاد الصناعات العراقي الحالي.

٢.تؤلف لجنة مؤقتة لادارة الاتحاد من السادة:

قيس كاظم الخفاجي.　　　هاشم ذنون علي الاطرقجي.

اسعد باقر وتوت.　　　باسم جميل انطوان.

كاظم تركي جميل.　　　سعيد عبد الجبار الشكرجي.

حسين علي احمد.

لحين اجراء انتخابات لمجلس ادارة جديدة.

٣.ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره.

جلال طالباني

رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــــرار رقم (١٠٧)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/١١/٢٠٠٣ ما يأتي:

١.إلغاء القرار (٣٦٨) الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل بتاريخ ٩/٩/١٩٩٠ المتعلق بالسماح بتشغيل الأحداث الذين لا تقل أعمارهم عن الثانية عشرة من العمر في مشاريع القطاع الخاص والمختلط والتعاوني.

٢.ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

السيد عبد العزيز الحكيم

رئيس مجلس الحكم وكالة

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار رقم (١٠٨)

قرر مجلس الحكم في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٣ ما يأتي:

أطلاق حملة شعبية في أرجاء العراق كافة وبالتنسيق بين الهيئة الوطنية العليـــا لاجتثاث البعث والجهات الحكومية المختصة من أجل إزالة جميع الآثار المتبقية من النظام الدكتاتوري البائد وحزب البعث المنحل كتمـــاثيل وجداريـــات وصـــور الطاغية صدام وأقواله وشعارات حزب البعث المخطوطة على الجدران.

السيد عبد العزيز الحكيم
رئيس مجلس الحكم وكالة

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (١٠٩)

قرر مجلس الحكم في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٣ ما يلي:-

١ .تتخذ الاجراءات الفاعلة والفورية لمنـــع (**الفضائيـة العربيـة**) مـــن خـــلال استوديوهاتها في العراق من نقل الاخبار وعرض الافلام التي تحرض على العنف في العراق،ولهذا الغرض تحجز المعدات المستخدمة في ربط هذه الاستوديوهات بالبث الفضائي ويمنع العاملون في هذه القناة من اجراء أي أتصال بالبث الفضـــائي والى أشعار آخر.

٢.تبقى هذه الاجراءات سارية المفعول الى ان تقدم الفضائيـــــة المذكـــورة في الفقرة (١) تعهداً خطياً الى مجلس الحكم تؤكد فيه امتناعها عن بـــث الاخبـــار

وعرض الافلام التي تحرض على العنف، والتزامها بالقوانين والانظمة المعمول بها في العراق وبمبادىء الاعلام المسؤول.

٣.تغلق مكاتب الفضائية المذكورة في الفقرة (١) اعلاه ويحظر عليها العمل نهائياً في العراق، اذا سمح لها بالعمل مجدداً ولم تلتزم بالشروط الواردة في الفقرة (٢) أعلاه.

٤.يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره.

على وزير الداخلية والجهات ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١١٠)

بناءً على توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة في مجلس الحكم واستناداً إلى قرار مجلس الحكم في ٢٠٠٣/١١/١٧ ولثبوت أن السيد اسكندر جواد حسن وتوت محافظ بابل الحالي كان عضو عامل في حزب البعث المنحل وهو ما يتعارض مع قرار رئيس السلطة المدنية في ٢٠٠٣/٥/١٥، بعدم تولي الأعضاء في حزب البعث المنحل اية وظيفة قيادية، إضافة إلى الوثائق التي اطلعت عليها اللجنة والتي تثبت إساءة استخدام الأموال العامة واستغلاله لمنصبه والاستياء الشعبي في المحافظة.

قرر مجلس الحكمة بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٣/١١/٢٣ بناءاً على ما تقدم ما يأتي:-

١ .إعفاء السيد اسكندر جواد حسن وتوت محافظ بابل من منصبه كمحافظ بابل.

٢ . إحالته إلى التحقيق بشأن التهم الموجهة اليه المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان والفساد الإداري وسرقة أموال الدولة والاستيلاء عليها.

ينفذ القرار من تاريخه أعلاه.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (١١١)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٩ ما يأتي:-

١ .إلغاء كافة القرارات والتعليمات والبيانات والأوامر التي قضت بسحب وإلغاء وإسقاط الجنسية عن العراقيين منذ سنة ١٩٥٨ واعتبار كافة المذكورين متمتعين بالجنسية العراقية.

٢ .إلغاء كل ما يمنع المحاكم من النظر بقضايا الجنسية والعمل وفق الولاية العامة للسلطة القضائية.

٣ .تعاد كافة الحقوق القانونية تبعاً لذلك.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــــرار (١١٢)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٩ ما يأتي:-

الاستجابة للمبادرة الكريمة المقدمة من قبل دولة الإمارات العربيـــة المتحـــدة لتنظيم البطاقة المدنية الموحدة لسكان العراق دعماً للتحول الديمقراطـــي وإنجـــاز العملية الدستورية، وتكليف وزارة الداخلية للتنسيق مع الجانب الإماراتي لإنجـــاز ذلك.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم القرار (١١٣)

قـرر مجلـس الحكـم بجلسـته الاسـتثنائية المنعقـدة فـــي يـــوم الأحـــد ٢٠٠٣/١١/٣٠ ما يأتي:-

يطلب مجلس الحكم من سلطة الائتلاف المؤقتة تسليم أمـــن المجلـــس إليـــه. وتشكيل لجنة أمنية من قبل المجلس برئاسة ضابط عراقي للقيام بهذه المهمة وتعيـــين أفراد الحماية من قبل جهة أو جهتين أو ثلاث جهات عراقية من داخل المجلـــــس بالتعاون مع قوات الشرطة العراقية.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم القرار (١١٤)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣٠ ما يأتي:-

إجراء الإحصاء أو التعداد السكاني ويطلب من جهاز الإحصاء المركزي بواسطة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مواصلة الجهود المبذولة بالاتفاق مع محافظة السليمانية وغيرها من المحافظات الأخرى لاستكمال هذه المهمة.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار (١١٥)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣٠ ما يأتي:-

تشكيل لجنة هندسية في وزارة الإسكان والتعمير تتعاون معها وزارة البلديات والمالية ودوائر الأوقاف من اجل وضع المخططات الهندسية لبناء مرقد لشهيد المحراب أية الله السيد محمد باقر الحكيم (رض) والمؤسسات التابعة له يتناسب مع المعمار الهندسي العراقي والتراث الإسلامي وشخصية السيد الشهيد.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (١١٦)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة في ٣٠/١١/ ٢٠٠٣ ما يلي:

تأليف لجنة من السادة أعضاء الهيئة الرئاسية لدراسة موضوع الانتخابات، تقدم توصياها إلى المجلس خلال أسبوع، ويراعي فيها ملاحظة القضايا التي أثيرت في المجلس بما فيها مشكلة الأمن وللمجلس الرأي الأخير، مع الاعتقاد بمبدأ مشاركة الشعب في المؤسسات والبحث عن الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــرار (١١٧)

قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٣ ما يأتي:-

١. إلغاء كافة القرارات والتعليمات والبيانات والأوامر التي قضت بسحب وإلغاء وإسقاط الجنسية عن العراقيين منذ سنة ١٩٥٨ واعتبار كافة المذكورين متمتعين بالجنسية العراقية.

٢. إلغاء كل ما يمنع المحاكم من النظر بقضايا الجنسية والعمل وفقاً للولاية العامة للسلطة القضائية.

٣. تعاد كافة الحقوق القانونية تبعاً لذلك.

جلال طالباني
رئيس مجلس الحكم

آراء مختارة حول رئاسة مام جلال لمجلس الحكم العراقي

بريمر مهنئا جلال طالباني:
رئاستكم من أكثر فترات مجلس الحكم عطاءً

تلقى السيد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم الانتقالي للشهر الماضي رسالة من السفير بول بريمر المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة يهنئه على رئاسته لمجلس الحكم العراقي في (شهر في غاية الاهمية من تاريخ العراق وفترة من اكثر فترات مجلس الحكم عطاءً).

وجاء في رسالة السفير بريمر:

سيادة الرئيس طالباني:

اود ان اهنئ سيادتكم على اشرافكم على شهر في غاية الأهمية من تاريخ العراق وفترة من اكثر فترات مجلس الحكم عطاء، انني فخور بان اشتغلت معكم لمواجهة تحديات وفرص الاسابيع الاربعة الاخيرة .

اني على يقين انكم تشاطرونني الرأي ان امام مجلس الحكم مهام عظيمة خلال الشهور القليلة القادمة قبل استعادة السيادة في (١) تموز (٢٠٠٤)، ارجوكم ان تنهوا رئاستكم بنفس القوة التي ابتدأتم بها وذلك عن طريق اعطاء مجلس الحكم والعراق اسسا ثابتة لمواجهة هذه التحديات، اني لا ارى اية وسيلة لترسيخ مكتسباتكم كرئيس لمجلس الحكم انجع من انجاز المهام التالية قبل نهاية ولايتكم:

حشد دعم مجلس الحكم برمته للتفاصيل المتبقية الخاصة باتفاقية (١٥) تشرين الثاني، وضع لجنة للعمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة لاعادة النظر في تشكيلة المجلس الاقليمية، تشكيل لجنة للشروع في كتابة مسودة قانون ادارة الدولية العراقية للفترة الانتقالية. تعيين لجنة للعمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة والمؤسسات غير الحكومية لوضع البنى التحتية الضرورية لتنظيم الانتخابات، اتخاذ القرارات الضرورية والتنسيق في موضوع مشاركة العراق في موسم الحج.

مرة اخرى اسمحوا لي سيادة الرئيس بان اشكركم على كونكم شريكا حقيقيا في هذه الفترة الحاسمة بالنسبة للعراق واتطلع لمتابعة العمل معكم في الشهور المقبلة.

وتقبلوا سيادة الرئيس اسمى عبارات التقدير.

بول بريمر
سلطة الائتلاف المؤقتة

آن كلويد

رئاسة مام جلال لمجلس الحكم حققت مكاسب عظيمة

صحيفة الاتحاد ٢٠٠٣/١٢/٦م

في لقاء خاص لها مع قناة (Kurd Sat) اكدت السيدة آن كلويد الممثلة الخاصة لرئيس الوزراء البريطاني هذه الحقيقة بان من يقومون بشن الهجمات على قوات التحالف وعلى من يبدون التعاون معها في عملية اعادة بناء العراق، هم ارهابيون ولا يريدون ان يروا عراقا ديمقراطيا ناجحا.

كما اعلنت السيدة آن كلود انها في لقاءاتها واجتماعاتها خارج مجلس الحكم مع مسؤولي سلطة التحالف المؤقتة والصحفيين والناس الآخرين تحدثوا باحترام وثناء بالغين عن فترة رئاسة مام جلال لمجلس الحكم، كما انهم كانوا متفقين على ان مام جلال قد انجز اعمالا كثيرة وعظيمة زاخرة بالمكاسب وخطوات عظيمة للسير بالعراق نحو الامام خلال ترؤسه لمجلس الحكم، كما اكدت على انها متفائلة جدا بمستقبل العراق وانها كل مرة زارت العراق تلاحظ تقدما اكثر فيه.

وقالت السيدة آن كلويد انها خلال عودتها الى بريطانيا ستبلغ رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بان الشعب العراقي مرتاح بالقضاء على نظام البعث البائد وانه ينعم الآن بطعم الحرية التي حققها.

نزار حيدر:

أيكم أحسن عملا   طالباني نموذجا

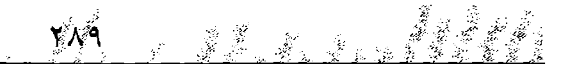
الحوار المتمدن ، موسوعة صوت العراق ٢٠٠٣/١٢/٦:

لم أستغرب او أفاجأ بما أنجزه الأستاذ جلال طالباني خلال ترؤسه الشهر الماضي مجلس الحكم الانتقالي في العراق.

فطالباني الذي عرفته عن قرب منذ العام ١٩٨٧، وقويت علاقتي به في العام ١٩٩٢، عندما انتخبت عضوا في المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي ، الذي انبثق عن اجتماع صلاح الدين الموسع ، يتمتع بثقافة عالية وتجربة سياسية نادرة وعلاقات ايجابية واسعة وقدرة إدارية قل نظيرها ، تؤهله لان يلعب دورا هاما في العراق الجديد ، ليس رئيسا لحكومة أو زعيما لحزب ، وإنما كمرجع سياسي بامكانه أن يوفق بين مواقف مختلف الفرقاء ، لقدرته على الإمساك بالعصا من الوسط عند مناقشة القضايا الاستراتيجية العليا ، خاصة المختلف عليها ، سواء بين الأحزاب السياسية او بين الشرائح الاجتماعية ، أو حتى بين التكوينات المذهبية والعرقية في البلاد، والتي ورثت من النظام الشمولي البائد مشاكل كثيرة،بحاجة إلى الحكمة والدراية والإطلاع وسعة الصدر لحلها

لقد أبدى طالباني خلال ترؤسه الشهر الماضي مجلس الحكم الانتقالي ، أعلى درجات الحرص والمسؤولية والوطنية ، حقق فيها بامتياز إنجازات استراتيجية هامة،فتوصل، بالتعاون مع بقية السادة أعضاء مجلس الحكم الانتقالي ، إلى صيغة مكتوبة بشأن نقل السلطة والسيادة إلى العراقيين . وان كنت أتمنى أن تتم مناقشتها بشفافية أكثر. وقعها بالنيابة عنهم مع ممثلي التحالف في العراق ،كما خطا خطوات هامة باتجاه تخفيف حدة، بل إزالة ، التوتر الذي كان سائدا بين العراق الجديد وبين اثنين من أهم واكبر جيرانه وهما إيران وتركيا ، بما يلعب دورا في صيانة استقلال العراق ، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية واستقراره ووضع حد لتسلل الإرهابيين إليه ، فيما بذل جهدا كبيرا مع الجارة الشقيقة سورية كذلك لذات الغرض، إلا أن دور الحرس القديم ، الذي مازال يدفع باتجاه التصعيد والتأزم مع العراق ، كان أكثر تأثيرا من جهد العراقيين ، على ما يبدو.

كما أن زيارته لمحافظات الفرات الأوسط ، وبالذات كربلاء المقدسة ، ولقائه بالمرجعية الدينية هناك ، وزيارته لممثلية المرجع الديني آية الله العظمى السيد



صادق الشيرازي ، توكيد آخر من قبله على احترامه وتقديره للعلم والعلماء وللمرجعية الدينية ، التي قال عنها طالباني في اكثر من مناسبة ، بأنه ليس في العراق من يفكر في تجاوز آرائها السديدة ومواقفها الوطنية الأصيلة والحريصة ، عند مناقشة القضايا الاستراتيجية العليا، ومن أبرزها قضية نقل السلطة وتدوين الدستور،الكلام الذي ترجمه طالباني موقفا عمليا ، عندما هرع لزيارة المرجع السيستاني في مدينة النجف الاشرف ليصغي إلى آرائه، عندما علم بموقفه المتحفظ من اتفاق نقل السلطة ، خاصة في موضوع طريقة تشكيل المجلس التأسيسي المرتقب .

بالإضافة إلى مسودة مشروع إعادة اعمار وإزهار مدينتي كربلاء المقدسة والنجف الاشرف الذي تقدم به طالباني إلى مجلس الحكم لدراسته وإقراره ، ما يؤكد اهتمامه بالجانب الديني والسياحي الاستراتيجي لهاتين المدينتين اللتين تتمتعان بدور تاريخي ووطني ، وثقل ديني ومرجعي وفقهي وعلمي وثقافي وفكري مشهود .

لقد تصرف طالباني خلال فترة رئاسته لمجلس الحكم الانتقالي ، كعراقي قبل أن يتصرف ككردي ، انه تصرف بأعلى درجات المسؤولية والحرص على وحدة العراق واستقراره وسيادته وحاكمية شعبه ، كما تصرف بما يصون الديمقراطية الجديدة التي بدأنا نشهد ولادتها في العراق الجديد بعد سقوط نظام صدام حسين الشمولي البائد ، فأين الذين يقولون بان أكراد العراق يتصرفون كانفصاليين ، وأنهم ينوون الانفصال في اول فرصة مناسبة يقتنصونها بسبب ظرف طارئ يمر به العراق ، أو ما اشبه ؟ .

إن كل ذلك يؤكد مرة أخرى ، لكل من ألقى السمع وهو شهيد ، بان أكراد العراق ، كغيرهم ، سيتصرفون في العراق الجديد كمواطنين عراقيين ، قبل أن يتصرفوا كأكراد ، بالرغم من كل سني القهر والقمع التي مرت عليهم في ظل النظام الشمولي البائد ، والتي سحقت كرامتهم ، وكادت أن تفقدهم شعورهم بالمواطنة .

إنهم مندكون بالعراق الواحد المتحد . أرضا وشعبا . ولا يريدون الانفصال أبدا ، مازالوا يتمتعون بحقوقهم السياسية كاملة ، ومازال الواحد منهم قادرا على أن يصل إلى أعلى المراتب السياسية والإدارية في العاصمة بغداد.

إن المواطن عادة . أي مواطن . لا يفكر بطريقة انفصالية ولا يتصرف بما يوحي إلى رغبته في الانفصال عن وطنه الأم ، إلا عندما تعامله السلطة المركزية

كمواطن من الدرجة الثانية فما فوق ، وهذا ما كان يتعامل به النظام البائد مع المواطنين الكرد بالدرجة الأولى ، ومع عموم العراقيين بدرجة أو بأخرى ، أما إذا تمتع المواطن في بلاده بكامل حقوقه وبامتياز، فليس عاقلا من يفكر بالانفصال أو يتصرف بما يوحي إلى ذلك .

وتلك هي هوية العراق الجديد ، فكل العراقيين هم مواطنون من الدرجة الأولى من دون تمييز ، ولكل واحد منهم الحق في أن يصل إلى ما يشاء من مواقع المسؤولية ، بالأمانة والكفاءة ، ومن خلال صندوق الاقتراع على قاعدة . صوت واحد لمواطن واحد . ، فليس المهم هوية الزعيم أو قوميته أو دينه أو مذهبه أو انتماءه الفكري والسياسي ، إنما المهم أداؤه ، الذي سيثبت به حرصه على أن يتعامل مع العراقيين كشعب واحد ،لا يفضل شريحة على أخرى ، ولا يميل إلى جانب تيار على حساب آخر .

في العراق الجديد ، سيتمكن كل مواطن من أن يصل إلى أهدافه الوطنية النبيلة من دون تمييز عرقي أو طائفي أو سياسي ، لان الميزان ، صوت المواطن العراقي الذي سيفرزه صندوق الاقتراع على قاعدة . صوت واحد لمواطن واحد . .

لقد خدع صدام حسين المعزول ، من استخف بعقولهم ، بفكرة تقول ، أن في العراق رجلا واحدا فقط يفكر بطريقة وطنية صحيحة ، وهو الوحيد القادر على صيانة وحدة العراق ، ذلك هو الطاغية المعزول ، أما بقية الناس فهم على صنفين ، إما جهلة وأميون لا يفهمون شيئا،وبالتالي فهم سفهاء أو قاصرون بحاجة إلى قيم يدير شؤونهم حتى حين، أو مواطنون من الدرجة الثانية ، لا يحق لهم أن يعيشوا كبقية البشر يتمتعون بحقوقهم كما يتمتع الآخرون ، إلا أن أداء طالباني اثبت أن العراق انجب وينجب الشرفاء من المواطنين الأكفاء،فليس العيب في نوعية إنجاب الأم العراقية لمثل هذه النماذج الكفوءة، وإنما المشكلة كانت تكمن في نوع النظام السياسي الذي حكم العراق مدة ٣٥ سنة عجاف ، والذي كان قائما على التمييز العنصري والطائفي البغيض الذي قاد العراق إلى الهاوية والهلاك،لولا أن تداركته رحمة ربه الكريم المتعال،ليكتشف العالم بان في العراق سفيها واحدا لا يحرص على شيء ، كان يجب أن يحجر عليه في المصح العقلي بدلا من أن يتسنم السلطة ويجلس على كرسي الحكم،ذلك هو صدام حسين الفار من وجه العدالة .

ومن المؤكد فان الكفاءات لا تنمو أو تظهر للعلن في ظل الأنظمة الديكتاتورية المستبدة ، من دون أن يعني ذلك انعدامها وعدم وجودها أصلا ، وإنا على ثقة تامة ، من أن العراق سيشهد ولادة وظهور زعامات وقيادات وطنية ديمقراطية كفوءة كثيرة ، مازال النظام الشمولي اختفى من الحياة السياسية، ومازالت الديمقراطية تنمو وتكبر بالاتجاه الصحيح يوما بعد آخر.

في العراق الجديد ، سنستمع إلى الأقوال ، ولكننا سنهتم اكثر بالأفعال ، فالشعارات كثيرة ، والشعاراتيون كثر ، ولذلك ، سوف لا يهمنا كثيرا ما سيقوله المتنافسون عند صندوق الاقتراع ، إنما سننتظر لنرى ما سيفعلونه عندما يكونون في موقع المسؤولية ، قبل أن نطلق الأحكام ، فحملة الشعارات والأفكار والنظريات يمتحنون عادة عند الأداء وليس عند الحديث والخطاب والكلام ، وفي وقت الأفعال وليس في وقت الأقوال ، ولذلك قيل ، عند الامتحان يكرم المرء أو يهان ، ومن الواضح ، فان وقت الامتحان ينحصر عند الأفعال وليس عند الأقوال ، لان من السهل جدا أن يرفع المرء شعارا ولكن من الصعب جدا أن يتبناه كمشروع عمل حقيقي ، خاصة إذا تعارض في وسط الطريق مع مصالحه الشخصية ، أو مصالح حزبه وعشيرته، ما يعني أن المهم في العراق الجديد، عمل المسؤول وأداؤه ، وليس قوله وشعاره ، فمثلا إذا ترك المسؤول موقعه عندما تنتهي مدة صلاحيته لأي سبب كان ، فهو يثبت لنا انه ديمقراطي من الدرجة الأولى ، أما إذا تشبث بالموقع رغما عن انف الجميع ، ورفض العودة إلى منزله مواطنا عاديا بعد أن تنتهي مهامه ، . كما يسعى إلى ذلك بعض أعضاء مجلس الحكم الانتقالي حاليا . فسيثبت للجميع انه ديكتاتوري من الطراز الرفيع ، مهما رفع من شعارات براقة يصم بها آذاننا ، ليس قوله الذي سيكشف لنا عن حقيقته ، إنما فعله السيئ وطريقة تعامله المريضة مع الواقع .

لا ينتفع المواطن العراقي بصلاة الليل التي يؤديها المسؤول ، إذا كان ظالما للعباد ، ولا ينتفع بزيه المدني ، إذا كانت مدنيته لعياله وحيفه للناس ، ولا ينتفع بربطة عنقه الليبرالية إذا كانت سلاسل واغلالا على العباد ، ولا ينتفع بعمامة القائد ، إذا كانت حبل مشنقة يعدم فيها حرية الناس ويصلب عليها الديمقراطية ، ولا ينتفع بدينه ، إذا كان دينه لأولاده وظلمه للناس ، كما لا تنفعه ديمقراطيته ، إذا كانت لأقاربه وعشيرته، وللمواطن السوط والحديد والنار والاستبداد والقتل والمطاردة .

ولذلك فسر الفقهاء القول المشهور . يدوم الحكم مع الكفر ، ولا يدوم مع الظلم . بقولهم ، إن كفر الكافر لنفسه وعدله للناس . وهو المطلوب . وان إيمان المؤمن لنفسه وظلمه للناس . وهو غير مطلوب . ، لان فلسفة الحكم هي إقامة العدل والقسط ، وان أي شيء آخر يأتي بالمرتبة الثانية ، اما أن يتقدم كل شيء إلى الأمام سوى العدل ، ويتراجع العدل إلى الخلف او يتقهقر،فهذا يعني نفي فلسفة السلطة ،وهذا ما لا نريده في العراق الجديد.

العدل أساس الملك ، هذه هي القاعدة الاستراتيجية في العراق الجديد ، فمن يرى في نفسه القدرة والكفاءة على تحقيقها فأهلا وسهلا ويا مرحبا ، بغض النظر عن اسمه ورسمه وزيه وقوميته او اي شيء آخر ، وان الأداء هو الميزان في إثبات ادعائه، وليس الكلام المعسول والشعار الرنان والجميل الذي تطرب له آذان الناس ويسحر مشاعرهم، والذي يوظفه الفرقاء عادة لنيل الحضوة عند صندوق الاقتراع ، أما من لا يجد في نفسه القدرة على تحقيق هذه القاعدة ، فمن الأفضل له ولعياله وللعراق والعراقيين أن لا يتقدم الصفوف ، ويظل مكانه حيث هو ، محترما نفسه وفي الحديث الشريف . العاقل من عرف قدر نفسه . و . رحم الله امرءا عرف قدر نفسه . .

أما إذا صادف أن اغتر احد بنفسه ، واعجب بقدراته ، فحاول أن يجرب حظه ، ونجح في خداع الناس بشعاراته البراقة ، ثم تقدم الصفوف ، فسيكبو في أول اختبار عملي للقدرة والكفاءة ، لان الأداء سيفضحه ويكشف عن حقيقة قدراته ومهاراته ونواياه ، وعندها سيعزل أو يطرد ، غير مأسوف على اسمه وسمعته ومستقبله السياسي وموقعه الاجتماعي،لان من لا يحترم نفسه لا يحترمه الآخرون ، كما هو معروف ، أم ماذا ؟ .

عبد الرحمن أبو عوف مصطفى

طالباني تاريخ ليس وليد الصدفة

الحوار المتمدن ، موسوعة صوت العراق ٢٠٠٣/١٢/٦ م

شاءت الصدف أن التقي القائد طالباني في واشنطن عام ١٩٩٣ بعد أن سمعت عنه كثيرا ، وكان ذلك بحضور السيد برهم صالح ، ولكن وللأمانة أقول إن الحديث عنه ومهما طال لن يفي بالغرض الذي يحققه اللقاء أو القرب من هذه الشخصية الفريدة ، فكنت قد سمعت وقرأت عنه الكثير ولكن ذلك اللقاء ضاعف ماكنت أكن له في قرارة نفسي من محبة واحترام .

في شمال العراق وبين قلاع وجبال كردستان الشامخة والراسخة كانت ساحات النضال ضد الدكتاتوريات المتعاقبة ، كما هي في جنوب العراق على سطوح الأهوار العصية على الطغاة . في هاتين الساحتين سالت الدماء المقدسة أملاً فيما نحن عليه الآن . ومثلما لشيوخ عشائر الجنوب الأباة دورهم في مساندة مناضلي الأهوار في نضالهم ضد البعث البائد المهان ، كذلك كان للقائد طالباني دوره التاريخي في احتضان أبطال المعارضة من عرب وكرد وتركمان وآشوريين وغيرهم وتوفير الدعم اللامحدود مادياً ومعنوياً لهم في الأراضي العراقية المحررة التي كانت تحت سلطة حزبه ، ولدرجة إن هكذا حال قد أثار حفيظة النظام وفجر حقده الدفين مما دعاه الى محاربة طالباني بمختلف الوسائل والسبل محاولة منه لإيقافه عن دعم الجموع المعارضة لنظامه ، فحاربه بالترهيب تارة وبالترغيب أخرى ، ولكن هذا القائد الشجاع بقي متماسكاً وفياً بعهده لأخوته العرب والعراقيين عموماً مسانداً لهم ومشاركاً معهم في النضال لأن هدفه لم يكن محصوراً بتحرير المناطق الكردية ، بل كان يرى نفسه جزءاً لايتجزأ من العراق ، فلم يكن يعني له تحرير السليمانية وأربيل ودهوك شيئاً مالم يقترن بتحرير بغداد و البصرة والناصرية والرمادي وكركوك من براثن النظام الجائر.

لذلك لم يكن تاريخ طالباني وليد الصدفة ، بل هو نتاج عقود من النضال امتد ليشمل كافة بقاع العراق وأطيافه، فترى ابن الجنوب ينظر الى طالباني اخاً ورفيقاً وقائداً ، كما هو ابن الوسط والشمال ، لأن هذا القائد لم يكن يوماً أسير عرق أو ديانة أو مذهب، على الرغم من إنه لم يتنكر لكل هذه الانتماءات لكنه استطاع وببراعة تتويجها بالانتماء العميق الى العراق ، ومن هنا نال حب واحترام الجميع

لقد كان لي الشرف بأن اكون احد طلائع النضال الكردي ، فمنذ أواخر الخمسينات ، كان لي شرف نيل ركلات الجلادين ، وأثر تعذيبهم ، فكنا نعتق من سجن دكتاتور لندخل آخر ، فمن دهاليز قصر النهاية الى سجون ومعتقلات البعث الأخرى ، ونحن في كل مرة نزداد أوسمة تطبعها سياط الجلادين على جلودنا ، ويخترق رصاص الغدر أجسادنا فنزداد ثباتاً على المبادئ التي اقسمنا أن لانحيد عنها والآن تشرق شمس الحرية على جبال كردستان وأهوار الجنوب ، وغابات الوسط ، فتزيح معها ألم تلك السياط وآثار ذلك الرصاص الغادر ، لأننا عشنا لنرى قلاع الشر تتحطم على رؤوس الطغاة والمارقين. فالآن ومثلما كنا نجسد الآراء بالأفعال في ميادين النضال ، كذلك ندلي بآرائنا لنقول كلمات هي أقل مايقدم لرجل يستحق أن يتبع هو القائد العراقي جلال طالباني الذي كان تاريخه وليد ميادين النضال والتجارب الوطنية الفذة وليس وليد الصدفة

*كاليفورنيا-aboauf2004@hotmail.com

ايلنور جفيك :

مام جلال يقود العراق

وجود طالباني في هذا المنصب الكبير في المجلس سيسمح له ان يحسن من مكانة المجلس في المجتمع الدولي

رئيس تحرير صحيفة (Turkish Daily News) ترجمة : دارا فرج ٣ /١١/٢٠٠٣ :

آن الاوان ان يستخدم الامريكيون هذه الفرصة لاعطاء سلطات اكثر لمجلس الحكم العراقي ويسمحوا له ان يسا عد في تحسين الوضع الامني المنفلت.

في (١) نوفمبر اصبح جلال طالباني رئيسا لمجلس الحكم العراقي وهذه اول مرة يصل زعيم كردي الى هذا المنصب المرموق في العراق.

نعم في الحقيقة ان الامريكيين هم الذين عينوا اعضاء هذا المجلس ولهذا ليس لديهم نفوذ لكونهم غير منتخبين ولكنهم مازالوا يمثلون اعلى سلطة متاحة في العراق واعضاء هذا المجلس هم من الشخصيات البارزة الآن في العراق ولكن في الحقيقة، حتى في هذه الظروف غير العادية في العراق ان يصل كردي الى هذا المركز الهام في العراق فهو بحد ذاته حدث هام في تاريخ العراق.

بالمقارنة مع الا عضاء الآخرين لمجلس الحكم، كل من طالباني الذي يتزعم الاتحاد الوطني الكردستاني ومسعود بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني عليهما ان يتفاخرا بنفسيهما كونهما ممثلين حقيقيين لشعبهما في شمال العراق لانهما يديران الحكومة في السليمانية واربيل، في حين الاعضاء الآخرون للمجلس عليهم ان يثبتوا شعبيتهم فقط في الانتخابات الوطنية القادمة التي لم يحدد موعدها حتى الآن.

طالباني معروف في العراق بـ(مام جلال) وهو الآن في اعلى منصب اداري في هذا البلد المنهك. كما هو معروف كسياسي متمرس ودبلوماسي ذكي عانى من التعقيدات والصعوبات السياسية في الشرق الاوسط لمدة عدة عقود.

مام جلال يعرف شخصيا كثيرا من اللاعبين السياسيين في الشرق الاوسط ولديه اتصال مباشر ومتواصل معهم، لذا وجوده في هذا المنصب الكبير في المجلس سيسمح له ان يحسن من مكانة المجلس في المجتمع الدولي.

اری بان الامریکیین ینبغي لهم ان یستخدموا وجود طالباني في هذا المنصب لفتح طرق جدیدة في العراق واعطاء المجلس سلطة ومسؤولیة اكثر للتعامل مع مشاكل العراق المتنامیة خاصة في الملف الامني.

نحن كأتراك ايضا نرى فترة حكم طالباني فرصة مناسبة للاكراد العراقيين وتركيا لتسوية خلافاتهم واصلاح الامور، خاصة هناك زيارة مخطط لها لطالباني الى انقرة في منتصف الشهر الحالي حيث سيلتقي مع رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء ويمكن ان نعتبر هذه الزيارة نقطة تحول في كافة المستويات.

هناك حقيقة بان تركيا تحتاج الى الاكراد العراقيين وهم ايضا يحتاجون الى تركيا ليس فقط بسبب اعتبارات امنية لكن ايضا بسبب المصالح الاستراتيجية المشتركة في المنطقة.

الآن طالباني في رئاسة الحكم ربما قد يكون آن الاوان للزعماء الاتراك لكي يروا الضوء ويقرروا العمل كبداية جديدة مع الاكراد.

سردار عبدالله :

ردا على تجاوزات سعدي يوسف :

طالباني اثبت في فترة شهر واحد فقط بأنه يستطيع ان يقدم النموذج الامثل لقيادة العراق الجديد

الحوار المتمدن ٢٠٠٣/١٢/٣٠ :

صدمتني آراء الشاعر الكبير (سعدي يوسف) حول اتفاقية نقل السيادة الى العراقيين، وانا الذي.. طالما دافعت عن المدرسة الانسانية المنفتحة لسعدي يوسف أمام بعض غلاة القومية الشوفينية. طبعاً يحق لسعدي يوسف ان يتخذ الموقف الذي يؤمن به فيما يخص مجلس الحكم، وان يجاهر بهذا الموقف ويدافع عنه، الى درجة تسميته بـ(مجلس المحكومين)، فليس هناك من يشكك في وطنيته، ولكن ان يصل الأمر الى اتخاذ الموقف من مجلس الحكم ذريعة للتجاوز على الحقائق والتهجم على كبار مناضلي العراق، عندها يختلف الأمر.. ولكن هل تجاوز سعدي يوسف حقاً؟

لايخفى عليكم ياسيدي العزيز، بأن العراق كان مكبلاً واسيراً لوثائق واتفاقيات وقع عليها كبار غلاة الشوفينية البعثية في الجزائر عام (١٩٧٥)، ثم في ((خيمة صفوان)) عام (١٩٩١)، ولايخفى عليكم ايضاً بأنه، لاتوجد اية طريقة اخرى لفك هذا الاسر،، إلاّ بسقوط نظام الشوفينية البعثية، وعليه فإن حمل العراقيين المخلصين والشرفاء من امثال جلال طالباني، ثقيل الى درجة يصعب تصورها.

جلال طالباني ليس بشيخ العراقيين كما تقولون.. كما وأن احداً من اخوته في قيادة العراق الجديد ليس شيخاً على العراقيين، اتعرفون لماذا؟ بكل بساطة لأن العراقيين ليسوا بحاجة الى شيوخ بعد اليوم . وقد ولى ذلك الزمن الذي يقسمنا الى شيوخ واتباع وقد ولى الى الأبد.. طبعاً من حقكم ان تنقدوا قيادات العراق الجديد ورموزه، ولكن لايحق لأي كان أن يمنع مناضلاً كردياً من لعب اكبر الادوار السياسية، ومن شغل اكبر المواقع السياسية في الدولة والمجتمع، الاّ اذا كنتم لاتعتبرون العراق بلدنا كما هو بلدكم. انا لن اناقشك فيما يخص الوثيقة، فأنت تعتبرها وثيقة استسلام العراق، بينما هي في الحقيقة الخطوة الاولى لفك أسر العراق من الأتفاقيات المهينة التي فرضها الشوظينيون البعثيون على العراق وشعبه، ولكن عندما تنفجرون غضباً من تولي مناضل

كردي موقع قيادة العراق.. لمدة شهر واحد، عندها لانملك إلاّ ان نشعر بالذعر من مستقبل الاكراد داخل هذا البلد.. عندما تقررون بأن ((ليس من حق جلال طالباني توقيع وثيقة استسلام العراق العربي)) ، عندها لانملك الاّ ان نشعر بالصدمة والذهول. من حق جلال طالباني وكل كردي ناضل ويناضل من اجل العراق ان يخدموا بلدهم وليس بأمكان احد منعهم من ذلك، لكن الكارثة والمأساة تصل ذروتها حين تكشفون عن ماخفي وتقررون بأن العراق عربي، ياسيدي العزيز، اذا كان العراق عربياً فلا يمكن لغير العرب من الاكراد والتركمان والاشوريين العيش فيه، وعليه فأنتم تدفعون بهم الى خارج العراق، مما لايعني الاّ تقسيم العراق. العراق العربي انتهى مع نهاية البعث، اتعرفون لماذا؟ بكل بساطة، لأنه لم يكن عراقاً انسانياً عادلاً، لم يكن البيت الآمن لكل العراقيين.

ان العراق الجديد ونتمنى ان يفهم الكل هذه الحقيقة، ليس عربياً، انه عراقي الهوية والانتماء والولاء. انه التعبير الاصدق عن كل الوان الطيف العراقي الزاهي. ولايمكن ان يحيا هذا البلد دقيقة واحدة بعد الآن الاّ اذا كان بلداً لكل العراقيين، مما يتحتم عليه بأن لايكون العراق عربياً. ولكن يغدو عربياً لاتوجد سوى طريقتين، الاولى قتل وابادة افراد كل القوميات والاعراق غير العربية في العراق وهي ((مهمة)) فشل فيها حتى وحوش البعث وانفالاتهم.. الثانية نهاية العراق، أي التقسيم، وهي مسألة ترفضها القيادات الكردية.. لذا ياسيدي العزيز ليس أمامنا وأمامكم من مخرج: الاّ الاعتراف بالحقائق وعدم طمسها والتجاوز عليها.

تقولون ((هل يدفع العراق بأكمله ثمناً للأحتفاظ بكويسنجق)). اذا كنتم تقولون مثل هذا الكلام في حق رجل قضى اكثر من نصف قرن من عمره في النضال الدؤوب من اجل العراق وكوردستان العراق، فماذا يمكن ان ننتظر منكم؟ وللحقيقة كان عليكم ان تعترفوا بأن جلال طالباني تخلى عن كل مايملك من اجل خدمة هذا البلد وتحريره من الديكتاتورية والاحتلال.. وقد اصبح بحق احد اكبر رموز العراق النضالية والسياسية وقد اثبت في فترة شهر واحد فقط بأنه يستطيع ان يقدم النموذج الامثل لقيادة العراق الجديد، العراق العراقي، عراق كل العراقيين.. اعود لأتساءل ترى الم يتجاوز سعدي يوسف؟ ألم يتجاوز على صورته الجميلة الانسانية في قلوبنا، قبل ان يتجاوز على العراق الجديد وقياداته؟

- تصميم و اعداد الكتاب : محمد عثمان امين
- تصميم الغلاف : محمود خوشناو
- الاشراف على الطبع : كرمانج محمد مراد



الاستاذ جلال طالباني
يملــك الكـــثير من وضــوح
الرؤية السياسية والموضوعية
الهادفة، اضافة لتمتعه بالكثير
من الصفات والمزايا الخاصة
وتجتمع بشـــخصيته الناضجة
والنادرة مالا يجتمع بشخصية
اخرى الا نادرا وهو قائد
ميداني متمرس، يترأس العملية
القيادية بحزم وجرأة ويتعامل
مع فنون القيادة بأعلى درجات
الحرص والشعور بالمسؤولية
الوطنية وهو ايضا مفكر
وسياسي وكاتب و محلل
سياسي ومحام و صحفي و
صاحب خزين من التجارب
الثقافية والسياسية و النضالية
لاعلى مستوى العراق فحسب
بل على مستوى المنطقة ككل